

تراثنا

المَغْنَى

أبواب التوحيد والعدل

إملاء
القاضي أبي الحسن عبد الجبار
الأنسدي
سنة ١١٥ هجرية

أبواب التوحيد والعدل

عَجَّازُ الْقُرْآنِ

لوم نصه على تسعين خطين

أمين أخوي

بإشراف

الدكتور طه حسين

الجمهورية العربية المتحدة
وزارة الثقافة والإرشاد القومي
الإدارة العامة للثقافة

نُراثنا

المُغْنَى

أبواب التَّوْحِيدِ وَالْعَدْلِ

إملاء
القاضي أبي الحسن عبد الجبار
الأنساري
ز سنة ١٨٥ هجرية

الجزء الثاني عشر

عَجَّازُ الْقُرْآنِ

لِصَوْمِ نَهْضِهِ عَلَى تِسْعِينَ عِلْمَيْنِ

أَمِينُ الْخَوْلَى

الجمهورية العربية المتحدة
وزارة الثقافة والإرشاد والتعليم
الإدارة العامة للتراث



الطبعة الأولى { شعیان ۱۳۸۰ هـ
ديسمبر ۱۹۶۰ م }

مطبعة دار الكتب
۱۳۸۰ - ۱۹۶۰

تعريف بالمصطلح

نسخ هذا الجزء عن الصورة المأخوذة من أصل في اليمن ، وأثبتت أرقام صفحاتها على هامش المنسوخ ؛ ثم ظهر أن هذا الجزء السادس عشر موجود بتمامه — إلا نحو صفحة واحدة — في القطعة الرابعة من قطع الخطية التي بدار الكتب من كتاب المغنى .

وبالمراجعة تبين أن هذا الجزء في تلك القطعة أوفى وأدق مما في المصورة ، فزوجت المنسوخة على النصين .

وقد رمزت للمصورة المأخوذة من اليمن بحرف « ص » ورمزت لخطية دار الكتب بحرف « ط » .

وصف الأصلين إجمالاً

١ - المصوّرة المأخوذة عن أصل في اليمن مخرومة من الوسط ، تنقص منها صفحة ، هي صفحة ١١٤ ، وسنشير إلى مكانها في المطبوع ، وقد رقنا ١١٤ الأصلية ١١٤

وقد تابع المصوّر ترقيم الصفحات ولم يتنبه إلى هذا الخرم ، الذي تبين عند القراءة والمراجعة .

وقد أمكن استكمال هذا النقص من النسخة الأخرى بتمامه ...

٢ - القطع المخطوطة بدار الكتب يوجد فيها - كما قلنا - الجزء السادس عشر في القطعة الرابعة ، وهو كامل تقريباً ، لا ينقص إلا نحو صفحة في آخره .

ومنه صفحتان متاكثتا الأطراف ، ضاع منهما بالتآكل بعض كلمات كانت - إلا نحو كلمة أو كلمتين - واضحة في المصوّرة عن اليمن .

وقد تكرر في نسخة « ص » السقط من النص ، وكان في المخطوطة الأخرى إكمالاً دائماً ، ونرجو ألا يكون من ذلك شيء في الصفحتين المتاكثتين ، وفي جزء الصفحة الناقص من « ط » .



ولا يتيسر الوصف التفصيلي لنسختي « ص » و « ط » إلا بعد فحص جامع لأجزاء الأولى ، وقطع الثانية ، حين تجتمع كلها وتعرض لهذا الفحص ، فتبين قيمة كل واحدة منهما ، ثم صلة ما بينهما ، إن كانت ... وبذلك تقدر قيمتهما .
وندع هذا الآن إلى أن يتيسر ذلك الجمع ويعهد بالفحص لمن يفرغ له .

بيان

يختلف الرسم في النسختين عن مألوفنا في الرسم ، وهو ما أمكن التخلص من الاشتباه بسببه إلا في نحو كلمة أو كلمتين نهينا عليهما في مواضعهما .

ونسخة « ص » ينقصها الإيجام في الجملة ، ويوضع فيها النقط حين يوضع في غير موضعه كوضع نقطة تحت الدال مثلا .

ونسخة « ط » لا ينقصها النقط ولا تستوفيه فهو فيها أحيانا ، وفي أكثر الأحيان تهمل .

ومن هنا كانت حروف الياء ، والياء ، والنون ، ولا سيما في أوائل الكلمات تقرأ بتوجيه السياق ؛ وقد يستقيم السياق بأكثر من واحدة منها ، فينسق المعنى بقراءتها ياء ، أو ثاء مثلا ... وهو ما تلفت إليه نظر القارئ وفاء بالأمانة .



وضعت أرقام صفحات « ص » كلها في هامش هذه الطبعة ، كما هي على ورق الأصل المصور عنه .

بسم الله الرحمن الرحيم

ب ٢ /

فصل

في صفة الخبر الواقع عن الجماعة

الذي يمكن أن يستدل به على صحته

وأعلم أن شيخنا «أبا علي» رحمه الله لم يذكر هذا الوجه في جملة ما يصح أن يعلم من الأخبار؛ وحيث ذكره قال: لا بد من أن يقع العلم الضروري به لأنهم إذا أخبروا عما لا ليس فيه ولا شبهة من الضرورات والمشاهدات وبلغوا كثرة لا يتفق الكذب منهم فلا بد من وقوع العلم الضروري بخبرهم، وذلك يمنع من الاستدلال بخبرهم على صحة ما أخبروا عنه.

فأما شيخنا «أبو هاشم» رحمه الله فإنه في نقض (الفريد^(١)) وغيره سلك هذه

الطريقة وما يقارنها، وإن كان قد ذكر في بعض كتبه أنه لا يمنع أن يستدل بهذا

(١) الكلمة في «ص» و«ط» بلا نقط، والتي يدور أنها بأشياء النحبة «الفريد» وهو كتاب في الطعن على النبي صلى الله عليه وسلم، من كُفريات أحمد بن يحيى بن إسحق، المعروف بابن الراوندى، والكتاب يذكر باسم القسريد في أكثر من صريح عربي: في الفهران لأبي العلاء — ص ٤٦٦ طبعة ثانية — دار المعارف —؛ وتصرف المزي في المغنفة في شجب ابن الراوندى بحمل أن اسم الكتاب الفريد؛ إذ يقول أبو العلاء: «وأما الفريد فأفرده من كل خليل... وفي كتبه حتى يعرفون بأهل الفريد... فإن فريد ذلك الجاسد يفرده لحقارته... الخ» وكذلك ذكر الكتاب بهذا الاسم في المتظلم لابن الجوزي — ج ٦ ص ٩٩ ط الحند — وفي معاهد التنصيص لمبيد الرحمن البيهقي — ج ١ ص ١٦ ط البهية

سنة ١٣١٦ —... ومع كل هذا وسواء من المراجع العربية ترى المشتق تيرجح في مقدمة كتاب الانتصار لخطاب رداعل ابن الراوندى، يقل عبارة معاهد التنصيص فيصالح فيها اسم الكتاب إلى «الفريد» بالنون، ويقول في الحاشية «في الأصل: الفريد» — ص ٢٦ من المقدمة المذكورة —؛ كما نقل الدكتور عبد الشاطيء في الفهران قول نيكلسون: «لم أعر على اسم هذا الكتاب لابن الراوندى في غير هذا المكان» ولكن اقرأ في الفهرست ص ٢٢٤ كتاب الفريد في الطعن على النبي صلى الله عليه وسلم — ص ٤٦٦، ٩٧ الفهران طبعة ثانية، بدار المعارف —... والمنور عليه — كما رأينا — سهل، أما كمن متفردة؛ ومبارة المزي تبعد إصلاح تيرجح واشتباة نيكلسون... ويكرر ذكر هذا الفريد في مواضع كثيرة من هذا الجزء.

٢٠
٢٥

الخبر على صحته ، وأن لا يقع العلم الضروري به إلا جميعاً^(١) لو لم يقع العلم الضروري به لوجب أن يصح أن يُستدل به على صحته .

وإنما منعنا من الاستدلال به لا لأنه ليس بدليل صحيح ، لكن لأن وقوع العلم الضروري يمنع من الاستدلال والنظر فيه^(٢) .

- فأما الكثير من مشايخ المتكلمين ، ومن المخالفين فإنه يجعل ذلك دلالة ، بل ربما منعوا من وقوع العلم الضروري بالأخبار ، وجعلوا الجميع بهذه الصفة .

- وأعلم أن هذا الخبر الذي صح أن يستدل به يجب أن يكون جامعاً لشرائط ترجع كلها إلى شرط واحد ، وصفة واحدة ، فأحد الشرائط أن تبلغ الجماعة في الكثرة مبلغاً لا يتفق الكذب منها ، فيها لا شبهة فيه^١ ولا لبس ، وأن يعلم أنه ليس هناك ما يجمعها على الكذب ، من تواطؤ أو ما يقوم مقامه ، وأن يكون ما خبرت عنه لا يثبت ولا يشبه ، فلا بد من اعتبار حالها ، وحال المخبر ، حتى يخرج الخبر مما يحصل فيه اللبس والشبهة ، وتخرج الجماعة من أن تختص بأمر يجمعها محل محل التواطؤ ، وتبلغ في الكثرة المبلغ الذي لا يتفق منها الكذب في الخبر الواحد . فعند ذلك يمكن أن يستدل بخبرها على صدقه وصحته . وكل ذلك يعود إلى شرط واحد ، وهو : أن يعلم من حالها أنها مخبرة ، ولا داعي لها إلى الكذب . وإذا علمناها مخبرة مع زوال الدواعي إلى الكذب علمناها صادقة ، لأن ذلك لا يعلم إلا بالوجوه التي ذكرناها .

(١) هنا كلمة غير واضحة ، ولا يمكن القطع بأن ألف — إلا — ليست منها ، فالسياق غير واضح ... هذا ما في نسخة « ص » والقي في النسخة « ط » ... « و إلا جميعاً » فلم أستطع بها رفع اللبس .
(٢) الكلام في « ص » متصل ، وفي « ط » شيء يرجح أنه حلية خطأ لا غير .

فإن قال : ومن أين أنها إذا كانت كثيرة فإنه لا يتفق الكذب منها ؟ وهلا كان الكذب ^(١) في ذلك كالصدق : وإذا جاز أن يتفق منها الصدق من غير سبب جامع فهلا جاز أن يتفق الكذب منها من غير سبب جامع ؟ .

قيل له : إن أؤكد الأسباب التي تجتمع على الصدق علم جميعهم بالخبر عنه ، فاشتراكهم في ذلك يجمعهم على الصدق ، لأنه لهذا الاشتراك قد حصل لكل واحد منهم مثل حال صاحبه ، فخل في ذلك محل اشتراكهم في داع يختص الوقت الواحد ويختص أمرا واحدا ، فاما الكذب فلا وجه يجمعهم عليه إذا لم يحصل هناك تواطؤ ، أو ما يقوم مقامه ، وإنما يجوز أن يجتمعوا عليه لأمر زائد ، فإذا علمنا عدم ذلك الأمر الذي يجوز أن يجمعهم علمنا أنه لا يجوز وقوعه من جماعتهم .

٣/ ب

فإن قال : اليس قد يجوز أن يقع من كل واحد منهم الكذب لبعض الأغراض ؟ فهلا جاز أن يقع من جماعتهم مثله ؟ .

قيل له : ليس يجب في كل ما جاز أن يقع من كل واحد منهم من الكذب لبعض الأغراض أن يقع من الجماعة مثله ، لأن في الأمور ما يعلم امتناعه على الجماعة والحال هذه ، لأن كل واحد يجوز أن يختار في يومه ما كولا مخصوصا ، وعملا مخصوصا لفرض ، ولا يجب صحة ذلك على الجماعة ما لم يكن هناك جامع يجمعها ، ولو جاز أن يقال إذا صح على كل واحد من الجماعة أمر في وقت مخصوص

(١) الكلتان غير ظاهرتين في ص ، وما هنا من « ط » .

(٢) في ص : على ، وفي ط : علم ، وهو الأنسب للسياق .

(٣) الوقت ، سابقة من ص .

- جائز على الكل في ذلك الوقت ، ونحن نعلم باضطراب : أن الجماعة لا تجتمع على الأكل في حالة واحدة ، وعلى تصرف مخصوص في حالة واحدة ما لم يكن هناك جامع ، وذلك يبطل اعتبار القدرة والصحة في هذا الباب ، وتبين أنه لا بد من اعتبار العادات ؛ وإنما يعلم بالعادة امتناع كثير من المقدور على الجماعة وإن جَوَّزناه على كل واحد ، على أن ذلك مستمر في أفعال الله تعالى ، لأننا نعلم أن كل واحد منهم يجوز أن يسهو عن يومه ، هل هو الجمعة أو الخميس ، ولا يجوز ذلك في جميعهم ، وقد يسهو الواحد من جملة أهل الجامع عن ركعة ، ولا يصح على الجميع مع كثرتهم ذلك ، وقد [يشتهى الواحد] في بعض الأوقات أسرا مخصوصا ، أو ينفر طبعه عنه ولا يجوز ذلك في الجماعة ؛ فقد صح أن أفعال الله تعالى ما يجري هذا المجرى فلا يصح أن يقال فيه : إذا كان ذلك على الواحد جائزا فيجب أن يكون جائزا على الجملة ، فكذلك القول في مقدور العبادة ، ولم نقل ذلك لأن حكم الأمرين يتفق من كل وجه ، لأن ما ذكرناه في مقدورات الله تعالى من جهة المصلحة يختلف وما ذكرناه في العباد يختلف لأمر يرجع إلى اختيار أحوالهم ، حتى لا يجوز في ذلك كما قد يجوز في مقدورات الله تعالى ؛ وإنما جمعنا بينهما في إسقاط ما ظنه السائل .

/ ١٤

- ١٥ (١) رتبها غير واضح في « ص » ، وما أثبتناه من « ط » .
 (٢) الرسم طامس في « ص » وما هنا من « ط » .
 (٣) الكلمة غير واضحة في « ص » وما هنا من « ط » .
 (٤) الكلمتان ماحلتان في « ص » .
 (٥) في ص : أو ؛ وليست في « ط » والسياق يرجح زيادتها ، فلم تنبئنا .
 (٦) الكلمة غير واضحة في « ص » .
 ٢٠ (٧) النص غير واضح في « ص » وما هنا من « ط » .
 (٨) ضمير مقبولة ، وما هنا ترجيح بالسباق .
 (٩) كلمة « ما » مكررة ، وظاهر خطأ التكرار .

فإن قال : فإ الوجه الذى يعلم لأجله أن اتفق جميعهم على الكذب الواحد لا يصح ، أباضطوار يعلم ذلك أم باكتساب ؟ .

قيل له : لا وجه للاكتساب فى ذلك ، لأنه لا دليل يتلقى به ، وإنما تعلم ذلك باضطوار ؛ وقد قال شيخنا « أبو هاشم » ما يدل على أن ذلك يعلم بالاختبار على جهة الاضطوار . وقد نص شيخنا « أبو على » على ذلك ، لأنه بين أنه يعرف

ذلك من حاله عند امتحانها باضطوار ، كما تعرف الصنائع عند الممارسة ، والضرب والقسمة عند اختبار الفسقة من جهة الاضطوار . وكما إذا فى هذه الأمور

إنما ترجع إلى أنه لا طريق للاكتساب فيها فكذلك ما ذكرناه . وليس كل أمر يصرف باضطوار لا يحتاج فيه إلى اختبار ، بل قد يحتاج إلى ذلك حتى تطول

فيه المدة وتقتصر أخرى ، فإذا عرف ذلك الواحد منا ، عرف أحوال الناس فيما يخبرون عنه ، وما يتفق منهم وما لا يتفق ويجهلهم فى ذلك ، عرف عنده

أن الجمع العظيم لا يتفق منهم^(١) الاجتماع على الكذب ، كما لا يتفق منهم^(٢) الاجتماع على تصرف واحد إذا لم يكن واحد جامع ، فأما اجتماعهم على الصدق فهو بمنزلة ما حصل فيه جامع جميعهم ، لما بيناه من اتفاقهم فى العلم بحال ما أخبروا

عنه ، واشتراكهم فى أن لهم داعيا إلى ذلك ، لكنه لا يجب وإن اشتركوا فى ذلك أن يخبر كل واحد منهم فى الوقت الذى يخبر صاحبه فيه ، لأن الداعي للجامع لا يقتضى إلا الاجتماع على أن يخبروا عما يعلمون ، دون أن يقع منهم ذلك فى وقت واحد بسببه ، ومتى حصل لهم ما جمعهم^(٣) على ذلك وقع منهم لا محالة ، فقد قال شيخنا « أبو على » : إن علمنا أنهم مع كثرتهم لا يتفق الكذب الواحد منهم كعلمنا

(١) فى ط : « منهم » وفى ص : فيه ؛ والسياق قد يرجح منهم . ولذا آثرناها بالإتيان .

(٢) فى « ط » : ما يجتمعهم .

- في الواحد أنه لا يتفق منه الصدق في الأخبار عن الأمور الكثيرة . وكل واحد منهما معروف بالاختيار ، فكما ليس لأحد أن يقول في هذا الثاني : إذا كان قادرا على الصدق ، وصح أن يقع منه الصدق عن كل واحد من هذه الأمور ، فهلا جاز مثله في جميعها ، فكذلك القول في الجماعة ؛ بين ذلك أن المسترشد إلى الجامع في البلد لا يجوز أن يسأل الجماعة عن ذلك فكذب ، ويجوز فيها أن تصدق ، ولا فرق بين الأمرين إلا ما قدمناه ، ولهذا ثبت أن الحاكم فيما يتهم فيه الشهادة أن يفرق بين الشهود ، لأن الكذب لا يثبت أن يظهر على الجماعة إذا لم يكن بينهم تواطؤ ، فتختلف في ذلك ، والصدق مع عدم التواطؤ تنفق فيه ولا تختلف ، ويقع من جميعها على حد واحد ، وأقوى ما يمثل به ما قدمناه أنا نعلم أن الحرف الواحد قد [يتفق من] لا يعرف الكتاب ، ولا تجتمع الجماعة الكثيرة فينتف ١٠ منها كتابة مستقيمة ، إن كانت بها جاهلة ، فأما إذا كانت عالمة فلا يمتنع ذلك فيها ، فكما لا يجوز في هذا الباب أن يعتبر في جميعه ما يعتبر في كل واحد منه ، وفي جميعهم ما يجوز على كل واحد منهم ، فكذلك القول في اتفاق الكذب الواحد ، فكذلك نقصد يجوز من كل واحد أن يتفق أن يصدق في أمر مخصوص ، ولا يجب أن يجوز اجتماعهم على أن يخبروا بالصدق عما فعل المرء في يومه وليته مفعلا ، من غير معرفة ، ولهذا الجملة صار هذا الجنس معدودا في المعجزات ، إذا وقع وهو غير عارف بحال من خبر عنه ، كما قال تعالى : ﴿ وَأَنْبِئُكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدْرُجُونَ فِي بُيُوتِكُمْ ﴾ ولعل طائفا يظن أن الذي منتهاه العباد من قبيل ما يجوز بعض العادات

(١) غير واضحة في «ص» وما هنا من «ط» .

(٢) الكلمة ما حلة في «ص» وما هنا من «ط» .

(٣) ما بين القوسين غير ظاهر في «ص» وما هنا من «ط» .

(٤) في ص : من قبل .

فيه ، وليس الأمر كذلك لأننا قد بينا في باب العادات أن المراد بذلك العادات
الجارية في أفعاله تعالى ، وتلك العادات التي طريقها المصلحة ، وقد يجوز منه
تعالى أن ينقضا ، لكن الحكمة تقتضى أن لا ينقضا إلا على طريقة الدلالة على
النبوت ، وليس كذلك ما عرفناه بالاختبار من حال العباد ، لأننا لا نجوز فيه أن
يختلف في الوجه المخصوص ، الذى قلناه^(١) إنه كالمتنع ، فليس لأحد أن يقول :
إذا كان نقض العادات من الله تعالى يجوز ، فهلا جاز من الجمع العظيم أن ينقضوا
المادة ، فيجتمعوا على الكذب الواحد ؟ يبين ذلك أنه لا عادة لهم في أن لا يجمعوا
على الكذب ، لأن ذلك قى ، فكيف يقال : إن نقض ذلك صحيح منهم ، وإنما نعلم
أنهم لا يختارون ذلك إلا إذا كان هناك^(٢) ما يجمعهم عليه . كما نعلم أنهم
لا يختارون أكلا واحدا ، أو الاجتماع على رى شئ واحد إلا عند جامع يجمعهم ،
من داع أو ما يقوم مقامه ، وهذه الجملة هى المعتمدة فيما ذكرناه دون ما يحكى عن
قوم : أن الكذب إنما لا يقع منهم لقبه^(٣) ولأن في القول تهجن فاعله ، ولأن الطبع
قد ينفر عنه ، ولأنه مستفيع ، إلى غير ذلك : لأنه لو كان لهذه الوجوه لا يتفقون
على الكذب الواحد لصح تغير حالهم في ذلك ، فيحصلون متفقين ، وقد علمنا فساد
ذلك ، لأنه على هذا القول يجب أن يكون الجميع كالواحد فيما له^(٤) لا يختارون
الكذب ، وقد علمنا أن ذلك فاسد ؛ لأنه لا كذب يشار إليه إلا وقد يحسوز
أن يختاره الواحد ، وإن كان قد يمتنع في الجمع العظيم ذلك .

(١) هذه الماه تشبه بحجة بألوة للكتاب في «ص» لكننا واضحة في «ط» .

(٢) الرسم مشبه في «ص» وما هنا من «ط» .

(٣) في «ط» وماقتة من «ص» .

(٤) الرسم شديد الاشتباه في «ص» وما هنا من «ط» .

- وقد قال شيخنا « أبو هاشم » : إن الواحد في حكم الجماعة ، إذا تواطؤوا ،
لأنه وإن لم يميز أن يواطئ نفسه ففعله لا يتعلق بشيء ، فاما الجماعة فخالص مفارق
لحال الواحد ، لأن كل واحد منهم إنما شاركه الآخر ، مع كثرتهم إذا حصل هناك
علم أو ما يقوم مقامه مما يختارون عنده ، أو مما يبعثهم على الاختيار ، وذلك
لا يتأتى في الكذب الواحد إلا إذا كان هناك سبب جامع ، ويتأتى في الصدق
لأنه في حكم ما فيه سبب جامع على ما بيناه .

فإن قال : ولم قلتم : إن مع التواطؤ يجوز اجتماعهم ، مع كثرتهم على الكذب
الواحد ؟

- قيل له : لأن بالتواطؤ قد اعتقد كل واحد منهم أن صاحبه يختار ما يختار
[وظنه ^(١) فيكون ذلك سببا جامعا ، فأما ^(٢) إذا عدم ذلك فالأمر على ما قدمناه ،
ولذلك قلنا : إنه إذا وقع خوف من سلطان صح أن يجمعوا إذا ظهر ذلك ،
على الكذب الواحد ؛ لأن ذلك أؤكد من التواطؤ ، ويصير التواطؤ والخوف بمنزلة
[التعبد ^(٣)] ، وقد صح للحجة ، بل للشبهة التي تتصور بصورة المجبة ، اجتماع الجمع
العظيم على الشيء الواحد ، في حال ، وفي أحوال ، وكذلك القول فيما قدمناه .
- فإن قال : وكيف تعاملون في الجماعة الكبيرة أن التواطؤ لم يحصل فيها حتى
تستدلوا بنجرتها على صحة غيرها ؟

قيل له : إن التواطؤ له أمارات لا بد أن تظهر للخالط المختبر ، فإذا لم تظهر
تلك الأمارات علم انتفاؤه لأنه إنما يكون بمراسلة ، أو مكاتبة ، أو اجتماع ،
أو مشافهة ، وكل ذلك لا بد أن يظهر ، ومتى اختبر أحوال الناس صرف الفسوق

- (١) الرسم مشتبه في « ص » وفي « ط » أيضا . ولا يرجح فيه من النسخين إلا أن تكون الكلمة
« وظنه » والباقي بها غير واضح !
- (٢) الكلمة في « ص » غير مقروطة . وفي « ط » ، مقروطة وتقرأ « التبد » وليس المعنى ظاهرا .

ين ما يقع عن توافق ، وبين ما يقع مع فسخه ، لأن التوافق بمقتضى الاجتماع
للاشارة ، وذلك لا يكون إلا من تكرار الاجتماع ، وتردد الرأى ، والخصوس
في الأمور ، وما يقصر عن ذلك في الدرجة ، لا بد من أن يظهر ، حتى أن ذلك
يظهر في الجمع القليل فكيف في الجمع الكبير ! وهذا معلوم عند الاختبار
بالاضطرار ، فاما تخويف السلطان من الأمر إذا أكره عليه فالحال فيه أظهر من
أن يحتاج فيه إلى دليل ، فاما اجتماع الجماعة الكثيرة على الكذب المختلف فيه ،
والمغاير ، فذلك غير ممكن ، لأنه إذا لم يتعلق بخبر واحد حل محل الأعمال المختلفة ،
ويصير فعل الواحد منهم لا يتعلق بفعل الآخر^١ ، ويصير الحكم فيما وقع
منه معتبرا به لا بغيره ، فكما يجوز من الجماعة العظيمة أن يفصل كل واحد منها
فعلا عما لقاه يفعل الآخر ، إما حسنا وإما قبيحا ، لبعض الأغراض ، فكذلك
القول في أنواع الكذب ، فاما إذا كان الكذب في الخبر الواحد منه صار كالفعل
الواحد ، فلا بد من أمر جامع وإلا لم يقع .

إن قال : ولماذا ادعيت أن يكون الخبر عنه مما لا يشبه فيه ؟ .

قيل له : لأنه إذا كان مما يشبه لم يتنع في الجمع العظيم أن يظن أنها صادقة ،
لاشبهة الخبر عنه طيبا ، ففى الحقيقة هى كاذبة ، والظن قد يقوم مقام العلم ،
فما يدعو إلى هذا الفعل ، فلا يصح أن يعلم صدقهم ، والحال هذه ، فإذا كان
ما خبروا عنه مما لا يصح ذلك فيه ، وعلم أن ما جمعه عليه هو عليهم بأنه صدق ،
لأن الظن في ذلك لا يصح ، ولهذا الجملة شرطنا أن تكون الجماعة غيرة عن
المشاهدة ، أو ما يجري مجراها .

(١) في « ص » : فاما إذا — وما هنا من « ط » ، وهو أنسب .

فإن قال قائل: إن هذا الشرط ينقض قولكم: إن خبرهم يتناول خبراً واحداً لأن كل واحد منهم خبر عن مشاهدة، ومشاهدة كل واحد منهم غير مشاهدة صاحبه؟

قيل له: إن الفرض بخبرهم إثبات المشاهدة، على الحد الذي خبروا عنه، لا إثبات مشاهدتهم له، وإنما يستدل بالخبر على ما هو الفرض بالخبر، لأنه الذي يتناوله الخبر، دون ما عده، فلذلك قلنا: إن الخبر عنه واحد؛ ولهذا الجملة جوازاً في الجماعة الكثيرة أن تنفق على الكذب^(٢) الواحد إذا تدبعت^(٣) بشبهة، أو تقليد، أو ما جرى مجراها، كأرباب المذاهب الذين يخبرون عن مذاهبهم، فيكون السبب الواحد جامعا لم على الكذب الواحد، وحل ذلك في جواز اجتماعهم على الصدق الواحد في الجماعة، إذا عرفت^(٤) الواحد الصحيح بحجة لأن الشبهة تنزل منزلة المجبة فيا تدعو إليه، وما تصرف عنه، ولهذا الوجه يجوز عليهم الاتفاق في الكذب الواحد، على المشاهد إذا اشتبه عليهم، لأن مع الاشتباه يحل عمل المذاهب التي تصح فيها الشبهة.

واعلم أن المعتبر في الاخبار، بالأمر الذي هو الفرض بها، فإن كان الخبر الواقع من الجماعة عن الخبر عنه، فالعلم يقع بالمستدل به، وإن كان عند خبر غيرهم وقع له العلم بوقوع خبرهم، وكونه دون الخبر عنه، وربما يذكر أحدهما، والفرض هو الآخر، فيجب أن يعرف الفرض في هذا الباب، ولا يعتبر اللفظ، ومتميز

(١) ليس في «ط» .

(٢) الرسم ما حل في «ص» وما هنا من «ط» .

(٣) الكلمة غير ظاهرة في «ص» وما هنا من «ط» .

(٤) الرسم شديد الاشتباه في «ص» وما هنا من «ط» .

(٥) في «ط»: إذا عرفت الأمر الواحد .

خبرهم عن المخبر، وغيرهم عن الخبر، فلكل واحد منهم حكم في نفسه، ولا يمنع أن يعلم بخبر الجميع العظيم، الذي يعلم صدقهم خبر غيرهم ممن تقتضهم، وإن لم يعلم المخبر، وعلى هذا الوجه أبطنا القول بتواتر التصاري، لأننا نعلم بأنهم يخبرون عن خبر غيرهم، ولا يعلم المخبر عنه، بل يعلم كلهم فيه، وما حل هذا المحل فلا بد من أن يكون الخبير في بعض الأوقات لم تكامل شرائطه، بأن يكون من وقع منه قليل المدد، أو خبروا عن الأمر المشتبه، إلى ما يجري هذا الجري، وعلى هذا الوجه قال شيوخنا إن خبرهم ينتهي إلى مدد قليل، ولو انتهى إلى مدد كثير لكان من باب ما يشبه^(١) على المنظر، فلا تجب صحة الاستدلال بخبرهم، ولا يجب أن يكون ذلك قادحا فيما يصح أن يستدل به من الأخبار، كما لا يكون قادحا فيما يقع السلم عنده باضطراب.

٧ ب

ويجب أن ترتب الأخبار على ما ذكرناه : فإن خبر من حاله ما ذكره عن مشاهدتهم وقع العلم بما خبروا عنه، وإن خبروا عن خبر غيرهم فالشروط التي ذكرناها قائمة في الجميع إلى أن تنتهي إلى المخبر عنه، وإن طال الزمان، وامتدت الأعصار، مع أن يعلم ما خبروا عنه. وإن اختلف ما ذكرناه من الشروط في بعض المخبرين، إما من يقرب أو يبعد، فليس يصح أن يعلم صحة خبرهم من جهة الاستدلال، وعلى هذا الوجه قال المتكلمون : لا بد من أن يتساوى حال الطرفين معا والواسطة في الأخبار، وهذا إنما يجوز أن يستبر في بعضه دون بعض، على ما فصلناه، وفيما طريقه الاستدلال دون ما يعلم باضطراب، وقد سقط بما ذكرناه قول من يقول : إنكم رجتم إلى الوجوه فيما ذكرتموه، بظنوا خلافة، لأننا قد بينا

(١) في « ص » : يشبه .

(٢) كذا في « ض »، وفي « ط » محتمل أن تكون الكلمة « الوجود » وهو ما يظهر على ؟

- أن المعتمد على اختبار حالم فيما علمناه باضطراب، على ما نعلم أنهم يمتعون عليه لداع ولا يمتعون، وهذا الاعتبار عقل فلو [فقد بأنه] رجوع إلى الوجود، لوجب مثله في سائر الأدلة. وقد قال شيخنا «أبرهائم»: إن إضافة المذاهب إلى أربابها قد تدخل في هذا الباب، إذا كان المخبرون بهذه الصفات، وقد يخرج عن ذلك بأن يرجع فيه إلى نظر من جهة الكتب، أو خبر الناقلين عنهم، وإن كان على طريق الحكاية^(٢) عن الكتب، وإن كانت معلومة أنها لم باضطراب فقد عاد الأمر إلى ما قمتناه، وكذلك إذا علمنا صحتها باستدلال وإلا فطريقة الظن صحيحة، فلا يجب أن نجعل الباب واحدا.

/ ١٨

- واعلم أن الذي أوردناه قد دل على أنه إذا تكامل فيه هذه الشروط مع كونه دالا على صحة الخبر عنه، وقد ثبت أن الدليل قد يكون دليلا على الشيء، ولا يصح أن يستدل به أحدا إذا حصل لنا العلم الضروري، لأن هذا الخبر في كونه دليلا بمنزلة قول الرسول، فإذا ثبت مع أنه دليل لا يصح أن يستدل به على ما تعلمه باضطراب؛ فكذلك القول في هذا الخبر [في كونه دليلا]؛ فلا يجب، إذا لم يصح أن يستدل به، أن لا يكون في حكم الدليل؛ لكنه على ما حكيناه يفارق سائر الأدلة، لأنها قد يستدل بها على بعض الوجوه، وليس كذلك حال هذا الخبر، لأن مع العلم

(١) في «ص» رسم مشتبّه؛ وما هنا من «ط».

(٢) في «ص» المكتوبة؛ وفي «ط» الحكاية ويرجمها السياق فأثبتها.

(٣) الكلمة مطبوعة في «ص» وما هنا من «ط».

(٤) الكلمة مشتبّهة في «ص» وما هنا واضح في «ط».

(٥) العبارة ساقطة من «ط» ورشيّة في «ص» مع اضطراب النسخ وتكرار النسخ العبارة السابقة من قوله «بمنزلة قول الرسول ... إلى قوله على ما تعلمه؛ ولعل زيادة عبارة «في كونه دليلا» ضرب من هذا التكرار المضطرب؟

بشروطه لا بد من العلم الضروري بصحة الخبر عنه ، وهو في بابه بمنزلة السمع الذي نقول إنه دلالة ، ولا يصح أن يستدل به على التوحيد والمعدل ، لأن الوجه الذي عليه يكون دلالة ، لا يعلم إلا مع العلم بالتوحيد والمعدل ، فليس لأحد أن يقول : إذا قم إن العلم الضروري يقع عنده ، فإلّا الفائدة في تعصي الكلام ، في شروط هذا الخبر ، وكونه دليلاً فلماذا ذكر في الكتب وأفرد عن باب ما يعلم باضطراب ؟

• على أن الذي حكيناه عن شيخنا « أبي هاشم » لا يتضمن القطع ، لأنه : إما أن نقول إنه [يبعد ^(٢١)] فيها تكاملت هذه الشروط فيه أن لا يعلم باضطراب ، وربما قال إن لم يقع به العلم باضطراب مع أن يستدل به ، و [توقف ^(٢٢)] في ذلك ، لأنه لا يمنع أن يعلم في العدد القليل هذه الشروط ، ويكون العلم الضروري يقع عند خبر زائد عليهم .

٨ / ب

واعلم أن طريقة الاستدلال في الوجه الذي ذكرناه في الأخبار لا تختص عددا واحداً ، بل قد يجوز أن يعلم أن حال العشرة إذا كانوا على صفة بمنزلة حال الخمسين من غيرهم ، فيا يجوز ويمتنع ... يبين ذلك أن التواطؤ قد يختلف في صحته وامتناعه في الأماكن إذا بعدت أو قربت ، وبأحوال الرجال فيما يدخلون فيه ، ويمتنعون ، وقد يعلم أن العشرة من أهل الفضل كالطائفة العظيمة ، في أن الكذب لا يشفق منها ، ويخالف ذلك ما ذكرناه ، مما يقع الاضطراب عنده ، لأن العدد

(١) في « ص » بض ، وفي « ط » تعصي ، وهو ما أجنبناه لئلا يمتد السياق .

(٢) الكلمة مهملة في « ص » وعط النسخ غير ما ألفنا ، فإنا ترجيح السياق ، مع احتمال الهمزة لغيره — وفي « ط » أمملت الكلمة مع كثرة الخط ، لكن أقرب ما قرأ به هو ما أجنبناه ، ويدلنا انقضاء السياق به .

(٣) الكلمة في « ص » و « ط » مهملة ، ويمكن أن تقرأ « يوقف » ؟ .

هناك على ما ي بناء ، والصفة لا تختلف ، فإذا ثبت ذلك فما الذي يمنع من أن يصبح أن يستدل بخبر لا تعلم صحته باضطراب ؟ فإن ذلك يتيسر فيما نعلمه من الأخبار ، لا يوجب فساد ما قلناه .

- فإن قال : هلا ميزتم بين الخبرين ، بأن تقولوا : إذا علمنا خبرهم وشروطهم باضطراب فالمسلم ضروري ، فإذا علمنا ذلك باستدلال صح أن نستدل بخبرهم على ما أوى^(١) إلى قريب منه شيخنا « أبو هاشم » في (كتاب الأبواب) وذلك مثل أن يخبرنا النبي صلى الله عليه وسلم أن جماعة قد خبرت على هذا الوجه ، فنستدل بخبرها على صحة خبرها ...

- قيل له : أن شيخنا « أبو هاشم » لما ذكر ذلك قال : إنا إذا علمنا الخبر باضطراب صح أن يستدل به أيضا ، وهذا يمنع مما ذكرته . وأما الجواب عن سؤالك فهو : أن الذي قلته لا يبعد ، لأنه لا يجوز أن يعلم خبرهم باستدلال ، ويعرف المخبر عنه باضطراب ، ولم يكن قصدنا فيما قدمناه إلا ما نعلمه من الأخبار باضطراب ، بأن نسمعه ونختبر أحوالهم فيه .

- فإن قال : يفوزوا أن يميز أحدهما من الآخر بأن يخبر جماعة عن خبر واحد ، ثم جماعة عن خبر آخر ، ثم كذلك أبدا ، حتى تعلم بأخبار متنايرة خبر الجماعة التي صفتها ما ذكرتم ، فيصح أن يستدل بخبرهم على صحة الخبر ...

(١) في « ص » يشبه في رسم « لا » وفي « ط » واضحة .

(٢) الكلمة في « ص » مشتبه بليس ، وفي « ط » أقرب لما أثبتناه .

(٣) في « ص » : « لا » وقد يشبه في أن تكون « فلا » . وليس في « ط » شيء من ذلك النفي .

(٤) الكلمة في « ص » يشبه في أن تكون أدنى ، ولكنها في « ط » كما أثبتناها ، ولا تمنع قراءتها

هكذا في « ص » .

قيل له : إنما كان يتم ذلك لو لم يقع العلم الضروري بما هذا حاله ، فأما وعندنا أنه لا فرق بين العلم بخبر طائفة واحدة خبر الجماعة ، أو بخبر طوائف ، في أن العلم الضروري يقع بالخبر إذا كان عالمًا بخبر الكل اضطرارًا ، فلا وجه لما سألت عنه .

٥ فإن قال : إذا كان مع تكامل هذه الشروط يصح أن يستدل به لو لم نعلم الخبر عنه باضطرار ، فكذلك يجب فيما يعلم باضطرار ، أن يصح فيه طريقة الاستدلال وهذا يوجب الالتباس في كل الأخبار ، وأن لا يصح أن تعلموا البلدان والملوك باضطرار .

١٠ قيل له : لا يجب إذا قلنا فيما يصح كونه دلالة من الأخبار أن خبرها يعلم باضطرار أن نقول — على هذا الحد — إن ما يعلم باضطرار قد يصح أن يعلم باكتساب ، لأننا نجوز أن نعلم باضطرار عند خبر الأخير وإن كان قد سها عن خبر الأول ، ويجوز أن نعلم بعض ما تقدم من الخبر دون بعض ، وإذا علم الجميع يجوز أن يقع له العلم مع تجويزه التواطؤ ، والشبه ، إلى غير ذلك . وهذا يسقط ما توهمته .

فصل

في بيان صحة خبر الواحد أو الجماعة إذا ادعى

على جمع عظيم مشاهدة ما خبر عنه

- قد جرت العادة في الجمع الكثير أنه كما لا يجوز عليه الكتمان ، والاتفاق على الكذب الواحد، فكذلك لا يجوز أن يدعى عليها مشاهدة أمر عظيم على وجه الكذب^{*} فلا تكذب به^(١) ، لأنها كما تعلم أن الفتنة العظيمة إذا وقعت في الجمع العظيم لا يجوز أن تكتم ولا أن تكذب الجماعة في الخبر عنها، فكذلك لا يجوز في الواحد أو النفر منهم أن يخبر بها ، ويدعى للمشاهدة عليهم فيكذبون؛ بل المعلوم أنهم يصدقون ، أو يحصل منهم ما يجرى بجرى التصديق ، ولذلك نعلم أنه لو كان كاذبا فيما يدعى عليها لما جاز أن لا ينكره كلهم أو بعضهم . وهذا على الأصل الذي بيناه^(٢) بين؛ وذلك أن الكتمان عليهم إذا امتنع على الوجه الذي فقمناه، فكذلك الكذب، فيجب أن لا يجوز عليهم الذي يحل محل الكتمان والكذب ، ومتى كان ما يدعيه الواحد عليهم كذبا فسكتوا عنه كان ذلك في حكم الكتمان والكذب ، فيجب أن لا يجوز ذلك عليهم إلا لبعض الأسباب التي تجمعهم، على ما قدمنا القول فيه؛ ولا فرق بين أن يكون المذعى عليهم مشاهدة ما خبر عنه واحدا أو جماعة ، وإنما الذي يجب اشتراط الجمع العظيم فيه من يدعى عليهم، ولا بد من أن يشترط في ذلك ما قدمناه من امتناع التواطؤ^(٣)، أو ما يقوم مقامه من الأسباب الجامعة، ولا بد أيضا من أن

(١) من يده من « ط » .

(٢) الكلمة مشتبة في « ص » وواضحة هكذا في « ط » .

(٣) كذا في « ص » — وفي « ط » : انتهاء .

يشترط انتفاء اللبس والشبهة ، فيما ادعاه عليهم ، لأنه قد يجوز أن يدعى عليهم مشاهدة شيء يدخل اللبس في مثله ، فتي تكاملت هذه الشروط فالاستدلال على صحة هذا الخبر صحيح ، كما يصح فيما قدمنا من خبر الجمع العظيم ، والذي ذكرناه من أنا لا تقطع أن الاستدلال به يصح ، لتجويزنا أن يقع العلم الضروري بخبرهم أو بقطعنا على ذلك لا يمكن في هذا الفصل ، لأن المدعى^١ واحد أو جماعة قليلة ، والمضى عليهم غير مخبرين ، وإنما كفوا عن التكبير ، والعلم الضروري في مثل ذلك لا يقع فلا بد من صحة الاستدلال به . وهذا الوجه ذكره شيخنا « أبو علي » ، ولم يذكر الوجه الآخر ، إلا في بعض المواضع ؛ وليس الذي ذكرناه من جنس ما يقوله ، من أن سكوت الساكت لا يدل على أن القول الظاهر الذي سكت عنه صواب ، ولا حق ، ولا أنه راض به ، حتى يقتصر إلى سكوتهم بعض الوجوه ، التي تذكر في هذا الباب . لأننا إنما نقول ذلك في باب المذاهب ، وفيما يكون الإجماع فيه حجة ؛ وما شاكل ذلك ، وما قلناه الآن هو ما طريقه المشاهدة ، إذا كانت الصورة ما ذكرناه ، فليس لأحد أن يعترض بذلك ، والأولى أن لا يفترق الحال بين أن يدعى عليهم المشاهدة ، أو يدعى عليهم المعرفة الضرورية بأمر جلي ؛ وهذا كما نقوله : أنه لا يجوز على الجماعة أن تجحد ما تعلمه ، ولا تفصل بين معرفة من معرفة ، من طريق الضرورة أو الاكتساب ، وإن كان المذكور في الكتب الضروري ، لكنا إذا علمنا أن المكتسب فيه كالضروري فالحال واحدة ؛ وكذلك القول فيما ذكرناه الآن ، لكن ما طريقه الاستدلال لا يدخل في ذلك ، لأن دليلهم دليلنا ، فلا وجه للرجوع إلى خبرهم ، ولأن ذلك مما يجوز أن تقع فيه الشبهة ويعتقد من غير حجة ، فأما الضروري فبإين لما ذكرناه .

فإن قال : لو ادعى الواحد أو نفر مشاهدة شيء على الرسول عليه السلام فكف عن تكذيبهم ، أيصح أن نستدل بذلك على صدقهم ؟

١٠ ب /

قبل له : ^(١) إذا ثبت بالدليل أنه عليه السلام حجة كالجمل العظيم فيا يجز به لم يمتنع أن يكون ذلك دلالة على صدق من يدعى عليه المشاهدة ، لأننا نعلم أنه لو كان كاذبا لكذبه أو دل على كذبه بيمض الوجوه ، هذا إذا كان ذلك من الباب الذي يجب أن يبينه ^(٢) أو ما يقتضى منه التنفير إذا كف عن تكذيبه ، أو تقع به تهمة ، فأما إذا لم تكن الحال هذه لم يمتنع أن يفارق حاله حال الجمل العظيم ، فيما ذكره السائل ، ولذلك نقول في الجماعة إذا ادعى عليها المشاهدة أن ذلك إنما يدل إذا كان في إظهار تلك المشاهدة غرض ، وصار اعتبار الفرض منهم بمنزلة ما اعتبرناه في الرسول عليه السلام ، من كون ذلك الشيء متصلا بما له تعلق ، إما بأن يجب بيانه ، أو يلحق فيه تنفير وتهمة ، على ما تقدم القول .

(١) الكلمة مشتقة في «ص» و «ط» والترجيح بالسياق .

(٢) الكلمة مشتقة كذلك في «ص» وما هنا أقرب ما يقرأ ومنها في «ط» .

(٣) ما أثبتناه من «ط» ؟ والذي في «ص» : وذلك في الجماعة .

فصل

في بيان ما يجوز أن يجتمع الجماعة الكبيرة فيه من الأفعال
وما لا يجوز وذكر السبب في ذلك

اعلم أن شيخنا : «أبا هاشم» رحمه الله قد ذكر في مجموع ما يحتاج إليه في هذا الباب متفرقا في نقض (الفريد) وغيره ، فقال : إن الجماعة الكبيرة لا يجوز عليها التواطؤ إذا كانت متباعدة الدار^(١)، لأن ذلك لا يقع إلا مع مراسلة ، أو مكتابة أو لقاء ، وذلك يتعذر فيهم إذا كثروا ، وذكر أنه لا حد في كثرتهم ، وإنما يرجع فيه إلى الجلبة دون التعدد ، وذكر أن العلم ، من الجماعة الكبيرة بأن التواطؤ لا يجوز عليها ، على ما يعلمون أنه كذب ، ضروري ، قال : والعلم بأن الكذب لا يتفق منهم ، يمكن أن يكون على استدلال ، وإن كان العلم بأنه لم يتفق منهم ذلك فيما مضى في أزمان معروفة علم اضطرار ... قال : والخدبة والحيلة يتعذر في الجماعة الكثيرة ^{١٠} أن يتفق عليها ، وهذا أين في التعذر من الكذب والتواطؤ عليها ، ولا يجوز على الجماعة الكثيرة أن تكتم ما تعرفه وإن جاز ذلك في النفر القليل . قال : والعلم بذلك يحصل بالمادة ، وإنما سمى شيخنا كتابا إذا كان تركا ، فالإخبار عن نفع أو دفع ضرر ، فأما إذا كان تركا لنقل ما لا يحتاج إليه لم يوصف بذلك ، وإذا سأل العدو جماعة كبيرة عن ما لم فكتموه ، فذلك إنما يجوز لأن كل واحد منهم يكتم شيئا لم يكنمه صاحبه ، لأنه إذا لم يقف عليه لم يجب أن يكون كاتما له ، ويفارق اجتماع الناس على كتمان خبر شائع من جهة غيرهم ،

(١) في «ط» : الديار .

(٢) كذا في «ص» . وفي «ط» : ط .

- ومتي صار الشيء في حد^١ لا نذكر نظائره لبعده العهد به فليس ينكر ترك نفسه ، ولا يعد ذلك كتماناً ، ولو أن الخبر أتى بأنه لا يزال الناس متمسكين بشريعة النبي صلى الله عليه إلى حال النفخة لجاز أن يترك الناس التمسك بها فيدرس ذكرها كما درست أخبار الأنبياء المتقدمين عليهم السلام ، فأما كلام عيسى عليه السلام في المهدي ، فالأغلب عندنا أن النصارى قتلته ، وإن كان لا يبعد حدوث ذلك في محضر نفر قليل ، فكتموه ولم ينقلوه ، وفارق ذلك أخبار إحياء الموتى الذي قله الجمع العظيم ، ولا يجوز أن تكتم الجماعة الشيء الذي تدعي^(١) نظائره للتواطؤ أو ما يجري مجراه ، لأن أهل البصرة لا يجوز أن يكتموا جامعهم من يسأل عنه ، فأما اجتماع اليهود والنصارى على قتل المسيح للشبهة التي دخلت عليهم فغير ممتنع ، كما لا يمتنع اجتماع الخلق العظيم على المذاهب للشبهة .

- قال : والعلم بأن الناس جميعا لا يضمنون أيديهم على رموسهم في وقت واحد ولا يشوهون بنفوسهم ، وأن مثل هذا لا يتفق ، هو علم اضطرار ، من حيث يعلم امتناع ذلك في العادة ، من غير أن يجعلوا المادة دلالة على أنه لا يقع ، بل نقول : إن بالعادة نضطر إلى أن مثل هذا لا يتفق هو علم اضطرار من حيث نعلم امتناع ذلك في العادة ، من غير أن لا يقع ، وإنما يمتنع من اجتماع الجمع العظيم على الكذب الواحد إذا علموا بأنه كذب ، فأما أن يكذبوا فيما يشبهه عليهم فغير ممتنع ، والجماعة العظيمة ، وإن كانت قادرة على الكذب الواحد ، فلا يقع منهم ، كما لا يقع من العاقل التشويه بنفسه ، فأما الصدق فقد يقع من الجماعة وإن لم يتواطأوا عليه ، ويجوز اجتماع الجماعة على الباطل إذا لم تعلمه باطلاً للشبهة ، ويغبر

١١ ب /

(١) الهم في « ص » مشبه ، وفي « ط » يرجع ما أئتمناه .
(٢) الكلمة في « ص » مشبهة وفي « ط » ترجع قرأتها كما أئتمناه .

عنه بالكذب إذا اعتقده صدقا ، وإنما لا يجوز ذلك فيما تعلمه كذبا ، ولا يجوز^(١٢)
 على الجماعة أن يأكل كل بعضهم في وقت أكل الآخر ولا سبب لجمعهم ، وليس لثمنه
 ذلك وجه أكثر من أن تعلم أن مثل هذا لا يقع ، كما تعلم أن القبيح لا يقع من العالم
 الغنى ، من غير أن يحصل علمه وغناه علمه ، ولا ينكر أن تكذب الجماعة في التماس
 المنافع ، إذا اختلف الكذب ، وإنما ينكر أن يجتمع على الكذب الواحد ، والنقل^(١٣)
 يقارب الكذب في أنه لا يجوز أن يقع من الجماعة إلا عن توافق ، إذا كان
 المنقول واحدا ، فاما إذا تغير المنقول فلا يجب ذلك ، وكل ما وقع من الواحد
 الشبهة فاشتكت الجماعة في تلك الشبهة بغائر وقومه منها ، ولا يجوز أن يؤمن
 جميع الكفار في يوم واحد ، حتى يتفق إيمان من هو في المشرق والمغرب في يوم
 واحد ، لأننا قد علمنا أن هذا لا يتفق كما لا يتفق أن يأكلوا في وقت واحد ،
 وذلك يوجب قبح أمرهم ، لأن كونه من كل واحد منهم صحيح ، وليس بحال ،
 ولا يجوز من الجماعة الكثيرة الصدق في الخير الواحد ، في الحال الواحدة ، من غير
 موافاة^(١٤) وإنما يجوز ذلك منهم حالا بعد حال ، والوعيد من أمير أو خليفة^(١٥)
 في أنه يجمع الجماعة على الفعل يقوم مقام التوافق ، وكذلك مطالبة السلطان للبيعة
 بالطاعة في بعض الأمور ، ولا ينكر اجتماع الجماعة على قطع الطريق بعد التراسل
 والتواعد ، وإن كان متى وقع ذلك فيه وفي الخبر لم ينكتم ، والجماعة من اللصوص

١١٢ /

(١) الكلمة مشتقة في « ص » وما هنا من « ط » .

(٢) في « ص » تشبه « لا » بحجة مألوفة للكاتب ، لكنها في « ط » واضحة .

(٣) الرسم في « ط » أوضح من « ص » .

(٤) من « ط » وفي « ص » : ذلك .

(٥) في « ص » « لأن » بدلت .

(٦) من « ط » وساقطة من « ص » .

يدفع كل واحد منهم عن نفسه ، بإنكار مانع الضرة فذلك يجوز أن يتفقوا عليه ،
وعبر كل واحد غير غير الآخر ، وما كان من الأمور الظاهرة فالتقل فيه يكثر بحسب^(١)
وقوعه وظهوره ، وما كان لتغير الحاجة إليه لشهرته فليس يجب نقله ، إذا لم يحتاج
إليه ، وإن وجب نقله عند الحاجة .

- واعلم أن المعتبر في هذا الباب تأمل حال الدواعي والأسباب ، فإن كانت
الجماعة فيه كالواحد ، فكما يجب وقوعه من الواحد فكذلك من الجماعة ؛ وإن كانت
مفارقة للواحد في ذلك ، والواجب أن ننظر في وجه المفارقة ، فإن اقتضى وقوع
الفعل من الجميع ، وإن تفاوتت الأوقات ، حكم به ، وإن لم يقتض ذلك جاز أن
يفترقوا فيه ، كما جاز أن يجتمعوا عليه ، إلا أن يكون هناك مانع من اجتماعهم ،
فيجب القضاء بوجود اقترافهم فيه ، فيكون السبب بالضد مما قدمناه ، لأن
ما يقتضى اقترافهم كالمضاد لما يقتضى اجتماعهم ؛ وقد علمنا أن من أوكده الأسباب
الجماعة لم ، الحاجة^(٢) ، وينقسم إلى أقسام :

- فمنها : اجتماعهم على الشهوة للأمر الواحد والأمور ، فإن ذلك يقتضى اتفاقها
على تناولها^(٣) وإذا لم يكن مانع حكم به ، لكأن نعلم بأنه لا يتفق منها أن تتناول
ذلك في حال واحد^(٤) إلا لأمر زائد على الشهوة ، فإن حصل ذلك الأمر
الزائد اتفقت على الفعل في حال واحد ، أو في مكان واحد ، وإلا لم يجب

١٢ ب /

(١) الرسم مشتبه في « ص » و « و » واضح في « ط » .

(٢) في « ط » : لا لشهرته . وعلوها أشبه بالسباق .

(٣) مانعة من « ص » .

(٤) الكلمة مشتبه في « ص » و « و » واضحة في « ط » .

(٥) في « ط » يلا راء .

ذلك ، وأما افتقارهم على أن يكونوا فاعلين للأفعال المختلفة ، على اختلاف أجناس الأفعال فغير متنتج ، وذلك مما لا يجب بيان علته ، لأن الأصل في باب الجماعة ، وإنما يحتاج أن [يذكر إن تذكر السبب ^(١١)] الذي يقتضى اجتماعهم على الفعل ، إما في حال أو أحوال ؛

- ومنها : المواطأة لأنها إذا تواطت على أمر مخصوص تفعله فلا بد أن من أن تكون عالة بأن ذلك الأمر ينفعها ، أو تزول به المضرة ويعلموا أن ذلك إنما يتم بالإجماع ، لأن ما يتم بالانفراد لا حاجة بهم إلا التواطؤ عليه ، وظلة الظن في ذلك تقوم مقام العلم ، فإذا صح ذلك لم يمتنع اجتماعهم عليه ، ثم ننظر ، فإن كانت البنية تحصل في اجتماعهم عليه في أحوال لم يجب أن يمتنعوا عليه في حالة واحدة .
- ١٠ وإن كانت لا تحصل إلا إذا اجتمعوا عليه في حال واحدة وجب ذلك فيهم ؛ وربما اقتضت المواطأة أن لا يمتنعوا عليه في حالة واحدة ، فيجب ذلك ، لأن السبب الجامع لم إذا كان مواطأة ، فيحسبها يجب أن يمتنعوا على ذلك الفعل .
- ومنها : أن يكون الجامع لم خوف سلطان لأنهم يدفعون بذلك المضرة عن أنفسهم ؛ ثم يجب أن ننظر ، فإن اقتضى وعيده ، وتهديده ، والوجه الذي يخاف عليهم من اجتماعهم على الفعل ، أو القبول في حالة واحدة وجب ، أو في مكان واحد وجب ، أو في أحوال وجب ؛ لأن الذي لأجله يمتنعون على الفعل إذا كان الخوف فيحسبه يجب أن يكون اجتماعهم .

(١) ما هنا من « ط » وساقط من « ص » كذا « يحتاج أن » وبهذا « وإنما يذكر » مكررة .

(٢) من « ط » — وساقطة من « ص » .

(٣) من « ط » وساقطة من « ص » .

(٤) في « ط » ويصلون .

(٥) في « ط » : مواطأة .

- ومنها : أن يكون الحسام لم على ذلك دفع^١ المضرة الراجعة إلى أحوالهم كالجوع الشديد ، والمطر الشديد ، أو الخوف الشديد من عدو ، فكل ذلك يوجب اجتماعهم على الفعل ، الذى يقتضى دفع ذلك وتوقيه ، ولستأ نحتاج أن نذكر فى ذلك السبب الحاصل ، فى كل واحد من الجماعة ، لأن ما له يفعل أو يترك ، إذا كان قائما فى كل واحد منهم ، فلا بد من أن يجتمعوا على الفعل أو الترك ، لأن جميعهم هو كل واحد منهم ، فإ يجب فى كل واحد منهم ، واجب فى الجماعة ؛ وإنما يذكر فى هذا الباب ما يخص الجماعة ، ولا يتعلق بكل واحد منهم ، ولأن ذلك يدخل فى جلته أن يجتمع الجماعة على مجانية الفبيح الذى تعلم قبحه واستفناها^٢ عنه ، إلى ما شا كل ذلك من نحو التشويه بالنفس ، مع معرفة كل واحد منهم ، بما عليه فيه من المضرة ، أو النقص والهجنة ، وأحد ما يجتمع الجماعة العظيمة على الفعل التدين بالشئ على طريق المعرفة ، فتكون المجبة جامعة لما ، وعلى هذا الوجه يجتمع الجمع العظيم فى أداء الحج والمناسك وأداء صلاة الجمعة ، والحال واحدة ، لأن المجبة أوجبت الاجتماع فى الوقت الواحد ، وربما اجتمع على ذلك فى أوقات ، نحو اجتماعهم على أداء صلاة الظهر فى جماعة ، فى جملة ما جعل وقتا له ، ولا يجب أن يقع ذلك منهم فى الوقت الواحد ، كما يجب ذلك فى صلاة الجمعة ، لأنه إذا كان السبب الجامع لهذا التدين ، فبحسبه يجب ذلك ، وربما أوجب التدين الاتفاق دون الاجتماع ، فيكون ذلك هو الواجب ، وأحد ما يجمعهم على ذلك الشبهة ، التى تتصور بصورة المجبة ، فيتدين لأجلها ، وهذا كاجتماع اليهود على ترك التصرف^١ المخصوص يوم السبت ، واجتماع النصارى على ما يتعاطى فى المكان المخصوص ،

وكذلك القول في سائر المخالفين ، الذين قد انفقوا في التسدين ببعض المذاهب عن شبهة ، فإنهم يتفقون ويظهرون ، إما فصلا وإما قولاً ، على الوجه الذي يقتضى تدنيهم ؛ وقد بينا من قبل اجتماع الجماعة على الصدق الواحد ، وأنه إنما صح لأنه بمنزلة ما لها فيه نفع ، على ما بيناه ، في إظهار ما يدل على المعرفة ، وفي تعريف الغير . فذلك صح اتفاقها عليه ، وامتنع اتفاقها على الكذب ، وقد بينا أنه كالمتمذر فيما نرفة من الماديات ، كما أنه يتمذر أن يهتموا على الأكل في وقت واحد ، إذا لم يكن هناك سبب جامع ، كالمواطاة أو ما يقوم مقامها .

واعلم أن الداعى إذا انتفى عن الجماعة الكثيرة ، أو ما يقوم مقام الداعى ، إلى أن يتفقوا على بعض الأفعال ، فالواجب أن ننظر ، فإن حصل هناك صارف عن اتفاقهم في حالة واحدة وجب القضاء به ، لأن هذا الصارف في أنه يقتضى المنع من اجتماعهم على ذلك الفعل ، بمنزلة الداعى الذى يقتضى اجتماعهم على الفعل في وقت واحد ، وأوقات ؛ على ما قدّمنا القول فيه ، وهذا واضح ، لا شبهة فيه ، فاما إذا لم يمكن أن يبين حصول داع صارف لهم عن الاجتماع في الفعل الواحد فالواجب أن يرجع في امتناع ذلك إلى العادة ، من غير تعليل يذكر في هذا الباب لأن المتعالم الذى لا شبهة فيه : أن العال لا تدخل في الأفعال والتروك ، سواء اختصت بقادر واحد ، أو بجماعة ، وإنما يصح أن يذكر فيه الداعى ، أو ما يقدر تقدير العال من حيث علمنا ^(١) بالدليل أنه يقتضى اختيار الأفعال أو التروك ، فاما إذا لم تكن الإشارة إلى الداعى في ذلك ، فالواجب أن يعتمد على ما يحصل لنا من العلم بالعادة ، دون ذكر سبب أو تعليل ، لأن ذكر ذلك لا يصح ، والمعلوم

(١) الأقرب لرس « ط » أنها اجتماعهم ، وهو الأشبه بالباقي ، وفي « ص » : إجماعهم .

(٢) في « ط » : أو ما يقوم .

- خلافه؛ وعلى هذا الوجه قال شيخنا «أبو هاشم» في كثير من كتبه : إنه لا ملة فيه يمكن ذكرها، لأننا نعلم أن كل واحد من الجماعة يقدر على أن يأكل في وقت واحد، كما يقدر تعالى، على خلق الشهوة في وقت واحد، ومع ذلك فقد علمنا أن ذلك لا يتفق منهم تمييز ملة معتبرة؛ ولذلك نعلم أنه لا يتفق منهم أن ينطقوا في حالة، أو يسكتوا في حالة واحدة، وإن كان يمكن أن يقال في ذلك : إن هذه الأمور مما لا يتفق فيها الفرض مع سلامة الأحوال، فلذلك لم يجب اتفاقهم في حالة واحدة عليه، فيكون العلم بامتناع اتفاقهم كالتابع للعلم بامتناع اتفاقهم على الدواعي والفرض في هذا الباب، ولذلك متى تغير أحد العاملين تغير الآخر بتغيره، ولما كان مع علمهم بالخبر عنه لا يقع الكذب منهم إلا لفرض لا يتعلق بالقدرة والشهوة، وكان ذلك لا يصح أن يتفق في الجمع العظيم، وهذه حالهم، لم يميز أن يتفقوا على الكذب الواحد؛ ولما كان لا يمتنع في الكذب في الجمع الكثير أن يحصل لكل واحد منهم الفرض، أو كل فرد الفرض الداعي إليه لم يمتنع ذلك فيهم، ولما كان معرفتهم بالخبر عنه لهم، تقتضي اتفاق غرضهم في الإخبار عنه على وجه الصدق^(١)، لم يمتنع أن يتفقوا عليه، وهذا كما نقول في الجماعة المنعم عليها إنه لا يمتنع اتفاقهم على شكر النعم التي تتمهم، فاما إذا لم يكن الأمر كذلك فبعد أن تجتمع على شكر من لا نعمة له، لبعض الأغراض، مع سلامة الأحوال، وإن كان ذلك جائزا على الواحد، فاما إذا حصل هناك خوف، أو ما يجري مجراه فقد يتفقون

١٤ ب ١

(١) في «د» : أحد الآخر.

(٢) في «د» : الضد — بلاقط . وبهذا ولم . ويظهر أن (وار) ولم ، هي (ناف)

الصدق، وإن كانت في السطر التالي لها .

على ذلك دفعا للضرة ، وقد دخل في جملة ما قدمناه ، وجُوز اتفاق الجماعة على الشيء إذا اجتمعت في سبب الإلحاح ، لأن ذلك إذا وجب في كل واحد وجب في الجماعة ، على ما قدمنا القول فيه .

واعلم : أن العالم بالشيء ربما كتمه إذا اعتقد أنه يصير ذلك مختصا بفضيلة حتى يكون ذلك الفضل كالمفصور عليه ، ولذلك ربما يحل كثير من أهل العلم بإظهار ما علمه إذا اعتقد ذلك ؛ وربما يعتقد أن الفضل في إظهاره ، فيدعوه إلى الإظهار ، فإس هذا حاله يتردد بين هذين الداعين ؛ فأما إذا كان ما علمه قد اشتهر ، وظهر ، حتى خرج من أن يكون له فيه اختصاص ، فلا داعي يحمل إلى كتمه ، بل الدواعي أجمع توجه إلى إظهاره ؛ فإذا سمح ذلك ثبت ما قاله شيوختنا ، من أن اشتهار الشيء ^(١) ، وظهوره ، أحد ما يدعو إلى نقله ، لأنه لا يحصل في كتمان شيء من الدواعي ، بل تتوفر الدواعي إلى إظهاره . وقد علمنا أن الدواعي في هذا الباب تضعف عن الأيام والأوقات ، لأن من حقها أن يؤثر فيها طول المهد ، وكثرة التكرار ، فلا يمتنع ، وإن كان حال الخبر ما ذكرناه ، أن تضعف ، بعد عهد طويل ، الدواعي إلى نقله ، بتغير الحال فيه ؛ وكذلك القول في الحاجة إذا دعت إلى النقل أنه لا يمتنع أن تتغير ، فتضعف بعد قوة ، أو تزول بعد ثبات ، فليس لأحد أن يجعل حكم الأوقات في ذلك متفقا غير مختلف ؛ وإنما يجب أن يحكم بانفاقها إذا كان حال الدواعي لا يختلف فيه ، وفي أمثاله ، فهذه الجملة لا يجب فيما قرب عهد أن يجري مجرى ما بعد المهد فيه ؛ وكل ذلك إنما يجب

(١) زيادة من « ط » .

(٢) في « س » : النفي .

(٣) كذا في « س » و « ط » .

- إذا لم يكن الداعي إلى النقل ما يرجع إلى الدين ، فأما إذا كان ذلك مما يتصل بالدين فالواجب أن لا يتغير ما دام التكليف قائماً في ذلك الوجه ، وتبقى كان الحادث الذي تقوى الدواعي إلى نقله بحضرة الجمع العظيم ، وتقلوه ، استقر ذلك على الأوقات ، في أن المقول إليه يقوم مقام الناقل في المعرفة ، فأما إذا كان الحادث بحضرة النفر اليسير ، فالمقول إليه لما لم يبق مقام الناقل في المعرفة^(٢) ، لم يمتنع أن يضعف النقل فيه ، وقد يجوز أن يقوى النقل ثانياً ، إذا كان مما يتعلق بالديانات عن شبهة أو جهة ، كما نقوله في تواتر النصارى ، ولهذا الجملة أوجبت العلم بمعجزات نبينا عليه السلام ، والعلـم بنقل شريعته أبداً ، من حيث هو من التكليف ، الذي لا يتعـرى من معرفة هذه الشريعة ، فأما معجزات سائر الأنبياء عليهم السلام فإن حصلت في الظهور بحيث تقوى الدواعي إلى نقلها [وجب نقلها^(٣)] وإلا فالمعرفة بها إنما تكون من جهة السمع .

- واعلم : أن أحد ما يضعف الداعي إلى النقل كثرة وقوع الشيء ، لأنه متى صار كذلك ، خرج من أن يكون للعارف به اختصاص [يقتضى نقل ما علمه ، وإنما يجب نقل ما حل هذا المحل إذا كان فيه هذا الوجه من الاختصاص^(٤)] ، فهذا نجسد الفتنة إذا وقعت في الجوامع يكثر نقلها ، وتنقل ، فإذا دامت الفتنة وكثرت ضعف فيها النقل ، لخروجه مع الكثرة عن الحد الذي يكون عليه مع القسلة ؛ وكذلك القول فيما تدعو إلى نقله الحاجة في الدين ، لأنه إذا أغنى غيره عنه لم يمتنع أن يضعف النقل فيه ، لأن الغرض في نقله إذا كان التعريف بهذا النقل وحصل

(١) من « ط » سابقة من ص .

(٢) تكرر الكلام في « ص » خطأ من قوله « فأما إذا كان الحادث ... إلى في المرة » .

(٣) ما بين المقوسين سابق من « ص » .

(٤) كل ما بين المقوسين سابق من « ص » .

التعريف بنفيه فلا بد من أن يضعف وجه النقل فيه ، ولهذا الجملة قلنا : إن نقل
سائر معجزات الرسول صلى الله عليه وآله لا يجب أن تقوى^(١) الدواعي إليه ، لأن
نقل القرآن قد أغنى عنه ، من حيث يختص نقله ، بما لا يجوز أن يحصل في سائر
المعجزات ، لأن القرآن في حكم الباقي الدائم المشار إليه ، وليس كذلك ما عداه ، فإذا
ظهر أمره ، مع الصفة التي ذكرناها فالغنى عن غيره من المعجزات واقع ، فإن حصل
في بعضها ما يدعو إلى النقل وجب نقله ، وإلا فالنقل غير واجب .

واعلم : أنه لا يمتنع أن يسلم بالاختيار مقاصد المخاطبين باضطراب ، ولولا
الاختبار المتقدم لم يسلم ذلك حتى يختلف الحال في هذه المعرفة بحسب طريقه
[الاختبار] ، وما يمكن فيه وما لا يمكن ، لأن العربي يعرف مقاصد العربي
بالاختبار ، ولهذا ترى العرب تعرف من مقاصد العرب ما لا تعرفه من مقاصد
العجم ، لما لم يكن فيه من الاختبار ما أمكنه في العرب ، ولذلك يعرف الأخرس
بالإشارة من حال صاحبه ما لا يعرفه غيره ، لأنه قد اختبر من ذلك ما لم يخبره
غيره ، والوالدة ربما عرفت من أعراض الصبي الصغير عما لا يفهم من القول
ما لا يعرفه غيرها لفضل اختبارها . فإذا صح ذلك لم يمتنع أن يعرف بالاختبار من
حال الواحد والجماعة ما يقع وما لا يقع ، وما يمتنع وما لا يمتنع ، ويكون هذا العلم
مما يحصل باضطراب ، على طريقة المادة ، لأنه مباين للمعلوم الحاصلة ببديهة العقل ،
الذي لا يجوز اختلاف أحوال العقلاء فيه ، من حيث كانت هذا العلم يفتقر
إلى الاختبار ، الذي قد تفرق أحوالهم فيه ، على الوجه الذي قد بيناه ، ومتى لم يقل

(١) في ص تكرار مرجع ، مع سقوط عبارة « لأن القرآن » بقوم النص كما هو في « ط » .

(٢) الكلمة غير واضحة في « ص » ، وطاهرة في « ط » كما أثبتت هنا .

(٣) في « ص » : ما — (٤) في ص عنها . (٥) ساقطة من « ص » .

- ذلك أدى إلى أن يجوز على من تعرف حاله كل أمر يقدر عليه، وقد علمنا باضطراب خلاف ذلك، لأن من نعرفه بالاختبار أنه من أهل الرأي والحزم والعقل، وجرّبناه على طول الوقت، لا يجوز عليه مع سلامة الحال أن يشوّه نفسه، وأن يقدم على الأمور المستخفة، وإن كان قادراً عليه؛ وإن كنا نجوز ذلك على من لا نعرف ذلك من حاله، وتصير معرفتنا عند الاختبار لحال الغير مثل معرفتنا بحالنا فيما نعرف ونسلم أننا لا نختاره، أو لا نختاره مع سلامة الحال، ولولا أن ذلك كذلك لجوزنا على أهل الفضل أن يسلكوا طريقة أهل النقص، في قطع الطريق، وسائر وجوه الفساد، والعلم بأن ذلك ممنوع والحال سليمة، يجري مجرى كمال العقل، فإذا صح ذلك لم يمتنع إذا اخترنا أحوال الجماعة أن نعرف فيما يمتنع^(١) منهم وما لا يمتنع، مثل ما نعرفه من حال الواحد اخترنا حاله، وليس لأحد أن ينكر ما قلناه : من أن العلم بذلك ضروري عند الاختبار، فإذا علمنا بالاختبار حال جماعة مخصوصة، لم يمتنع أن نعلم أن غيرها بمنزلة باليسير من التأمل، كما لا يمتنع أن نعلم أن حالهم في المستقبل كحالهم في الأوقات الماضية، باليسير من التأمل، وهذه طريقة معروفة لا يحدها من يعرف أحوال نفسه، وأحوال غيره؛ وعلى هذا الوجه نعلم أن لا يتفق من الواحد أن يصدق فيما لا يعلمه من الأمور الكثيرة، لأننا بالتجربة نعلم أنه لا يصدق فيما يخبر عنا؛ ثم كذلك حالاً بعد حال، فنعلم أن امتناعه بمنزلة امتناع الفعل المحكم على القادر الذي ليس بعالم، وإن كنا في هذا الباب لا نحتاج إلى الاختبار الطويل، كما نحتاج فيما ذكرناه من الأخبار؛ وكل ذلك بين عند التأمل. وهذه الجملة نافعة لمن تدبرها، لأنها كالأصول في الأخبار، وقد أوردنا ما يحتمله هذا الموضوع، وأنت تجد شرح ذلك^١ فيما يجب شرحه من بعد إن شاء الله.

٢٠

(١) في « ط » منها .

(٢) في « د » « في هذه » ، ولا يتفق مع كلمة « نافعة » في كل من « د » و « ط » .

فصل

فما يعلم بطلانه من الأخبار وما يتصل بذلك

اعلم أن الخبر لا يمكن أن يعرف به بطلانه كما يمكن أن تعرف به صحته ،
إما باضطرار أو باستدلال ، على ما بيناه ، لأنه إن عرف به بطلانه وهو صدق
لم يصح ؛ وإن علم به بطلانه وهو كذب فالعلم بأنه كذب لا يحصل به ، لأنه
لا يجوز أن يكون طريقا للعلم بأنه كذب ، لأنه إنما يكون طريقا للعلم المطابق له ،
وذلك لا يتأتى في الكذب ، فلا بد من أن يعلم أن خبره ليس على ما هو به ،
ويمكن أن يعلم أن خبره ليس على ما هو به ، في بعض الأخبار ، ضرورة وفي بعضها
باستدلال : إما عقلي أو سمعي ، وطريقة الاستدلال العقلي قد تختلف ، وإن علمنا
باضطرار أن خبره ليس على ما ليس من جهة الاستدلال العقلي أو السمعي علمنا بطلانه
من جهة الاستدلال .

فإن قال : وإذا جُوزتم فيما يعلم من الخبر بأمر متقدم أنه صدق ، أن يكون
الخبر كاذبا إذا أخبر بأنه شاهد وعلم بخبره وأما فيما يعلم بأمر متقدم أنه كذب ،
أن يكون صدقا على بعض الوجوه .

قيل له : إن الحال مفترقة فهما ، لأن الخبر إذا أخبر عن الشيء ، وعن أنه
شاهده وعلمه يصير في حكم الخبر عن أمرين ، فلا يجب إذا علمنا في الخبر عنه
ما يقتضي كون خبره صدقا أن نحكم بأنه صدق ، في أنه شاهد وعلم ، لأن الشيء
قد يكون ثابتا على ما يقتضيه خبره ، وهو غير عالم به ؛ ولا مشاهد له ، وليس كذلك

(١) في «ط» فإذا . (٢) في «ط» «دان يكون» .

- الحال في الكذب ، لأنه إذا كان كاذبا فيما أخبر عنه لم يجب أن يكون صادقا في أنه علمه أو شاهده ، فلذلك وجب القضاء بكون خبره كذبا ، على كل وجه ، فلو علمنا أن النصارى قاصدة إلى أن تحب عن أن الواحد ثلاثة لعلمنا كذبها باضطراب ، فإذا علمنا في (الكلابية) أنها مخبرة عن إثبات الله تعالى عالمنا بعلم ، علم كذبها باستدلال ، فإذا خبرت بأنه ليس بموجود ولا معدوم على الحقيقة ، علمنا كذبها من جهة الاضطراب ؛ فكذلك القول في الحدوث والعدم إلا أن يكون مخبره عن ذلك على طريقة الجهل بالأسماء ، فاما ما يخبر به المجتهدون فلا يجب كونه كذبا ، إذا أخبروا على صحة ، لأن كل واحد منهم مخبر عن ظنه ، أو عن وجوب الشيء عليه وعلى من قلده وقيل قوله ، وذلك يوجب أن خبرهم عن المذاهب لا يتناقض ، ولا يختلف ؛ ولهذا الجملة قلنا إن أحدهم إذا أخبر بخلاف ذلك لكاد يخرج عن أن يكون من أهل الاجتهاد ، لأنه ممن يدل من نفسه على أنه غير عالم بطريقة الاجتهاد . ولهذا الجملة حرمتنا على المفتي أن يقول إن الشيء حرام أو حلال مطلق ، وقلنا : إنه لا بد من أن يقول : إنه حرام عليك إن كان اجتهادك كاجتهادي ، وقبلت قولي ؛ ومتى كان الإطلاق على هذا لم يكن كذبا على وجه من الوجوه .
- وقد بينا في أصول الفقه : أن الخبر عما طريقه العلم يخالف هذا الباب ، لأنه يتناول خبرا مخصوصا ، فلا يجوز أن يكون كل واحد ، من ذينك الخبرين صدقا ^(١) غير أو قبيضة صدقا ، بل لا بد من كون أحدهما كذبا ؛ وكذلك الأمر إذا تناول الأمور الكثيرة على هذه الطريقة ؛ وهذا بين ؛ وقد شرح ذلك بأبلغ من هذا في هذا الموضوع .

/١١٧

(١) رسم الكلمة في «ص» و «ط» سا ، يرجع قراءتها «غير» ولا يظهر منها ؛ وهي في «ط»

ملحقة تصحيفا في الماش ، ووضع علامة المخرج يشير إلى أن الكلمة بين الهمزة والواو !

(٢) لا يستقيم المعنى إلا بتقدير ساقط .

فصل

فيما يعلم انتفاء المخبر عنه ، أو يترك نقله على طريقة مخصوصة

- كل امر لو كان لوجب أن ينقل نقلا يضطر إلى معرفته لاعماله ، فانتفاء نقله يعلم به انتفاؤه ، ويحل ذلك محل ما هنا بانتفاء المدرك إذا كان لو كان حاضرا لوجب أن ندركه ؛ وعلى هذا الوجه ينشأ كثيرا من الكلام في الأخبار ، فقلنا : لو كان في البلاد الكبار غير ما عرفناه لوجب^١ أن ينقل ، ولو كان في الملوك الذي يجب أن يظهر أمرهم عن من نقل أخبارهم لوجب أن ينقل ؛ كما قلنا : لو كان بمحضرتنا فيل^(١) لوجب أن ندركه . فإذا كانت هذه الطريقة صحيحة في نفي المدرك فكذلك في نفي المنقول بالمخبر ، لأن الطريقة واحدة ، من حيث اعتمادنا في نفي المدرك على أنه قد تقرر في العقل أنه : لو كان لأدركه ولعلم ، فيجب أن يعلم أنه ليس بمحضرتنا ؛ فكذلك يعلم أن بلدا عظيما^(٢) بين بغداد واسط ، لو كان لوجب أن ينقل نقلا يضطر إلى صحته ، فإذا لم ينقل علمنا أن لا أصل له .

- فإن قال : إن الإدراك طريق للعلم ؛ فإذا تقرر في العقل العلم بأنه لو كان المدرك لأدركناه إذا ارتفعت الموانع ، ولو أدركناه لوجب أن نعلمه ، فلا بد إذا لم يعلم الجسم الجسم أو غيره من المدركات أن يعلم أنه ليس بمحضرتنا ، وليس المخبر كذلك ، لأنه لم يثبت فيه أنه طريق للعلم ، ولا صح في العقل أنه مما لو كان الشيء لوجب أن ينقل فكيف يصح أن تحكموا من حيث لا نقل بأن المنقول ليس .

(١) الزم مرتبك في «ص» وما هنا من «ط» .

(٢) في «ص» : عظيم .

(٣) في ص : لاتم .

- قيل له : قد بينا أن الخبر قد صار طريقا من طرق العلم بالمادة عند « أبي هاشم » ، يحل بالمادة فيما يقتضى نفيه وإثباته محل الإدراك الذى هو طريق العلم ، على حد الوجوب ؛ ولذلك قال فى العلم الواقع عن الخبر : إنه يجب أن يكون جليا ، وانخبر يؤثر فى قوته ، كما قاله فى الإدراك ؛ فأما على قول شيخنا « أبى على » ، وقوله أولا فى جوابات « الأستروشنى » فالخبر كالإدراك فى أنه طريق للعلم ، وفى أنه من كمال العقل ، حتى قال : لو لم نعلم الخبر عنه لأخل ذلك بمعرفته بالمدرَك ، كما لو لم يعلم بعض المدرَكات لأخل بمعرفته بغيرها ، فعلى هذا الوجه السؤال ساقط ، وإن كان قد بينا من قبل صحة القول الأول ، وأنه المعتمد ... يبين ذلك أنه لا بد من أن نعلم عند الاختبار / بأوائل المقول
- أنا لو سمعنا الأخبار لوجب أن نعلم ، فإذا لم نسمع وجب أن لا نعلم ذلك ، فإذا علمنا أن ذلك لو كان لوجب النقل ، فإذا لم ينقل علمنا نفيه وزواله .

/ ١١٨

فإن قال : بينوا أولا أن ذلك من أوائل المقول ..

- قيل له : نعلم ذلك بأن نرجع إلى أنفسنا ، ونستصور حالنا ، وقد علمنا باضطراب أنه ليس بين حلوان وبنداد بلدة مثل بندان ، على حد ما علمنا كون بندان ، وكذلك فكما نعلم قيام « أبى بكر » و « عمر » ، بالأمر بعد الرسول صلى الله عليه ، نعلم أنه لا خليفة بينهما ، وكما نعلم حرب الجبل وصفين نعلم أنه لا وقعة بينهما لأمر المؤمنين « على » عليه السلام مثلهما ، ولا يصح أن يكون هذا العلم متغيرا فى عقولنا باضطراب إلا مع صحة الأصل الذى قدمناه ؛ كما لا يجوز أن يتقرر فى عقولنا : أن العلم بأنه لا فيل بمحضرتنا ؛ بمثالة العلم بسائرنا ندرك ، إلا مع صحة الأصل الذى ذكرناه فى الإدراك .

(١) فم : لو نعلم . (٢) فم : وإن كان . (٣) الرسم مضطرب فى « م » .

فإن قال : إنما يجب في الإدراك ما قلتم لأنه قد ثبت أن الحى مع سلامة الأحوال لا بد من أن يدرك ، ومع زوال اللبس لا بد من أن يعلم ، ولم يثبت أنه لا بد في البلاد والملوك وغيرهما أن ينقل خبرهم ، وأنه لا بد من أن يعلم إذا نقل .. فلا يصح ما ذكرتموه ..

قبل له : قد صح في الخبر ما ذكرته لأنه لو كان لا يجب نقل ذلك إذا كان ، ولا يجب أن يعلم ، إذا نقل نقلا ظاهرا حصل لنا العلم بأنه ليس ، فحصول علمنا بأن لا بلد ،^(١) ولا ملك ، على الوجه الذى ذكرناه من أدل الدلالة على وجوب نقله ، لو كان ، ووجوب معرفته لو نقل ، ولولا صحة ذلك لأدّى إلى القول بالجهالات ، ويجوز خلاف ما علقناه في باب الأخبار ، ويجوز ذلك فيها يؤدى إلى تجويز مثله في المدركات / وقد بينا في باب الرؤية من هذا الكتاب فساد هذا القول .

١٨ / ب

وبعد .. فلو جاز في بعض الأمور الظاهرة كالبلاد والملوك أن تكون ، ولا ينقل خبرها لحاز فيما نعلم كونه من البلاد والملوك أن لا ينقل خبرها إلى جميع الناس ، لأنه إن جاز ترك نقل خبره أصلا ليجوز ترك نقل خبره إلى بعض دون بعض ، وهذا يؤدى إلى أن يصدق من خبرنا بأنه لا يعرف سائر البلدان والملوك ، وهو في المخالطة كنعن ، وفساد ذلك يبين بطلان ما سأل عنه .

ونتي قال : إن من خالط كمالطنا فلا بد من أن يسمع ، وليس كذلك إذا لم ينقل أصلا .

قبل له : يجوزوا أن يكون أهل بلد لم ينقل إليهم شيء من الأخبار ، وأن قرية من البلاد التى نحن فيها ، لا تألا نعلم مخالطتهم^(٢) ، كما نعلم مخالطة

(١) في «د» و «ط» : لا بد ، والسياق قوى في انضاء أن تكون : ولا بد .

(٢) في ط : «أ» . (٣) ساقطة من «د» .

- الحاضرين لنا ، وفساد ذلك بين صحة ما قلناه ؛ وهذه الطريقة إنما تجب فيها لو كان ظهر ثقله وانتشر ، فأما فيما يخفى الحال فيه فلا يجب ؛ وقد نعلم بانتفاء النقل وزواله انتفاء الحكم ، إذا كان طريق إثباته الخبر السمي ، لأنه لا يجوز من الحكم أن يكاف الحكم ولا يدل عليه ؛ ولا يجوز أن يدل عليه بما لا يظهر للكلف ، والذي يظهر في السمعية هو الخبر ، أو ما يجري مجراه ، فإذا علمنا انتفاء ذلك وزواله ، علمنا زوال ذلك الحكم والتعبد ، وهذا كما تقول : لو كان في الصلوات الواجبة في اليوم واللييلة غير هذه المكتوبات ثبت فيه الدليل السمي ، فإذا لم يثبت علم زوال التعبد به ؛ ولو كان رجب في وجوب الصوم فيه كشمهر رمضان لوجب ثبوت السمع فيه ؛ وهذه الطريقة متى لم تعتبر أدى إلى التشكك في العبادات السمعية ، ولا فرق بين أن يكون التعبد من باب القطع ، أو من باب غالب الظن ، في أن في الوجهين جميعا إذا كان طريقه السمع ففي زواله دلالة على نفي التعبد بذلك الحكم ؛ وإنما يفارق أحدهما الآخر في أن الوجه الأول وجود النقل الذي ليس بحجة كدمه ، وفي الثاني بخلاف ذلك ، فأما إذا زال النقل أصلا فلا فرق بين الأمرين فيه ؛ وإنما تجب صحة هذه الطريقة فيما كلفناه ، أو حل محل ما كلفناه ، في أن نكون قد كلفنا العلم على بعض الوجود ، فأما مع فقد ذلك فلا يجب ، بل هو موقوف على الدلالة ؛ وهذا كما قلنا في الوجه الأول أنه إنما يجب فيما يظهر ويجب ثقله ، دون ما عداه ؛ ولهذا الجملة يجوز أن يكون عليه السلام كلف من شاهده ما لم يكلفنا ، كما يجوز أن لا ينقل خبر كثير

١١٩

- (١) في ط : لظاهر .
 (٢) ساقطة من « ص » .
 (٣) في ص : الشك .
 (٤) ساقطة من « ط » .
- ٢٠

من الملوك إذا بعد العهد بهم، وكذلك أخبار الأنبياء عليهم السلام، ومعجزاتهم، لأننا قد بينا من قبل أن بعد العهد يؤثر فيا يقتضى نقل الخبر، كما أن خفاء الشيء يؤثر فيا يقتضى ذلك، فصارت هذه الطريقة في السمعيات مشاكلة لما نقوله في كثير من العقليات : أنه لو كان لوجب أن يكون عليه دليل وللعرفة به طريق، فيتوصل بذلك إلى نفيه، وشرح ذلك بطول، وقد نعلم بزوال النقل على وجه مخصوص بطلان الشيء، لأنه إذا كان مما لو كان ثابتاً لكان نقله على خلاف الوجه الذي وقع عليه علمنا أنه باطل، وأنه لا أصل له، كما نعلم ذلك من حاله لو لم يحصل النقل أصلاً، إذا كان طريقه النقل، لأنه لا فرق بين نقل لا يؤثر، وبين أن لا يقع النقل أصلاً، فيما نعلم أنه لو كان لوجب النقل فيه، على وجه يكون حجة، ولا يخرج ما هذا حاله عن أقسام ثلاثة :

أحدها - أن تكون الدواعى هي المقتضية لنقله، على خلاف الوجه الذي وقعت عليه .

والآخر أن^١ يقتضى ذلك حاجة معروفة في نظاره، وما يؤثر فيه الدواعى يختلف : فنه ما يكون لظهوره واشتباره، ومنه ما يكون لعظم موقعه، ونخروجه عن باب المعتاد، إلى ما ينقض السادة، إلى ما شاكل ذلك، وجميع ذلك إنما يجب فيه ما قلناه إذا كان ظهوره عند جمع عظيم، يصح منهم النقل، على وجه يقتضى العلم، أو يكون حجة، فأما إذا وقع أولاً على خلاف هذا الوجه فالنقل، وإن وجد، فقليلة النافلين لا يجب حصول العلم، وإنما لم يجب ذلك أيضاً ما لم تضعف الدواعى، لبعد العهد، على ما قدمنا القول فيه، ولهذا

- الجملة قلنا بطلان قول من ادعى أن معارضة القرآن وما ادعى من نصب إمام معين على وجه ظاهر لا يثبت ، كما ادعاه بعض الإمامية ؛ ولم يبطل الخبر بانسحاق القمر ، لما جاز أن يكون الذي وقف عليه يسيرا ؛ وكذلك القول في رد الشمس ، إلى ما شا كل ذلك ؛ فأما ما تؤول فيه الحاجة إلى معرفته من جهة الدين فلا بد إذا كانت حكمه المكلف يقتضي نصب الدلالة والتعريف ، ولا طريق لذلك إلا بالخبر الذي يختص بصفة ، وهو أن يكون طريقا للعلم ، أو حجة فيه ؛ فإذا نقل على خلاف ذلك فيجب القضاء ببطلانه ؛ ولا فرق بين أن يكون ذلك النقل من حقه أن يكون حجة على كل الناس ، أو على بعضهم ، على وجه يجب أن يظهر لمن قس عنه ؛ ولا فرق بين أن يكون ذلك التكليف به عملا ، أو علما ، لأن من لم يكلف إلا العلم لا بد من نصب الدلالة له^(١) ، كما يجب فيمن كلف العلم والعمل ؛ ولا فرق بين أن يكون ذلك التكليف مما يدوم ، أو مما يختص منه بوقت ، أو يتعلق ببعض الشرائط في المكلف ، كالغنى وغيره ، أو يتعلق به من دون الشرائط ؛ وهذا بين .

- فأما الوجه الثالث فلا بد من القول^١ بصحته ، لأنه إذا ثبت في حكم الأمر الذي ادعاه المدعى ، وذكر فيه بعض الأخبار ، أنه شارك لغيره مما قد ثبت وجوب نقله في كل وجه يؤثر في النقل ، فلا بد من أن يكون هذا أيضا يجب نقله على وجه يكون حجة ، فإذا لم يحصل ذلك كذلك علم أنه لا أصل له ، وعلى هذا الوجه نفى الكثير من الأخبار ، وبقي عليه الكلام ، في أنه لم يقع من العرب معارضة ، وبه

(١) ساقطة من « ص » .

يعلم أنه لا يجي في أيام الرسول صلى الله عليه ، ولا شرائع غير حذره ؛ إلى ما شاكل ذلك ؛ وصل هذا الوجه ينبغي أن يقاس هذا الباب ؛ وقد نهينا على طريقته ؛ وهذه الجملة هي التي يحتاج إليها قبل إثبات نبوة نبينا ، صلى الله عليه ، وقد تفصيلناها ؛ فاما المجلس الآخر من الكلام في الأخيار وهو الذي يقتضى منها غالب الظن ، كأخبار الآحاد والشهادات وما شاكلها ، فإنما يحتاج إليه في معرفة الشرائع ، ونحن نذكره عند القول في أدلة الشرع ، لأن الذي يحتاج إلى بيانه عند أول التكليف من الخصاص وغير ذلك فقد بيناه ، وكشفنا القول فيه ، وبالله التوفيق .

الكلام

في جواز نسخ الشرائع

اعلم أن أصول هذا الباب تنقسم إلى ثلاثة أقسام، لا رابع لها :

أولها — ما يصح فيه نسخ الشرائع، وما لا يصح .

وثانيها — ما يحسن فيه النسخ، وما لا يحسن .

وثالثها — ما يقع به النسخ وما لا يقع .

ويدخل في القسم الأول، الكلام فيما يتغير من الأفعال وما لا يتغير، والوجوه التي بها يقع التغير، ويعرف؛ ويدخل فيه أن تغاير جهات الفعل الواحد بمثثلة تغاير الأفعال؛ ويدخل فيه الفرق بين ما يصح أن يؤمر به / وينهى عنه، ويحظر ويباح، وبين ما لا يجوز ذلك فيه، ومفارقة النسخ للبدء قد يدخل في هذا الوجه . .

ويدخل في القسم الثاني، الوجوه التي عليها تختلف المصلحة في الأفعال، وتتفق، وما يصح ذلك فيه، وما لا يصح ذلك فيه؛ وما يمكن في التكليف، وما لا يمكن، ويدخل في ذلك قطعة من الكلام، في الفرق بين النسخ، وبين البدء، وبين ما يحسن التكليف عليه، وبين ما يقيح؛ والكلام في وجوه المصالح، وما يجوز أن يختلف فيها ويتفق .

ويدخل في الثالث، الكلام في الأدلة التي بها ثبت التمسك بالشرائع، وما يتناقض من ذلك، وما لا يتناقض، وما لو وقع لدل على البدء، وما إذا وقع لم يدل عليه، وبيان حقيقة النسخ، ومفارقتها لغيره، من جهة المعنى، ومن جهة اللفظ .

ويدخل في ذلك إبطال قول من قال من اليهود : إن نسخ الشريعة لا يجوز من جهة قول النبي المتقدم، لا لأنه لا يجوز من جهة العقل . . ونحن نتقصي جميع ذلك بموافقه وتوقيفه .

فصل

في بيان ما يتغاير من الفعل ، وما يتصل بذلك

- اعلم أنا قد بينا في أوّل باب المدل أن الفعل هو الحادث من جهة القادر ، وقد يكثر ويقل ، لأنه على حسب قدرة القادر ، ودواعيه ، وحاجته إليه ، وإذا كان القادر قادراً لذاته يصح أن يحدث منه ما لا نهاية له ، من كل وجه ، ولا يصح من القادر قدرة ، أن يحدث إلا ما ينحصر وينتأهي ، على ما سبق القول فيه ، وإذا ثبت ذلك ، فكل فعلين ليس أحدهما هو الآخر ، فيجب أن يكون غيره ، وإنما يكون غيره بأن يختص بصفة ، وحكم ، ليس للآخر ، أو بأن يصح ذلك فيه ، لأنه لا فرق بين أن يجب اقترافهما في الوجه الذي ذكرنا ، أو يصح اقترافهما فيه ، في وجوب كونهما غيرين في كلا الوجهين ؛ فإذا علمنا أن أحدهما يجوز أن يحدث دون الآخر ، أو كان يجوز ذلك فيه ، أو يختص بصفة زائدة / على حدوثه دون الآخر ، أو يصح ذلك فيه ، فلا بد من تغايرهما ؛ ولهذا الجملة قلنا بوجوب تغاير المختلفين ، والضدين ، كما قلنا بوجوب تغاير المثلين ؛ فأما ما لا يصح ذلك فيه ، ومتى قدر فيه ذلك أدى إلى أن يكون الموجود معدوماً ، والمنفى مثبتاً ، فلا يصح إلا أن يكون فضلاً واحداً ، ولذلك أعلنا في الواقع عن القدرة الواحدة ، من الجنس الواحد [في الوقت الواحد ^(١)] أن يزيد على جزء واحد ، إذا كان المحل واحداً ، لأن علامة التغاير فيه تؤدي إلى التناقض ، وفيما يقع عن قدرتين ، ومن قادرين ، لا يؤدي إلى التناقض ، فأما الكلام فيما له ميّنة التبرين لتلك فقد بيناه في الصفات ، وليس المتبر بالمباراة وإنما المقصد المعاني ، وقد أوضحنا القول فيه .

٢٠

(١) في ص ويصح . (٢) في ص : بتغاير المختلفين .

(٣) ما بين المقوفين ساطع من « ص » .

فصل

في بيان الوجوه التي بها يعلم تغاير الأفعال
وما يتصل بذلك

قد يعلم ذلك بتغاير القادرين ، والقدرتين ، والمحلين ، وبتغاير الوقتين إذا كان الفعل من حقه أن لا يبقى ، أو أن يكون واقعا من القادر ، بقدرة .

وقد يعلم ذلك بتغاير السببين ؛ وقد يعلم ذلك باختلاف الحكيم والصفيتين ، أو بتقدير اختلافهما ، والحال واحدة ، وقد يعلم ذلك بطريقة الإدراك فيما يتماثل ويختلف ، وبسائر الطرق التي يعلم بها اختلاف الأجناس . وإنما قلنا : إن تغاير القادرين يقتضى تغاير المقدورين لما دللنا عليه ، من أن المقدور الواحد لا يصح كونه بقادرين ؛ وقد تفصينا ذلك في باب الاستطاعة والمخلوق . وإنما قلنا :

إن تغاير القدرتين يقتضى ذلك لأننا قد دللنا على استحالة مقدور واحد بقدرتين ، وأن الطريقة فيه كالطريقة في استحالة مقدور واحد لقادرين ؛ وهذا أيضا قد تقدم بيانه . وإنما قلنا : إن تغاير المحلين يقتضى ذلك لأن من حق الفعل الذي يختص

بمحله أن لا يجوز أن يحل إلا فيه ، كما لا يجوز^(١) أن يحدث إلا من القادر عليه ، لأنه لو جاز أن يحل في غيره لم يحل من وجهين : إما أن يجب عند حدوثه

أن يحل في ذلك ، أو مع حدوثه قد يجوز أن يحل ولا يحل ؛ فلو كان من القسم الأول لوجب متى حدث أن يكون حالا في كلا المحلين ، بل في كل الحال ، لأنه لا يجوز أن يقال : إن حلوله في غير هذا المحل جائز ، ويختص به بعض الحال دون

(١) في ص : مقدوره .

(٢) في ص : يحكم .

بعض ، ألا ترى أن جنس ذلك الفعل لما صح وجوده ، في غير هذا المحل لم يختص به محل دون محل ، فلو كان غير الفعل بمنزلة جنسه في ذلك لوجب ألا يختص بمحل دون محل متى تنافى في صحة الحلول عن هذا المحل الواحد، وقد علمنا فسادَه فيجب أن لا يحل إلا في المحل الواحد ...

- فإن قال : ومن أين أنت ذلك فاسد ؟ وهلا جوزتم أن يحصل في محلين ، أو في سائر المحال ؟ ... قيل له : لأننا نعلم أنه لا محلين إلا وقد يجوز أن يتحرك ويسكن الآخر ، على كل وجه ، وعلى بعض الوجوه ، وذلك يمنع من كون الحركة الواحدة حالة فيهما ، ومن كون السكون حالا فيهما ، وكذلك القول متى قال : إن الفعل يحل في المحال الكثيرة ، لأنه إذا فسد حلوله في محلين بهذا الطريق فسد بمثله حلوله في سائر المحال ، ولأن من حق المحلين أن يدخلتا تحت المحال ، ففساد حلول الفعل فيهما يقتضي فساد حلوله فيهما هو أكثر منهما ...
- فإن قال : إنه يحل فيهما ، ومتى تحرك أحدهما دون الآخر انتفى عن ذلك المحل ، وبقى في الأول ...

- قيل له : هذا يؤدي إلى صحة وجوده وعدمه ، وشبهاته وانتقاله ، وقد علمنا فساد ذلك ...
- وبعد . فتنى صح في المحل الثاني أن له حكم نفسه ، في أن يصح أن يتحرك ويسكن ، ولا يتعلق صحة ذلك فيه بالمحل الآخر ، فقول القائل : إن الحركة حلت فيهما رجوع إلى عبارة لأنهما لو لم يحل إلا في أحدهما لم يكن حكمهما^(١) إلا هذا الذي ذكره السائل وأثبتته ...

٢٠ (١) في « ص » اضطراب ، وبنا هنا من « ط » .
(٢) في « ص » : حكها .

وبعد... فلو كانت محل المحال لوجب أن تكون أجمع^(١) فيه كالمحل الواحد، وكان يجب امتناع حدوثه لعدم بعض المحال^١ بما يتتبع حدوثه بعينه ، لعدم هذا المحل ، وكما نقول في التأليف : إن عدم أحد المحلين في امتناع وجوده كعدمهما جميعا ، وهذا يؤدي إلى تبييننا الكلام عليه ، إلى أن يستحيل حدوث شيء من الأفعال ، لأنه إذا لم يكن بأن يحدث في محل أولى من محل ، فلا بد من عدم بعض الجوهر في كل وقت ، فيجب استحالة وجوده ، ومتى قصر بوجوده على بعض المحال ، فقد ترك الطريقة الموجبة لحلولة في غير محله ...

فإن قال قائل^(٢) : إنه يحل في المحال بشرط وجودها ، فإن كانت موجودة حل فيها ، وإلا حل في الموجود منها ، دون المعلوم ...

١٢٢/

١٠ قيل له : قد بينا أن خروج المحل من أن يحتمل الفعل يقتضي تعذر وجود الفعل ، وأن الواحد من المحال في هذه القضية كالجمل ، ولولا أن الأمر كذلك لما صح أن يعلم استحالة وجود الفعل ، من حيث لم يوجد ما يحتاج إليه في المحل ، لأن ما يحتاج إليه لا تريد حاله على حال نفس المحل ، فإن كان عدمه لا يمنع من وجود الفعل الذي من شأنه أن يحل فيه لو كان موجودا ، فعدم ما يهيئ ذلك المحل لذلك أولى ، بل كان يجب على هذه الطريقة أن لا يعلم في الضد أنه يؤثر في وجود ضده ، لأنه إذا كان يجوز أن يحل في المحال فواجب أن يكون ضده موجودا في المحل الثاني ...

وبعد... فلو كان الفعل الأول يجب أن يحل في المحال فواجب أن يكون ضده بمقرئه ، وهذا يحل أن يتحرك أحد المحلين ويسكن الآخر على كل وجه . وإنما يصح

٢٠ (١) ساقطة من «ط» . (٢) الكلمة مشبهة في كل من «ص» و«ط» وغير مقبولة .
(٣) ساقطة من «ط» .

« لأبي عل » رحمه الله أن يقول في الكلام : إنه يوجد في كل المحال التي تختمله ، لأنه جعله موجوداً بنيره ، وخصص ذلك الغير فيها اشتراكاً من المحال ، في وجود ذلك الغير فيه ، جعل الكلام الموجود موجوداً فيه ، وليس كذلك الحال في هذا الفعل لو صح أن يحل في المحال ، لأنه يحل فيها بحدوثه ووجوده ، دون معنى سواء ، فكان يجب فيه ما ذكرناه من الفساد .

- وبعد ... فلو كان كما قاله لما صح وقوع التنازع بين القادرين في المحل الواحد ، لأن ما فعلاه يحل بسائر المحال ، فلماذا اختص هذا المحل بهذه القضية دون غيرها ، وكان لا يصح في أحد الحيين أن يكون عالماً دون الآخر ، لأن القاب يحتمل ذلك العلم ، ولا أن يكون مريداً دون الآخر ، فساد ذلك بين ، وليس يمكنه أن يقول : إن الفعل إنما يحل في المحلين إذا تجاوزا ، لأن هذا القول يقتضي منه أنه يحل فيما أو في أحدهما ، لأمر سوى حدوثه ، ووجوده ، وحدث المحل ، وهذا يوجب مع حدوثها أن يجوز أن يحل ، وأن لا يحل ، وذلك إنما يدخل في القسمة الثانية ، دون ما قصدنا بيان فساد ...

- فإن قال : إنه مع حدوثه يجوز أن يحل ، وأن لا يحل ، فيجب أن يحتاج في حله في المحل إلى معنى ، أو إلى الفاعل ، لأن ما سوى هذين لا يؤثر في هذا الباب ، وقد علمنا أن قصد الفاعل لا يؤثر في ذلك ، لأنه لو أثر فيه لوجب في قصدنا أن يؤثر ذلك ، كما يؤثر في كون الخبر خبراً ، ولأن من حق القصد أن يؤثر في صفة زائدة للفعل ، وفي وجه يقع عليه ، دون حله ، ولأن قصد الفاعل لو أثر فيه كان لا يمنع أن يوجد غير حال ، متى انتفى قصده ، كما يوجد القول ولا يكون خبراً

إذا انتفت الإرادة ؛ وفساد ذلك يبين بطلان هذا القول ؛ وقد علمنا أنه لا يجوز أن يكون حالا في المحل لعلته ، لوجوه : -

منها : أنه كان يجب إذا اشتكرت المحال في وجود تلك العلة فيها ، أن لا يجوز أن يتحرك بعضها دون بعض ؛ وقد علمنا أنه مع سائر الملل والمالئ قد يصح ذلك .
ومنها : أنا نعلم أن الأكوان في حدوثها في المحال لا تتعاقب بزمان سواء فيها ، لأنه لو كان كذلك لجاز تعدبها من الأكوان إلى ذلك المعنى ، فإذا تعدى منها إليه فلا بد من أن يكون هو المقتضى لوجوده ، على الوجه الذي وجد عليه فيقول الأمر إلى أنه لم يتعد منها ، وهذا يتناقض .

٢٢٣ /

ومنها : أنه كان يجب في ذلك المعنى أن يكون حالا ، بل لو لم يكن حالا فيها لم يكن بأن يوجب حلول هذا الفعل فيها أولى من أن لا يوجب ذلك ، وهذا يؤدي إلى أن ذلك المعنى إنما يكون حالا لمعنى آخر ؛ والقول فيه كالتقول فيما تقدم ، وفي ذلك إيجاب حلول ما لا يفتأ ليصبح حلول هذا الفعل فيه ، وهذا محال .

ومنها : أنه لو حل في الجميع لمعنى لوجب أن لا يصح أن يفتى عن بعضها دون بعض ، لما قدمناه من قبل ، سواء إن قال : إنما يفتى بانتفاء المعنى ، أو مع وجوده ، لأن على الوجهين جميعا يتناقض ذلك ، ويضد ...

فإن قال : إني أقول يجوز حلوله في غير هذا المحل ، لكنه متى حل في الواحد لم يميز أن يحل إلا فيه ...

(١) الرسم في كل من « مر » و « ط » مشتبه بين الهندى والهنرى ، في كلمات « تعدب »

وتعدى ويتعدى ؟

قبل له : فإذا جاز أن يحل فيه وفي غيره ، ولو حل في غيره لم يكن ليحل إلا بمحدثه ، لأننا قد أثبتنا قول من خالف ذلك ، فيجب أن يكون حالا فيه ، وأن لا يختص بأحدهما دون الآخر ، وإنما يصح التخيير في فعلين إذا تمذر التخيير في فعل واحد ، في إيقاعه على وجهين ، لأمر يرجع إلى المقاصد ؛ فأما أن يصح التخيير في حوله في محلين ، فلا وجه ينفصل به إذا حلها ، أو حل أحدهما ، فذلك محال . وهذه الجملة تبين أن تنافر المحلين يقتضى تنافر الفعلين ، فأما تنافر الوقتين فيما لا يبقى وإنما يقتضى تنافر الفعلين ، لأن الدلالة قد دلت على أن ما لا يبقى يستحيل وجوده إلا في وقت مخصوص ، فالموجود إذن في الوقت الثاني يجب أن يكون غيره ؛ وقد دللنا على ذلك في باب « إعادة الجوهر » ... فأما تنافر الوقتين ^(١) في فعل القادر ، بقسرة ، فإنما يدل على تنافر الفعلين لأنه : قد ثبت أنه لا يجوز في مقدوره أن لا يختص في صحة الحدث بوقت واحد ، فالحدث في الوقت الثاني من جهته يجب أن يكون غيره ، لا محالة . وقد دللنا على ذلك عند الفصل بين ما يصح فيه الإعادة ، والتقديم ، والتأخير ، من مقدور القادر بنفسه ومالا يصح فيه ذلك من مقدورنا ، ولو كان باقيا ؛ فأما إذا كان تنافر الوقتين في الباقي من جهة القادر لذاته فذلك لا يدل على تنافر الفعلين ، لأنه قد يجوز أن يكون قد أفاء ثم أعاده بعينه ، في الوقت الآخر ، أو قدمه ^(٢) وأخره ، على ما بيناه في موضعه .

٢٣ ب /

وإنما يدل على تنافر الفعلين حدوثها في وقتين متوالين ، لأن الفناء ^(٣) لا يجوز أن يحلها لاتصال الوجود ، ولأن الباقي لا يجوز أن يحدث حالا بعد حال ، فأما

(١) في « ص » : الفعلين . (٢) في « ص » : وقدمه .
(٣) الكلمة في « ص » و « ط » مشتبة الرسم ، وغير مهموزة ، كإحدى عادة النسخ في مثلها ؛ وما هنا ترجيح غير قوي .

- على غير هذا الوجه فلا يجوز أن يدل على تناير الفعلين ؛ وإنما قلنا : أن تناير
السببين يقتضى تناير الفعلين لأن الدلالة قد دلت على استحالة وقوع مسبب
واحد عن سببين ، كاستحالة وقوع الفعل الواحد بقدرتين ، وقد بينا ذلك فى باب
« التوليد » من هذا الكتاب . . . وكذلك القول فى حدوث أحدهما عن مسبب
دون الآخر ، يدل على التناير من كل قادر ، على القول الصحيح ؛ فأما من القادر ،
بقدره ، فإنه لا شبهة فيه ، فى أنه يدل عليه . . . وإنما قلنا : إن اختلاف الصفات
والأحكام ، وتقدير اختلافها يدل على تناير الفعلين ، لأن الدلالة قد دلت على أن العين
الواحدة من الأفعال لا يصح أن تختلف ، وتختلف صفاتها ، على طريقة مخصوصة ،
وأن ذلك إذا لم يصح فلا فرق بين الثابت منه وبين المقدور .
- ١٠ وإنما قلنا : إن مما يختلف على الإدراك ، أو نعلم اختلافه بإيجاب الأحكام
والصفات يقتضى التناير لأن هذه الوجوه تدل على اختلاف الشئيين ... وقد علمنا
أن من حق المختلفين أن يكونا غيرين . وهذه جملة كافية فى هذا الباب .

(١) فى « ط » : اختلافها .

فصل

في بيان ما يصح في الفعل الواحد ، والأفعال
من التكليف ، وما يمتنع ، وما يتصل بذلك

- اعلم . أن الذي لا يصح من ذلك فعلا هو الذي يتناقض دليله ولا يصح وجوده ، فأما ما ليس هذا حاله فتكليفه يصح فعلا ، وإن كان فيه ما يحسن ، وفيه ما لا يحسن على ما نذكره من بعد ... فالذي يتناقض من ذلك ويتنافى هو : ما يقتضى كونه مريدا للشيء على وجه ، وكارها له على ذلك الوجه ، وهذا إنما يدخل في الأمر والنهي ، لأنه إنما يكون آمرا بالشيء إذا أراد ، وناهيا عنه إذا كرهه ، فلا يصح منه تعالى ، في حالة واحدة ، أن يأمر بالشيء ، على وجه ، وينهى عنه على ذلك الوجه ؛ ولا يصح منه تعالى ، وحاله واحدة ، أن يأمر بالشيء إذا أراد ، ويكون ناهيا عنه [إذا كرهه ، فلا يصح منه تعالى ^(١)] ، على ذلك الوجه ، لإيجابه كونه مريدا ، كارها للفعل ، على وجه واحد ؛ والزجر والترغيب يجري مجرى الأمر والنهي ، وقد يتناقض أن يكون تعالى مبيحا وحظرا ، لأن الحظر يتضمن الكراهة ، والإباحة تتضمن معنى الإرادة ، وإن لم يجب في الحقيقة ، فيما أباحه أن يكون مريدا ، لكنه لا فرق بين أن يجب أن لا يكون كارها في أنه يتنافى ما يقتضى كونه كارها ، وبين أن يجب أن يكون مريدا ، في منافاته لكونه كارها ، فالحال واحدة ، في التناقض ؛ وكذلك القول في الإباحة والإيجاب ، لأن الحظر يتضمن معنى الكراهة لتركه ^(٢) ، والإباحة بالضد من ذلك ، والإيجاب يتضمن

(١) في « ص » : « جوده » - (٢) ما بين المعقوفين ماض من « ط » .

(٣) كذا في « ص » و « ط » لكن الحق - فإيسر - غير مستقيم ، لأن الحظر يتضمن الكراهة للفعل لا لتركه .

كونه مرادا ، والإباحة تتضمن تقي ذلك ، فأما ما يخرج عن هذين القسمين فصحيح في الفعل ، لأن الذي يتمتع فيه هو ما اقتضى انتفاء المنبت ، أو إثبات المنبت ، أو وجود الضدين ، فأما الخارج عن ذلك ، من باب التكليف ، فصحيح في القدرة ، وإن كان فيه ما يحسن ، وفيه ما يبيع ...

٢٤ / ب

فإن قال : فيجب على هذه القضية أن تقولوا : إنه يصح منه تعالى أن يريد نفس ما كرهه في وقتين ، وإن كان المراد هو المكروه ، ومتى جؤزم ذلك لم أن يصح أن يأمر في الثاني ، بنفس ما نهى عنه في الأول ، وتجويز ذلك يؤدي إلى تجويز البداء ، فإذا كان البداء يستحيل على الله تعالى ، فيجب استحالة ما ذكرتم . .

١٠. قيل له : إن البداء ربما أفيد به انكشاف الشيء وظهوره ، وهذا لا يصح على القديم تعالى ، لأنه عالم بذاته ، ومن جهة اللنة ربما أفيد به تجديد علوم ، وظنون ، وهذا من جهة العرف صحيح ، وربما أفيد به ما يدل على البداء من الأمر والنهي ، إذا وقما على وجه مخصوص ، وهذا لا يجوز ، ولا يحسن ، وإن كان يصح في القدرة ، وليس أمر لا يحسن في الحكمة لا يصح في القدرة ، لأن ذلك بمثابة الظلم الذي يصح في قدرة الله تعالى ، وإن كان لا يحسن في حكمه ، ولا يقع ، ولم يجب من حيث أحلناه فيه كونه محتاجا ، أو جاهلا ، أن نحيل وجود الظلم ، بل أثبتناه قادرا على ما لو وقع لكان ظلما ، فكذلك نصفه بالقدرة ، على ما لو وقع لبدل على البداء ، وإن كان لا يقع منه ، ولنا نفي بقولنا : إنه يصح منه ما لو وقع لبدل على البداء أنه يدل على جواز البداء عليه ، ولنا نفي ما من شأنه في الشاهد أن يدل على البداء ، نصفه بالقدرة عليه ، فأما لو سألنا سائل
- ٢٠.

فقال لنا : لو وقع منه تعالى الأمر والنهي في حالين ^(١) من الشيء الواحد، على وجه واحد أكنتم تقولون : إنه يدل على جواز البدء عليه أو لا يدل ؟ ، لكان جوابنا في ذلك بجوابنا في الظلم الذي نصفه بالقدرة عليه ، يتمتع إذا سأل السائل فقال : لو وقع منه أكان يدل على جهله وحاجته ، أو كان لا يدل ، من أن نجيب بأحد الأمرين ، على ما فصلناه ، في باب « العدل » .

فأما إذا قال قائل : بأنه قد وقع [منه تعالى الأمر بعد النهي على هذا الوجه فقد يجوز أن نقول : ليس الأمر كما ذكرتم ، لأنه لو وقع ^(٢) [لدل على البدء ، ولوجب أن يصح فيه ، تعالى ، ألا يكون عالما ، ويستقيم ذلك ، كما نقول للجرة إذا قالت تنسب الظلم إلى الله سبحانه : لو كان كذلك لوجب كونه جاهلا ، أو محتاجا ، ولما صح تربيته ^(٣) عالما / غيا فيستقيم ذلك ؛ فينبغي أن ترتب هذه الأمور صراتها ، لئلا يلتبس ما يحيز فيه إطلاق الجواب ، وما يتمتع ، وما نصصح فيه تعليق الجواب بصدر الكلام وما نحيل ذلك فيه .

واعلم . أن التكليف فعل المكلف ، فلا يجوز أن يعتبر فيه يصح منه ، ويتمتع ، أو يتناقض منه أو لا يتناقض ، بفعل المكلف ، بل يجب أن تعتبر حاله ، في نفسه ، فلذلك لا يصح أن يقال : إنه لا يصح في القدرة أن يكلف الضدين ، من حيث استحالة حصولهما من المكلف ، وإنما يقال : إنه لا يحسن منه أن يكلف إيجابهما معا ، في حال واحدة ؛ وكذلك القول ، في سائر ما يستحيل من المكلف ؛ ولذلك نقول : إنه يصح منه تعالى تكليف العاجز ، وإنما لا يحسن في الحكمة ، ولا يقع ،

(١) في « ص » غير .

(٢) ما بين المقولين ساقط من « ص » .

(٣) الكلمة في « ص » مشتبه .

وكذلك تكليف الجاد، والموات والمعدوم، وغير ذلك؛ وكل ذلك يبين أنه لا يجوز أن تعتبر حال التكليف، فيما يصح ويمتنع، مجال المكلف، أو مجال فعله، وإنما يؤثر حال المكلف في حسن التكليف وقيمه، دون صحة ذلك، على ما نيتنه من بعد .

واعلم . . أن الدلالة، وإن كانت لا تدل إلا على صحة، فإن جنمها قد يكون مقدورا، وإن كان المدلول على خلاف ما يقتضيه ذلك، فليس لأحد أن يقول :

يجب أن لا يصح منه تعالى إباحة القبيح أو إيجاب ما ليس بواجب، أو تقييح الحسن، لأنه يؤدي إلى كونه دالا على الشيء، على ما ليس؛ لأن ذلك لا يقدح في كونه مقدورا؛ لأن الذي يدخل تحت القدرة إيجابه، وإعدامه، فأما كونه دلالة فإِنما يرجع إلى وجه زائد، لا تتناوله القدرة، فذلك لم يعتبر، فيما يصح من التكليف ويمتنع بصحة كونه دليلا، وفساد .

ولهذه الجملة قلنا : إنه تعالى موصوف بالقدرة، على أن يظهر المعجز، على كذاب، وإن كان لا يفعله، من حيث كان قبيحا، كما نقوله في سائر القبايح؛ وهذا يبين أن الذي يمتنع في التكليف ليس إلا ما قدمنا ذكره، مما يقتضى وجود الضدين، أو انتفاء الثابت، أو إثبات المتنبي، فأما ما عدنا ذلك فإنه يصح منه تعالى، لفصل من ذلك أنه تعالى لا يصح أن يكلف على الوجه الذي قدمنا؛ فأما تكليفه بأن يأمر بالشيء الذي ينهى عنه في حالين، أو يأمر غير من ينهى عنه عن الفعل الواحد، في الحال والحالين، [أو يأمر بغير ما ينهى عنه في الحال والحالين؛ أو يأمر بما ينهى عنه على غير ذلك الوجه في الحال والحالين] ^(١) فغير ممتنع؛ وكذلك القول فيما شاكله؛ وإنما يحكم بحسن بعض ذلك ويقبح بعضه على ما فصله من بعد إن شاء الله .

(١) في «ص» يختلف . (٢) في «ص» إذا اتخى .

(٣) كذا في «ص» و «ط» وهو غير مستقيم . (٤) ما بين المقترنين ساقط من «ص» .

فصل

في بيان ما يحسن من التكليف في الفعل والأفعال ،

وما يقبح من ذلك

اعلم أنه ليس الغرض بيان ما يحسن لأجله التكليف مطلقا ؛ وإنما الغرض

- بيان ما يحسن فيه ضم تكليف إلى تكليف ، متى يجمع كلا التكليفين ، فيجب أن نذكر من الشروط وما يتصل بذلك ، دون ما يتصل بأصل التكليف ، وهذا يقتضى [إلى] أن لا يحتاج إلى كون المكلف قادرا متفككا لساير وجوه التمكين ، مميزا ، متفككا من التمييز ، إلى غير ذلك ؛ وإنما يجب أن نذكر ما يقبح من النهى ، إذا انضاف إلى أمر تقدم ، ومن الأمر إذا انضاف إلى نهى تقدم ، وكذلك القول في الإباحة والحظر ، إلى ما شاكله ؛ لأن هذا الوجه هو الذى يدخل فيما يحسن
- ١٠ التيسير فيه ، ولا يحسن ، وفيما يتميز به النسخ من البداء ، وفيما يعلم به ما يجوز أن يأتي به الأنبياء عليهم السلام ، وما لا يجوز ؛ وبجملة ما نقول في ذلك : أن هذا الباب ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

أحدها : يقبح ويدل على البداء .

١٥ والثاني : يقبح ولا يدل على البداء .

والثالث : يحسن .

(١) سقطت من « ص » .

(٢) في « ص » و « ط » . « يقتضى إلى » واضحة الرم ، لكن السياق يستقيم بأن تكون « يقتضى

إلى » أو « يقتضى أن لا يحتاج » .

(٣) في « ط » متكا .

فالذى يقبح ، ويدل على البدء يجب أن يكون جامعا لشروط :

منها : أن يكون المنهى عنه عين ما تقدم الأمر به .

ومنها : أن يكون على وجه واحد . ومنها : أن يكون المكلف واحدا .

ومنها : أن يكون النهى متأخرا عن الأمر ، أو الأمر متأخرا عن النهى ،

غير واقع معه ؛ فإذا تكاملت هذه الشروط فن حق الثاني منهما أن يدل على

البدء ، دون الأول ، لأن الأول لو انفرد لم يدل على ذلك ، وكذلك

الثاني لو انفرد ، وإذا وقع بسببه دل على البدء فهو الدال على البدء ،

[وإن كان إنما يدل بشروط تقدم الأول ، وكذلك قلنا : لو وقعا معاً]

دلا على البدء^(١) لأن ترتيب الدلالة على البدء لا يصح عند المقارنة ، ويصح

عند وقوع أحدهما بعد الآخر ، على ما ستذكره من بعد .

والذى يقبح ، ولا يدل على البدء وجوه منها : أن يأمر بنفس ما نهى عنه ،

على وجه واحد ، مكلفين في حال واحدة ، أو حالين ، ولأن مثل ذلك لا يتغير .

ومنها : أن يأمر بنفس ما نهى عنه ، على وجهين ، مكلفين في حال أو أحوال لأن

ذلك لا يتغير . ومنها : أن يأمر بعين ما نهى عنه ، على وجه ، أو وجهين مكلفا

واحدا ، في حالين ووقتتين . ومنها : أن يأمر بغير ما نهى عنه ، في وقت واحد ،

مكلفا واحدا ، على وجه ، لا يتميز أحدهما من الآخر ، في وجه المصلحة ؛ وما عدا

ذلك مما يقبح فالأمر يرجع إلى فقد بعض شرائط التكليف ، انفرد أو اقترن

بغيره ، لأنه لا يحسن أن يأمر تعالى بفعل ، وينهى عن الآخر ، وليس للأمر ،

(١) ما بين المقومتين ساقط من «ص» .

(٢) في «ط» غيل .

(٣ و ٤) في «ط» يترفع قسط التين في الموضعين .

من الصفة ما يحسن معه الأمر به ، أو المنهى عنه ^(١) فيه فيما يرجع إلى التحسين ، أو وجه المصلحة ، وهذا مما تكثر أقسامه إن ذكر . . ولا مدخل له في هذا الباب فلذلك لم نتقصه .

فأما الذي يحسن من فليس يخرج عن قسمين : أحدهما أن يكون المأمور به غير المنهى عنه ؛ وقد يكون كذلك على وجهين :

أحدهما ، أن يكون المكلف واحدا ، ويؤمر بالفعل في وقت ، وينهى عن مثله في وقت آخر ، وإنما نذكر من ذلك ما يلتبس الفعلان فيه بالفعل الواحد ، فلذلك قلنا : أن يأمره بشيء في وقت ، وينهاه عن مثله ، وإن كان الخلاف والمثل لا يفترق في ذلك ، لكن المخالف لا يلتبس فيه ، فلذلك لا نذكره في هذا الوجه .

٢٦ ب /

والثاني : أن يكون أحد المكلفين غير الآخر / فيأمر أحدهما بشيء ، وينهى الآخر عن مثله ، وهذا أيضا ^(٢) إنما شرطنا فيه المثل ، لأنه يلتبس بالعين الواحدة ، فيما يتناوله الدليل ، والأمر والنهى ، لا لأن المثل في ذلك يفارق ما هو مخالف ومتضاد .

والقسم الثاني من القسمين الأولين : أن يكون المأمور به هو المنهى عنه ،

على وجهين ، وذلك لا يحسن إلا والمكلف واحد ؛ ولم نذكر في هذا الباب صائر الشروط ، التي معها يحسن ، لأنها تدخل في التكليف المطلق ، وليس الفرض بما أوردناه ذلك ، وإنما الفرض غيره فيما ذكرناه ، ونذكره إن شاء الله .

(١) في «ص» أو المنهى عنه ، وفي «ط» أو قلبي عنه . ولا يفتح السياق بواحدة منهما ، وهو

واضح على أنها أو «المنهى عنه» .

(٢) ساقطة من «ص» .

فصل

في بيان الدلالة على الفصل بين البدء والنسخ

وما يتصل بذلك

قد يتناصورة ما نقول إنه يدل على البدء، وما لا يدل؛ وما يحسن، وما لا يحسن، ونحن ندل على صحة ما قلناه في ذلك ... [إنما قلنا إن ما اختص بتلك الشروط يدل على البدء، لأن من حق العالم، التي أن لا يأمر وينهى [والفعل واحد] ، بل الذي يدعو إلى أن يأمر به كونه حسنا ومصلحة، والذي يدعو إلى أن ينهى عنه علمه بأنه قبيح ومفسدة، وبفارق حاله في ذلك حال من لا يعرف ما يأمر به، وينهى عنه، وحال المحتاج الذي يأمر وينهى لأمر يرجع إلى نفعه، أو دفع الضرر عنه؛ وهذه الطريقة في الصحة بمنزلة ما نقول من أن العالم ببيع القبيح، وبأنه غنى عنه لا يختاره، فإذا ثبت أنه لا داعي له إلى الأمر والنهي، مع كونه عالما، إلا ما ذكرناه، فلو نهى عن نفس ما أمر به ووقع هذا النهي لدل وقوعه على أنه ليس بهذه الصفة، ونروجه عن هذه الصفة مع كونه غنيا ليس إلا بأن يتغير حاله، في كونه عالما، وتغير حاله ليس إلا بأن يكشف النهي عن أنه لم يكن عالما من قبل، بأنه مصلحة / ومع ذلك أمر به، أو أنه خفي عنه الآن كونه مصلحة، فذلك نهى عنه؛ وهذا هو معنى البدء، لأنه الظهور، الذي لا يصح إلا على من لا يعلم الشيء ثم يعلمه، أو يخرج من أن يكون عالما، بما كان عالما به،

(١) رسمت في «ص» [إنما نصلة .

(٢) كذلك في الأملين ويدون السياق « والفعل واحد » .

(٣) ساقطة من «ص» .

أو من يجوز عليه الظنون وتغير الاعتقادات ، فإذا استحال جميع ذلك عليه تعالى فالواجب أن تقضى بأن هذا الفعل لا يقع منه ، مع كونه دالا على البدء لو وقع بمن حاله ما ذكرنا .

- فإن قيل : فلما ذا قلتم إنه يدل على البدء دون أن تقولوا إنه دل على حاجته لأنه قد يجوز مع كونه عالمًا بحال الفعل أن يأمر به وينهى عنه مع النفي ، للجهل ،
- وأحد الأمرين كالآخر في ذلك !

- قيل له : إن كونه دالا على الحاجة لا يمنع من كونه دالا على جهل وبداء ، لأنه بوقوعه يدل على أحد هذين ، وما دل على أحد أمرين على الجملة فقد دل على كل واحد منهما على وجه الانفرد ، وإن لم يدل عليه على وجه الاجتماع ، فأما إذا قيدنا الكلام ففسير ممتنع أن يقال : إنه يدل على البدء فقط ، بل بأن نقول :
- ١٠ من حقه إذا وقع من النفي أن يدل على البدء ، فهذا الشرط يختص في دلالة بذلك دون غيره ، وإن صح أن يقال : إن وقوعه من العالم يدل على الحاجة ، وعلى كل وجه فقد صح أن له تأثيرا في الدلالة على البدء ، على بعض الوجوه ، وهو الذي أردنا إثباته .

- فإن قيل : لو كان كذلك لوجب أن يصح من أحدنا أن ينهى بعد الأمر ، على كل وجه ، وقد يحسن ذلك منه ، لأنه ربما حسن منه أن يبدو له في الأمر ، وأن يتغير حاله فيما يأتيه من أمر بعد نهى .

- فيل له : لا بد من أن يقبح منه أحد الأمرين : إما الأمر ، وإما النهى إذا كانت الصفة ما قدمناه في شروط ما يدل على البدء ، لكنه لا يمتنع أن يكون النهى بعد الأمر يحسن منه ، لأنه يعلم في الحال أن الفعل مفسدة ، وأنه أخطأ
- ٢٠

في الأمر^١ فيكون مصيبا في النهي، وربما كان الخطأ في الثاني، فإذا كان مصيبا في الثاني يجوز أن يقال: إنه أصاب في الأمر، وليس يفرجه ذلك من أن يكون من حاله على تغير حال، في العلم إن كانت الحال واحدة في الحاجة، وذلك يسقط ما سأل عنه.

فإن قيل: إن الذي قلموه يقتضي أن مع علمه يكون الفعل صلاحا لا يجوز أن يقع النهي منه، إذا لم يكن محتاجا، وهذا يوجب أنه ليس بقادر عليه.

قيل له: قد يصح أن يكون قادرا على ما يعلم أنه لا نفع^(١) منه لبعض الوجوه، والذي قدمناه أحدها؛ لأنه لا فرق بين علمنا أنه لا يختار التقيع مع علمه بقبه، ولأنه غنى عنه، وبين علمنا بأنه لا يختار النهي عما فعله صلاحا مع كونه غنيا، فلا يرجع إلى الداعي لفعل ذلك لأنه لا يقدر عليه.

فإن قيل: فيجب على هذا الوجه أن لا يحسن منه أن يأمر الكافر بالإيمان مع كون دواعيه متوفرة إلى الثبات على الكفر، لأن الإيمان لا يصح أن يقع منه والحال هذه!

قيل له: إذا كان قادرا عليه، وله إلى فعل الإيمان داع، سوى ما هو عليه، من الدواعي إلى الكفر فكيف لا يحسن بذلك أمره! وإنما كان يلزم ما سألت عنه لو كان يؤمر بالإيمان، ومع ذلك يصح أن لا يكون له داع إليه.

فإن قال: فقد يؤمر بذلك ولا يعرف الدواعي إليه، بأن لا يعرف حال الأمر، والوعيد^(٢)، والثواب، أو بأن يعتقد في هذه الوجوه أنها ليست دواعي.

(١) في «ط» يقع، مغروطة.

(٢) في «ط» وبأية.

(٣) في «ط» والوعيد.

قيل له : فقد يمكنه أن يعلم ذلك ويفعل الإيمان، وقد يمكنه أن يزيل عن نفسه الدواعي إلى الكفر ، فذلك حسن الأمر .

فإن قال : إنه إذا علم في الفعل أنه مصلحة لم ينه عنه ، تقدم الأمر بذلك أو لم يتقدم ، فما الفائدة في جمعك بين الأمر والنهي ، وجعلك ذلك شرطاً فيما يدل على البداء ؟ ! :

قيل له : إنما يذكر الأمر ليبين أن الفعل على مقتضى أمره بذلك ، ثم يبين أنه إذا نهى عنه فلا بد من أن ينكشف له من ^(١) حال الفعل خلاف ذلك ، أو يخفى عليه من حال الفعل خلاف مآثره ، وذلك لا يتم إلا بأن يجمع بين الأمر والنهي على ترتيب ، لأنه لو فعلهما معاً ، وجمع أن يقع ذلك في حال واحدة لكان لا يدل على تغير حال كونه عالمًا غنياً كان عليه ^(٢) ، بل لا يمتنع أن يكون مستمر الحال في كونه عالمًا غنياً ، أو في أن لا يكون عالمًا ، ولا يقال فيمن هذه حاله إنه بدا له ؛ لأن البداء ^(٣) يقتضى تجدد حال لم تكن ، وذلك يجري مجرى التغير ، على ما قدمنا القول فيه ، فأما إذا كان الأمر لواحد ، والنهي لآخر فإنه لا يدل على البداء ، وإن قبح إذا كان الفعل واحداً ، لأن في هذا الوجه يقبح النهي وجهاً ، سوى تغير حاله وحصول البداء فيه ، وهو علمه بأنه غير مقدور لهذا الثاني ، فكذلك القول فيه لو أمره بالفعل ثم نهاه عنه ، في حال أخرى ، والنهي يقبح ولا يقع ، لكونه غير مقدور ، لا لتغير حال ، إنما يدل النهي بعد الأمر على البداء ، إذا لم يكن هناك وجه يقع لأجله النهي عن نفس ما أمر به إلا جواز البداء ، ولا يكون كذلك

(١) في « ص » خلال .

(٢) كذا في « ص » و « ط » ولا يتضح منه السياق !

(٣) في « ص » اليكاه .

إلا مع الشرائط التي ذكرناها من قبل، وقدمتنا في باب « الإرادة » بطلان القول بأن إرادة الشيء بعد أن لم يكن مریدا له، أو الأمر بعد أن لم يكن أمرا يدل على البداء، وأبطلنا تعلق المجبة في كونه تعالى مریدا، لم يزل بهذا الجنس من الكلام، وفي الذي أوردناه الآن دلالة على فساد هذا القول.

- واعلم . . أن الذي يدل في الحقيقة على البداء هو الكراهة، بعد الإرادة،
أو الإرادة بعد الكراهة، وإنما يذكر الأمر والنهي، لأن بهما تعرفان، ولو عرفناهما
بغيرهما لكانت دلالة البداء قائمة. ولو حصل لفظ الأمر والنهي، من دون إرادة
وكراهة لما دلا على البداء، على وجه من الوجوه. وإنما قلنا إنه يقيح^(١) منه تعالى
الأمر والنهي^١ لأن ذلك الفعل إما أن يكون حسنا أو قبيحا، فان كان حسنا
فالنهي عنه يقيح، وإن كان قبيحا فالأمر به لا يصح، فلا بد متى تعلقنا بالفعل
الواحد، على الوجه الذي ذكرناه أن يكون أحدهما قبيحا لا محالة؛ وعلى هذا الوجه
اعتمد مشايخنا أجمع، وينسوا أنه لا يجوز أن يقع من الله تعالى كلا الأمرين،
وإن اختلفوا في فعل يدل على البداء، وهل يجب نفيه عن الله تعالى بدلالته على
البداء أم لا؛ على ما قدمناه من قبل من القول فيه؛ وإنما قلنا: إن أمره
تعالى بالفعل، ونهيه عنه على وجه، أو وجهين، من مكلفين لا يحسن، لأنه
يتضمن تكليف مالا يطاق، لأن مقدور أحد الفاعلين لا يصح أن يكون مقدورا
للآخر؛ وإنما قلنا: إن بما أمر به زيدا لا يحسن أن ينهيه عنه في حال أخرى،
على وجه، ووجهين، لمثل هذه العلة، لأن مقدوره في وقت لا يجوز أن يكون
مقدورا له في وقت آخر، ولو صح كونه مقدورا، في حالين كان لا يمتنع أن يحسن منه

(١) في « ص » يصح.

(٢) في « ص » و « ط » بما، واضحة!!

- إحداثيه في حال ، ويقبح في أخرى على وجه ، أو وجهين ، ويحسن فيه التكليف والأمر بعد النهي ؛ وكذلك القول في القادرين ، ألا ترى أنه لما صح منه تعالى إحداث الشيء بعينه في حالين ، بأن يكون عما سبق ويفتبه بعد الإحداث ، ثم يعيده لم يمنع أن يحسن فيه إيجاده في حال ، ويقبح فيه إحداثه في حال أخرى ، على وجه واحد ، وعلى وجهين ، ويحسن منا أن نسأله تعالى أن يفعله في حال ، وأن نسأله أن لا يفعله في حال أخرى ، ويريد كذلك منه في حال ، ونكرهه في حال أخرى ، والمسألة منا على هذا الوجه تحل محل الأمر والنهي عنه ، فأما إذا تامل الفعلان والفعل واحد ، والقادر واحد ، حتى لا يتميز أحدهما من الآخر ، فيما ينبغي أن يعرف المكلف ، وفي وجه كونهما صلاحاً أو فساداً فلا يحسن منه تعالى أن يأمر بأحدهما^١ وينهى عن الآخر ، لأن من حق الأمر أن لا يتناول أحدهما بعينه ، فكذلك من حق النهي ، وإذا كان كذلك عادت الحال إلى أنه يكون أمراً بنفس ما نهى عنه ، ولأن ذلك في التكليف لا يحسن ، من حيث لا يميزه المكلف أو من حيث علم أن حالهما لا يختلف في كونه صلاحاً ، وإنما قلنا : إن الفعل إذا تفاير من مكلفين أو من مكلف في وقتين أنه يحسن أن يؤمر بأحدهما وينهى عن الآخر ، لأنه لا يمنع والحال هذه أن يكون أحدهما صلاحاً ، والآخر فساداً ، فيحسن فيه الأمر والنهي ؛ ومتى كانت حالهما ما ذكرنا ، ولم يحصل فيهما ما يقتضى زوال التمكين ، وحصول الموانع ، وغير ذلك ، فأما الفعل إذا وقع على وجهين فافهم يحسن منه تعالى أن يأمر به على أحدهما ، وينهاه على الوجه الآخر ، بمثل ما قدمناه من المسألة لأنه مقدور ، وإحداثه ممكن على الوجهين ، فلا يمنع أن يكون صلاحاً على أحد الوجهين ، وفساداً على الوجه الآخر ، وبمثل الوجهان والفعل واحد محل الفعلين^٢ ، في هذا الباب .

فصل

في بيان الوجوه التي إذا كان الفعل عليها حسن فيه الأمر والنهي
وما يتصل بذلك

يجب فيها يتعلق به الأمر والنهي أن يختص بشرط يشترك فيه ، وهو التمكن
والتخليص من سائر الوجوه ، ليخرج عن أن يكون تكليفا لما لا يطاق ، أو لما
لا يصح على الوجه الذي كلف ، لأنه لا بد من زوال الإلجاء ، ليصح أن يوقعه على
الوجه الذي كلف ، من حيث ثبت أن الملجأ إلى الفعل لا يختاره لحسنه في عقله ،^(١)
وإنما يختاره لوجه الإلجاء ، وكذلك الملجأ إلى أن لا يفعله ، لأنه لا يعدل عنه
قبضه في عقله ، لكن لوجه الإلجاء ، فقد صار زوال الإلجاء الداخِل في وجه
التمكين ، من حيث بناء ، وكذلك حصول الشهوة والدواعي المترددة لاحقتان
بالتمكن ، لأنه لا يصح أن يفعل على الوجه الذي كلف إلا معهما / أو مع
أحدهما ، لأن المشقة والكلفة لا تحصل إلا بهما ، أو بما يجري مجراها ، فهذا
الشرط جامع لما يتناوله الأمر والنهي ، ثم يختص الأمر بأن يكون ما تناوله حسنا
وصلاحا ، إما على وجه يقتضي كونه فضلا ، أو على وجه يقتضي كونه واجبا ،
إذا كان من باب الشرعيات ، التي تصرف بالأمر أو الإيجاب ، ويختص النهي
بأن يتناول ما يكون قبيحا ، ويكون وجه قبضه كونه فسادا ، أو مانعا من الصلاح
على ما بيناه من قبل .

فأما العقليات فقد وصفنا الحلال فيها من قبل ، وكذلك قلنا : إن المنهي عنه
يجب أن يكون غير المأمور به ، أو يكون الفعل واحدا ، أو يقع على وجهين يخلان

(١) في « ص » بنسبه .

فيه محل التعليل ، كما نقوله في الخبر الذي يصح أن يقع كذبا وصدقا ، والسجود الذي يصح أن يقع عبادة لله تعالى ، وعبادة للشيطان .

إن قال : قد ينتم أن الفعل يتغير بالوجوه التي تقدم ذكرها ، فمن أين أن الفعل الواحد يقع على وجهين ؟ وما أنكرتم من أن من حق الطاعة أن تكون غير الممضية ، والسجود الذي هو عبادة لله وإيمان ، أن يكون غير ما هو كفر ، وعبادة للشيطان ، وكذلك القول في الخبر ، فكيف اقتصرتم في ذلك على الدعوى ؟ والشيوخ البكار من أصحابكم يخالفون في ذلك .

قيل له : قد بينا في باب « الإرادة » : أن الخبر الذي هو كذب بعينه يصح أن يقع صدقا . ولفظ الخبر يصح أن يكون خبرا مرة ، وليس بخبر أخرى ، والحقيقة يصح أن تكون مجازا ، وقد تفحصنا ذلك بما ينفي القول في سائر الأفعال ، كالقول في الأخبار في هذا الباب ، لأن الفعل إذا كان إنما يكتسب حكما لكون فاعله مریدا ، وقد يصح أن يحدثه وهو يرده على غير ذلك الوجه ، فما الذي يمنع من صحة ما قلناه ؟ ، وظن القوم بأن الصفة إذا تضادت ، أو جرت هذا المجرى فيجب أن تقتضى تنافرا^١ الموصوفين ، وليس الأمر كذلك ، لأنه إذا لم يمنع أن يكون الفعل موجودا ، بدلا من كونه معدوما ، والذوات واحدة ، والعالم متناجها ، بدلا من كونه [عالمًا والذات واحدة . فما الذي يمنع من أن يكون الفعل الواحد طاعة ، بدلا من كونه^(١) معصية ، وإيمانًا ، بدلا من كونه كفرا ، ولا معتبرا بالمبارات في هذا الباب ، وإنما المعتبر بالمعاني ، وقد صح أن الفعل الواحد يكون طاعة لله تعالى ،

(١) ما بين المقولين ساقط من « ص » .

معصية الشيطان ، ولا يوجب فيه تقائرا ، فما الذي يمنع من أن يقع على وجه يكون طاعة لله تعالى^(١) ، وعلى وجه يكون معصية لله ، وإذا صح من أحدا أن يأمر عبده بحضور المسجد انتظارا للصلاة ، وينهاه عن حضوره للتجارة ، والبيع والشراء ، ولا يوجب ذلك كون الحضور متفائرا فما الذي يمنع من محبة ما ذكرناه ! ، وإذا صح أن يبنى البناء الواحد على طريق التقوى ، وعلى طريق الضرار ، ولا يخرج البناء من أن يكون بناء واحدا ، فكذلك القول فيما قدمناه ، وإذا كان تقدم الإباحة من صاحب الطعام يقتضى أن يكون التناول حسنا ، ولولا تقدمه لكان قبيحا ، والتناول واحد ، فما الذي يمنع مما قدمناه ، وإذا كان الاستمتاع بالزواج بها يحسن إذا تقدم المقد على شرائط ، ولولا تقدمه لفتح ، فما الذي يمنع من محبة ما قدمناه ! لأن التقدم إذا صح أن يؤثر فالمقارن بأن يصبح فيه أولى ، وإذا كان تقدم التوبة من العبد يقتضى قبح العقاب ، الذى لولا التوبة لكان يحسن ، فما الذى يمنع مما ذكرناه ! ، وقد قال قائل : إن الواقع والتوبة قد تقدمت غير الواقع ، إذا لم يتقدم فقد طرق على نفسه القول بأنه تعالى لا يوصف بالقدرة على ما لو وقع لكان ظالما ، والمخالف لا ينتهى إلى هذه المرتبة ، وعلى هذا الوجه قلنا :

إنه تعالى قادر أن يفعل الثواب بما لا يستحقه ، لكنه يقبح ، وعلى هذا الوجه بنينا الكلام فى التكليف ، وأنه تمرىض للنازل العالية ، فإذا ثبت ذلك صح ما قلناه من أن وجهى الفعل الواحد بمنزلة تقائرا الفعلين ، لكنهما فى هذا الوجه يملان عمل الضدين ، فى أن ذلك لا يصبح أن يحصل عليهما ، لما بيناه من قبل ، من أن الفعل الواحد لا يصبح أن يكون حسنا قبيحا ، وإن ثبت فيه وجه الوجوب ،

٣٠ / ب

٢٠ (١) ليست فى « ط » .

(٢) ساقطة من « ص » .

- ووجه الإباحة ، أو وجه القبح ، ولا شبهة في أنه لا يتنوع في الفعلين المختلفين ،
والفاعل واحد ، والمختلفين والمثلين والفاعل متغاير ، أن يصبح منهما ما ذكرناه ،
وإنما اشتبه على بعض الجهال ، وظنوا أنه لا يصبح في الفعلين المثلين من المكلف
الواحد أن يكون أحدهما صلاحا ، والآخر فسادا ، وعدوا ذلك من باب البداء
- حيث صار عندهم المتغاير من الفعلين بمثابة الفعل الواحد ؛ ونحن نبين القول
في ذلك إن شاء الله .
-

فصل

في أنه لا يمتنع في الفعلين المثلين كون أحدهما صلاحا دون الآخر
وما يتصل بذلك

قد بينا في الكلام على « البراهمة » أنه لا يمتنع في الفعل ، الذي لو تجرد عن العقل كما لا نعلم أنه صلاح بعينه ، أو مثله^(١) صلاح ، أن يسلم بالسمع كون ذلك صلاحا ، وبيننا أن يكشف من حال الفعل عما لا نعلمه معينا إلا به ، وإن كنا نعلم بالعقل ذلك الحكم مشروطا .

وبينا أن ذلك لا يوجب كون الحسن قبيحا وكون الواجب ندبا ، وأن ذلك إنسا كان يجب لو كان الفعل فعلا واحدا ، فأما إذا تغير بالأوقات ، أو الفاعلين فذلك غير واجب .

١٣١ /

وبينا هناك في باب « اللطف » كيف يكون الفعل صلاحا وفسادا ، وكيف الوجه في ذلك وأوصفناه بأدله ، وبالأشكال التي أوردناها^(٢) [فإذا صح ذلك] فالواجب أن لا يمتنع مثله في الشرعيات ، حتى يكون صلاحا ، من زيد ، ومثله فسادا منه ، في حال أخرى ...

فإن قال : إن ذلك يصح في العقليات لاختلاف الطريقة ، ولا يصح في الصمميات ، لأن الطريقة واحدة ، وإذ ثبت أن الفعل صلاح فواجب في أمثاله أن يكون صلاحا ...

قيل له : أفليس العقل طريقة واحدة ، وقد ثبت فيها أنه لا يمتنع في القعود للحادثة أن يكون حسنا ، فإذا خاف في الثاني من سقوط حائط أو غير ذلك من

٢٠ (١) أقرب ما نجرأ به في « ط » مثله ؛ والذي في ص قبله ، وما في « ط » أنسب .
(٢) الجملة سابقة من « ص » .

وجوه الإضرار يكون قبيحا ، ولا يقدح ذلك في صحة العقليات ، فإما المانع من مثله في السمعيات ..

فإن قال قائل : ^(١) إن العقل قد دل من حال القعودين على ما ذكرتموه ، لا اختلاف شرطهما ، وموقفهما .

- قيل له : والسمع أيضا يدل من حال الفاعلين على مثله ، لأننا لا نجوز في مثل الصلاح أن يكون ناسدا ، إلا أن يقع على غير ذلك الوجه ، وبأن يختلف شرطهما في هذا الوصف ..

فإن قال : صحة ما ذكرتموه في الشرعيات تؤدي إلى كون الشرع مختلفا ، وقد علمنا أنه لا يجوز أن يختلف ! ..

- ١٠ قيل له : إذا جاز لك في العليات ، ولم يوجب كونهما مختلفين ، فما الذي يمنع من مثله في الشرعيات ؟ ، ومتى قالوا : إن جواز ذلك في العليات ، أو فيها وفي السمعيات يوجب كونهما مختلفين ، ومع ذلك فالذي ألزمناهم غير ممتنع ! ..

قلنا لهم : يجوزوا في السمع أن يكون مختلفا ، ولا يقدح ذلك في صحة ما ذكرناه ..

- ١٥ وبعد .. فإن اليهود يوافقون في جواز ذلك من مكلفين في الشرعيات ، لأنهم يجوزون أن يأمر تعالى أحدهما بالفعل ، وينهى الآخر عن مثله ، في حال واحدة ، وحالين ، ولم يوجب ذلك تناقضا ، ولا اختلافا . فكذلك القول في الفاعلين ، إذا كانا من مكلف واحد في ^١ حالين ..

٣١ / ب

٢. فإن قال : إن من حق الشرع أن لا يختلف دلالة ، لأن الطريقة فيه واحدة ، وطرائق أدلة المقول تختلف ، فيجب أن يتنع في الشرعيات ما ذكرتم ..
- (١) ليست في «ط» .

قيل له : إن كلامنا في هذا الباب على ما يجوز أن يرد في الشرع ، لا على ما ثبت في الشرع ، وقد بينا أن العقل يجوز من المكلف أن يكون حاله في الوقتين مختلف فيما يختاره من الفعلين المتلئين ، فيكون أحدهما صلاحا ، والآخر فسادا ، وإذا صح ذلك فالواجب أن ترتب دلالة الشرع عليه ، فهذا هو الترتيب الصحيح ، والذي ذكرته ترتيب فاسد ، لأنك بنيت ما يجوز على الأفعال من الأحكام في كونها فسادا وصلاحا ، على أدلتها ، وإنما ينبغي أن ترتب الأدلة بحسب المدلول .

وبعد . . فإننا لو سلمنا ما ذكرته ، لاصحنا ما ذكرناه ، لأن دليل الشرع وأن يتفق ، ولا يختلف ، فكما يجوز أن يدل من حال زيد ، على خلاف ما يدل عليه ، من حال عمرو ، فكذلك لا يمتنع أن يدل من حال زيد ، في حالين ووقتين ، على مثل ذلك ، ولا يوجب ذلك اختلاف الأدلة ، كما لا يوجب ما ذكرناه في العقليات اختلاف أدلة العقول .

واعلم . . أن الذي تنكره من اختلاف الأدلة هو متى أريد به التناقض والفساد ، فأما إذ لم يرد به ذلك فما الذي يمنع من كون الأدلة مختلفة ، بأن يكون بعضها يدل على خلاف ما يدل عليه البعض ، أو بأن تكون نفس الأدلة أجناسا مختلفة ، أو على صفات مختلفة ، وهذا يبين من حال من تعلق بذلك أنه لا يعرف الفرض بهذه اللفظة ، وإذا جاز في الإدراك الذي هو طريق العلم أن يكون مختلفا ، فيعلم ببعضه خلاف ما يعلم بالبعض الآخر ، حتى يعلم ببعض الحواس الطعوم ، وبعضها الروائح ، وبعضها البصر ، فما الذي يمنع

من ذلك في الأدلة التي هي طريقة العلوم المكتسبة، فلو كان الاختلاف^١ في ذلك يفسدها لوجب مثله في الإدراك الذي هو طريق للعلم .

- واعلم . . أنا متى ذكرنا في الفعلين التماثل فليس المراد بذلك التماثل في الجنس ، وإنما نفي به ، في الصفة ، والصورة ، نحو أن يكونا قيامين ، وقعودين [أو يتعينا صلاتين أو عطيتين^(١)] إلى ما شاكل ذلك ، وقد نصفهما بالتماثل على هذا الوجه ، وإن كانا متضادين ، لأن الأماكن متضادة ، فليس لأحد أن يقع اللفظ في هذا الباب ، لأن الفرض صحيح ، وإنما يتعاطى من العبارات ، في كل باب ما يكون إلى الأفهام أقرب . واستعمل من خالفنا من اليهود هذه اللفظة ، بخبرنا على طريقتهم ، ومست الحاجة ، عند ظنهم ، أن الفعل واحد ، أن يبين أنه متغاير ، وإنما أشبه بالواحد ، من حيث يتماثل في الصورة ، والصفة ، وما يدل على صحة ما ذكرناه أنه قد ثبت أنه تعالى فيما يفعله بالبعد قد يكون الصلاح في وقت أن يرضه ، ثم يكون مثله في وقت آخر فسادا ، وكذلك القول في العاية ، والفنى ، والفقر ، إلى سائر ما يدير عليه أحوال العالم ، فما الذى يمنع فيما يختاره أن يكون هذا حاله ، بأن يكون ما هو صلاح في هذا اليوم ، مثله يكون فسادا في اليوم الثانى ، وإذا صح ذلك فلا بد من أن يدل تعالى ، على ذلك من حاله في الشرع ، إذ قد ثبت أن الشرعيات لا طريق إلى معرفتها إلا أدلة الشرع .

فإن قال : إنه تعالى إذا فعل بالبعد بعض ما ذكرتموه من مرض ، وصحة ، وغنى ، وفقر فلا بد من كونه صلاحا ، على الدوام ، لكنه لا يجب أن يفعله ،

في كل حال ، ومثال ذلك أن يكون فعل المكلف صلاحا له ، في بعض الأحوال ، دون بعض ، وهذا لا ننكره ، وإنما ننكر أن يكون مثله فسادا .

- قيل له : إنه تعالى إذا أمرض العبد في وقت فلو كان إدامة المرض صلاحا لوجب أن يفعله ، لأن المرض من الباب الذي متى حسن وجب ، لما فيه من المصلحة ، ومتى لم يجب قبح ، على ما قدمنا القول فيه ، في باب « الآلام » ، فإذا ثبت ذلك علمنا أنه في الوقت الذي فعله صلاح ، وفي غيره من الأوقات ليس بصلاح ، بل لو فعله لكان قبيحا ، ولكان فسادا ، وكذلك القول في العافية ، أنه تعالى قد يفعلها في أحوال ، ثم يزيلها من بعد ، ولو كان الصلاح إدامتها لما حسن أن يزيلها ؛ فكذلك القول في النفي والتعذر ؛ وهذا يسقط ما سأل عنه ، وبين محبة ما ذكرناه أنه تعالى إنما يفعل هذه الأمور بنا لمصلحتنا ، فإذا صح في أحدهما أن يختلف في الأوقات ، كما يختلف في الأعيان ، فكذلك القول في الآخر ؛ وكما يجب فيما يفعله أن يكون مجزوا في العقل ، وموقوفا على الدليل فيما يقع منه ولا يقع ، فكذلك فيما يتغير به يجب أن يكون مجزوا في العقل ، وموقوفا على الدليل ، فيما يرد به التبعيد وما لا يرد ، لأن التبعيد إنما يكون بالأدلة ، التي لها قطع على أحد الجانبين ، كما أن ما يفعله إنما تقطع فيه على أحد الجانبين ١٥ لثبوت فعله ؛ وما قدمناه من أنه قد صح اختلاف المصالح في المكلفين ، وأن ما اقتضى جواز ذلك فيما يقتضى جواز ذلك ، في المكلف الواحد ، في الوقتين بين فساد قولهم في هذا الباب ؛ ألا ترى أن العقليات التي لم يصح فيها أن تختلف استوت حال المكلفين والمكلف الواحد ، في وقتين ، وما صح أن يختلف فيه فكتل ؛ على أن الذي جوزناه قد ثبت في الشرائع لأنها وردت مختلفة ، على ما سئلين من بعد ؛ على أن الذي لا شبهة فيه مما يعترف القوم به يدل على ما نقوله ؛ وذلك أنه لا بد من

أن يقولوا : إن لبعثة الأنبياء عليهم السلام ابتداء ، وإن التكليف العقل قد ينفرد
ويصح ذلك فيه عن التكليف الشرعي ، فيقال لهم : أليس قبل بعثته كان اعتقاد
نبوته ، والإخبار عنها ، واعتقاد شرائعه والإخبار عنها ، من المحذور ، ثم بعد البعثة
صار مثله في الواجبات على من بعث إليه ، ومن المحسبات على من لم يبعث إليه ،
فلا بد من فهم . .

١٣٣ /

قبل لهم : فقد صح أن ابتداء ورود الشرع يتضمن صحة ما ذكرناه ، فما الذي
يمنع من مثله في الشرائع ، وأن تختلف في الأوقات ، والمكلف واحد ، أو تتغير ،
على ما بيناه ، وقد بينا أنه لا يمكن أن يقال : الذي تناوله الحظر هو الذي تناوله
الوجوب ؛ لأن ذلك يوجب البدء ، فلا بد من الإقرار بصحة ما ذكرناه ،
فإن قالوا : إن ذلك ابتداء شريعة مخالفة لما كان في العقل ، لأن الواجب على
ذوى العقول أن يقبح منهم الاعتراف بالنبوّة ، والتصديق بها قبل البعث ، وهذا
مما لا ننكره ؟ . .

قيل له : قد بينا أن الغرض بهذا الفصل ، أن نبين أن اختلاف حكم الفعلين
المثلين ، لا يمنع في القبح والحسن ، والصالح والفساد ، وقد صح بما أوردناه ،
فلو صح لكم أن تدينوا أن الشريعة لم ترد بذلك كان لا يطمئن فيها قلناه ، من إثبات
التجوز في ذلك .

وبعد . . فإن اختلاف طرق الأدلة لا يؤثر فيما يصح من هذا الباب ،
وإذا كان فيما يدل عليه العقل بانفراده يصح ذلك ، وفيما يدل عليه العقل والشرع
جميعا يصح ذلك على ما بيناه ، فيجب أن يصح فيما لا يدل عليه إلا الشرع ، لأن
حال الفعل لا يختلف في ذلك ، وإن اختلفت طرق الأدلة . .

٢٠

(١) كما في « ص » مع القسط ، ومثله في « ط » مع بعض القسط ؟

فإن قال : إنا نمنع من ذلك لأمر يرجع إلى الأدلة لا إلى حال الفعل ، لأن عندنا لا يصح أن يكون الأمر المطلق واردا إلا ويتناول أمثال ذلك الفعل أبدا ..

قيل له : أليس قد يرد الأمر المطلق فيخص ببعض الأعيان دون بعض ، وكذلك تختلف أحوال المكلفين ، فـ الذي يمنع من ورود الشرع / بذلك ، وينخص ببعض أحوال المكلف دون بعض ؛ وإنما كان يمكنه التعلق بدليل الشرع لو كان لا يصح أن يرد إلا على الوجه الذي توهمه ، فـ أما إذا أمكن وروده على خلافه ، لأن أدلة الشرع أشد اتساعا من أدلة العقل ، فكيف يمكنه الفسخ فيما ذكرناه ..

فإن قال : إن دليل الشرع وإن كان يصح وروده على ما ذكرتم ، فإنه لم يرد إلا على ما قلنا ..

قيل له : ليس غرضنا بهذا الباب إلا أن نبين صحة ما ذكرناه ، في الفعل ، وفي الدليل ، ونحن نبين لك من بعد ، فساد ما توهمته في الأدلة الواردة في هذا الباب ، والذي قدمناه من شبه البراهمة ، وتعلقهم بأن الشرع لا يجوز أن يكون مخالفا لما في العقول ، لأنه مبني عليها مرتب ، ولأنها أصل له دالة عليه ، فلا يجوز أن يكون مخالفا لها ، إلى غير ذلك ، فـ حكيما أقوى مما يتعلق باليهود ، في اختلاف الشرائع ؛ لأن أحد الشرعين لا يكون أصلا للآخر ، ولا الآخر مرتباً عليه ، بل هما جميعا مرتبان على العقل ، فإذا فسد ما يتعلق به ، لما أوردناه من قبل ، فسد بمثله مذهب اليهود ، في هذا الباب ؛ على أنه لا بد لهم من الاعتراف ، بما قلناه ، وذلك لأن الشرع لا يدوم ، لأن دوامه يقتضي قبض التكليف ، من حيث كان وجه حسنة التبريض للشواب ، الذي لا يتم إلا باقتران التكليف ، والانتقال إلى حال الشواب ، الذي يستحق — أو كان يصح أن يستحق —

فإذا ثبت ذلك فدليل الشرع لا يجوز أن يقتضى الدوام، لأن دليل العقل يمنع من ذلك، وإذا صح فيه أن ينقطع بوقت ما، أو بحال، فما الذى يمنع من أن ينقطع على الوجه الذى نقوله، بأن يظهر دليل يدل على أن أمثال الفعل المتقدم يكون مفسدة.

١٣٤ /

- فإن قال: إنما لا يجوز أن ينقطع والحال حال تكليف، فاما بأن يتغير حال المكلف إلى عجز ومنع، وموت، إلى ما شاكه فلا بد من انقطاعه عقلا.
- قيل له: إن العقل الذى اقتضى جواز هذا الانقطاع هو الذى يقتضى جواز انقطاعه، إلى النهى والنسخ، لأن العقل كما يدل على أن التكليف يتبع القدرة والتخية فكذلك يدل على أنه يتبع كون الفعل مصلحة، فإذا جاز أن يتغير حال القدرة والتخية، وينكشف لنا حال دليل الشرع به، وأنه مع إطلاقه أريد به التوقيت والنفاية، فما الذى يمنع من مثله بالنهى والحظر اللذين يكشفان عن أن الصلاح في ذلك الفعل لم يكن على الدوام، وإنما كان إلى غاية؟
- وبعد... فقد علمنا أن دليل التكليف يقتضى حالا دون حال، من أوقات المكلف، لأنه إذا نام، وأغشى عليه فقد تبين أن دليل الشرع لم يتضمن التمسك في هذه الحال، حتى إذا زال ذلك، وثاب إليه عقله، وتكامل شرط التكليف لزم التمسك، فما الذى يمنع مع إطلاق الأمر أن يتخلل حال المكلف أوقات تكون مخصوصة من جملة تكليفه، فتكون الواجبات عليه، من قبل محظورة فيها، على أن التكليف وإن كان مؤبدا فليس يلزم المكلف أن يدوم على فعل واحد، بل ينتقل من فعل إلى فعل، وقد تتخلل حال تكليفه أوقات استراحة، فقد حصل كل تكليف بعينه منقطعا في أحوال، وإن كانت الطاقة والقدرة قائمة، فما الذى يمنع من مثله، في أن ينقطع كل تكليف في بعض الأحوال إلى خلافه؟

على أن القوم يجوزون أن يرد من الله تعالى الأمر بالفعل في وقت، والنهي عن مثله ،
في حال ثانية ، على الاتصال ، وإنما متعوا / من ذلك إذا لم يقتن الأمر بالنهي ،
وهذا يصحح من حال الفعلين ما أردنا إثباته ، وإنما كان يقع الكلام بيننا
وبينهم ، في أن النهي : هل يجوز أن يتأخر من حال الأمر ، أولا يجوز ذلك ،
وهذا مما نبيته من بعد ، وليس يمكنهم مع هذا القول أن يمتعوا من تغير حال الفعلين
المتلين في كون أحدهما صلاحا دون الآخر ، وإن كان المكلف واحدا ، فإذا صح
ذلك متى كان الدليل بالصفة التي ذكروها ، فيجب إذا بينا أن الدليل قد يحسن
أن يرد على خلافه أن يصح ما ذكرناه ، وإنما يبقى بعد ذلك الكلام في الأدلة ،
فأما الشبهة المتعلقة بحال الفعل فقد زالت بسائر ما أوردناه .

فصل

في الفرق بين ما يجوز أن يختلف حاله في الصلاح والفساد
من الأفعال وبين ما لا يجوز ذلك فيه

- أصل : أن الذي يستمر من الأفعال على حد واحد هو ما يتعلق بأفعال القلوب
- دون أفعال الجوارح، وهذا كعرفة الله تعالى، والمعرفة بوجوب الواجبات العقلية،
- على شرط أو غير شرط، على ما ترتب في القول . وتوطئ النفس على القيام بما يلزم
- إلى غير ذلك؛ لأن هذه الأمور لا يجوز أن يكون المكلف ماقلاً متمكناً، والموانع
- زائلة إلا وهي واجبة عليه، وإنما نخرج عن ذلك بسمو يلحق، أو منع يعرض،
- فأما مع التخلية والسلامة فذلك واجب، ولا يرد التعبد بخلافه، لأن الوجه الذي
- عليه صار لطفاً لا يتعلق بوقت، دون وقت، ولا بمكلف دون مكلف، فإلى هذه
- ١٠ حاله يجب أن يستمر، ما دام التكليف قائماً، ولا تتغير حاله البتة؛
- وقد بينا صحة ذلك في باب « النظر والمعارف »، حيث دللنا على أن معرفة الله
- بتوحيده، وعدله لطف من فعل المكلف، وأن أحوال المكلفين لا تختلف
- في الأوقات، ولا بالأعيان، وما اقتضى كون ذلك لطفاً أن يفعله عن نظر يقتضي
- ١٥ وجوب فعله، على حد الابتداء، حالاً بعد حال، إذا كانت لا تبقى كما يقتضي
- وجوبها عليه عند تذكر الاستدلال، في حال الانتباه من النوم، وعود العقل،
- ولافرق بين وجوب معرفة الله في هذا الوجه، وبين معرفة سائر ما يكلف عقلاً،
- بما طريقه الدليل العقلي، في أن ذلك يجب أن يتمسك به دائماً، وكذلك فلا بد من

(١) في « ط » ممكناً .

(٢) في « ص » وإذا .

- أن يوطن نفسه، إذا كان مكلفاً، على القيام بما كلف، حتى لا يصح أن يكون ذا كراً، وشرايط التكليف حاصلة، إلا ويلزمه هذا الزم، على حد الجملة؛ ولذلك قلنا : إن المكلف متى لزمه النظر في معرفة الله تعالى، وأخل بما يلزمه من ذلك، أن تكليف النظر والمعارف لا يزول عنه، فيلزمه أن يستأنف النظر الأول، ولا يجرى مجرى ما يلزم، فإذا أخل به في الوقت الذي لزمه يخرج من أن يكون واجبا، مع كونه مكلفاً، وعلى هذا الوجه يجب أن يقال : إنه تعالى يكلف المعارف، على حسب ما يعلمه من حال المكلف؛ وإن كان في المعلوم، أنه لا يبقى إلا أوقافاً مخصوصة، يمكنه معها استيفاء المعارف واختيار ما كلف ذلك لأجله، أقل قليل من الأوقات، فمتى أخل بالنظر الأول فلا بد من أن يفعل ما يخرج به عن كونه مكلفاً، أو أن يعرض من نفس المكلف ما يجرى هذا المجرى، لأنه متى لم يكن الحال ما ذكرنا أدى إلى أن يكون بصفة المكلف، ولا تكون المعرفة عليه واجبة، ومتى جوزنا ذلك فيه ثانياً بطل أقول بوجوب النظر والمعارف أولاً؛
- وقد بينا أن تكليف النظر والمعارف يتعلق بالخوف الذي يثبت عند الداعي والخطر، فمتى كان هذا الخوف قائماً أو في حكم القائم مع وجوب ذلك، ومتى لم تكن هذه حاله لم يصح وجوبه؛ فإذا ثبت ذلك في المعلوم من حاله ما ذكرناه فالواجب أن يقال : إنه لا يرد عليه الخوف من بعد، ويصير كذلك، عن ذلك الخوف، والذاهب عنه، إما بأمر يحدته، أو بأمر يفعله الله تعالى، إن كان عقله وصائر وجهه التمكن فيه على ما كان عليه؛ فأما إذا لم يكن كذلك، واختل فيه بعض ما ذكرناه فالكلام أوضح؛ وإنما أعدنا هذا الكلام لأننا لم نذكره على هذا الحد في باب « المعارف »؛ ولأن الموضع يحتاج فيه إلى بيانه .

٣٥/ ب

فإن قال : فما قولكم في شكر المنعم ؟ أليس هو من الباب الذي يجب أن يستمر في المكلف ، ولا يختلف ؟ . .

- قيل له : قدمنا أنه ينقسم إلى أفعال القلوب ، وأفعال الجوارح ، وفي الوجهين جميعا لا يجب استمراره ، لأن المنعم قد يجوز أن يفسد نعمه ، ويحيطها بإساءة زائدة ، فيتغير عند ذلك حال الشكر الواجب ، فهو مخالف لمعرفة الله تعالى ، التي لا يجوز مع التكليف أن تختلف حالها ، وإنما الذي يشاكل المعرفة من شكر المنعم معرفته بوجودها ، على طريق الجملة ، فأما على جهة التفصيل فالحال ما ذكرناه . .

فإن قال : أليس رد الوديعة والإنصاف لا يتغير حالهما ما دام التكليف قائما ؟ فهلا ألحقتم ذلك بما تقدم . .

- قيل له : قد ألحقنا به العلم بوجوب رده ، وبوجوب الإنصاف ، على بعض الوجوه إذا كان من فعل العبد ، فأما الضروري فلا مدخل له في هذا الباب ، فأما نفس الفعل ففسد يجوز أن يرى المكلف من وجوبه بأن لا يستودع ، ومتى استودع فقد يخرج عن وجوب ذلك عليه ، بالرد وبغير ذلك ، وكذلك القول في سائر ما تورد من الواجبات ، لأنها لا تخرج عن هذه الطريقة .

- واعلم . . أن سائر العبادات مما يتعلق بأفعال القلوب والجوارح على ضربين :
أحدهما : يتقطع استمراره لا إلى خلافه .

- والآخر : يجوز أن ينقطع ذلك إلى خلافه ، فإن اشتركا جميعا . في جواز خروجهما عن الاستمرار والدوام ، فشكر المنعم / لا يجوز أن يتقطع إلى خلافه ، لأنه إنما يخرج من أن يكون واجبا ، فأما أن يرد التمسك بكفر المنعم فذلك غير جائز ، وهو الذي أردناه بخلافه ، وكذلك القول في الإنصاف ، وما شاكله .

وهذا هو الأكثر في الواجبات العقلية ، والمقبحات العقلية ، لكنه ينبغي أن ينظر في الصفة التي تقر بها المسألة . فربما اقتضى الجواب تغير الحال ، وربما اقتضى خلافه ، لأنه إن سأل عن قبح الضر ، وهل يجوز أن يتغير ، فالجواب فيه بخلاف الجواب إذا سأل عن قبح الظلم : هل يجوز أن يتغير ؟ لأن في أحد الوجهين نبيه في السؤال على وجه القبح ، فلا يجوز أن يحاسب بمواز التغير ، وفي الوجه الآخر ذكر ما يجري مجرى اسم الجنس الذي وقوعه على الحسن والقبح على سواء ، فالجواب عنه : أن ذلك لا يجب أن يقبح ، فضلا عن أن يقال إنه يتغير ، بل ينقسم إلى حسن وقبح أولا ، وثانيا ، فلا مدخل له في هذا الباب ، وكذلك إذا سأل عن قبح الكذب وانظر فالكلام فيه يجري على هذا المنهاج ، ولهذا الجملة قلنا : إن الشكر الذي يجري على اللسان يختلف حاله ، فمرة يجب ، ومرة لا يجب ، وكذلك القول في سائر ما يجري على اللسان ، من الثناء على الله تعالى ، ووصفه بما يستحقه ، إلى غير وما هذا حاله لا يمتنع ذلك ، لأنه من الباب الذي يجب مرة ، ولا يجب أخرى ، أن يرد الشرع في بعض الأوقات بأنه مع خروجه عن الوجوب يكون محرما ، بأن يمرض فيه ما يقتضى كونه مفسدة ، لأن في الحال التي يخرج فيها عن كونه واجبا يصير بمنزلة سائر العقليات ، التي الأصل فيها الإباحة ، فإذا صح فيها ما ذكرناه بالشرع فكذلك لا يمتنع مثله في هذا الباب ، وعلى هذا الوجه ورد الشرع بتعريم قراءة القرآن ، في حال دون حال ، وقد علمنا أنه يتضمن الثناء على الله إلى غير ذلك ، فاما رد الودعة فقد يخرج عن أن يكون واجبا ، ويجوز أن يرد الشرع فيه بقبح الرد ، ويكون ذلك كالإبراء والتخليك ، فاما من جهة العقل فلا يجوز خروجه ، من أن يكون واجبا ، وإنما يتأخر رده ، ويكون ذلك متعلقا بالعلم ،

٣٦ ب

- أو غالب الظن ، ولذلك لا يحسن متى عرض ما يسقط بوجوب رده في الوقت ^(١) أن يعزم على ترك رده ، بل الواجب عليه أن يعزم على رده على بعض الوجوه ، فلو لم يكن الوجوب قائما لما صح ما ذكرناه ؛ ومثاله في الشرع جواز تأخر الصلاة من أول وقت إلى آخره ، أن تأخره لما حسن بشرط العزم على ما ذكرناه لم يجز أن يقال فيه بالإسقاط ، وكل ما كان من حقوق العباد ، في العقل فهذه حاله :
- أنه إذا وجب فيه الرد والمطية يعرض فيه بعض ما ذكرناه ، وإنما يتأخر لهذه العلة ، وعلى هذا الوجه قلنا : إن المفسر لا يسقط عنه الإنصاف ، كل السقوط لأنه يلزمه العزم على بعض الوجوه ، وإن كان حاله مخالفة لحال الواحد إذا عرض ما أزال وجوب رده ، وهذه الجملة قلنا في المغليات : إنها لا تختلف في ذوى العقول ، لأن الوجه المقضى لإيجابها لا يتخصص ، ولا الوجه العارض المقضى لسقوطها وانقطاعها ؛ وإنما يجوز الاختلاف في الشرعيات لأنها مبنية على المصالح ، التي لا طريق لها في العقل ، وإنما يرجع فيها إلى الدليل الصادر عن علام الغيوب ، فلا يمتنع لذلك أن تختلف حال المكلفين ، أو تختلف حال المكلف الواحد ، في وقتين على ما قدمنا / ذكره ، وهذه الجملة هي التي يجب أن تعتمد فيها يجوز ورود النسخ فيه ، وما لا يجوز دون ما تحوز في الكتب ، مما لا يثبت على الفرض ^(٢) فيه ، وذلك لأن معنى النسخ الوارد على وجهين :

أحدهما : بالإسقاط والإزالة .

والآخر : بأن يثبت على بدل مضاد ، أو جار مجرى المضاد لما وجب أولاً من التمسك ، وكلا الوجهين يثبت بما قدمناه ، مما قلنا إنه مستمر من العبادات ، لا يجوز

(١) كما في «ص» و«ط» . (٢) كما في «ص» و«ط» .
(٣) في «ص» يجري . (٤) يحتل في «ط» أن تكون ينه .

أن يد معنى النسخ فيه من الوجهين جميعاً ؛ وما قلنا إنه يقبح أن ينقطع ،
ويخرج عن صفته في التعبد ، فعنى النسخ يصح فيه ، في أحد الوجهين ؛ وما قلنا
إنه يجوز أن ينقطع إلى خلافه فعنى النسخ يصح فيه في كلا الوجهين ؛

وإنما ذكرنا معنى النسخ ولم نذكر النسخ ، لأن هذه العبارة تفيد الشرعيات
خاصة ، على ما يتبين القول فيها من بعد .

فإن قال : [فلا مدخل^(١) له كان معنى النسخ قد يحصل بالإسقاط فالذى قتم
إنه مستمر من المعرفة بالله وغير ذلك قد يصح فيه معنى النسخ ، بأن يسقط
التكليف فيه أصلاً .

قيل له : إنما أردنا بذلك ما يحصل من إثبات وإزالة ، والتكليف حاصل ،
فأما إذا زال التكليف [فلا مدخل له^(٢)] في هذا الباب ، وإن كان الذى ذكرته
لا يصح فيه ، لأن زوال الوجوب بزوال العقل كزواله بغير ذلك .

فإن قال : فهلا ألحقتم بما يجب أن يستمر ، تحريم الظلم والكذب ،
وما شاكالهما ، لأن حال المكلف في ذلك لا يختلف ، فهو مستمر .

قيل له : قد يخرج المكلف من أن يكون متمكناً منهما ، والتكليف قائم ، فهو
بمقتضى رد الودعة الذى قد لا يلزمه والتكليف قائم ؛ وذلك لأنه قد يتحذر عليه
الكذب ، وقد لا يتمكن من الظلم بالافراد ، فأما ظلمه لنفسه فلا يجوز أن لا يتمكن

(١) ما بين المقترعين موجود في «ص» فقط ، وربما يكون النسخ قد منها من تأخير ، كما ورد
في العبارة .

(٢) ما بين المقترعين ما نط من «ص» وربما يشبه تقديم النسخ له .

منه ^١، لكنه قد يصبح أن يكون إلى أن لا يفعله أقرب، إلا أن يراد بذلك أن
ينظم نفسه بأن ^(١) لا يفعل الواجب، فهذا يعود إلى ما قدمنا ذكره .

وبعد ... فإن تحريم ذلك لا يقتضى عبادة وفعلا، وإنما يقتضى الكف،
وأن لا يقدم على الفعل، وكان الفرض بما قدمناه الأعمال التي يتناولها التكليف،
فلذلك لم ندخله في القسمة .

- واعلم ... أنا قدمنا، في غير موضع، أن لإيجاب القديم تعالى يقتضى — فيما ليس
له صفة الوجوب، التي تعرف بالعقل — أن يكون مصلحة، لأنه متى لم تقل
في إيجابه إنه يتضمن ذلك أدى إلى أن يكون موجبا لما لا يحسن فيه الإيجاب،
وكذلك القول في تحريمه تعالى ما يجرى بالشرع وترغيبه في الفعل، على ما تقدم
شرحه، فإذا صح ذلك فكل فعل لم يدل العقل فيه على حكم مخصوص فالشرع يجوز
أن يرد فيه ببعض ما ذكرناه من الأحكام : وكما يجوز أن يرد بذلك فكذلك يجوز
أن يرد شرع بعد شرع، في أمثاله بخلافه، وعلى هذا الوجه ترتبت الشرائع
في العبادات؛ فلذلك صح في الصلوات والصيام، وما شا كلهما أن يجبا في حال دون حال
وعلى مكلف دون غيره، وعلى المكلف في حال دون حال، وصح افتراق شروطهما
وأوصافهما في المكلفين، وصح فيهم النسخ والتبديل؛ وكذلك القول في سائر الشرائع،
ويجب في كل ما هذه حاله على ذوى العقول، أن يجوزوا ورود الشرع فيه على هذه
الوجوه المختلفة، فاما بعد ورود الشرع فيجب أن ينظر، فإن كان هناك دليل يقتضى
استمرار ذلك في التكليف، ولا يختلف حكما بذلك فيه، كما تحكم إذا دل الدليل على

(١) مضافة من « ص » .

١٣٨/

أن أحوال المكلفين لا يختلف فيه ؛ وهذا كما دل الدليل من قبل الرسول صلى الله عليه ، في شراعه أنها لا تنسخ ولا تغير؛ وإن لم يكن هناك دليل فالواجب بعد ورود الشرع أن يكون الحال فيه كالحال قبل ورود الشرع ، في أن الذي يجوزناه في المستقبل ، والتكليف قائم بمجرد العقل ، يجوز والشرع قد ورد؛ لأن ورود الشرع إذا لم يتضمن ما يعلم به أن الشرع لا يتغير لم ينقلنا عما كنا عليه ، من التجوز في المستقبل ، وإنما ينقلنا عما كنا عليه في حال التمسك دون ما بعده .

فصل

في بيان فائدة النسخ وحقيقته

- اعلم ... أنا قدمنا في معنى النسخ ما يفنى ، من حيث كشفنا عن العبادات ، ما يستمر وما لا يستمر ، وما يجوز أن يزول إلى بدل ، وما يزول لا إلى خلافة ؛ وهذا هو معنى النسخ ؛ فأما ما نفيده بهذه اللفظة فقد علمنا أن العبادة الشرعية إذا لزم بدليل ، فالدليل على ضريين :

أحدهما : يتناول عبادة واحدة ، فمضى النسخ لا يصبح فيه ؛

- والآخر : يتناول تكررها والاستمرار عليها ، على الوجه الذي يقتضيه الدليل ، لأنه ربما اقتضى استمرار المكلف عليها ، في أوقات مخصوصة ، أو من دون أوقات ؛ وعلى شرائط مخصوصة ، وعلى خلافها ، فمضى كان ظاهر الدليل يقتضى التكرير والإدامة ؛ على بعض الوجوه ، بعد أن قطع ذلك على الحد الذي يقتضيه الدليل ، قد يكون بمقدمة عقلية ، وقد يكون بأن تقتضيه قرينة الدليل حتى لا يفارق ؛ وقد يكون بدليل مستقبل ، فمضى كان بالوجهين الأولين لم نسمه نسخا ، ومتى كان بالوجه الثالث نسميه نسخا ، لنفرق بين ما يقتضى زوال الاستمرار والتكرار إذا كان مع الدليل ، وبينه إذا لم يكن مع الدليل ، بل عرض بعده ، ولنفرق بين أن ينقطع بوجه / كان لا يجوز أن لا ينقطع به ، وبين أن ينقطع بوجه كان يجوز أن لا ينقطع ؛ وهذه العبارات توضع للفروق ، فإذا ثبت ما ذكرناه من الفرق بين أن ينقطع استمرار التكليف عن المكلف ، أو المكلفين بمقدمة عقلية لا يجوز خلافها ، أو بقرينة للدليل ، لا ينتظر خلافه ، وبين أن ينقطع بأمر متظفر بمعنى يجوز وروده كتجوز أن لا يرد ، فغير متنع أن نصف هذا الوجه بأنه نسخ ، للترقية بينه وبين

ما تقدم ؛ وقد علمنا أنه لا يجوز انقطاع ذلك التكليف الأول [والفعل واحد^(١)]
لأننا قد دللنا من جهة العقل ، على أن الفعل الواحد لا يصح فيه الوجوب والسقوط ،
وإنما يصح ذلك في فعلين ، وكذلك القول أنه لا يجوز فيه التحريم والإيجاب ،
وإنما يصح ذلك في الفعلين ، فصار النسخ على الوجه الذى ذكرناه يتضمن تناير
الأفعال ، وإن كان لفظه لا يقتضى ذلك ، لأنه لا فرق بين أن يقتضيه الدليل
العقلى ، وبين أن يقتضيه لفظه ، فإذا كان لفظ الدليل لو اقتضى ذلك لم يميز
أن يلبس بالفعل الواحد ، فكذلك القول إذا اقتضاه الدليل العقلى ، بل ما يقتضيه
الدليل العقلى يؤكد ، لأنه يخرج عن^(٢) باب الاحتمال .

فإن قال : أليس تجوز زوال التكرار بوقوع المعجز فى كل وقت مستقبل ،
كجواز دوامه ، بأن لا يحدث ذلك ، ومع ذلك فلا يوصف المعجز بأنه نسخ ،
ولا الدلالة الدالة على زوال التكرار بالمعجز أنها ناسخة .

قيل له : لأن الدليل الدال على ذلك غير منتظر ، بل هو مقارن للدليل الشرعى
أو متقدم له ، ولأن المعجز وما شاكلة مما يزيل التكليف ، منتظر لا محالة ، مقطوع
عليه ، وإنما ينصرف التجوز إلى تفصيله دون جملة ، لأننا فى أوقات معينة تجوز
أن يدوم التكليف ، وأنت ينقطع ، فأما على الجملة فلا بد من أن نعلم انقطاعه ،
وليس كذلك ما نبينه نسخا ، لأنه منتظر فى أصله / غير مقطوع به من حيث
يجوز أن لا يحدث أصلا ، فيدوم التكليف إلى وقت زواله ، ويجوز أن يحدث ،
فلذلك خصصناه بأنه نسخ تشبيها بقولهم : نسخت الريح آثارهم ، لما كانت تاتى
من حيث لا نحسب ، ومن حيث لا يعرف حالها .

(١) ما بين المقربين ساقط من « ص » .

(٢) ساقطة من « ص » .

فإن قال : أليس لو اقترن بالدليل الشرعي استثناء بعض الأوقات ، أو تخصيص ، لم يعد ذلك نسخاً ؟ فكذلك القول فيما ذكرتم .

قيل له : لأننا لم نعلم ثبوت تلك العبادة والتكرار فيها إلا مع العلم باقضاءها في حال ما تنقطع ، فهو أوكد في بابه مما ذكرناه في المعجز ، فلذلك لم يوصف بأنه نسخ .

فإن قال : فلو علق تعالى العبادة بأمر يجوز أن يرد ، ولا يرد ، أقولون : إن وروده نسخ ؟

قيل له : إن كان ذلك لأمر يسلم عند وروده بالمشاهدة ، أو ما يجري مجراها فهو بمنزلة المعجز ، وإن كان لا يسلم إلا بأمر شرعي فهو نسخ ، وعلى هذا الوجه رتبنا الكلام في الشروط الفاطمة بدوام التكليف ، وقسمناها على هذين الوجهين ، وبيننا ذلك فيما يباعد الفقهاء في قوله تعالى : ﴿ أَوْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ﴾ .

وقد بينا ذلك في كتاب « العمدة » ؛ فحصل من ذلك : أن النسخ هو : ما اقتضى من الأدلة الشرعية أن لا يدوم الفعل الشرعي ، وأن ينقطع إذا كان ذلك الدليل منتظراً ، فإما هذه حاله نصفه بأنه نسخ تنبيهاً بإزالة الرجحان الآثار المعلومة ، لأن تلك الآثار يجوز أن تثبت وتندوم ، وهذا هو الظاهر من حالها ، والرجح المزيل لها منتظر غير مقطوع بها ؛ فإذا وردت قبل فيها نسخت الآثار ، لأنها قطعت الاستمرار ؛ فكذلك القول في الدليل الشرعي المنتظر ، إذا قطع التكرار ، الذي لولا هذا الدليل لكان / في حكم الثابت ، فأما إذا كان زواله غير منتظر فذلك لا يعد نسخاً ، وكذلك إذا كان في تفصيل الأوقات ينتظر ، ولا ينتظر في حملته ،

٣٩ ب /

(١) في « م » لا . (٢) في « م » أوردت .

كالعجز وغيره فذلك لا يعد نسخاً ؛ ولذلك قلنا في الرسول ، لو دما إلى شريعة سنة واحدة ، لم يكن الرسول الثاني ناسخاً لتلك الشريعة ؛ لأن المكلف لا ينتظر هذا الثاني ، لزوال الأول دوماً ^(١) ، وإنما ينتظره كما ينتظر ذوو المقول الرسل ، بل يعلم أن شريعته تنقطع بعد تقضى السنة ، ورد رسول ثان أو لم يرد ، وإنما يقال في الرسول الثاني ، إنه ناسخ بشرعه لشرع الرسول الأول ، متى دما الرسول الأول إلى إدامة ذلك الفعل ، ولم يلقه بوقت ؛ ويكون جواز ورود الرسول الثاني ، من جهة العقل يقتضى أنه متى ورد ودل على زوال تكرار الشرع الأول يكون ناسخاً .

وقد بينا في كتاب « العمدة » : أن الحكم المضاد للحكم الأول إنما يكون ناسخاً لأنه يقتضى زوال التكرار ، وقطع الإدامة ، لا لأن النسخ يحتاج فيه إلى بدل ، أو يقتضى ذلك ، بل لأن البطلان إذا كان متافياً فكما دل على إثبات الحكم فقد دل على زوال التكرار ، فيما يتنافى ، فحل محل سائر الأدلة الدالة على ذلك . والذي ذكرناه الآن في باب النسخ هو أكشف وأولى مما ذكرناه في « العمدة » ، فيجب أن يعتمد عليه ، لأننا كما بينا في حده ما يقرب من القلب فقد بينا في معناه ما ينكشف به الفرق بينه وبين سائر ما لا يعد نسخاً ؛

وقد بينا في هذا الوجه كيفية شبهه بما ثبت في اللغة من قولهم : نسخت الرمح آثارهم ، فأما الكلام في أن ذلك أمر شرعى ، أو أمر لغوى فما لا فائدة فيه ، في هذا المكان ، إذا كان المقصد الرد على اليهود ،

(١) في « ط » ودوامه .

(٢) في « ص » و « ط » ذوى ؛ وليس وجه الإعراب .

(٣) في « ص » و « ط » ثانياً وليس وجه التصريف .

وقد بينا فيه جملة، وإن كان الأقرب أن العلماء جروا فيه على طريقة اللغة
وضموا إليه تفصيلا، من طريق الاصطلاح،

- وقد بينا في غير موضع، أنه لا بد في كل فرقة من أنها إذا انتهت في المعرفة
إلى ما لم ينته إليه أهل اللغة، أن تضع للاسم المنقول عنهم لذلك، على ما عرفته
من التفصيل، فتنى فصل ذلك لا يكون مخالفا لأهل اللغة، بل يكون جاريا على
طريقتهم، لكنهم لما عرفوا ما لم يعرفه القوم جعلوا الاسم متناولا له، من حيث
نعلم أن الذي عرفوه لو عرفه أهل اللغة لما جعلوا الاسم إلا له، فعمل هذا
الوجه اصطلاح العلماء في لفظة النسخ، فاستعملوه فيما ذكرناه، وإن انتهوا به
إلى ما بيناه، وإنما يقع الخلاف بعد ذلك، في ذكر حده، وحقيقته، مع أن
جميعهم إذا كانوا من أهل العلم فلا بد من أن يعرفوا ما ذكرناه من الفرق،
ويكون ذكركم لذلك بحسب تقدمهم في المعرفة وقصورهم، فأما من ليس من
أهل هذا الشأن ممن لا يعرف إلا طريقه للتقليد في الفقه، وما يتعلق بحفظ
الأقوال فلا يمدون في ذلك، لأنهم يحتبطون فيما جرى هذا المجرى، من حيث
يتعلق بالمقليات والشرعيات، فإذا خلوا من الأمرين فكيف يجوز أن يكون
لهم مدخل في هذا الباب !

١٥

فصل

في أنه لا مانع يمنع من ورود النسخ على الشرائع
المتقدمة ، على ما تدعيه اليهود

- منهم من يمنع من نسخ شريعة موسى وغيره من الأنبياء ، من جهة العقل ،
ظنا منه بأنه يدل على البداء ، وجميعهم يتلون في المنع من ذلك بما يزعمون : أن
موسى عليه السلام دل عليه من تأييد شريعته ، وأنها لازمة أبدا ، وتوقيفه عليه ،
إلا فرقة يسيرة متاخرة ، زعمت أن نسخ الشريعة / جازلوثبت ما يدعون من إعجاز
القرآن ، وسلكت مسلك الطعن في المعجزات ، وأنها غير صحيحة ، واعترفوا بأنها
لو صححت لم يمكن الاعتراض بنسخ الشريعة ، ونحن نورد في ذلك ما يحتمله الكلام ،
وقد بينا من قبل ما الذي يدل على البداء من الأمر والنهي ، ودلنا على أن من
شرطه أن يكون الفعل واحدا ، في وقت واحد ، على وجه واحد ، على ما ذكرناه ،
وبينا أن نسخ الشريعة يتضمن تفسير الفعل على وجوه مخصوصة ، وذلك بين
بطلان التعلق بهذه الشبهة ، ومتى قال القوم أن يكون الفعل واحدا أو متفرا
سواء لزمهم أن لا يجوزوا ، أن يأمر تعالى بشيء في وقت ، وينهى عن مثله
في وقت آخر . على طريق الضم والجمع ، كما لا يجوز ذلك لو كان الفعل واحدا ،
ومتى فرقوا بين الأمرين لزمهم التفرقة بينهما ، وإن تأخر الأمر عن النهي ، ويلزمهم
أن لا يجوز منه تعالى ، أن يأمر المكلف بالفعل إلى غاية ، وذلك مما لا يرتكبه أحد ،
ومن أجاز ذلك يلزمه أن يحيز القول بأن النهي يرد فيدل على الغاية ، لأنهم متى

(١) ساقطة من «س» .

قالوا : إن ورود النهى يقتض ما تقدم ، فإنما يمكنهم ذلك بأن يزعموا أن الأمر المتقدم لا يجوز أن يكون محصيا بوقت ؛ وهذا يبطل تعلقه بالناية .

فإن قالوا : إنما نسوى بين النسخ والبداء ، من حيث ثبت عندنا في الأمر المتقدم أنه يقتضى التمسك على الدوام ، فإذا ورد النهى فقد صار نهيًا عن نفس ما الأمر أمر به ، فدل على البداء .

قيل له : ليس على هذا القول قد سلمت أن النهى إذا تناول غير من ما تناوله الأمر لم يدل على البداء ، فلا بد من نعم .

فيقال له : فإذا كنت تعلم بعقلك أن النهى يرد بعد الأمر ، على وجهين : أحدهما بأن يتناول نفس ما تناوله الأمر فيدل على البداء ، والآخر : بأن يتناول غيره فلا يدل على البداء ؛ بخسوز أن يرد النهى من حكم ، فتعلم بحكمته أنه واقع على الوجه الذى يصح عليه ، دون الوجه الذى لا يصح عليه ، لأن هذا هو الواجب في خطاب الحكيم^(١) ، ومتى جاوز ذلك لزمه أن يصرف النهى إلى الوجه الذى نقوله ؛ ويبقى الكلام بيننا وبينه في أن هذا النهى ورد أم لم يرد ، فإذا بيناه وروده بإثبات نبوة محمد صلى الله عليه ، فقد جمع ما أردناه في هذا الباب .

فإن قال : إذا كان ظاهر الأمر المتقدم استغراق الأوقات لم أجوز في النهى ما ذكرتم !

قيل له : ليس ظاهر القول إذا صح فيه الاحتمال كظاهر الفعل ، أفليس آلام البهائم ، وإن كان ظاهرها كأنها قبيحة ، فوقوعها من حكم أوجب على العقلاء صرف ذلك إلى الوجه الذى يحسن عليه ، من حيث صدرت عن حكم ، فلا بد من نعم .

(١) في ص « الوجهين » .

قيل له : يجوز مثل ذلك في النهي الوارد بعد الأمر ؛ على أن الذي أذاعه
يوجب أن النهي إذا اقترن بالأمر كان نافذا له ، فإذا لم يصحح أن يقال ذلك ،
بل وجب أن يقال : إنه دل به على أن المراد بالأمر ، غير ما تناوله النهي ،
فكذلك القول في الواقع بعده ؛ هذا على تسليم ما توهموه من أن الأمر يستغرق ،
وليس الأمر كذلك ، لأن الأمر المطلق لا يقتضي إلا إيقاع ذلك الفعل فقط ،
ولا يقتضي التكرار ، وكذلك النهي المطلق ، لأنهما يجلان عمل الإيجاب والنهي ؛
فإذا كان قول الفاعل : وقع الضرب ، لا يدل على العدد ؛ وكذلك إذا قال :
لم يقع ، فيجب أن يكون الأمر والنهي بمنزلة ، لأن الأمر لغيره بأن يضرب ،
كأنه قال له : افعل ما تسمى معه ضاربا ، ولا يتناولان الأوقات ، فالظاهر
من الأمر أنه إنما لا يقتضي فعل مرة إلا بدلالة ، فكيف يقال : إنه قد
استغرق فعل المكلف أبدا ، حتى ينبي على ذلك أن النهي الوارد بعده يتناول نفس
ما يتناوله الأمر .

فإن قالوا : إنا لم نتملق بالأمر المطلق وإنما تعلقنا بالأمر المنهي على الدوام
والتكرار ؛ وهو أن يقول : افعلوا أبدا ، وتمسكوا به دائما ، إلى غير ذلك من
الألفاظ / ويزعم أن شريعة موسى عليه السلام وردت كلها هذا المورد ، لأنه
قد ثبت عنه أنه قال : تمسكوا أبدا بشريعتي ، إلى غير ذلك .

قيل له : ومن أين أن لفظة التأييد إذا دخلت في الأمر والنهي اقتضت
ما ذكرته ، فإن ادعى أن اللفظة تقتضيه ادعينا نحن أن العرف منع منه ، والعرف
أقوى من اللغة ، لأنه يرد على اللغة فيغير حكمها ؛ على أننا لا نسلم ما أذاعه في اللغة ،
لأن لفظة التأييد لم يستعملوها في هذا الباب إلا وأرادوا بها التوقيت والغاية ،
لأن الواحد يقول لصاحبه : لازم فلانا أبدا ، وتعلم العلم أبدا ، وأحضر عندي

- دائماً ، ولا يكون المراد إلا التوقيت ، وإنما يجوز ادعاء اللغة في شيء إذا طابقه الاستعمال ، فأما إذا خالفه فنغير ممكن . فكان المتكلم بهذه اللفظة قد دل على أن مراده في ذلك الملازمة حتى تحصل البنية ، فصلاً بينه وبين ملازمة قدر واحد ، أو مقادير مخصوصة ، فيجب على هذا الموضوع أن يكون هذا الكلام إذا صدر منه تعالى أن يقتضي هذا المعنى ، فكأنه قال للكاتب : أفضل هذا إلى أن تحصل البنية ، فإذا لم يعرف متى تحصل البنية فلا بد من أن يدل الحكم عليه ، إما بنجر ، أو نهي .

- وبعد ... فلو سلمنا صحة ما ادعوه ، في اللغة لكان التعارف يقضى عليه ، لأن هذه اللفظة لم يتعارف استعمالها إلا في هذا الوجه ، فهم إذا قالوا : لازم الغريم أبداً ، فكانهم قالوا : لازمه حتى تحصل البنية ، فكذلك فيما شاكلة ، والتعارف أخصر ١٠ من المواضع ، فيجب أن يكون قاضياً على ما يدعى من اللغة الأصلية .

فإن قالوا : فأنتم تقولون في لفظة التأييد ، إذا دخلت في الوعيد ، إنها تدل على الدوام ؟

- قيل له : لأن التعارف الذي ذكرناه لم يحصل إلا في الأمر والنهي ، وما شاكلهما ، فأما الوعيد فإذا لم يكن فيه تعارف فيجب أن يكون على ما كان عليه ، من قبل ، على أن شيوخنا لم يتعلقوا في الوعيد بلفظ التأييد قطعاً ، وإنما ١٥ يتعلقوا به مع الخلود ، فإنه تعالى لما قال : خالدين فيها أبداً ، إلى ما شاكلة دل ذلك على التأييد ، ولما صح عندهم أن من حق العقاب أن يستحق دائماً ، وأنه لا دليل يقتضي المفو ، بل قد ثبت أنه تعالى لا يفضل بالمفو حكوا بالوعيد على الدوام ، وذلك يمنع من تعلقهم بما ذكروه . ٢٠

على أنا لو سلمنا لهم ما ادعوه ، في ظاهر التأييد يصبح أن يصرف عن الدوام إلى التوقيت بدلالة ، فليس يغلو القوم من قبل أن يدعوا أن هذه اللفظة لا تستعمل في التوقيت مجازاً ، أو يجوزوا ذلك فيها ؛ وإن ادعوا ما قدّمناه فالذي يبناء في الشاهد يطل قولهم ؛ ويبطل قولهم من وجه آخر ، وذلك أن اللفظة إذا كانت توقيفاً فالشاهد من خطاب الله تعالى ، في أن اللفظة يجوز أن تستعمل في المجاز أقوى من قول الواحد ، من أهل اللغة ، وإذا ورد منه تعالى ما دل على ذلك سلمنا أن الاستعمال فيه على هذا الوجه صحيح ، إذا كان قد دلنا على أنه يتكلم ويخاطب بلغة مخصوصة ، فلا بد لهم من الإقرار بأن ذلك جائز .

قلنا لهم : فإذا جاز أن يستعمل في التوقيت على طريق المجاز يجوز أن يحمل خطابه تعالى عليه ، إذا ورد من قبله دليل ، وهو النهي والإزالة ؛ ومتى قالوا عند ذلك : إن النهي لم يرد إلا ويجوز أن يرد ، كان الكلام في ثبوت النبوة ، وانتقلوا عن الكلام في نسخ الشريعة ؛ على أنه لا بد للقوم من التزام ما أزمناهم ، وذلك أنه قد ثبت أن التكليف لا يدوم ؛ لأن دوامه يمنع من حسنه ؛ من حيث صح أنه تعالى إنما يحسن أن يكلف تعريضاً للثواب ، وصح أن الثواب دائم ، وأنه لا يجمع التكليف ؛ فإذا لا بد من انقطاع التكليف ؛ وهذا يمنع من أن يقال إنه أراد تعالى التأييد والدوام ؛ وإن سلمنا ما ادعوه في هذه الألفاظ والدلالة منه تعالى إنما هي الإرادة دون نفس اللفظ ، فإذا ثبت أنه تعالى لا يجوز أن يريد / الدوام صارت اللفظة كأنها غير موضوعة له ؛ وهذا كما تقول : إن قول القائل : سلمنا كل شيء ، وأكلنا كل شيء لما لم يصبح حمله على ظاهره وجب أن يكون المراد به البعض ، وبصير اللفظ كأنه وضع لذلك ، لأن اللفظ إنما يجب فيه خلاف هذا الوجه

ب ٤٢/

إذا كان استعمال في الوجه الذي قد استعمل فيه ، وقد يصح فيها وضع له ، فأما إذا لم يصح فلا بد فيه مما ذكره .

فيقال لم عند ذلك : فما الذي يمنع من ورود النهي فينبين به القدر الذي أَرادَه تعالى بالأمر الأول ، أو الناية التي أَرادَ تعالى انتهاء الفعل إليها .

- فإن قال : إن الدليل الذي دل على انقطاع التكليف يقتضي أن المراد بهذا الأمر ، ما دام التكليف قائماً . فما عداه لا يجوز أن يخرج عنه ، كما أن الاستثناء إذا دخل في الكلام فالباقي مراد ، ولا يجوز أن يخرج عنه غيره .

- قبل لم : هذا إنما يصح إذا كان ما تسأله الكلام متيناً ، أو هو في حكم ما يتين ، ويصرف ذلك فيه ، فإذا لم يكن الأمر كذلك فمن أين أتى الأمر كما ذكرتموه دون أن يكون المراد ما قدمناه ؟ : من أن الأمر كأنه قال : افعل ذلك حتى تحصل البقية .

وبعد . . . فإننا أردنا بالكلام الذي أوردناه إزالة القوم عن ظاهري ما ادَّعوه ، وقد صح ذلك ، ونحن نبين الآن أنه لا بد مما قلناه .

- واعلم . . . أن الأصل في هذا الباب أنه تعالى إذا خاطب المكلف فهو غير عالم في الحقيقة بأنه مراد بالخطاب ، لتجوز أن يموت ويحترق دون الفعل ، ولا يصح أن يتمتع بهذا التجوز ، مع العلم بأنه مراد ، لأنه تعالى لا يجوز أن يريد من المكلف الفعل ، ويحترقه دونته ، أو يمنعه منه ، لما فيه من تكليف ما لا يطاق ، فإذا صح ذلك وكان مجزواً لما ذكرناه في كل حال ، لأنه إذا جوز ذلك في الأصل فلا بد من أن يتجوز في سائر الأوقات ، لأن الحال واحدة فلا بد إذا لم يكن له

/ ١٤٣

- ٢٠ (١) في « ط » ويحترق ، ملحق في الماشي بعد موت ، ويبدو أنها الأصل ، فذكر الاخترام به ذلك . (٢) لها « إذن » لسلامة السياق معها .

- دليل يؤمنه من هذا التجوز، سوى الخطاب المجرد، أن يكون غير عالم بما أريد منه بذلك الخطاب، لأنه مع تجويزه لما ذكرناه لا بد من أن يجوز ورود ما يقارن الخطاب، فيعلم به أنه المراد بالخطاب، أو أنه المراد على الدوام، أو إلى وقت وغاية، لأن من حق الخطاب أن يكون مرتباً على غيره، إذا لم يكن يستقل بنفسه؛ وقد علمنا أن هذا الخطاب فيما يقتضى علمه بأنه مراد في الأصل، أو في سائر الأحوال، لا يستقل بنفسه، والتجويز فيه قائم. . . بين ذلك أنه كما لا بد من هذا التجوز، من حيث يجوز عنده أن يحترم، أو يحصل عاجزاً، أو يقع المنع في سائر الأوقات، على ما ذكرناه، فكذلك لا بد من أن يجوز في عقله أن الذي أمر به يجوز أن يتغير حاله، في كونه صلاحاً، فكما نعلم تعلق الأمر والخطاب بسلامته، عن الأمور التي تزيل التكليف، فكذلك لا بد من أن يتعلق بسلامة الفعل من كونه فساداً؛ وقد علم في الجملة من جهة العقل، أن التقادير الممكنة كما يجوز أن يتغير حاله إلى عجز ومنع، وأن الخطاب لا يؤمنه مما جوزه في العقل، لأنه مرتب عليه، فكذلك يجوز أن يتغير حال الفعل الذي كلفه على الدوام من كونه صلاحاً، إلى كونه فساداً، أو إلى أن يخرج من أن يكون صلاحاً في المستقبل، لأن الخطاب مرتب عليه، ومن حق الخطاب إذا ترتب على غيره أن لا يعمل له حكم نفسه، بل يجب أن يصرف إلى ذلك الوجه، وإن تعلق به فإن كان ترتبه عليه كافياً حمل على ذلك، وإلا وجب طلب دليل آخر، ومتى لم يقل القوم بهذه الطريقة لزمهم هذا الخطاب أن يقولوا: إن التكليف دائم، وأن لا يجوز أن ينال الإنسان، ويحول عقله، ويسجز، وتعرض فيه آفة ومنع^(١)، وهذا بهت؛ وإذا كان الخطاب لم يؤمن ذلك^١ علم كونه مرتباً عليه، ومشروطاً به، وإذا صح ذلك

ب / ٤٣

(١) في «ص» تمنع ومنع .

فيه وجب في الوجه الثاني مثله ؛ لأنه قد ثبت بأدلة المقول أنه كما لا يجوز منه تعالى أن يخاطب بالفعل إلا القادر السليم ، فكذلك لا يجوز أن يخاطب بالفعل إلا إذا كان صلاحاً . يبين ذلك أننا لو سلمنا بأمر متقدم أن الذي تناوله الخطاب ليس بقادر لصرفنا الخطاب عنه ، وكذلك لو سلمنا بأمر متقدم : أن ما تناوله من الفعل قبيح وفساد لوجب صرف الخطاب عنه ، فأحدهما كالآخر ، في أن الخطاب مرتب عليه ، وإذا صح ذلك ، وكان لابد في الخطاب ، وإن قرن به لفظة التأيد والدوام ، أن يكون مرتباً على ما قلناه من التمكن والقدرة ، فكذلك يجب أن يكون مرتباً على ما ذكرناه ، من كون الفعل صلاحاً .

فإن قالوا : إن الخطاب يدل على أن ذلك الفعل صلاح ، ما دام مكلفاً ،

فلا يجب أن يكون موقوفاً عليه . ١٠

قيل له : ليس إنما يجب أن يدل على ذلك لو كان متناولاً لهذا الفعل . .

فلا بد من نعم .

قيل له : فن أين أن الخطاب متناول له ؟ وقد أريناك أنه لا يجوز أن يتناول

ما هو مفسدة ، في الجملة ، من حيث لو تغير لوجب صرف الخطاب منه ، فلا بد

له عند ذلك من أن يبين أنه مصلحة ، حتى يكون الخطاب متناولاً له ، وهذا يوجب ١٥

أن يعلق كل واحد من الأمرين بصاحبه ، فيقول : على أنه صلاح يوجب تعاق

الخطاب به ، وتعلق الخطاب به يوجب أنه صلاح ، وهذا يوجب أن لا يعلم

الجميع ، فلا فرق بين من قال ذلك وبين من قال : إن الخطاب يدل على أن من

تناوله الخطاب يبنى قادراً سليماً ، فإذا لم يمكنه ذلك الوجه الذي قدمناه فكذلك

المقول ، في كون الفعل مصلحة ؛ فإذا ثبت ذلك وكان النهى إذا ورد دللنا على أن ٢٠

الفعل قد تغير حاله صار ورود النهى ، فى الدلالة على ذلك ، كوقوع السجز والمنع فى الدلالة / على أن الخطاب لم يتناول إلا الى هذه الغاية .

١٤٤ /

فان قال قائل : قد قلتم : إن الخطاب إذا افرد لا يعلم به أن الفعل مصلحة ، على الدوام ، حتى يقترب اليه غيره ، وعلى ما ذكرتم لا يجوز أن يقترب غيره اليه فيدل على ذلك ، لأنه لا شيء يذكر فى هذا الباب إلا وهو بمنزلة لفظ الدوام ، فإذا كان تعلق لفظه الدوام بالخطاب لا يوجب ذلك فكذلك القول فى كل دليل ، وهذا يوجب أن لا يكون تعالى موصوفاً بالفسدة ، على أن يعرف المكلف إن الفعل الذى تناوله الخطاب لا تتغير حاله ، ومتى قلتم ذلك لزمكم أن لا يعلم من قبل الرسول ، عليه السلام ، دوام شريعته .

١٠ فان قلتم : إن ذلك جائز من حيث يضطر إلى قصده .

قيل له : فكيف علم هو صلى الله عليه حتى عرفنا ؟

فان قلتم : علم ذلك باضطراب ، لم يصح مع التكليف ، لأن العلم بأحوال الخطاب فرع على العلم بالخطاب ، فإذا كانت المعرفة مكتسبة فكذلك المعرفة بأحوال الخطاب .

١٥ وإن قلتم : بأن اضطر إلى قصد جبريل عليه السلام .

قيل لكم : فى الرسول الأول الذى لا بد من أن يعرف ما يحمله على الله تعالى .

فان قلتم : يعرفه من الله تعالى بلفظ التأييد فهو الذى ذكرناه .

وإن قلتم : بغيره من الكلام لم يستقم ، لأن الحال فيه كالحال فى هذه اللفظة .

واعلم . . أن هذه الشبهة دعت بعض من لا يعرف هذا الشأن إلى أن قال :

٢٠ إن لفظ التأييد والدوام لا يصح ورود النسخ عليهما ، وأنهما يدلان على كون

- الفعل مصلحة ، من المكلف ، ما دام مكلفا ، ولم يؤبد لما يفنى أن يرب هذا الكلام عليه ، والذي يجب أن يستمد في ذلك : أن الدليل الذي يدل على ذلك هو / ما جرى مجرى الخبر عن حال الأفعال ، حتى يصير ذلك الخبر بمنزلة مقدمة عليه ، وقد صح أننا لو علمنا بالفعل ، في فعل له صفة ، أنه لا يجوز أن يقع أبدا إلا صلاحا ، نحو ما علمناه في معرفة الله تعالى ، لوجب أن نقضى بأن الأمر • والخطاب ، إذا وردا فيه فيجب أن يتناول ذلك الفعل ، ما دام المخاطب مكلفا ، فكذلك إذا حصل هناك ما يجري مجرى الخبر ، بأن يقول تعالى : إن هذا الفعل لا يكون من هذا المكلف في أحوال تكليفه إلا صلاحا ، فتي وقع ذلك من الله تعالى ، أو عرفناه من قبل الرسول ، عليه السلام ، فيجب أن نحمل الخطاب فيه على الدوام ، ما دام التكليف قائما ، ولا يجوز ورود النسخ فيه ؛ وهكذا نقول ١٠ في كون المكلف قادرا سلبا من الأحوال المانعة من التكليف : إنا إذا علمنا بخبر الله تعالى ، وخبر رسوله صلى الله عليه ، أنه يبقى على صفة المكلف مدة من الزمان فالخطاب إنا ورد تناول سائر أحواله ؛ ومتى لم يتقدم العلم بذلك لم يعلم بالخطاب أن المكلف دخل فيه ، فضلا من أن يعلم أنه خطاب له ، في كل هذه الأوقات ، فلا بد في الدليل الذي قلنا إنه يقترب بالخطاب أن يكون خبرا ، أو جاريا مجراه ، ١٥ على ما قدمناه ؛ فأما لفظة التأييد فإنها لا تنفي عن هذا الوجه ، لأنها بمنزلة الأمر فإذا كان الأمر الواحد لا يدل على ذلك فالمكرر منه كمثل . وقد علمنا أن لفظة التأييد أكد أحوالها أن تحصل محل الأمر ، الذي يتكرر ، فإذا كان لو تكرر الأمر حالا بعد حال ، لم يدل عليه من حيث لا يدل في الأصل على تناول الفعل تكرارا إذا اقترن به لفظة التأييد . . يبين ذلك أن مع لفظة التأييد يصبح الاشتراط فيه ، ٢٠

(١) مشبهة في « ص » و « ط » وما هنا ترجيح فقط .

- كما إذا كان معلقا بأن يقول تعالى : افصلوه ما دام صلاحا ، وافصلوه أبدا مادام صلاحا ، كما يصح ذلك في اشتراط القدرة والسلامة ولا يتناقض ذلك ، وليس كذلك الحال فيما قلنا إنه يدل عليه ، لأنه لو قال تعالى : لا يكون هذا الفعل منكم إلا صلاحا^١ ثم قال افصلوه ما دام صلاحا لتناقض ، ولم يكن للشرط فائدة ، وهذا بين صحة ما ذكرناه ، وقوله تعالى : لا أنسخ هذه الشريعة يعجز المجرب الذي ذكرناه ، لأنه إخبار عن أن ذلك الأمر لا يزول ما دام التكليف قائما ، وذلك يوجب أن الفعل لا يتغير حاله ، فكذلك إذا قال الرسول ، إن شريعتي لازمة أبدا ، ولا يخرج عن أن يكون صلاحا ، وأن النبوة ختمت بي ، وقد بعثت إلى المكلفين أجمعين ، إلى ما يعجز هذا المجرب ، لأن جميع ذلك يعجز المجرب الذي ذكرناه ، ويخالف لفظة التأبيد ، وصار قوله تعالى : إن هذا الفعل لا يكون إلا مصلحة ، في أن الخطاب يجب أن يرتب عليه ، حتى لا يجوز النسخ فيه ، بمقتضى قوله : إن هذا المكلف لا يخرج مدة من الزمان ، من أن يكون بصفة المكلف ، في أن الخطاب يجب أن يرتب عليه ؛ فلو قال تعالى ذلك لعلنا أن الخطاب خطاب له ، على هذه المدة ، فإن خبر بأحد هذين الأمرين ، دون الآخر لم نعلم ذلك لأنه بان يكون الفعل صلاحا منه ، لا يجب أن يكون مكلفا ، وكذلك فبان يكون متمكنا قادرا لا يجب أن يكون مكلفا ، فإذا اجتمعا وجب ذلك ، وإنما كان يكون كذلك لأن الفعل في كونه صلاحا لا بد من أن يتعلق بأن يكون مكلفا ، لما هذا الفعل صلاح فيه ، فإذا لم يكن التكليف صلاحا لم يصح ذلك ، وبأن يكون متمكنا لا يجب أيضا أن يكون مكلفا لذلك ، فلهذه الجملة لم يجب إذا قال تعالى : إن الشريعة لا تنسخ ، أو : إن هذا الفعل صلاح ، إلى غير ذلك أن يمنع من ورود المعجز والمرضى ، ولا وجب أن يكون السامع للخطاب قاطعا على أنه سيقى لا محالة ،

- وأنه مراد بالخطاب ، فليس لأحد أن يقول إن الذى ذكرتموه من أنه قد صح /
عن الرسول صلى الله عليه يدل على أن شريعته لازمة أبداً ، وأن الصلاح لا يتغير ،
يوجب عليكم أن يقطع على أنه سيقى ، لأن الذى ذكرناه قد كشف عن فساد ذلك .
- ثم يقال لليهود فيما أوردوه من السؤال الأول : أليس فيما نعرف من جهة
موسى عليه السلام من العبادات ما يتغير بمنزلة ، وإن كان المكلف متمكناً ، لكنه
إذا شق ذلك عليه زال التكليف ؟ فلا بد من نعم ، لأن هذه طريقتهم فى كثير من
العبادات ، فيقولون : إنه يسقط بالمرض كالصيام وغيره ، فيقال لهم : فلو كان
الأمر قد اقتضى الدوام ، ما دام المكلف متمكناً ، لما صح ذلك ! ، وليس يمكنهم
فى هذا الوجه أن يقولوا : إن دليل العقل قد اقترن بالخطاب ، كما يقولون فى العجز
وغيره ، لأن مع المرض قد يصح التكليف ، وإن عظمت المشقة .
- ١٠ . قلنا لهم : فإذا صح ذلك بغزووا ورود النهى بعد الخطاب ، وأن يدل على
مثل ما تدل عليه الملل والأمراض ، بل دلالة أقوى ، لأن معها قد يكون الفعل
صالحاً ، ولا يكشف عن كونه فساداً ، والنهى يكشف عن ذلك ، فإذا دلا ،
وحالهما ما ذكرناه ، على زوال الخطاب وانتهائه إلى هذه الناية فكذلك القول
فى النهى .
- ١٥ . فان قالوا : ^(١) إنا لا نجوز للنهى بدلا من المرض والملل ، بل نجوز أن ينهى تعالى ،
على لسان نبي واحد ، عن امتثال ما أمر به من قبل .
- قيل لهم : فلا فرق بين ورود الأمر والنهى على لسان نبيين ، وعلى لسان نبي
واحد ، لأنهما يؤيدان عن الله تعالى قوتها وقول النبي الواحد كأنه قوله تعالى ،
فقد بان بهذه الجملة فساد قولهم : إن نسخ الشريعة ، لا بد من أن يعود إلى أن
- ٢٠ .

- ١٤٦/ يكون دلالة على البداء ، من حيث كان الأمر يتناول جميع ذلك الفصل / من المكلف على الدوام ، لأن الذي بيناه قد كشف الحال فيه ، فأما ما يتعلقون به من أن ما أمر به مومى ، متى جوزنا في نبي ثان بأن ينهى عنه أدى الى أن يكون الحق باطلا ، والحسن قبيحا ، وما تعلق به المدح يتعلق به الذم ، وما تعلق به الثواب يتعلق به العقاب ، وما اقترن به الوعد يقتضون به الوعيد ، وما اقترن به الترغيب يقتضون به الزجر ، الى غير ذلك ، فكله يفسد بما قدمناه : من أن الذي نجيزه هو : أن يكون المأمور به غير المنهى عنه ، وأقوام المكلف الواحد في وقتين ، أو من مكلفين في وقتين ، وما هذه حاله لا يؤدي الى ما سألوا عنه ، وإنما يؤدي الى الصحيح ، وهو : أن يكون الذي يقتضون به المدح غير الذي يقتضون به الذم ، وأن يكون الحسن غير القبيح ، وهذا مما لا شبهة فيه ، مع الذي قدمناه ، من الأصول ؛ على أن أحد ما يسقط هذه الأسئلة^(١) ما عرفناه من حال الشاهد ، وذلك لأن الواحد منا في خطابه يفصل بين ما يكون برا وبين ما لا يكون كذلك ، لأنه اذا أمر بشيء في وقت مستقبل ثم نهى عنه ، أو منع منه قبل ورود وقته يسمّى بداء ، وإذا أمر بالشيء مطلقا ، في المستقبل ، ثم بعد تقضى مدة ، وامتناله لتلك نهاء عنه في المستقبل لا يسمّى بداء ، وتدير أهل الحكمة يعبري على هذه الطريقة فيما يأمرهم به ، أولادهم ، وخدمهم ، لأن الأمر ولده بالتأديب والتعلم في أوقات لونه نهاء عنها قبل عيبتها لوصف بالبداء ، ولو نهاء عن ذلك وقد استوفى التعلم ، أو استوفى القدر الذي أراد لم يعد فصله دالا على البداء ، وكذلك القول فيما نأمر به خدمنا بما يتفق ويضرب ، فيجب أن

(١) ساقطة من « ص » .

(٢) في « ص » الرد .

(٣) رسمت في « ص » و « ط » الأصول .

- يكون / خطابه تعالى مرتباً على هذا الوجه، وأحد ما اعتمد عليه في إسقاط أسئلتهم في هذا الباب أنه : قد ثبت أن شرائع الأنبياء عليهم السلام مختلفة، وأن في شريعة آدم إباحة تزوج الأخ بالأخت، وفي شريعة إبراهيم إباحة تأخير الختان إلى حال الكبر، وفي شريعة إسرائيل إباحة الجمع بين الأختين، وكل ذلك مخالف لشريعة موسى عليه السلام فإن كان الذي أوردته من الدلالة يمنع من جواز نسخ شريعة موسى بشريعة نبينا صلى الله عليهما فيجب أن تكون مائة مما ذكرناه، وإن كان من حق هذا النسخ أن يكون بدءاً فكذلك القول في ذلك النسخ؛ وعند هذا السؤال الذي لا يحصى لم منه اختلفوا، ففهم من قال : إن الشريعة واحدة، ولم يقع فيها اختلاف؛ ودعا بعضهم ذلك إلى أن قال : إما لا نسلم أن آدم كان يزوج بناته من بنيه، بل كان في زمنه آدم ثانٍ يزوج كل واحد منهما بناته من بنى صاحبه؛ ١٠ ودعا بعضهم إلى أن قال : إن هذا ليس بشرع، وهو إباحة عقلية؛ وكذلك القول في سائر ما أوردناه عليهم . . قالوا وإنما تمنع من اختلاف الشرائع، فأما أن يكون في شرائعهم زيادات، لم تكن من قبل في شريعة غيره، فذلك مالا تأباه؛ وقد اعتمد شيوخنا على أن الشرائع مختلفة؛ على أنها لو كانت متفقة كان لا وجه لإضافة الشريعة إلى كل نبى، لأن موسى عليه السلام، على هذا القول يؤدي شريعة من ١٥ تقدم، لا أنه يتبدى بشريعة، والمؤدى لشرع غيره لا تضاف إليه الشريعة، وإنما تضاف إلى من لا تسلم إلا من جهته، ولذلك لا يضيف القوم شريعة موسى إلى من جاء بعده، مثل «يوشع بن نون» وغيره، لما اعتقدوا أنهم يؤدون شريعته، ولا يتبدون بها، فإذا صححت إضافتهم الشريعة إلى موسى عليه السلام / فقد ثبت أن الشرائع مختلفة . . والتملق بهذا يضعف، لأن لم أن يقولوا : إن الشرائع ٢٠ واحدة، وإنما تقع الإضافة لزيادات يختص بها النبي الثاني، لا تسلم تلك الزيادات

- إلا من قبله ؛ ولم أن يقولوا : هي ، وإن كانت واحدة فلا تعلم إلا من قبل الثاني ، من حيث قد اندرست ، أو اندرس بعضها ؛ ولم أن يقولوا : إنها وإن كانت واحدة فالمصلحة في البعثة تتعلق بالأعيان ، ولهذا الأمور ما حصلت الإضافة لا لأن الشرائع مختلفة فأما من أثبت لآدم عليه السلام ثانيا ، على ما ذكره ، والذي دعاه ما أورده شيوخنا في هذا الباب فتجاهل في الانفصال ، ونرجع عن أقاويل أهل الملة في ذلك ، لأنهم لا يحتفون فيه ؛ وإنما يخالف ذلك قوم من الملحدة ، لأن أهل الملل يتمسكون بالنبؤات ، ويعترفون بأن النسل أجمع من آدم عليه السلام ، على أنه النسل في ذلك متصل ، والدواعي إلى هل ذلك قائمة ، فليس ذلك مما يؤثر فيه بعد المهد ، كما قوله في سائر الأمور ، لأن ذكر الأنساب مما يتداول ويظهر وينشر ، فأما علمنا بذلك من دين محمد صلى الله عليه وسلم ، ومن إجماع الأمة فظاهر ، فلا يصح مع هذا القول إثبات ثأن^(١) له مشار في اسمه ، لئلا يلزمهم النسخ في تزويج الأخ بالأخت ، ولا فرق بينهم إذا قالوا ذلك ، وبين من ادعى ثالثا ورابعا ، وادعى في وقت كل نبي نقل خبره ثانيا وثالثا ...
- وأما قولهم : إن تزويج الأخ بالأخت إباحة عقلية ، وإنما الحظر ينضاف إلى الشرع فليس كما يقولون ؛ لأن الإباحة العقلية في ذلك ، لا توجب من المنسك والاختصاص ما يحصل بالتزويج ؛ لأن المتزوج متمسك بها ، وتصير مقصورة عليه ، ولا يضاف الولد إلا إليه ، إلى غير ذلك مما علم بالنقل والمادة ، وليس هذا من الإباحة العقلية بسبيل ، لأنه يقترن به بعض الحظر ، على ما ذكرناه ، ويقترن بالإباحة صفات لا يقتضيها العقل ، فلا بد من إضافته على بعض الوجوه إلى الشرع ، وفي ذلك صحة ما ذكرناه .

(١) في « ص » و « ط » : ثاني .

- فأما الختان في حال الكبر فلا يمكن أن يدعى فيه أنه من الأحكام العقلية، فإذا ثبت في شريعة، تبيين الاختلاف فيه، فليس يمكن تأوله إلا على اختلاف الشرائع، على ما بيناه، وليس يمكن أن يقال في ذلك: إنهم جروا فيه على ما يتعاطاه الناس، من المجامة وغيرها، في باب العلاجات، لأنه لو كان كذلك لكان الأمر موقوفاً على اختيارهم ولوقع بحسب اعتقادهم؛ وقد ثبت أن الختان ثابت في شرائعهم
- على وجه الوجوب، من غير أن يتصلق بالتراضي، أو يقع فيه اختصاص؛ على أن شيوخنا قد بينوا أن الشرع إذا ورد بالخطر في أمثال ما كان مباحاً في العقل فيجب أن يدل ذلك على بطلان ما تعلقوا به.

- فإن قالوا: إنه لا يدل على بطلانه، لأننا تعلقنا بالأمر الوارد، وكما أن الخطر
- ١٠ تجدد فكذلك الأمر متجدد، لا يتناول ما تقدم من الإباحة.

- قيل لهم: إن قولكم بتقديمه يقتضي منكم الاعتراف بأن التكليف العقلي بنفسك من السمي؛ والدلالة قد دلت على ذلك، على ما بيناه في غير موضع، وكما جاز أن ينفك أولاً فغير ممتنع أن ينفك آخر، بأن يكون الشرع يرتفع ببعض الوجوه، فقد صار الأمر غير متناول لإباحة متأخرة لبعض الوجوه فكذلك غير ممتنع أن لا يتناول الشرع المتأخر.
- ١٥

- واعلم... أنه ليس في بيان لزوم اختلاف الشرائع لم إلا مثل الذي ذكرناه، في الوجوه المتقدمة التي كشفناها، وإنما يجيز ذكر ذلك من شيوينا، لأن اليهود يعترفون بذلك، فأرادوا إبطال قولهم عن قرب، وبالأمر الواضح، وإنما حدث قوم ممن اختلطوا بالتكلمين فأوردوا هذه الشبهة، وقد بينا أنها لا تمنع من لزوم الكلام لهم، لأن الطريقة في ذلك، وفي ماثر ما قدمناه، لا تختلف.
- ٢٠

فإن قال منهم قائل : إن الأمر المتقدم ، وإن كان لا يجب أن يتناول امتثال ذلك الفعل على ما يثبت وجوباً ، لا يجوز خلافه ، فغير جائز أن يرد النسخ عليه لوجوه :

منها — أنه يجري مجرى التعمية والتليس ، لأن ظاهره كالموضوع لل تكرار والدوام ، ولا قرينة تصرف عن الظاهر ، وكذا لا يجوز عليه تعالى النهى عما أمر به ، فكذلك لا يجوز عليه التعمية

ومنها — أنه يلزم من حيث يمكن بيان الغاية فيه ، وإذا لم تثن فلا بد في الخطاب ، من أن يكون متبساً ، إن لم ير الجبيع ، كما أنه إذا لم يذكر الشرط والوصف فلا بد من أن يريد المطلق ، وإلا كان متبساً ، والغاية في العبادة كالأوصاف والشروط ؛

ومنها — أن عند سماع الأمر المطلق يلزم المكلف ، فيما تناوله اعتقاد ومزوم لابد من أن يكون متناولاً للمستقبل ، مطابقاً لظاهر الأمر ، فلو جوزنا النسخ لأدى في تكليف هذا الاعتقاد ، وهذا الاعتقاد وهذا الزم إلى الفساد ...

ومنها — أن تأخير النهى فيه تأخير لبيان المراد ، وإذا صح أن البيان لا يجوز أن يتأخر في سائر ما يتصل بالخطاب ، فكذلك لا يجوز تأخيره في هذا الباب ، ففقد البيان يدل على أن المراد به الدوام ، وإذا دل على ذلك لم يميز ورود النهى بعده .

واعلم . . أن الذي قدمناه من قبل يسقط ما أوردوه ، لأننا قد دللنا على أن الخطاب لا يجب أن يستند فيما تناوله الخطاب الوجوب إلا مرتباً على ما صلبه بالعقل ، فكأن يجب أن يستند وجوب ذلك مادام بصيغة المكلف ، فكذلك

- يجب أن يستند وجوبه ، مادام صلاحاً ، إلا أن يتقدم له العلم بأن حاله لا يتغير في صفة التكليف مدة ، ولا حال أمثال ذلك الفعل للغير ، فأما ما لم يتقدم له دليل يعلم به ذلك ، فلا بد في اعتقاده من أن يكون مشروطاً ، ولا يجوز أن يكون كذلك إلا والمخاطب كالمتنظر لورود النهي بعد الأمر ، وكالمجوز لذلك ؛ وإذا ثبت ذلك فيجب إن اعتقد وجوب ذلك على الدوام قطعاً ، أن يكون مخطئاً في اعتقاده ؛
- فأما المزم فإنه تابع للاعتقاد ، وإنما يجب أن يعزم على حد ما يعلم ، بشرط أو بنفي شرط ، وعلى جملة أو تفصيل ، وبني عزم على خلافه فيجب أن يكون مخطئاً ؛ وهذا يبين لك أن القوم متى أثبتوا مذهبهم فيما خالفناه باعتماد وعزم ، ادعوا ثبوتهما ، وخطوهم فيما أعظم من خطئهم في نفس المسألة ؛ فالذي ذكرناه في الأصل يزول ما ادعوه من التعمية ، لأن التعمية إنما تجب مع فقد الدلالة ؛
- فأما إذا ثبت أن مع الخطاب ، دلالة عقلية تقتضي تجوز ورود النهي ، فالتعمية زائلة ، كما أنها زائلة في رقب ورود ما يزول التكليف ، حالاً بعد حال ؛ وأما تملقهم بأن النسيئة كالشرط والصفة فغلط ، لأن مع فقد معرفة الشرط لا يمكن المكاتب إذا ما كلف على الوجه الذي كُلف ، ومع فقد معرفة الغاية يمكنه ذلك ، لأن فقد ذلك بمنزلة التصريح المقارن للخطاب ، فلو أنه تعالى قال :
- افعلوا كيت وكيت وله شرط لم أبينه ، لمنع المكلف من الامتناع ؛ ولو قال ذلك ، وقرن إليه بأن وجوب ذلك عليكم إلى غاية لم أبينها ، وسأبينها ، لم يقدح ذلك في القيام بما كلف ... يبين ذلك أن الغاية تؤثر في سقوط الوجوب ، والشرط يؤثر في ثبوت الوجوب ؛ ولا يجوز أن لا يبين المخاطب ما ثبت معه وجوب ما كلف ؛ ويجوز أن لا يبين ما معه / يزول ما كلف ؛ فأما إلحاق ذلك بباب

تأخير البيان فبعد ، وذلك لأننا إنما يجوز تأخير [البيان إذا كان تأخيره] يقتضى أن لا يكون المخاطب طرفاً بما معه يمكن أداء الفعل ، لأنه يؤدي في الخطاب المتقدم إلى أن يكون وجوده كعدمه ؛ فأما ما ليس هذه حاله فقد يجوز تأخير البيان فيه ؛ وقد بينا أن الغاية التي عندها يزول عنه وجوب العبادة مما لا يجب أن يعرفه ، ليتمكن من أداء ما كلف ، وإنما يحتاج أن يعرفه لكي يبدل عن أداء ذلك ، فيأمنه مع الخطاب غير واجب ؛ كما أن بيان إدانة التمكن مع الخطاب غير واجب ، ولذلك يجوز للمخاطب أن يخرج في كل حال عن أن يكون متمكناً ؛ وعند القوم يجوز زوال الخطاب بالعلل والأمراض ، وإن لم يجب بيان وقته وحدوثه ؛ وكل ذلك يبين فساد ما أوردوه ؛ والشاهد يدل على ما قلناه ، لأن الأمر متأخراً بفعل من الأفعال ، لو لم يبين صفة وشروطه لكان كأنه لم يخاطب ، ولكان ملبساً ، فيجب في الحكمة عليه بيان ما ذكرناه من حاله ؛ وقد يجوز أن يأمره بفعل ويبين له أوصافه وشروطه ، وفي عزمه أن ذلك الأمر إلى غاية ، ولا يبين الغاية التي عندها ينتقله عن ذلك الفعل إلى غيره ؛ وقد شرحنا هذه الوجوه ، في أصول الفقه ، بأزيد من ذلك ، وما أوردناه من الجملة كاف في هذا الباب ؛ وثبت بذلك أنه لا مانع يمنع من جواز نسخ الشريعة من جهة العقل ، لا فيما يرجع إلى أحوال الفعل ، ولا فيما يتصل بأحوال الدليل .

(١) ما بين المقوسن ساقط من « ص » .

فصل

في بيان فساد تعلقهم بأن موسى عليه السلام

قد منع من نسخ شريعته

- ١٠ قالوا : قد علمنا أن الأدلة ، لا تناقض ، فإذا ثبت أن موسى عليه السلام
١٠ خبر بأن شريعته لا تنسخ ، وأنها لازمة على التأييد ، مادام التكليف ثابتا ،
فيجب أن نعلم أن من ادعى نسخ شريعته لا يجوز أن يكون نبيا ، لأن إثباته نبيا
يوجب كون الأدلة متناقضة ، وكونه مؤديا عن الله تعالى خلاف ما تقتضيه
الحكمة / ٤٩ ب /

- قالوا : وإذا صح ذلك فتقدم علمنا بما ذكرناه يمنع من ذلك . وكما يمنع من
١٠ تصديق من يدعى نسخ الشريعة ، فكذلك يوجب القطع على أن لا معجز معه ،
ويوجب أن النظر فيما يدعيه من المعجز غير واجب أصلا ؛

- قالوا : وهذه طريقكم فيما تزعمون أن محمدا عليه السلام خاتم الأنبياء ،
وأنه لا نبي بعده ، وتزعمون أن ثبوت ذلك يوجب القطع على تكذيب كل من
يدعى النبوة ، وعلى أنه متفيه كاذب ، ويصرف عن النظر فيما يدعيه من
المعجزات ، ومتى قد حتم في قولنا بما نذكرون من معجزات محمد صلى الله عليه وسلم
١٠ ادعيا بطلان قولكم بما تقدم ، من معرفتنا بقول موسى صلى الله عليه
ورحمته عليكم ، بأن ما يدعيه هو المتقدم ، وما تدعون مبنى صحته ، على الأمر
المتقدم ، ومتى ما غلب لكم ذلك ما غلب من يدعى نبيا بعد نبيكم مثله ، فإذا أبطلتم
قولهم ، بما ثبت من دين محمد صلى الله عليه وسلم ، فكذلك تقول .

فإن قلتم : إن قلنا غير ثابت أربنا كم التواتر فينا كالتواتر فيكم ؛ فقلن جاز لكم القدح في قلنا ، ليجوزن القدح في قولكم ؛ فإن ادعيت في قلنا الاضطراب ساغ لنا مثله ، في قلنا ؛ فإن ادعيت أن الاضطراب لو ثبت في قلنا لنقضه ما ثبت من الاضطراب في قلناكم

قلنا لكم : ولو ثبت الاضطراب في قلناكم لأبطله الاضطراب ، الذى عرفناه في قلنا . فإن ادعيت علينا النقل عن موسى عليه السلام أنه ليس بنبي بعده ، وأن ذلك يمنع من قلنا فإنما كان يجب لو بشر بنبي ناسخ لشريعته ، فأما إذا بشر بنبي موافق له فذلك لا يمنع من صحة قلنا ، وليس عنه في البشارة ما يقتضى التمين والتخصيص فيصح لكم التعلق به .

فإن قلتم : إن ثبوت المعجز يضطركم إلى تأويل خبركم .

قلنا لكم : إذا كنا نغيرنا قد علمنا أنه لا معجز يظهر على مدعى نسخ شريعة موسى فقد / أمنا ما ادعيتهموه ، كما تأمنون من ظهور معجز ، على من يدعى النبوة ، بعد عهد ، صلى الله عليه .

وأعلم — أنهم فيما يدعون من النقل لا يخلون من وجهين : إما أن يدعوا ما يوجب العلم الضروري ، بخبر موسى عليه السلام ، وقصده : أو بخبر موسى دون قصده ؛ أو يدعون النقل على وجه يصح أن يستدل به على ما زعموه ، لأن ما حدا هذين لا مدخل له في هذا الباب ، لأنه لا يمكنهم أن يدعوا أن اجتماع حجة ، إلى غير ذلك ، مما يذكر في هذا الباب ؛ فإن ادعوا الوجه الأول فقد كان يجب أن يعلم قصد موسى وخبره ، كما تعلمون ؛ ولو علمنا ذلك ، ونحن نمتد صدقه ، ونعلم ذلك بالمعجزات التى ظهرت عليه ما صح مع هذا العلم أن يثبت في قلوبنا اعتقاد نبوة من ينسخ شريعته ، ونحن نجد ذلك من أنفسنا ، ونعرفه اليوم

(١) ساقطة من « س » وبتة في هامش « ط » .

من أحوالنا ، وذلك يدل على أن العلم الضروري بما ادعوه غير حاصل لنا ، ولا يجوز أن يحصل ذلك لهم ، وهو غير حاصل لنا ، وحالنا كحالهم ، في سماع الأخبار ، على ما بيناه ، من قبل في باب « الأخبار » ؛ فليس لهم أن يقولوا : إنا نعلم ذلك ، وإن لم تعلموه ، مع مساواة حالكم لحالنا .

فإن قالوا : إن حالكم بخلاف حالنا ، فلذلك لم تعلموه .

قبل لهم : ألسنا نخاطبكم ، ونسمع أخباركم ، بأكثر مما يخاطب كثير من اليهود لكم ، فكيف يجوز ما ادعيتموه ؛ على أن يقال لهم : أتقولون إن المتبذ بشرية موسى أتم دوننا ، أو كلاتنا متبذ بذلك ؟

فإن قالوا : إنهم متبذون فقط فقد تركوا قولهم ، لأن عندهم أن المتبذ بشريته لا يختص ، ويذهبون في ذلك مذهبتنا ، في شريعة عهد صلي الله عليه وسلم ، ويكفرون من خالفهم ، في هذا الباب ، ويرغمون^(١) أن الحجّة قائمة على جميعهم ؛ على أن ذلك إن قالوه فقد نقضوا كلامهم ، لأننا نقول لهم : بغروروا ثبوت نبوة عهد صلي الله عليه وسلم ، وأن يكون مبعوثا إلى غير من بعث موسى إليه ، فشريعته إنما تكون مخالفة لشريعة موسى ، لا أنها تكون ناسخة ، وإنما يصح قولهم : إن شريعته تكون ناسخة متى قالوا : إن شريعة موسى لولا هذا النسخ لازمة للجميع .

فإن قال : إنا نقول : إن الجميع متبذون بشريعته صلي الله عليه ، وأن من عدل عن ذلك فقد كفر وأخطأ .

(١) في « ص » كذلك .

(٢) في « ط » كثيرا .

قيل لم : أفيجوز أن نكلف نحن شريعته ، ولا نعلم أنها لا تنسخ ، وأنها لازمة أبدا !

فإن قالوا : نكلف ذلك ، وإن لم نعلم من حالها ما وصفنا فقد عاد ذلك إلى ما قدمنا فسادا ؛ لأنه يقال لم : فن أين أن شريعته الآن لازمة لنا ، هل هذا القول ، وأنه لا بد من أن نعلمها ، ونعلم من حالها أنها لا تنسخ ؟ . وإذا كان طريقة معرفة ذلك أن نعرف الخبر الذي ذكرتموه ، ونعرف قصده في ذلك ، فيجب أن يكون العلم الضروري بذلك قد حصل لنا ، حتى تكون المجمة فيه طينا قائمة ، وإلا أدى ذلك إلى تكاليف ما لا يطاق . وما لا سبيل إلى معرفته ، والفصل بينه وبين غيره .

فإن قالوا : المجمة عليكم قائمة ، والعلم لكم حاصل ، فقد بينا أن العلم ليس بحاصل لنا ، بما ذكرناه من قبل ، لأنه لو كان حاصلًا لامتنع أن نعتقد نبوة محمد ، صلى الله عليه ، وأن شريعته ناسخة .

فإن قالوا : يصح ، كما يصح منا أن نعتقد صحة هذا الخبر عن موسى عليه السلام ، وإن اعتقدنا أن من دين محمد ، أن شريعته ناسخة لشريعة موسى .

قيل لم : إنما يصح لكم ، لأنكم لم تعتقدوا في عهد عليه السلام ، أنه صادق ، وأنه لا يجوز أن يكون مبطلا في مذهبه ، فلا يمتنع أن تعتقدوا لذلك من مذهبه ، وإن اعتقدتم صحة ما نقلوه عن موسى ، كما تعتقد في المذاهب الاعتقادات الصحيحة ، ويمتنع مع ذلك اعتقادنا في المخالفين أنهم يعتقدون ضدها وخلافها ، وأن ذلك مذهبهم ، وليس كذلك ما ذكرناه ، لأننا نعتقد صحة نبوة محمد صلى الله

- عليه ، فلا يجوز أن يجتمع في قلوبنا أن أحدهما يتدين ببطلان نسخ الشريعة ،
والآخر يتدين بصحتها ، لأن ذلك يوجب اجتماع الاعتقادات المتضادة في قلوبنا ،
وهذا كما لا يصح أن نعتقد صحة ما يقوله من يذهب إلى أن الله تعالى يرى ، مع
اعتقادنا صحة قول من يقول : إنه لا يرى ، لأن ذلك يتناقض ، ولا يمكنهم
أن يدعوا أنه لم يحصل في قلوبنا اعتقاد نبوة محمد صلى الله عليه ، وصدقه ، وأن من
دينه أن شريعته ناسخة ، لأن ذلك كما نعلمه من أنفسنا يعلمونه منا ، كما تعلم
المذاهب الظاهرة ممن يعتقدونها .

- فإن قال : أليس في جملة أهل ملتك من يعتقد ورود نبى بعد نبيكم ، وإن
كان اعتقاد أن لا نبى بعده قد تحصل في قلب جميعكم ، على جهة الاضطرار ،
من مذهب محمد عليه السلام ؟

- فيل له : إن الذى تحكى هذه المقالة عنهم عدد يسير ، وإنما تحكى عن الواحد
والاثنين حكاية غير ظاهرة ، وغير ممنع من هذه حاله أن يحسد ما نعلمه باضطرار ،
أو يكذب فيما يفتقده ، وليس كذلك حال الجمع العظيم ، لأنه لا يجوز فيه أن
يحسد ما يعلمه ، أو يكذب فيما يظهره ، من المذاهب ، أو يكتم ذلك ؟ . وقد بينا
ذلك فيما تقدمت ، في الأخبار ، ولولا صحة ذلك لما عرفنا اختلاف المذاهب ،
وتدين أربابها بها ، وليس في جملة المذاهب أظهر مما عليه المسدون ، في اعتقادهم
نبوة محمد ، صلى الله عليه ، وصدقه فيما يدعيه وأن من دينه ، أن لا نبى بعده ،
وهذا بين فيما أردناه .

- فإن قالوا : إن الحجية بما قلناه عن موسى عليه السلام لازمة لكم ، وإنما لم يقع
العلم الضروري لأنكم سبقتم إلى اعتقاد فاسد ؛ وهو اعتقاد نبوة نبيكم ، وأن شريعته

ناخضة؛ وقد يمكنكم أن تعدلوا عن هذا الاعتقاد، فتكون الحجة عليكم قائمة، وإنما أتيت في ذلك من قبل أنفسكم .

قيل له : إنما كان يصح ذلك لو كان العلم الواقع يخبركم طريقه الاكتساب، فاما إذا كان من باب الاضطراب فيجب أن لا تؤثر في وجوبه الاعتقادات ، لأننا لو جؤنا أن يؤثر في ذلك الاعتقادات ، كما لا ناهن في العلم بالبلدان والملوك ، وسائر ما يقع من الأخبار، أنه غير واقع ، للكثير من العقلاء مع سماعهم الأخبار، لسبقهم إلى بعض الاعتقادات ، وهذا يوجب أن نصبتهم ، في أنهم لا يعرفون ذلك ، ونعذرهم في كثير ، مما لا ينظرون فيه من هذه الأمور ، وفساد ذلك يبين فساد ما تعلقتم به .

١٠ وبعد . . فليس يغلو العلم الضروري من أن يجب أن يقع لسمع هذه الأخبار ، أو لا يجب ؛ فإن كان لا يجب ذلك فيجب أن لا يمنع^(١) أن لا يقع ذلك لنا ، وإن لم نعتقد ما ذكرتموه ؛ وإن كان يجب وقوع ذلك فالاعتقاد من فعلنا لا يجوز أن يكون مانعا منه ، لأن فعل القديم تعالى بالوجود أولى من فعلنا ، فلا يجوز أن يكون فعلنا مانعا منه ، مع حصول طريقه الوجوب فيه .

١٥ فإن قالوا : إنما جؤنا ذلك ، لأن من حق هذا العلم أن يكون مكتسبا ، فقد بينا ، فيما تقدم ، أن العلم الواقع بالأخبار يجب أن يكون ضروريا ، وإنما قصصنا بهذا الفصل ، إلى بيان هذا القسم ؛ ونحن نذكر فيما بعد الكلام في المكتسب .

فإن قالوا : إنما لا يقع لكم العلم بذلك ، لأن هذا الخبر إنما يوجب العلم بقوله موسى عليه السلام ، ولا يوجب العلم بقصده ، فأؤتم قوله وأخطأتم ، كما يتأول

المخالفون عندكم قول الله تعالى ويخطئون؛ ولذلك صح لكم اعتقاد نبوة محمد صلى الله عليه وأن شريعته ناسخة .

قيل لهم : إن المقصد بما قدمناه كان إلى إبطال ادعائكم أنا نضطر إلى قصد موسى عليه السلام، وأن النقل يوجب الاضطرار إلى قصده؛ فأما إن قلتم : إنه يعلم به نفس الخبر ، دون القصد فقد ماد القول في ذلك الخبر إلى ما قدمناه من قبل، أنه لا يمنع المدول عن ظاهره ، بما يرد من النسخ من بعد ، لأن قول موسى عليه السلام لا يكون أكثر من قوله تعالى ، وأمره ؛ وقد بينا أن من حق الأمر الوارد عن الله تعالى ، وإن دخله التأييد ، أن يحسوز ورود النهي بعده ، عل ما قدمنا ذكره؛ وكذلك القول في أمر موسى عليه السلام ونهيه ، وهذا يوجب كون الخبر موقوفا على الدلالة؛ فأذا بينا ثبوت نبوة محمد صلى الله عليه ، بالمعجزات التي يمثلها ثبتت نبوة موسى عليه السلام ، وأنه ادعى نسخ الشريعة فقط فقد حصت الدلالة الموجبة لصرف ذلك الخبر عن ظاهره ، وبينان الغاية التي إليها ينتهى المراد به؛ وهذا يوجب أن يكون الكلام في ذلك متعلقا بثبوت نبوة نبينا . صلى الله عليه ، وبمعجزاته ، ويخرج ما ذكره من أن يكون مانعا .

فإن قالوا : إن خبره يمنع من ذلك ، لأن قصده ، وإن لم يعرف ضرورة ، فظاهره يقتضى كون شريعته مصلحة ، ما دام التكليف قائما ، وهذا يمنع من نسخ الشريعة ، على ما قدمتم ذكره .

٥٢ ب /

قيل لهم : إن قول موسى عليه السلام : تمسكوا بشريعتي أبدا ، لا يمنع مما ذكرناه ، لأننا قد دللنا أن الأمر ، وإن اقترن به لفظ التأييد فإنه لا يمنع من وزود النهي بعده ، ومن جواز إزالة التعبد .

٢٠

(١) في « م » يمنع . (٢) في « ط » هل أن .

فان قالوا : إنا نتقل عنه أنه قال : شريعتي لازمة أبداً ، وهذا خبر .

قيل لهم : لكنه يقوم مقام الأمر ، لأنه يحمل عمله ، فإذا كان الأمر لا يقتضي المنع مما ذكرناه فكذلك الخبر الجارى مجراه ؛ ولذلك لا يفصل بين قوله تعالى :
وقه على الناس حج البيت ، وبين قوله : أقيموا الصلاة ، في جواز ورود النسخ فيه ؛ ولذلك نقول إن الأمر يفيد فائدة الخبر ، فلا فرق بين أن يقول : افعلوا كيت وكيت ، وبين أن يقول في ذلك : إنه واجب لازم ، إذا كان الأمر إلزاماً ،
فلو صح ما ادعوه عن موسى عليه السلام كان لا يمنع من ورود النسخ بعده .
فإن قالوا : ألسنتم قد قلتم ، من قبل : إن الخبر يمنع من ورود النسخ ،
وفصلتم بينه وبين الأمر ؟

قيل له : إن الذى قلناه في ذلك يخالف ما أوردتموه ، لأن الذى أوردتموه ،
الخبر فيه كالأمر في الفائدة ، وإنما تمنع من ذلك ، إذا كان الخبر يفيد كون أمثال ذلك الفعل ، ما دام التكليف قائماً ؛ مصلحة حتى يحمل عمل أن يعلم بالفعل ،
أن حال تلك الأفعال لا يختلف ، في كونها مصلحة أو مفسدة ؛ وليس لهذا الخبر تعلق بالتكليف ؛ لأنه قد يصح أن يعلم ولا تكليف ، نخالف ما أوردتموه مما يفيد
معنى التكليف ؛ وهذا يبين صحة ما ذكرناه من الجواب

على أنا لا نسلم أن العلم بما ادعوه من الخبر واقع باضطراب لأننا لا نجد ذلك
من أنفسنا ، كما نجد العلم الضرورى بسائر الأخبار / فادعائهم ذلك علينا كادعاء
من يدعى ، أنا نعرف باضطراب ، قصده في أن شريعته لا تفسخ ، إلى غير ذلك .
وبعد . . فلو عرفنا ذلك باضطراب ، وحل عمل الخبر كان لا يمنع أن يقال : إن
موسى صلى الله عليه لما قرن إلى ذلك البشارة ، بحمد صلى الله عليه ، على ما ثبت
(١) ساقطة من «ص» . (٢) في «ص» لا يمنع .

في التوراة ، إما بعينه أو صفته ، فقد دله بذلك على جواز ورود النسخ في شريعته ، لأن الذي يمنع من ذلك هو الخبر إذا تجرد ، وأما إذا اقترن به ما ذكرناه ، أو وجوده فإنه لا يمنع من ذلك .

فإن قالوا : لا تدعى في نقل الخبر عن موسى عليه السلام الاضطراب ، لكنا ندعيه حجة ، فكل من نظرفيه علم صحته ، وزمته الحقبة .

قيل له : بين من صفة الخبر الذي تدعيه ما يوجب أنه حجة ، لئتم لك ما ذكرته ؛ لأنك المدعى ، لكون الخبر حجة ، فحتاج أن تبين حاله ، وصفته ، كما أنت من ادعى في فعل ذلك أنه دلالة^(١) على حاله فالواجب وجه دلالة ، ولا يمكنه أن يرجع في تثبيت خبره حجة إلى وقوع علمه ، لأنه كالفرع على أن ذلك حجة ؛ ولأننا لا نعلم أن العلم وقع له بذلك ، بل يجوز أن يكون معتقدا لشبهة ، أو عن تقاليد ؛ ولو جاز لم أن يدعوا ذلك لجواز لكل مبطل أن يدعى في شبهته هذه الطريقة .

فإن قال : أولستم تعتمدون في صحة النظر على وقوع العلم بالمدلول ، وتقولون : إنه لما أوجب العلم لما علمنا أنه دلالة ؟

قيل له : إنا قد نستدل بذلك ، وقد نبين وجه الدلالة ، متى وقعت المنازعة في المعرفة عولنا على بيان وجه الدلالة ؛ على ما ذكرنا في باب « النظر والمعرفة » ، فيجب على القوم أن يبينوا ذلك ، وقد بينوا مفارقة هذه الطريقة للعلم الضروري ، لأن هناك الحقبة ، إنما تقوم بنفس العلم ، وفي هذا الموضع بالدلالة^(٢) فلا بد من بيانها .

٥٣ ب /

(١) سابقة من «ص» . (٢) في «ص» ما يشبه بلا ، أو محبة اعتاد شيئا النسخ ،

فإن قال : قد عرفنا من حال خبرنا أنه يختص بالشرائط، التي معها يكون حجة وهي الكثرة العظيمة ، وقد خبرت عما لا يتيسر القول فيه ، من القول المصموم ، والتواطؤ وما يجري مجراه لا يجوز عليها ؛ ولم يحصل فيها تخويف وما شاكله ، مما يدعو إلى الاجتماع على الكذب ، فإذا كان بعض الأخبار حجة لهذه الطريقة نجبرنا بمتابته .

قيل لهم : ومن أين أن خبركم بهذه الصفة ؟ وقد اختص بهذه الشرائط ؟ .
أتدعون وقوع العلم الضروري^(١) ليس منهم ، ويكونهم على هذه الصفات ، أو تدعون طريقة أخرى في الاشتراك ؟ . فإن ادعوا الضرورة علينا في ذلك فقد كاهروا لأننا لا نجد ذلك من أنفسنا ، بل نجد أنفسنا شاكّة في هذه الشروط ؛ فإن ادعوا دلالة كان القول فيها كالقول في هذا الخبر ؛ لأن الدليل في ذلك لا يجوز أن يكون عقليا ، بل يجب أن يكون خبريا ؛ وإن كان لا بد من اختبار واقع منا في أحوال من معرفه من المخبرين ، لكن هذا الاختبار كالفرع على مانعته باضطراب ، فيجب أن يبينوا كلا الأمرين ، في الدليل الذي ادعوه ، وذلك متعذر .

فإن قالوا : إنا ثبت ذلك بمثل الطريق الذي تثبتون به كون بعض الأخبار حجة .

قيل لهم : إن تصحيحك لذلك لا يتم إلا بالحوالة ، لأننا في كل موضع ثبت بعض الأخبار حجة ، نبين فيه مثل ما نطالبك الآن ببيانه ، وإن لم نبين ذلك فإلانا في العجز عن إقامة الدلالة كالك ، فلا نفع لك في هذا الجنس من القول ، لأن كل مبطل يمكنه أن يذكر مثل ذلك ، فيما يدعيه ، وليس البعيد العهد من الأخبار

(١) كما في «دس» و«ط» ! فهل من «لما منهم» ؟ .

- في هذا الباب كالقريب المهد ، لأن في القريب المهد يمكن أن نين من صفات
 المخبرين وشروطهم بما نقل عنهم ما^١ لا يمكن تبينه فيما بعد عهده ؛ وذلك أن
 الدواعي نقل وتخفف في نقل أحوال المخبرين [بخالف في ذلك الدواعي ، التي ترمى
 في نقل نفس الأخبار وغيرها ، لأن الخبر إذا كان حجة ، أو كان بما يدخل الخبر
 عنه في باب الإيجاز ، والأمور الخارجية عن العادة تقوى الدواعي في نقلها ،
 وتصير كذلك حال المخبرين في كثرتهم إلى غير ذلك ، فالبعيد المهد لا بد من أن
 يبين المخالف من حاله أنه قد حصل فيه ما يقوى الدواعي إلى نقل أحوال المخبرين^(١)
 حتى يعلم أن طرق ذلك الخبر كوسائله ، في الشروط ، التي لا بد من شمولها لهم ،
 ليتم كون الخبر حجة ؛ فإذا تعذر ذلك خرجت هذه الطريقة من أن تكون طريقة
 الاستدلال ، وعاد الأمر فيه إلى أن هذا الخبر متى لم يقع العلم الضروري به لم يعلم
 صحيحاً ولا حقاً ؛ ولمنزه الطريقة ضعف عند بعض شيوخنا التعلق بهذا الجنس
 من الخبر ، لأنه رأى أن إثبات شروطهم وصفاتهم كالتعذر ، وعزل في باب
 الأخبار ، على الضروري فقط ؛ وقال بعضهم : إن هذه الشروط إن تكاملت كان
 حجة ، لكلا لا نعلم أن العلم الواقع هل يكون ضرورياً أو مكتسباً ؟ . لأن طريقة
 الضروري كالحاصل مع طريقة الاكتساب .

١٥

فإن ادعوا : أن ما نقلوه من الأخبار هو كالخبر عن القرآن ، الذي لا يجوز أن
 تختل شرائطه .

قيل لهم : إنا نتمد في ذلك على الضرورة ، دون الاستدلال ، بخالف حالنا
 حالكم في هذا الباب .

فإن قالوا : إنا نتمتع أيضاً على الضرورة ، فقد ينسأ القول عليهم في ذلك من قبل .

فإن قالوا : إنا ندعى الضرورة في قل التوراة ؛ لأنه عندنا كالقرآن ، وإن لم ندع الضرورة في قل قول موسى وخبره ؛ والذي نحكيه عن موسى هو مودع في التوراة من تأييد شرائع .

قيل لهم : من أين أن كل التوراة تجري مجرى القرآن في الوجه الذي ذكرتموه ! وقد علمتم أن الذي لأجله وجب نقل القرآن قرب العهد ، وكونه ممجّزا ، ووجوب كون عهد عليه السلام خاتم الأنبياء عليهم السلام وذلك غير موجود في التوراة ، لأنه لم يثبت أنه عينه منزل عليه ، بل كله أو كثير منه قول موسى عليه السلام ، أو قول غيره ؛ فلم صار بأن يكون كالقرآن أولى من أن يكون كالسنة المروية عن الرسول عليه السلام ؛ التي يختلف حالها ؛ فبعضها ما يحصل فيها طريقة التواتر ؛ وفيها ما ليس كذلك ؛ مع قرب العهد ؛ فهلا جازءه في التوراة ؛ مع قرب اختصاصه بعهد العهد ؟ .

وبعد .. فإن للشرعة الثانية في وجوب النقل ، من التأثير ما ليس للشرعة المنسوخة ؛ وأتمّ تاملون أنا ندعى : أن تلك منسوخة كهذه ؛ فمن أين أن حالهم في النقل سواء ؟

فإن قال : إنكم وإن ادعيت كونها منسوخة ، فإننا ندعى أنها ثابتة ، ونتمسك بها من جهة اعتقادنا ، فحاشا في تمسكنا بها ، وثقلنا لها ، خلفا عن سلف كالحاكم في شريعتكم ، التي تدعون أنها معلومة أنها ثابتة .

قيل لهم: إن الأمر وإن كان كما قلتم، فإن في وجوب النقل من جهة الاعتقاد، ليس كوجوبه من جهة المعرفة، لأن مع المعرفة يجب النقل، لأمر يرجع إلى إزاحة المسألة، من قبل المكلف، وإلى الألفاظ التي يحدثها في الناقلين، حالا بعد حال، وليس كذلك ما يدعى أنه ثابت، وليس بثابت على الحقيقة؛ لأن هذه الوجوه لا تجب في قلبه، وإنما ينقل من جهة الاعتقادات فقط؛ وذلك قد يضعف كما قد يقوى؛ وإنما أردنا بهذا الفصل أن نبين: أن الذي تدعون من الوجوه، التي لها يجب النقل غير ثابتة عندنا فإن كانت ثابتة فينبغي أن يظهرها بحيث تقوم معها طينا الحجة.

وبعد... فقد عرفت أننا ندعى أن التحريف والتفسير قد وقع في التوراة، وأن القرآن قد ورد بذلك؛ فمن أين أن الذي ادعيتموه في النقل صحيح مع تجويزنا ما ذكرناه.

/١٥٥

فإن قال: قد ادعت طائفة جواز التفسير في القرآن، ولم يمنع ذلك من صحته وزوال التفسير عنه، لأجل النقل الصحيح عنكم.

قيل له: إنا لا ننكر الدعاوى الباطلة في الأمور الثابتة؛ وادعاء بعض الإمامية ذلك باطل عندنا، وإن كانوا عند التحقيق لا يجوزون التفسير في هذا المقول منه، وليس كذلك الحال فيما نقوله؛ لأننا نبين أن القرآن معجز، وأنه يتضمن في وصف التوراة ما ذكرناه عنهم من أنهم حرفوا وغيروا؛ فأين أحد الأمرين من الآخر! على أن الدعوى في هذا الموضع ربما كفت لأننا نريد أن نبين أن نقلهم لم يثبت عندنا أنه حجة ولا وقع لنا به العلم بمصول هذا القول منا، والاعتقاد فينا ونحن كثرة، لا يجوز أن نكتم ما نعلم، أو نجحد ما نعرف؛ ولو كان ما ادعوه حقا لم يجب ذلك في قولنا واعتقادنا؛ وليس كذلك الحال فيما يحكي عن بعض

الإمامية لأهم قلة وبغرونا ما نعرف لكنهم يمحلون أو يكتنون إذا كان خلاهم في المنقول، فأما إذا كان خلاهم قيا لا ينقل فليس يدخل في هذا الطريق، على أن هذا النقل إذا صح لم يكن الاحتجاج به، من وجوه: —

أحدها: أنه قد ثبت بالمعجزات أن محمدا صلى الله عليه ، الذي جاء بنسخ شريعة موسى نبي صادق ، فلا يصح مع ذلك كون هذا الخبر على ما ذكره على ظاهره ، بل لابد من أن يكون له تأويل ، ليسلم على دلالة الإعجاز . . . يبين ذلك أنا متى لم نقل بذلك نخرج هذا القول من أن يكون دليلا ، لأنه إنما يصير دليلا لمكان المعجزات الظاهرة ، على موسى ، فإن كان مثلهما يظهر على محمد عليه السلام ولا يدل على النبوة فهي أيضا غير دالة ، وإذا مع ذلك فن إن أن هذا القول حجة ، وهذا يبين أن حل هذا الكلام¹ على ظاهره يتقضى نفسه ، ويمنع من كونه دلالة ، فإذن يجب حله على ما وافق دلالة الإعجاز .

فلان قال : لم صرتم بأن تصرفوا هذا الخبر عن ظاهره لمكان المعجز، بأولى من أن أقدم به في المعجز؟

قيل له : ما وجه القدرح به في المعجز ؟ ^(١) أقول : إنه لمكان الخبير يتنى مع شباته ؛ أو نقول : إنه يخرج عن الوجه الذي عليه صار معجزا ، وقد عرفنا أن الخبير لا يؤثر في كلا الوجهين ، لأنه متى قال : إنه يؤثر في أحدهما ، ينسأ له في النقل شباته ، ودلنا على أنه معجز ، وأن حاله كحال قلب العصا حية ، ويخرج الكلام عند ذلك عن نسخ الشرائع ، وإنا صم ذلك علم أن خبرهم لا يحوز أن يكون قادحا في إعجاز القرآن ، البتة ؛ فاما دلالة الإعجاز على أن خبرهم ليس على ظاهره فبين أن الخبر كلام ، وقد يحوز فيه الاحتمال ، لأن المجاز ، والاتساع ، والتخصيص

(١) ساعته من (ص) .

يصح فيه ، فيجب لمكان المعجزات أن نصرفه عن ظاهره ، كما أننا بدلالة الفعل نصرّف ما ظاهره التشبيه ، في كتاب الله تعالى ، عن ظاهره .

فإن قال : إنما يصح ذلك في الأدلة العقلية ، لأنها تدل على طريقة الوجود ؛ والإعجاز فإنما يدل ، كدلالة الخبر ، فليس بأن يمتز به على الخبر بأولى ، من أن يمتز بالخبر عليه ؟ . .

قيل له : قد بينا أن الحال ، وإن كانت في الإعجاز كما ذكرته فإنه في وجه دلالاته يجرى على حد واحد ، حتى لا تصح فيه طريقة للاحتمال ، وليس كذلك الكلام في الأخبار ، لأن الاحتمال فيها يجوز ، على ما ذكرناه .

وبعد . . فإن خبرهم يستند في صحته إلى كون المعجز دلالة ، وكون المعجز دلالة لا يستند في الصحة إلى خبرهم ، فإن يعرض بالمعجز على خبرهم أولى .

على أنه يقال لهم : أتقولون : إن موسى قال : شريعتي لا تنسخ ، وإن أظهر نسخها من جاء بمعجز صحيح ؟ : أو تقولون : إنه قال / لا تنسخ إذا ادعى نسخها من لا معجز معه ؟

فإن قلتم بالوجه الأول تناقض لأنه يؤدي إلى أنه [قد خبر بأن المعجز ليس بدلالة ، وهذا يوجب إخراج خبره من أن يكون دلالة ؛ بل يؤدي إلى أن^(١) يكون مخرجا نفسه من أن يكون نبيا ، لأن دلالة الإعجاز على النبوات لا تختلف ولا تختص^(٢) .

فإن قال : إن شريعتي لا تنسخ على الوجه الثاني ، فهذا باب لا يخالف فيه ، فلا وجه للكلام فيه . .

(١) ما بين المقولتين ما فاض من « ص » .
(٢) رسم الكلمة متشابه في « ص » و « ط » جميعا ؛ وهذا أقرب ما تقر به .

فإن قالوا : إنا نقول : إن قوله يدل على أنه لا أحد يدعى نسخ شريعته ،
تظهر المعجزات عليه .

- قبل لهم : أفلم ترون أنها لو ظهرت عليه لكان نيا ، كما تقر بأنها لو لم تظهر
عليه لم يكن نيا ؛ فلا بد من الإقرار بذلك ، لأنهم متى لم يقرؤا به تقضوا دلالة
المعجزات على النبوات ، فإذا صح ذلك فيجب أن يكون الكلام في معجزات نينا
عليه السلام ، فإن ثبتت نزع ما نقلوه ورووه من أن يكون قادحا ؛ وإن لم تثبت
ففقده نبوته عن تمسكهم بما نقلوه واحتجاجهم به ، لأن فقد نبوته ، في أنه ليس
بنبي أقوى من كل خبر يوردونه في هذا الباب ؛ وهذا يوجب إطراحهم الاستدلال
بخبرهم ؛ وأحد ما يقال في ذلك : أن الخبر الذي تعلقوا به ليس هو باللغة التي نعرفها
فتكلم على ظاهرها أو مجازها ؛ وإنما يرجع إن كان ثابتا في المراد بذلك إليهم ،
وهم ممن اعتقد أن نسخ شريعة موسى عليه السلام لا يصح ، ولا يقص ، فهم
يتأولون الخبر على ما يطابق مذهبهم واعتقادهم ، فسيلهم في ذلك سبيل من اعتقد
التشبيه ، أو المجير ، في أنه يتأول ما في كتاب الله تعالى للمعجم والنبط ، ومن
لا يعرف اللغة العربية على موافقة مذهبهم ؛ فإذا صح ذلك فكيف السبيل إلى جعلهم
ذلك حجة علينا ، والحال فيه ما ذكرناه ؛ وهذا الوجه ليس بمحاصل في المعجزات
لأنه / يمكننا أن نكشف وجه كونها دلالة للقسوم ، كما نكشفه لنيرهم ، فيجب
أن تكون المعجزات قاضية على خبرهم ، للوجه الذي ذكرناه . . . يبين ذلك أن ظاهر
خبرهم ودلالة المعجز كالمتناقض فلا بد من التمسك بأحدهما ؛ فإذا كان لنا سبيل إلى
معرفة أحدهما ، وإلى تثبيته على الآخر ، وليس لنا سبيل إلى معرفة الآخر ، فيجب
أن نحمل ذلك على ما يطابق المعجز .

فإن قالوا : لكم سبيل إلى معرفة ظاهر خبرنا ، بأن نعرفكم ، أو يعزفكم من يعرف هذه اللغة .

- قيل له : أليس إذا كان لنا إلى معرفة الشيء طريق ، لم يجوز أن نتوقف إلى أن نعرف أمرا آخر ، يجري مجرى الشبهة فيه ؟ ، فلا بد من نم ؛ لأنه متى لم يقل ذلك وجب أن لا تقوم المجبة بالأدلة ، لتجوز شبهة يوردها بعض الناس ، أو توجد
- في بعض الكتب ، وهذا يوجب الشك في سائر المذاهب ، فإذا صح ذلك قلنا لهم : فلنا طريق إلى أن نستدل بالمعجز ، فكيف نتنظر تعرف لنتكم ، في هذا الباب !
- ويعد . . فلو كان ذلك الخبر قادحا في المعجز لما صح أن تظهر دلالة المعجز لمن لا يعرف ظاهر ذلك الخبر ، لأن ذلك استفساد لا يفعله الحكيم ؛ ألا ترى :
- أنه مما إذا جهل وجب تثبيت نبوة من ليس بنبي ، ومتى عرف لم يجب ذلك ، فكان يجب أن لا يظهر هذا المعنى لمن جهل تلك اللغة ، وفي ظهوره ، وصحة الاستدلال به ، مع الجهل بتلك اللغة ، دليل على فساد قولهم ؛ وأحد ما يقال في ذلك : أن الغلط في اللغة التي لا نعرفها ، كما يقع في المعنى ، بأن يتأوله الناقل على ما يطابق اعتقاده ، فقد يقع من جهة نفس المعرفة باللغة المتقول إليها ، أو المتقول عنها ؛ لأن اللفظة التي هي حقيقة فيها^(١) قد يصح [أن يدخلها الاتساع في أحدهما ، واللفظة المستعملة فيهما قد يصح^(٢) أن تكون مجازا في أحدهما ، حقيقة في الآخر ، فإذا صح ذلك فن^١ أين أن القوم لم يغلطوا في نقل خبرهم إلى العربية ؟ . لأن المترجم ، والناقل ، والمفسر يحتاج إلى المعرفة بكنتا اللغتين ، على وجوه مخصوصة ؛ فلو كان خبرهم حقا لكان النقل من لغة إلى لغة قد يؤثر فيه ، ويكون تجويز ذلك مانعا من استدلالهم به ، وما ذكرناه من المعجز أيضا مانعا ، لا محالة .
- ٢ .

(١) في « ط » فيها . (٢) ما بين المقوضين مائل من « ص » .

فإن قالوا : إن خبرنا يوجب أن تنصرف عن النظر، فيما يدعونه من المعجزات،
لمكان الخبر الذي عرفناه .

- قيل لهم : قد بينا أن الخبر يدخله الاحتمال، فلا يجوز أن يكون صافيا عن
النظر في المعجزات؛ ودلنا من قبل، على أنه لا يمكنهم ادعاء الضرورة، في قصة موسى،
عليه السلام، حتى يخرجوا خبرهم، من باب الإجمال^(١)، فليس لهم أن يقولوا : إنه
لا يحتمل، والحال هذه ! قلنا : الفرق بين قولهم في ذلك وما تقولونه : من أن
صامنا بأن هذا عليه السلام خاتم النبيين، يقتضي أن نقطع على أنه لا معجز يظهر على
أحد، فليس لهم أن يترضوا بذلك علينا . على أنا وإن لم ننظر في معجزات من
يدعى النبوة، بعد محمد، صلى الله عليه، لأمر يرجع إلينا، فإننا قد ننظر فيه،
لذين ما نزول به الشبهة، عن المخالف، لأن النظر في الشبهة قد يجب من هذين
الوجهين، فليس يجب، إذا لم يلزم من أحدهما أن لا يلزم من الآخر، فيجب
على هؤلاء القوم أن ينظروا في معجزات محمد صلى الله عليه، وينظروا المسلمين فيها،
ليزيلوا الشبهة عنا، وعن ضعفائهم، فيها إن كانوا محقين، ولم يكونوا هارين
من النظر، لكن لا يؤثر على اعتقادهم : على الوجه الذي يهرب المقلد، من النظر،
ليجلا يؤثر ذلك في اعتقاد التقليد .

وبعد . . فإن من تسكن نفسه إلى المجبة، لا ينصرف عن النظر في الشبهة،
إذا كان من أهل العلم لأنه وإن لم يكن النظر فيه واجبا فهو حسن، وفيه فوائد
ترجع إليه، وإلى إزالة التوهم، بذلك على غيره، وإلى صرف المعتقد فيه أنه حجة،
على اعتقاده، وبينان الصحيح له ليعدل عن فاسد رأيه ومذهبه؛ فإن كان القوم^(٢)

٢٠ (١) هكذا في كل من « ص » و « ط » ؛ ولعلها الاحتمال .

(٢) كما في كل من « ص » و « ط » ؛ ولعلها عن .

نفوسهم ساكنة إلى أن خبرهم حجة^(١) فأبلم يفزعون من النظر في معجزات
عهد صلى الله عليه، ويهربون من المناظرة في ذلك ! ؛ وهل في الأدلة الدالة على فقد
سكون أنفسهم إلى ما هم عليه، أقوى مما هم عليه من الهرب والفرار من النظر
في المعجزات ! ...

- وأحد ما يكلمون به : أن يبين أن الأمر على خلاف ما ادعوه في التوراة من
اتصال النقل وتواتره ؛ وذلك لأن المنقول في الأخبار : أن التوراة انقطع نقلها ،
وتغير حالها ، بما كان من غلبة مختصر على بلاد القوم ، وإحراقه التوراة وقتله القوم ،
وسببه لهم ؛ والقوم يعترفون بجملة ذلك ؛ فمن أين أن النقل ثابت ! ، وإنما يصح
لهم التعاقب بتواتر النقل واتصاله ، متى أثبتوا ذلك ؛ لأن إثبات صفة المخبرين
وشروطهم مفتقر إلى إثبات اتصالهم ؛ فإذا لم يمكن القطع ، على اتصالهم فيأن
لا يمكن ثبوت شروطهم في ذلك أولى .

- وربما قالوا : إنه تعالى جدد التوراة بأن ألهمها بعض من سباه مختصر ؛
وهذا اعتراف منهم بالانقطاع ، وادعاء للعود بالإلهام . ومن أين أنه ألهم على حد
الاتصال ؟ ومن أين أن الذي ألهم هو الذي اندرس ؟ ! وأنه لم يتغير عن حاله ؟
- ١٥ فإن قال : أفلس في شيوخكم من أنكز أن يكون التبديل في التوراة واقعا ،
وقال : إن التحريف المذكور في كتاب الله تعالى يجب أن يكون مجولا على المعاني ،
ولتأويل دون الألفاظ المتعلقة بالنقل .

فيل له : إن من يقول ذلك إنما ينكر تحريف الكلمات منهم ، مع كثرتهم ،
وحصول شروط التواتر فيهم ؛ لأنه لا يجوز على الجمع العظيم أن يشيروا المنقول ،

عما ينقل عليه ؛ كما لا يجوز أن يكتموه ؛ ولذلك لا يجوز مثله في نقل القرآن ، وإن جؤزنا فيه التحريف من جهة التأويل ، كما يفعله كثير من المخالفين ؛ وهذا صحيح مع اتصال التواتر ، الذى قدما ذكره ، بيان أنه لا سبيل لهم إلى تثبيت الاتصال في تواترهم ، مع الذى نقل من حديث غلبة بمختصر عليهم .

فإن قالوا : إنه وإن غلب ففى بقية من بقى منهم ما يصح به التواتر .

قيل لهم : إنما يصح ما ادعينتموه مع الشبهة الواقعة باقطاع النقل ، للأمر الحادث فى أيامه ، متى تبيتم أن الذين بقوا منهم بلغوا كثرة ؛ فأما إذا لم يتبينوا ذلك فاتصال النقل غير ثابت .

فإن قالوا : إن كثرة اليهود الآن تدل على ما قلناه .

قيل لهم : لا يتمتع أن يكثر النسل بعد الدهر الطويل ، من العدد القليل ، ولا يتمتع أيضا ذلك ، وإن لم يبق من القوم إلا الأطفال ، ومن يجرى مجراهم ؛ ثم بعد الكبر حصل من ولدهم الكثرة ، حالا بعد حال ، ولا يمكن أن يذكر مثل ذلك ، فى نقل المسالمين وغيرهم ، لمعجزات محمد صلى الله عليه ، لأنه لم يعرف فيها مثل هذه الأحوال ؛ ولأن الذى يقطع النقل هو ما يجرى مجرى القتل والإفناء ، حتى يتغير حال الكثرة إلى القلة ، فأما الغلبة فإنه لا يؤثر فى ذلك ؛ لأننا نعلم أن النقل لا يزول من يكثر عدده ، بغلبة الغير ، فى سلطان وولاية ؛ وأن ذلك ربما قوى النقل ، بأن تقوى الدواعى^(١) إلى النقلة ، على وجه الاستمرار^(٢) ؛ لأن المتعالم من حال من يمنع من الشيء أن يكون حرصه عليه أشد ، إذا كان المنع يتناول حالا بعد حال .

(١) ماقطة من « ص » .

(٢) كذا فى كل من « ص » و « ط » .

(٣) رسم الراء الأخير من الاستمرار مشبهة فى « ص » .

- وبعد .. فقد ذكر بعض أهل العلم ، أن التوراة ، التي في أيديهم غنطفة ،
 فيما تضمنته ، وتشتمل عليه من ذكر أحكام ، وتواريخ ؛ واستدل بذلك على أن النقل
 فيه غير مستمر ؛ لأنه لو كان كذلك لما تغير حال ألفاظه ، حتى يكون في توراة
 اليهود ما ليس في توراة فرقة يقال لها « السامرة » ، من الزيادات ، والذي في أيدي
 النصارى فيما أيضاً زيادة وتقصان ؛ وكل يدعى منهم فيه النقل بالمعدد الكثير ، والجزم
 الفقير ؛ فكيف تصح الثقة بصحة ذلك ، مع ما فيه من الاختلاف ! .. على أنه قد
 قيل : إن في التوراة ما يدل على أنه ليس من كلام الله تعالى ، ولا من كلام موسى ؛
 لأن فيها الإخبار عن موت موسى عليه السلام ، وعن أحوال بني إسرائيل بعده ؛
 كما أن فيها الإخبار عن أنبياء ، كانوا قبل^(١) موسى ، وكل ذلك يبين أنه من كلام
 من جاء بعد موسى ، وأن ذلك يقتضي القدح في كونه حجة ؛ وإنما يعلم في الجملة
 أن التوراة حق ؛ فأما هذا المنقول بينه فالحال فيه ما ذكرنا فلا تصح الثقة به ؛
 وإنما نرجع نحن في الثقة بالتوراة ، على الجملة ، إلى ما ذكره الله في القرآن ،
 في وصف حاله ، كما ترجع في نبوة عيسى ، وذكر الإنجيل ، وأنه لم يصلب ، ورفع
 إلى السماء ، عليه السلام ، إلى ما ذكره الله تعالى في كتابه ؛ ونستدل بذلك على
 بطلان كل أمر منقول يخالف ذلك ؛ لأن المعجزات إذا أوجبت^(٢) صحة القرآن ،
 وصحة نبوة محمد صلى الله عليه ، فالواجب أن تقطع بفساد كل من خالف ذلك ، فلم
 صار القوم بأن يتعلقوا علينا بالتوراة ، بأولى منا أن نتعلق^١ في فساد قولهم بما
 تضمنه القرآن ؛ وهذا يوجب الرجوع إلى أدلة النبوات ، فحقى صحت لم يكن
 (١) لعل لفظ « قبل » هنا في غير موضعه ، والمعنى يستقيم مع « بعد » ؟ ولكنها في كل من
 « ص » و « ط » قبل .
 (٢) في « ص » إذا وجبت أوجبت ، ويسد رأيه لوجه لوجوب « وجبت » لأن جواب إذا
 آت بعد الفاء في قوله فالواجب .

في الكلام الذي يورده القوم طائل؛ فاما اشتمال التوراة والإنجيل على البشارة بمحمد صلى الله عليه، فمأعرفناه بالقرآن؛ وقد ذكر في ذلك ألفاظ كثيرة، دالة على البشارة بنبي يعظم حاله، ولزوم شرعه؛ وذكر أن في السفر الأول من التوراة أنه تعالى قال لإبراهيم، عليه السلام: فأما إسماعيل فقد استجبت دعاك فيه وحققته، وعظمت ذكرك به جدا جدا، وادخرته لأمة عظيمة؛ وفي السفر الخامس منها، أنه تعالى، قال لموسى، عليه السلام، في بني إسرائيل: إني سأقيم لهم من إخوانهم نبياً مثلك، وأجعل كلاً في فمه، فيقول لهم كل ما أوصيه به... والذي يكون من إخوانه بني إسرائيل من ولد إسماعيل، وبني إسرائيل من ولد إسماعيل، وقد ذكر في ذلك من الألفاظ الدالة على ما ذكرناه ما يكثر؛ وإنما اقتصرنا على ما ذكرناه، لأنه لا فائدة لنا في ذكره، لأننا لا نستدل بما حل هذا المحل، على نبوة محمد صلى الله عليه، ولأن القوم لو نازعونا في الذي ندعيه من هذه الألفاظ ومعانيها لم نرجع إلى الثقة فيما نورده، لأن هذا التفسير لم تثبت عندنا صحته، ولا المفسر^(١) ثبت عندنا نقله، وإنما نرجع فيه إلى ما يجري مجرى خبر الواحد، أو إلى اعتراف القوم بذلك، وأيهما كان فإنه يضعف عندنا التعلق به على طريقة الاحتجاج، وإن قوى التعلق به، إذا كان المقصد مدافعة القوم عما يماولون الاحتجاج به علينا من ألفاظ التوراة...

٥٩/ ب

(١) كاف ذكر غير راضية في «ص».

(٢) في «ص» ثبت.

فصل

في أن نسخ شريعة موسى بشريعة نبينا عليهما السلام

قد صح وثبت

- اعلم . . أن المتمد في ذلك على إثبات نبوة محمد صلى الله عليه ، بالمعجزات الدالة على ذلك ، لأنه معلوم من دينه وشريعته باضطراب ، أنه أتى بما ينسخ به شريعته من تقدم ، في باب التمسك بالسبب ، وفي نفس الصلوات وشروطها ، والصوم وصفاته ، إلى سائر الأحكام ، وإنما تتفق بعض الشرائع مع شريعة من تقدم ، وإن كانت مبتدأة من جهته عليه السلام ، لأن المصلحة قد اقتضت الاتفاق فيه ، كما اقتضت الاختلاف فيما تقدم .
- ١٠ فإن قال : فأنتم تقولون : إن شريعته ناسخة لكل ما تقدم ، وذلك لا يصح إذا اتفق البعض منه .

- قيل له : إن المراد بذلك أن الواجب الانقياد لهذه الشريعة المبتدأة ، والعدول عن تلك الشريعة ، حتى لو أن ما يتفق منهما فصله المكلف للوجه الأول لكان مخطئاً ، وإنما يصح أن يفعله للوجه الثاني ، ومن حيث علمه من جهته ، صلى الله عليه ، ومن حيث يرجع في صفاته ، وشروطه ، والوجوه التي تقع عليه إلى الشريعة ،
- ١٥ فمن هذا الوجه يصح أن يقال في جملة الشرائع المتقدمة : إنها مرفوعة بشريعته ، عليه السلام ، وهذه الجملة يبطل ما يقوله بعض الفقهاء : أنه صلى الله عليه ، وأمثه كانوا متعبدين بشريعة من تقدم ، على ما بيناه ، في أصول الفقه ، فكأنه لما وجب على المكلفين ، بعد ورود محمد ، صلى الله عليه ، العدول عن كل شريعة تقدمت ،

١٦٠/

إلى شريعته وتمزقها من قبله ، قيل في الجميع : إنها منسوخة بشريعته ، صلى الله عليه ، وصار المتفق منها كالمختلف ، في هذا الباب ؛ وقد بينا أنه لا يمكن اليهود أن يطعنوا في ثبوت نبوته عليه السلام / بأنه أتى بنسخ شريعة من تقدم ، لأننا قد بينا أن ذلك لا يمنع عقلا ، ولا سمعا ؛ وبيننا أنه لا مانع يمنع من ثبوت النسخ ، في شريعة موسى ، عليه السلام ، على وجه ؛ وهذه طريقة سائر اليهود ، إلا فرقة يسيرة من « العنانية » فإنهم يجوزون نسخ شريعة موسى عقلا وسمعا ، وإنما يطعنون في نبوة محمد ، صلى الله عليه [من حيث ^(١) يزعمون أنه لم تثبت نبوته ، من حيث لا يصح في القرآن أن يكون معجزا . . ونحن نتكلم عليهم بعد ؛ وإنما فزعوا إلى ذلك لما فطنوا لما يورده شيوخنا ، من تهاوت كلامهم في منع نسخ الشرائع ، فعدلوا إلى ذلك ؛ لأنهم وجدوا الاتساع فيه أكثر ، لما أورده شيوخنا من الأسئلة الكثيرة ، في إعجاز القرآن ، وإلا فتقدمهم على طريقة واحدة ، في أن نبوة من يدعى نسخ شريعة موسى لا تصح : « العنانية » منهم ، و « الأشمعية » ، و « السامرة » ، وسائر الفرق ، فأما تسلفهم في دفع نبوة نبينا محمد ، صلى الله عليه ، بأن معجزاته لم تنقل على الوجه الذي يكون حجة ، فسلبي القول فيه .

فأما قولهم : إن الجميع لم يصدقوا بنقلها ، فيجب أن لا تكون حجة ، فقد بينا فساد التعلل بذلك ، في باب « الأخبار » .

وأما قولهم : إن نبوة موسى عليه السلام ، صحت بالموافقة ؛ لأنكم توافقون فيها ، ونحن نخالفكم في نبوة محمد ، صلى الله عليه ، فيجب أن لا تصح ، فن ركبنا ما يورود من الكلام ، لأن نبوة موسى لو كانت بالاتفاق تصح لما صحت ؛ وإنما

(١) ما بين المقوفين ساقط من « ص » .

(٢) الرسم في كل من « ص » و « ط » فيه نبرتان بعد العين .

بمعجزاته ، التي صلبناها بالنقل ، أو بنفيه ؛ فلو لم يحصل هذا الوجه فيها وحصل الاتفاق لم تصح ؛ ولو لم يحصل الاتفاق وقد حصل ذلك لصححت النبوة ؛ فقد علمنا أن الاتفاق لا تأثير له في ذلك وأن^١ الذي يؤثر فيه قد ثبت مثله في نبوة محمد ، صلى الله عليه ، فيجب إن نازعوا في ذلك أن يقع الكلام فيه ؛ وليس الاتفاق الذي ذكره ، من جنس ما ندعيه ، من صحة الإجماع ؛ لأننا ندعي ذلك من جهة الشرع ، ولا يمكن ذلك فيما ادعوه .

وبعد . . فإن جماعة المسلمين عندهم كفار ؛ فإلّا العائدة في ضمهم إليهم في الاحتجاج ؛ وإذا لم يصح ضمهم ، فيجب أن يكون الاحتجاج راجعا إلى نقلهم فقط ، وذلك قائم في نقلنا معجزات محمد ، صلى الله عليه ؛ على أن في النقل الذي ذكره خلاف من فرق ، كما « لبراهم » ، و« المحجوس » ، و« الثنوية » ، فإن قدح خالفهم لنا في النقل ، وفي صحة نبوة نبينا ، صلى الله عليه ؛ فخالفة من ذكرناه يجب أن تقدح في صحة قولهم ؛ ولو أن البرهمي قال : قد انفقتا على صحة العقل واختفتا في النبوات ، فيجب التمسك بما اتفقتا عليه ، وأن يلغى الخلاف ، كان القول عليهم مثل ما ذكرناه لهؤلاء القوم ، بل شبههم في هذا الباب أقوى ؛ وبمثل هذه الطريقة يبطل ما يتعلقون به من قولهم : إن خبركم لا يقبل ، لأنكم كنفس واحدة ، وقول الإنسان لا يكون حجة لنفسه ، وليس كذلك خبرنا ، لأن المختلفين قد اتفقوا في نقله ، لأن الذي أبطلناه من قبل قد أبطل التعاقب بمثل ذلك ؛ على أنه يجب قبل حدوث النصارى والمسلمين أن لا يكون نقلهم حجة ، لأنهم كنفس واحدة ، ولو لم يكن نقلهم حجة في ذلك الوقت لم يكن من خالفهم مبطلا ، لوجب أن يصبر ما ليس بحجة ، ولا خلاف ، حجة عند حدوث الخلاف ، وحدوث الكفر والمخالفة ، وهذا مما لا يقوله من يفهم عن نفسه .

وبعد .. فكنا في الإقرار على نبوة موسى بمتلتهم، فيجب أن يكون نقل
الجميع لا يصح؛ لأنهم في هذا الوجه كنفس واحدة، وإقرار الإنسان لنفسه /
لا يصح .

١٦١/

وبعد .. فإن فيمن يدعى نبوته من يخالف النصارى، ويخالفهم فيه،
لأن النصارى تدفع نبوة «سليمان» والمسلمون لا يشتون «دانيال» أو «حزقيال»
وغيرهما من لم تثبت نبوتهم بالقرآن، نيا، فيجب أن لا نقول بصحة نبوة هؤلاء
القوم؛ وإن قالوا بذلك مع الخلاف فليجوزوا ما نقوله، من نبوة عهد، عليه السلام،
مع خلافهم .

وبعد .. فإنه يلزمهم صحة نبوة عيسى، عليه السلام، لأننا معهم وقد قلنا
أعلامه، وأقرنا بنبوته، فلم يحصلوا شاهدين لأنفسهم، كما ذكره، في نقل معجزات
موسى عليه السلام؛ وكل ذلك بين ركاة هذا الكلام، على أن الإقرار بنبوة
موسى عليه السلام يقتضى في المعنى من يعترف به صحة الإقرار بنبوة عهد، صلى الله
عليه؛ لأن ذلك الاعتراف إنما صح لمكان المعجز، لا لتفسير ذلك، فمن شارك موسى
في ظهور المعجز عليه فهو معترف به؛ فإن لم يثبت هذا الاعتراف فالاعتراف الأول
غير ثابت؛ وهذا كما نقول للبراهمة: إن الاعتراف بمقتضى العقل يقتضى ثبوت
النبوات، لأن تجويز ثبوتها من جملة العقليات .

١٠

١٥

وبعد: فإن الاعتراف بنبوته عليه السلام، وقد بشر بمحمد، صلى الله عليه،
يتضمن الاعتراف بنبوة عهد، صلى الله عليه؛ ومضى لم يعترف بذلك انتنى بعض
الاعتراف الأول ..

(١) الكلمة في «ص» و«ط» لا تقرأ بأقرب من هذا .

٢٠

(٢) ساقطة من «ص» ومقومة بين السطرين، دقيقة، في «ط» .

- فاما الكلام في أن نيتنا صلوات الله عليه خاتم الأنبياء ، عليهم السلام ، وأن شريعته دائمة ، وأنه لا يجوز ورود نبي بعده ، فليس مما يتصل بمكاملة اليهود ؛ وإنما أوردنا طرفا منه ، على طريق المماضة منهم ، وبيننا الجواب عنه ، فنحن نذكره ، فيما بعد عند الكلام في شريعة محمد ، صلى الله عليه ، ولئن تلمز ؛ وكيف تلمز ، إن شاء الله ؛ فإنه من فروع شرائع محمد صلى الله عليه ؛ وإنما نتكلم في الفروع بعد تثبيت الأصول ، ونحن نمود الآن إلى إثبات إجماز القرآن ، وما يتصل به من قله ، وكيفية القول فيه ، وترتيب الكلام من بعد ، فيما يتصل بذلك من فروعه ، إن شاء الله .
-

الكلام

في ثبوت نبوة محمد ، صلوات الله عليه ، وفي إعجاز القرآن ، وسائر
المعجزات الظاهرة عليه ، عليه السلام

فصل

في المعارف التي يحتاج إليها في معرفة نبوته صلى الله عليه

اعلم . . أن أصول الدين لا بد فيها من معارف ضرورية ، وقد ينضاف إليها
معارف مكتسبة ، وربما حصل فيها معارف يلتبس حالها ، في جواز دخولها تحت
الأمرين ؛ لأن الطريقة فيها لا تقبل ، وعلى هذا الوجه ينشئ الكلام في التوحيد ،
لأنه مبني على العلم بالأفعال ، التي هي الجواهر ، والأعراض ، ولا بد من أن تعرف
الجواهر ، وأحوالها ، وما يجوز عليها ، وما لا يجوز ، باضطرار ؛ وإن كان طريقة
الاضطرار في ذلك تختلف ، ثم ينضاف إلى ذلك المكتسب ، أو المشتبه ، أو هما
جميعا ؛ وكذلك القول في باب العدل ، لأنه لا بد من أن تعرف فيه الدواعي ،
وما تقتضيه من اختيار الأفعال ، والانصراف عنها ، وما يستمر الحال في ذلك ،
وما لا يستمر ؛ كما لا بد من أن تعرف أحوال الأفعال ، وأحكامها ؛ ثم يعلم عند
ذلك ما الذي يجوز أن يقع من العالم النقي ، وما الذي لا يجوز ؛ فكذاك القول
في النبوات ؛ أنه لا بد فيها من معارف ضرورية ؛ وذلك أنه لا بد من أن نعرف
عين النبي ، ونميزه من غيره ، بمشاهدة أو بالتبعية ؛ ولا بد في الخبر من صفة يبين بها
النبي عند الخبر ، ويستثنى عن ذلك في المشاهدة . . ولا بد من أن يعرف ادعاؤه
النبوة ، ودعاؤه إلى النظر في صدقه ، وإلى شريعته ، على طريق المخاطبة ، لأنه

- حتى لم يقع كذلك لم يكن له تعلق بمن يدعوه، ومدعى النبوة، والبعثة إليه . ولا بد أن يعرف من أحوال النبي ما يتميز به ، ممن لا يجوز أن يكون نبياً ، مما يقتضى أن لا يقع النفاذ والانصراف^١ عن النظر في نبوته . وإنما يجب أن يعلم ذلك ، على الجملة ؛ وغالب الظن يقوم مقام العلم فيه ، لأن الرسول ، وإن كان لا بد من أن يكون كذلك ، فقد يصح الاستدلال على نبوته ، وإن لم يعلم كذلك على بعض الوجوه ، على ما تقدم القول فيه ؛

- ولا بد من أن يعرف المعجز الذى يجعله دلالة على نبوته ، وظهوره عند ادعائه النبوة ، ودعائه الأمة إلى التزام الشريعة ، على وجه مخصوص ، يمكن معه أن يعلم تعلقه بدعواه ولا بد من أن يعرف من أحوال المعجز ما يمكن معه الاستدلال به ، على نبوته . وقد بينا من قبل أنه لا بد من أن يعرف التوحيد والمعدل ، ليصح أن تعرف حكمة المرسل ، وأنه ممن لا يصدق الكذابين ، ولا يفعل ما يحمل محل التصديق لهم ، ولكن يصح أن يعلم بخبر الرسول ، المصالح ، على الوجوه التى بينها فى الكلام على « البراهمة »

- وجملة ما يجب أن نحصله : أنه لا بد من أن نعرف الرسول ، ونميزه ، من غيره ، ونعرف طرفاً من أحواله ، ونعرف آدعاه للنبوة ، وما يتصل بذلك ؛ ولا بد من أن نعرف فى المعجز مثل ذلك ، بأن نعرف عينه ، وطرفاً من أحواله ، وتعلقه بالدعوى . ولا بد من أن يعرف المرسل ، وما يختص به من صفاته ، ليصح أن يعلم ما يجوز أن يختاره ، وما لا يجوز ذلك فيه ، لكن يمكن أن يعلم أنه لا يدل إلا على صحة ، ولا يصدق إلا صادقاً ؛

- فإذا مررت هذه الجملة أمكن الاستدلال بالمعجز على النبوة ، متى جهل ذلك أهل بالاستدلال . ونحن نبين القول فيه ، إن شاء الله .

(١) ساقطة من «س» .

فصل

في بيان الطرق إلى هذه المعارف ، وما يتصل بذلك

- اعلم . . أن إقامة الدليل على ما لا دليل عليه متعذر ، ولا بد فيما هذا حاله من التصادق لأن المجحة فيه إنما تقوم بما يجده المكلف من نفسه ، دون إظهار حجة أو دليل ، فحتى لم يقع فيه التصادق لم يصح بناء الأدلة عليه ، لأنها كالفسر على هذه المعسرة ، فإذا وقع التجاحد فالمتناظرة في الأدلة متعذرة / ولهذا الوجه يمنع من المتناظرة ، في إثبات العلوم الضرورية ، التي هي أصول الأدلة ، لأن الاستدلال فيها متعذر ، ولأن الواجب فيها التصادق . . بسين ذلك أن الفرض بإيراد الأدلة على الغير أن تهديه للدلالة ، ونسرفه وجهها ، لكي يعرف المدلول ، مما قد حصل العلم له به ، فالنفس حاصل في الوجه في إيراد الدلالة فيه ؟ وهذا بين أن ماحل هذا المحل لو كان عليه دليل لم يكن لإيراده وجه ؛ لأن ما يتمس ويطلب بإيراد ذلك ، وبنظرة هو حاصل ، بل أزيد منه ، لأن ذلك إذا حصل بالنظر مع تطرق الشبه فيه ، وهو الآن حاصل على وجه لا يصح ذلك فيه .
- واعلم . . أن نهاية مطلوب أحدنا إذا كلم غيره ، فيما يتصل بالدين ، أن يبلغه مبلغ نفسه في المعرفة بالأمر الذي يكلمه فيه ، ولا يتم ذلك منه إلا فعله وفعل من يخاطبه ويكلمه ؛ لأنه إن بذل جهده في الاستدلال ، وتعرف الطريقة ، ولم يصادف منه نظرا فيه وتفكرا لم يحصل المقصد ؛ متى صادف منه ذلك حصل المراد ، فإذا كان الأمر الذي يقع فيه التجاحد ، مما العلم به قائم في العقل ، حاصل لما جعيا فنهاية المراد حاصل ، فلا وجه للكلمة فيه .

واعلم . . أن تكلف المكاملة^(١) فيما هذا حاله ، لو نفع كان لابد من أن ينتهي إلى أصل لا تنفع المكاملة فيه ، إذ لابد للتناظرين ، من أن يرجعا إلى أمر معروف ، يكون هو الأصل للأدلة ، فإذا كان حال ما يتكلمان فيه كحال ذلك الأصل . فكا كان الكلام في الأصل كالمبث ، فكذلك القول فيما يحل عمله ، في ثبات المعرفة^(٢) به في عقولها جميعا . .

واعلم . . أن من يكلم غيره فيما حل هذا المحل : إما أن يطلب منه أن يعلم ، أو أن ينظر ليعلم ؛ أو أن يعترف بما يعلم ، لأنه لابد فيما يتكلفه ، من مطلوب ؛ فإن طلب بذلك أن يعرف فالمعرفة قائمة ؛ وإن طلب به أن ينظر فالنظر متعذر ؛ ولولم يكن متعذرا لكان عبثا ، لأنه إنما يراد للمعرفة وهي حاصلة قائمة ؛ وإن طلب بذلك الاعتراف فليس ذلك إليه ، ولا لمكاملته له تأثير فيه ، لأنه بما يعلم ، وإن كان ممن يستجيز المجحد ، مع معرفته فقد يجوز أن يصح ذلك مع مكاملته له ؛ فإذا لا وجه للتناظرية فيما هذا حاله ؛ والواجب فيه التصديق .

واعلم . . أن شهادة الحال أصح من الاعتراف والإقرار ، لأنه قد يقتر بما لا يعرفه ؛ ولا يجوز أن تشهد أحواله ، بأنه عالم ، ولا يعترف ؛ فإذا صح ذلك لم يميز أن يكون المطلوب بالمكاملة ، فيما هذا حاله الاعتراف ، لأنه لو عرى من المعرفة لم يؤثر في المعرفة ، لو تجردت عن الاعتراف لأثرت ، وكانت الجملة بها قائمة ، وإنما يؤثر الاعتراف ، في أن يكون كالكفر بلزوم ما يورد عليه ؛ فأما في باب التكليف فإنه غير مؤثر .

(٢) ساقطة من « ص » .

(١) ساقطة من « ص » .

واعلم . . أن إزاحة علة المكلف تتعلق بالمكلف وتجب عليه ، فإذا كانت العلة إنما تتزاح بخلق العلم الضروري ، على جهة الابتداء ، أو عند طريق فعله تعالى ، فقد بلغ الغاية في إزاحة العلة ، وإذا صح ذلك فلا وجه للكافة في هذا الباب ، لأن أحدنا ليس بمكلف ، ولا له سبيل إلى إزاحة العلة ، وإنما يهدى ويبدل ، فإذا كانت المكلف قد أزاح علته ، والمكلف قد عرف ذلك من حاله فلا وجه للكافة فيها هذا حاله . .

واعلم . . أنه تعالى كما قد يزعم علة المكلف بالعلوم الضرورية فقد يزعمها بنصب الأدلة ، وأحدهما كالمضاد للآخر^(١) ، لأن الأول لا يصح إلا بخلق المعرفة ، دون نصب الأدلة ، والثاني لا يصح إلا بنصب الأدلة ، وأن لا تخلو فيه المعرفة بالمداول ، فلا يصح اجتماعهما في الأمر الواحد ، لما يبناه من طريقة التنافي ، فإذا كان تعالى مع خلق المعرفة لا يجوز أن ينصب الدلالة لهذا العارف ، فإن لا يجوز منا أن نفيه أولى . . بين ذلك أن الفائدة في مكالمتنا الغير ومناظرتنا له مما يجري مجرى تكميل إزاحة العلة ، لأنه تعالى ، وإن نصب الأدلة فقد يذهب المكلف عنها ، وتنصرف دواعيه إلى طلب الراحة ، وتشتاغل عن ذلك ، ففسوقه بالمكالملة إلى خلاف هذه الوجوه فتختصر له الأدلة المنصوبة بأن نبر عنها فنعرفه ، أو يتذكر به ما يعرفه ، وبأن نخوف وندعو ، فإذا كانت المعرفة الضرورية تنفي عن نصب الأدلة أصلاً ، فإن تنفي أحدنا عن المناظرة والمكالملة أولى . وهذا بين فيما حل هذا المحل أن الواجب فيه التصديق .

واعلم . . أنا إن كنا الجاحد لما هذا جاله ، لكي نقيم الحجة به عليه فالجبة قائمة بمعرفته ، وإن كنا لنعرفه أنه عارف فمرفته بذلك سابقة ، وإن كنا

(١) في « ص » الآخر . (٢) في « ط » وهذا ليس .

لما يتصل بلزاحة ملته فيما كلف فقد حصل ذلك ، ولا يجوز أن نكله لنعرف نحن أنه عارف ، لأننا نعرف ذلك ، إما باضطراب ، أو بتأمل الحال ، فإ الفائدة في مكلفته !

على أنا إذا كلفناه وحالنا في المعرفة سواء فلم صرنا بأن نكله بأولى منه أن يكلفنا ؟

ومضى قيل : لأننا نعرف وهو يحدد ، بينا أن الفرض المعرفة ، دون الاعتراف والإنكار ، لأن المجبة بها قائمة . . بين ذلك أن نذكر الكلام علينا لا يمنع من قيام المجبة بالمعرفة ، ولو فقدت المعرفة ، واللسان منطوق بالجهود والإنكار لم تكن المجبة ثابتة . . بين ذلك : أن المقلد معترف كالمستدل ، والمعرفة غير حاصلة ، والعارف بالمشاهدات إذا أنكر غير معترف ، والمعرفة قائمة .

واعلم . . أن هذه الضروريات لنا طريق إلى أن نعرف أن نكله فيه عالم لأننا نعلم أن التساوى في كمال العقل يقتضى الاشتراك في المعلوم المودعة في العقول ، ونعلم أن الاشتراك في طريق المعارف يقتضى الاشتراك في المعارف ، في المقلد ، فإذا صح ذلك وعرفنا بالاختيار أن من نكله عاقل فلا بد من أن نعلم أن حاله كحالنا في العلم بالمشاهدات ، وإذا كان سماحه لقبير كسماحتنا فلا بد من أن يكون عالما بغير الأخبار ؛ وكذلك القول في سائر العلوم الضرورية ؛ وإذا صح ذلك كانت هذه المعرفة أقوى من اعترافه ، فإ الفائدة في أن نكله في ذلك ، إن كان المقصد به الاعتراف . !

فإن قال : لأن عند الاعتراف يمكن أن يكلم في الأدلة ، التي إنما يصح أن تبين للضرورة .

قيل له : إن مكالته فيها إنما تصح بمحصل المعارف ، لا بمحصل الاعتراف ،
لأنه إن جاز أن يصح ذلك ليجوز أن يصح الأدلة ، وبنامها على الضرورة ، فتي
لم تكن المذهب لم تصح هذه الطريقة ، لأنه متى جاز أن يصح الضروري فبأن
يجوز أن يصح ما تنهى عليه أقرب .

واعلم . . أن الواجب على كل مكلف أن يتقرب به فيما يحذره ويحافه ، لأن
المقصد بالمناظرة هو تقرير العلوم ، لكن يقبض العمل ، فن لم يستشر التقوى والمحافة
قل تأخير المكاملة فيه ؛ ولذلك كان السلف من شيوخنا يقضون أهل الدين والتقوى ،
للدعاء إلى الله تعالى ، ولا يدلون عنهم إلى غيرهم ؛ وإن كانوا يعمون بالدعاء
ما أمكنهم ، لأن المعروف بالمحافة ، والمجاهدة ، والمذهب ، يبعد أن تصح فيه
المناظرة ، وبعد من هذه حاله مستهزئا بطريقة الديانة ، خالفا عن نفسه أحكام
عقله ، فإذا صح ذلك وكان التكليف الدائم على كل أحد يتغير بغيره من المكلفين ،
فالفرض بالمناظرة وتأليف الكتب لا يتغير ، وإن وقعت المجاهدة في ذلك
والمباينة ؛ لأن ذلك إذا لم يؤثر في نصب الله تعالى الأدلة ، وإزاحة العلة ، بخلاف
المعرفة ، فكذلك فيما ذكرناه .

والواجب على من يدعو إلى سبيل ربه أن يبين الطريقة مع التصديق ، متى
لم يقع ذلك ووقع التجاهد ، أن يجهد في بيان ذلك ما أمكن ، فإذا نبه على طريقة
المعرفة ، وأعلم الجاهل أن أمارات المعرفة قائمة ، ونبه كما نبه السوفسطائية على
معرفة بالمشاهدات ، فقد بلغ النهاية ، فإذا لم يقع القبول / فالمخاطب هو المسمى
إلى نفسه ؛ كما أنه لو اعترف ولم ينظر فيما يورد عليه ، ولم يفكر ، كان هو المسمى
إلى نفسه ، وقد بينا أن أحدنا لا يمكنه خلق العلم في الغير ، وإنما يمكنه الإبانة
عن طريقة النظر ، ولا يمكنه أن يخلق في لسانه الاعتراف ، وإنما يمكنه التنبيه ،

- لكي يعرف ، فإذا لم يفعل ذلك فن نفسه أئى ، وقد علمنا أن القديم تعالى ، وإن خلق المعرفة ، وأزاح العلة بالتكليف لم يضطره إلى الإقرار والتصديق ، وإنما أمره أن يفعل ذلك اختياراً ، فكيف يصح منا أن نسوقه إليه ، وصار الاعتراف في أنه من تكليفه كالنظر في الأدلة ، فكما أننا نبين الطريقة ، ونبحث على النظر ، فكذلك نبين على أنه عارف ، ونبحث على الاعتراف والتصديق ، فكما أن تركه للنظر فيما طريقه الاستدلال لا يخرج من أن يكون مزاح العلة ، فكذلك تركه التصديق لا يخرج من أن تكون الحجية عليه قائمة .

- وإنما أوردنا هذه الجملة لتجعلها توطئة لما نريد ذكره في باب « نقل القرآن والواتر فيه » ، إلى غير ذلك مما يدعى أن العلم به ضرورى بالأخبار ، لئلا يظن من ينظر في كتابنا أن اليهود ، أو بعضهم ، إذا جحدوا بعض ذلك فله تأثير فيما نريد بيانه ، من إثبات النبوات ، لأن ذلك لو أثر لأثر طريقة السمنية في إثبات كل النبوات ، وطريقة السوفسطائية في إثبات التكليف أصلاً ، وإنما يجب في مثل ذلك التصديق ، وتأمل حال النفس ، فيما يذكر من المعرفة ، فإن كانت حاصلة فقد صح المراد ، وإن كان طريقها مشتركاً فقد صح المراد ، وقد بينا ، فيما تقدم ، أنه لا سبيل في العلوم المكتسبة والضرورية إلى أن نعرف حال الغير فيها إلا بأن نعرف حال أنفسنا ، ونعلم أن حال غيرنا كحالنا في وجوب الاشتراك في المعرفة ، عند حصول طريقه وسببه . وإذا لم نملك هذه الطريقة لم نعلم أحداً عالماً ، لأن الذى يدل الفعل المحكم عليه من المعارف هو ما يتلاقى بالصناعات — وما يجري مجراها — التى تصح عندها الإفتعال المخصوصة ، فأما العلوم الدينية فلا طريق إلى أن

١٦٥ /

نعم أن غيرنا عالم بها من جهة الأفعال ، وإنما نعرفه عالمًا من الوجه الذى بيناه ؛
فبئى لم تصح هذه الطريقة بطل أن تعلم أن غيرنا عالم ، ألبتة ؛ ولو بطل ذلك لما
صح أن تفترق بين العقلاء وغيرهم ، ولما صح أن تعلم غيرنا كاذبًا فيما يصحده من
المعرفة ؛ وقد صح أن تعلم أن العقلاء أنهم كاذبون إذا جحدوا المشاهدات أو غيرها ،
• مما حصل فيهم طريق المعرفة به ؛ وقد بينا في باب « الأخبار » أنها بهذه الصفة ،
لأننا لو لم نعلم أن المشاركة في سماعها تقتضى المشاركة في المعرفة بخبر للأخبار ،
لم نعلم أحدا كاذبًا في إنكاره أن يعلم أن في الدنيا مكة ، ونراسان ، إلى غير ذلك ؛
فلما حصل لنا العلم بذلك علم بوجود المشاركة ، في طريقة وجوب المشاركة ،
في هذه المعرفة ، وحلت الأخبار محل المشاهدات ، في هذا الباب ؛ فكأن
المشاهد للرسول عليه السلام يعلم أن غيره إذا شاركه في المشاهدة فلا بد من أن
يساويه في المعرفة ، فكذلك القول فيمن يعرفه ، عليه السلام ، بالأخبار ؛ وكذلك
القول في القرآن ، الذى أذاه إليهم ، صلى الله عليه ، وتلاه عليهم .



ونحن نعود الآن بعد هذه المقدمات إلى ذكر الفرض فنقول : إن الأمور التى
تتناولها المشاهدة من حال النبي ، صلى الله عليه ، وحال القرآن ، لا بد من أن تكون
معلومة بالخبر اضطرارًا ، لأنه مما لا دليل عليه ، وإنما يستدل على أحوالها ،
في تلقها بما تتلاق به ، فذلك كان العلم بنفس محمد ، صلى الله عليه ، وأنه كان
بنفس القرآن ، وأنه ظهر منه وعليه ، وأنه جملة دلالة على نبوته ، ووقع منه
ما يجرى بجرى التحقيد ؛ لأن هذه الأمور لا مجال للاستدلال فيها ، وإنما تعرف
بالاضطرار ، وما يجرى مجراه ؛ وإنما يحتاج إلى الاستدلال في أن ما أذاه دلالة ،
هل هو دلالة أم لا ؟ ، إلى سائر ما نذكره في هذا الباب .

- ولهذه الجملة لم يتمد شيوختا في إثبات نبوة محمد ، صلى الله عليه ، على المعجزات ، التي إنما تعلم بعد العلم بنبوته صلى الله عليه ، لأن ثبوت ذلك فرع على ثبوت النبوة ، فكيف يصح أن يستدل به على النبوة ! وجعلوا هذه المعجزات مؤكدة ، وزائدة في شرح الصدور ، فيمن يعرفها من جهة الاستدلال ، فاما من يشاهد ذلك خاله فيها كاله مع القرآن ، في أنه يمكن الاستدلال بها ، كما يمكنه ذلك في القرآن ، لأن ثبوتها بالمشاهدة أخرجها من أن يكون علم المشاهد لها كالفرع على النبوة ، فصيح أن يستدل بها على النبوة ، ومن يعرفها بالإجماع ، وما شاكله ، فطريقه في معرفتها مبني على طريق معرفة النبوات ، فلا يصح أن يستدل بها على صحة النبوة ، ولذلك اعتمد شيوختا في تثبيت نبوة محمد ، صلى الله عليه ، على القرآن ، لأن علم المخالف به كعلم الموافق ، من حيث ظهر نقله على وجه الشيع . وهذا هو الذي ذكره شيخنا « أبو علي » ، في « قصص الإمامة » ، على ابن الراوندي ، وفي غيره ، وربما مر في كتبه في بعض المعجزات : أنها تعلم باضطراب القرآن ، نحو حنين الجذع ، وخبر الميضة ، لأن حدوثهما كان في الجمع العظيم ، وعلى هذا الوجه يجرى كلام شيخنا « أبي هاشم » ، فاما من شنع ذلك على مشايخنا ، وزعم أنهم أبطلوا سائر معجزات محمد ، صلى الله عليه ، فكلامه يدل على جهل ؛ لأن شيوختا أثبتوها معجزة ودلالة ، لكنهم لم يجوزوا الاعتقاد عليها ، في مكاملة المخالفين ، ألا ترى إلى جملهم لها دلالة للشاهدين ، ودلالة للسامعين ، على الحجة الذي ذكرناه ؛ ولا فرق بين من شنع بذلك وبين المخالفين ، إذا شننوا بأننا لم نجعل القرآن دلالة على العدل والتوحيد ؛ وهذا يبين أن الذي يستدل به على نبوته عليه السلام ما نعرفه باضطراب ، واستدلال بالأخبار ، دون ما يرجع في نبوته ، أو ثبوت أحواله إلى الإجماع ، أو تصديق المجيعين ، أو تصديق الرسول ، صلى الله عليه ، إلى ما شاكل ذلك .

فصل

في بيان طريق معرفة القرآن ، وما يتصل بذلك

قد بينا ، أن بالنقل المتواتر يعرف القرآن ، كما تعرف نفس النبي صلى الله عليه
بهذه الطريقة ؛ وقد بينا أن ما حل هذا المحل لا تقع فيه مناظرة ؛ وأن الواجب
فيه التصديق ، ولأن العلم به مشترك ، ولا مزية لواحد من المكلفين ، على الآخر ،
كما لا مزية لأحدهم على الآخر ، في معرفة المشاهدات الدالة على التوحيد .

فإن قال : كيف يصح ما ادعيت في القرآن ، وفي الإمامية من قد يجوز فيه
التغيير والتبديل ، وأثبت فيه نقصان ، وزعم أن في الأمة من غيره وبذله وحذف
عنه الزوائد ، الدالة بزعمهم ، على الأئمة وأحوالهم ، إلى غير ذلك ، فإقولون ؛
وما طريقه الضرورة لا يصح فيه هذا الضرب من المخالفة والمنازعة ؛ ولذلك
لم يختلفوا في أن محمدا صلى الله عليه ، كان في الدنيا وأنه المختص بصفاته ، لما كان
طريقه الاضطراب .

وبعد . . فقد علمت أن كثيرا من الحشو وأهل الحديث يزعم في القرآن : أنه
متلقى في أخبار الأحاد ؛ وأن عثمان بن عفان جمعه بعد ما / كان متفرقا ، في الصدور
والقلوب ؛ وعمر بن الخطاب ، كانا يجمان من ذلك الآية واليتين ، حتى دونه
في المصحف ، وسماه بعد الانتشار ، ألفاه . . فكيف يصح ما ادعيت ، وقد وقع
الاختلاف بين الصحابة ، حتى جرى على « عبد الله بن مسعود » ما جرى ، وحتى
وقع الخلاف ، في المؤذنين ، وفي سورتي الفنون ، وفي آية الرجم ، وفي غير ذلك
من الحروف التي تميز بها المصاحف ؛ والضرورة لا يصح فيه هذا الاختلاف !

لأنه إن كان هـ في الظهور والانتشار ، والعلم به بالصفة التي ذكرتموها ، فهل الخلاف فيه إلا كالخلاف ، في سائر المعارف الضرورية ! وإن كان التنازع فيها لا يصح من ذمى ولا ملى ، لأن اختلاف البيانات لا يؤثر في ذلك ؛ فكذلك القول في القرآن ، لو كان طريقة الاضطراب ..

فإن قلتم : إن الخلاف لم يكن في الأصل .

- قبل لكم : أليس الحجّة بثبوت القرآن يجب أن تكون قائمة إلى آخر الأبد ، لأن نبوّته التي ختمت النبّوات ، وشرعيته لازمة للناس كافة ، فيجب أن تكون الحجّة بالقرآن قائمة ، على كل أحد : هنا يوجب أن التنازع لا يصح أن يقع فيه الآن ، كما لم يقع في الصدر الأول ، حتى دعا ذلك إلى جمع الناس ، على مصحف واحد ، وقراءة واحدة ، لكي يزول ما كانوا عليه من التنازع ، وتصحّ مادة الاختلاف فيه ؛ فإذا كان الخلاف الظاهر فيهم فكيف يصح أن يكون ضروريا ؛ وقد علمت أنه إذا كان ضروريا فينا فبأن يكون ضروريا في الصعابة أولى ؛ لأن مهدهم أقرب ، والنقل فيهم أظهر ؛ فإذا لم يكن ضروريا فيهم ، فبأن لا يكون ضروريا فينا أولى .

- وبعد .. فلو كان العلم به ضروريا لوجب أن يعرف على هذا الحد تفصيله ، كما تعرف جلته ، وأن تعرف حروفه ، وإعرابه ، كما تعرف آياته ؛ ولو كان كذلك لما جاز أن يقع الاختلاف بين القراء قديما وحديثا ، في كثير من حروفه ، وإعرابه ؛ فكيف صح أن يكون ضروريا ، والمفتتح به في أوائل السور ، الذي يجب أن تكون المعرفة به أقوى . من المعرفة بما عداه ، لتكرره ، قد اختلفوا فيه : فمنهم من أثبت قرآنا ، ومن كل سورة ؛ ومنهم من نفي كونه قرآنا ، على هذا الوجه ؛

وإذا كان بسم الله الرحمن الرحيم قد اختلفوا فيه هذا الاختلاف، وحاله ما ذكرناه،
فبأن يجوز الاختلاف في غيره أولى، وهذا يمنع من أن يكون العلم به باضطراباً ..

واعلم .. أن ما يعلم باضطراباً، عند الأخبار لا يكون أوكد مما يعلم باضطراباً
عن المشاهدات، فكما لا يمنع في ذلك أن يعلم على جهة الجملة، ويقع الخلاف،

في تفصيله، فكذلك القول فيما يسرف بالأخبار، وجميع ما يورده القوم لا يخلو
من وجهين: إما أن يكون من باب التفصيل، الذي لا يعلم باضطراباً، فلا مطن
به، فيما قلناه، وإما أن يكون من باب ما يعلم باضطراباً، فالخلاف إن صح فيه فإنما
صح فيه من عدد قليل، يمكن منهم محمد ما يعلمون، لأن ذلك غير ممتنع فيما يعلم
باضطراباً، وإنما يحكم في الطائفة المظيمة، أنه لا يصح منها الجحد لما تعلمه، فاما

التفصيل غير ممتنع ذلك فيه، وقد يجوز في الخلاف المحكى أن يكون في طريق
معرفة، لاق نفس المعرفة، لأنه لا يمتنع^(١) فيمن يعرف الشيء أن يلتبس عليه الطريق
الذي به يعرفه، فلي هذه الوجوه ينبغي أن يزل الخلاف الذي سأل عنه السائل ..

فاما «الإمامية» فإن من يجوز في القرآن نقصان فقد علم ما علمناه، لأنه قد عرف
في هذا القرآن: أنه صلى الله عليه، جاء به وأداه، وإنما أدعوا أنه أدى مع ذلك
غيره، وأن ذلك التبرك، وهذا لا يقدر في العلم بالقرآن. فاما من يقول منهم

في القرآن الموجود: إنه منبر، فلا بد من أن يكونوا عالمين بالقرآن الذي تشير إليه
وإنما يزعمون أن في إعرابه، وحروفه ما غير، لأنهم عند النظر يقولون:
لا يجوز التغير فيما يظهر فيه الإعجاز، وإنما يجوز في السير منه، وذلك لا يقدر
فيما يزيد ثبته من دلالة القرآن على النبوة، لأن التغير والتبديل إذا كان على وجه

(١) في «ص» يمنع .

- يعلم أن كلا الطرفين فيه لو ثبت لم يقدح في كونه معجزا ، فهو غير مؤثر ،
 فيما نريد تثبيته ، وإنما يؤثر في ذلك متى كان قادحا في هذا الباب ، وليس يثبت
 عن « الإمامية » في ذلك إلا ما ذكرناه ؛ فأما إن حكى من بعضهم أنه : يمنع من
 ثبوت بعض القرآن ، على ما ندعى الاضطراب فيه ، فيجب أن يكون القائل بذلك
 مكابرا دائما لما نعلمه باضطراب ، أو يكون المتمسك بهذه الطريقة ماجنا خليعا ،
 أو ملصدا يستمر بما يظهر من مذهب « الإمامية » ؛ وقد كان فيهم من هو ظاهر
 بهذه الطريقة ، وهو الذي أبدع مثل هذه الطريقة والمقالة .
- فأما أصحاب الحديث فإنهم يعترفون بأنهم يعلمون صحة القرآن ، لكنهم يجهلون
 ظنوا أن طريق معرفته الآحاد ، وجوزوا فيه الاختلاف ، فذلك جهل منهم ؛
 ١٠ بطريق المعرفة ؛ لأنهم غير عارفين بذلك ؛ وقد ثبت أن كثيرا من الناس يزعم
 فيما يعلمه بقله أنه معلوم بالسمع ، وفيما يعلمه باضطراب أنه معلوم بالكتاب ؛
 وعلى هذا الوجه وقع الاختلاف ، في أن العلم بالفرق بين الحسن والقيح يحصل
 بالأمر والنهي ، أو على سبيل الاضطراب ؛ ولا يتمتع في العلم بالشيء اضطرابا أن
 يجهل طريق علمه ، وأن يقع الاختلاف بين العقلاء في ذلك ، فظن الجهال
 ١٥ من الحشو وضربهم أن القرآن ، وإن كان معلوما فطريق معرفته جمع الناس
 في أيام عثمان ، على قراءة زيد ، وعلى المدون في المصحف المشهور / وجوزوا فيه
 الاختلاف ؛ وقد بينا أن الاختلاف قد يصح أن يقع في نفس العلم ، حتى تجوز
 السوفسطائية أن يكون ظنا ، ولا يمنع ذلك من كونهم عالمين باضطراب ، بما يعرف
 بالمشاهدات وغيرها ، فبان يصح أن يقع الخلاف في طرق العلوم ، التي هي الأخبار
 والأدلة ، لمن يتفق في المعرفة ، أجدر ؛ وذلك لا يقدح فيما قوله : من أن القرآن
 ٢٠ متقول بالتواتر . . . يبين ذلك من عالم : أنهم يروون عن الرسول ، صلى الله عليه ،

ما يدل على ضد ما اعتقدوه ، من أنه صلى الله عليه ، بين ما لقارئ القرآن
 من الثواب ، على سورة ، سورة ؛ ورووا أنه ، صلى الله عليه ، كان يعلمنا التشهد
 كما يعلمنا السورة من القرآن ؛ ورووا أن القرآن كان محفوظا في أيام الرسول
 صلى الله عليه ، الجماعة ، وفصلوا بين من كان يحفظه بكأله ، وبين من قرأ على
 الرسول ، عليه السلام ، سبعين سورة ؛ ورووا ما كان يقرؤه من السور المختلفة
 في الصلوات ؛ ورووا عن ابن عباس : أنا كنا لا نعلم فاتحة السورة وخاتمتها إلا بنزول :
 بسم الله الرحمن الرحيم ؛ ورووا : أنه بعث إلى البلاد من يقرئ الناس القرآن ،
 ويعلمون الناس السنن ؛ وهذا إلى ما شأله ، من رواياتهم الكثيرة ، بين أنهم يجهلون
 ولا يدرون ؛ لأنهم يستفدون أن القرآن جمع في أيام عمر ، وعثمان ، وأنهما كانا
 يطلبان الآية والآيتين ، حتى اجتهدوا في ضم ذلك ؛ وهذا يناقض ما روينا عن
 الرسول صلى الله عليه ، وذكرناه من رواياتهم . . وكل ذلك يبين أنهم : إنما جؤزوا
 الاختلاف ، لظنهم أن القرآن يعلم بالتواتر ، وإن علموه ضرورة لا بالتواتر . . وهذه
 المذاهب ، وإن كانت فتنة في الدين ، وضارة في الاستدلال بالقرآن على النبوات ،
 فهي غير قاذحة في ذلك ، لأن القوم قد علموا القرآن في الجملة ، وأنه صلى الله عليه
 كان يعلمه الناس ، ويؤديه إليهم ، ويعمله دلالة على نبوته ، ويتحداهم بذلك ،
 وإن كانوا قد جؤزوا ما ذكرناه ، لأن تجويزهم ذلك جهل بما يجري مجرى الفرع
 لذلك ؛ فاما الأصل فلا مدفع له ، على وجه ؛ وإذا أردنا أن نبين الأمر الجلى
 الظاهر ، من نقل القرآن رجعتا إلى ما نعرفه من أنفسنا ، وإلى المعرفة المشتركة ،
 التي لا يمكن فيها المجدح على وجه ؛ ورجعتا إلى كيفية الأحوال ، في نقل القرآن ،
 فقد علمنا أن الحال فيه أظهر وأشهر ، وشأنه أن نعلم مما نعرفه من حال العلم الذي
 يظهر عن رؤساء المذاهب بكتبهم ، وبغير ذلك ؛ وقد علمنا أن أصحاب رسول الله

- صلى الله عليه ، كانوا أوفر عددا واعتقادهم في الديانات أشد ، فكيف يجوز أن يقال : إنهم لم يجمعوا القرآن ، ولم يحفظوه ، ولم ينقلوه ، مع علمنا باعتقاداتهم أن منزلة الرسول ، وعظم حاله في النبوة ، إنما هو لمكان القرآن ، فكيف يصح هؤلاء الجهال أن يجوزوا الاختلاف في نقله ، والحال ما قلناه ! ولا وجه يدعو إلى نقل شيء ، إلا وقد حصل في القرآن ما هو أقوى منه ؛ لأنهم قد اعتقدوا فيه أنه دلالة النبوة ، وأن في تلاوته المثوبة العظيمة ، وأن الشرائع لا تصح إلا بها ؛ وأنها أدلة الحلال والحرام ، وأن معتمد الدين والإسلام عليها ؛ فيجوز مع ذلك أن لا ينقلوا القرآن ، وهم ينقلون كثيرا من الأخبار ، حتى تعلم باضطراب ، وينقلون المغايز وأخبار الرسول ، وغير ذلك ، من الأحوال والأحكام ، وكل ذلك يدل ، من هؤلاء الجهال ، على قلة تأمل ؛ لأن من لا يعرف الأخبار ، وما يدعو إلى نقلها يعلم أن بعض ما ذكرناه يدعو الجماعة إلى نقله ! فكيف جميعه ! . وقد بين شيخنا «أبو علي» رحمه الله ، في «مقدمة التفسير» : أن الخلاف لم يقع بين الصحابة في القرآن ، على الحقيقة ، وإنما كان «أبي بن كعب» يعتقد : «أن مسوقى القنوت» ، من حيث علمهما رسول الله ، صلى الله عليه ، وكان يقرؤهما في صلاته ، مما ينبغي أن يثبت في المصحف ، لأن ما أنزل على الرسول عليه السلام قد يكون قرآنا ، وغير قرآن ، وللقرآن حكم في التلاوة ، وفي العبادات ليس لنبيه ؛ وإنما اختلفوا فيما على هذا الوجه .

- وقد كان عبد الله بن مسعود يقول في الموعظتين : إن الله تعالى أنزلهما على نبيه ، عليه السلام ، وأنه كان يتلوه ، لكنه لا يجب أن تثبتا في المصحف ؛ وقال غيره : هو من القرآن ، ويجب أن يثبت معه في المصحف ؛ وليس ذلك باختلاف

(١) كذا في كل من «س» و«ط» .

في القرآن ، وفي آداه الرسول ، صلى الله عليه ، وإنما هو اختلاف في بعض الأحكام ..

فأما المنقول عن عمر في آية الرجم فيعيد من هذه الآية ، على طريق التشدد فيه ، وتوكيد أمره ؛ قال : لولا أن يقال عمر بن الخطاب زاد في كتاب الله لأثبت ذلك في المصحف ، وكلامه يدل على أنه ليس بقرآن ، لأنه لو كان من القرآن لأثبت ، ولم يمنعه قول الناس من إثباته في المصحف ؛ كما لم يمنعه قول الناس ،

من سائر ما أثبت ، وفصل ؛ والذي يروون عنه من قوله : كان فيما أنزل الله تعالى من قوله : لو أن لابن آدم واديين : واد من فضة ، وواد من ذهب لا يبتنى إليهما ثالثا ، لا يقدح في ذلك ، لأنه لا يمتنع أن يكون متزلا ، وإن لم يكن قرآنا ، وإنما

اشتد هذا الأمر في أيام عمر ، لأنه وضيره من الصعابة ، رأى هذا اليسير من الاختلاف والتنازع قد وقع في الصعابة مع قرب العهد / فلم يأمنوا إذا بعد العهد أن يكثر الخلاف ، فجمعوا الناس ، على هذا المدون في المصحف ، ولم يمنوا بما عاده ، مما قد ثبت بالتواتر أنه متروك ، لكنهم رأوا أن ذلك أحفظ للقرآن ،

وأشد ضبطا له ، وأقوى في إزالة الاختلاف فيه ؛ وإنما فعلوا ذلك لمعلم شأن القرآن ، وأنه معتمد الدين ، فوجدوا ما يعود إلى حفظه وحياطته لازما ، وأن خلاف ذلك مؤذ إلى الفتنة ، وفساد الدين ، فشدوا في ذلك . ولهذا العلة لم يشددوا في أحاديث الرسول صلى الله عليه هذا الضرب من التشدد ، وإن كانوا قد تشددوا أيضا فيه ، ومنعوا من إكثار الرواية في هذا الباب ، لئلا يكثر الغلط ، ويكون الراوي لما يرويه على ثقة ويقين ، على ما روى في هذا الباب ، عن كبار

(١) كذا في « ح » مزيدا بالهَمْز ص ٧٠ ؛ والحق في « ط » لو أن لابن آدم واديين من

ذهب لا يبتنى ... الخ .

الصحابة ؛ ولولا صحة ذلك لكان الوعيد من الرسول ، عليه السلام يكون في القرآن
وتنبيهه ، كهو في الأخبار المتقول عنه ؛ وقد ثبت أنه ، صلى الله عليه ، توجد
في الكذب بضروب من الوعيد ، ولم يؤثر عنه شيء من ذلك ، في القرآن ،
لما كان محروسا عن التنبيه ، قد تكفل الله تعالى بحفظه ، على ما ذكر تعالى :
(إِنَّمَا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) . وعلى هذا الوجه يصح ما روى عنه ،
من قوله : إذا بلغكم مني حديث فاعرضوه على كتاب الله ؛ ولو كان حكم الكتاب
حكم سنته ، في أن التنبيه يصح فيه لكان ذلك لا يصح . .

- فأما تملقهم بأن الذين حفظوا القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
أربعة أو خمسة ، على ما روى في هذا الباب فبيد ؛ لأن الذي روى في ذلك
إنما هو : في الأنصار ، دون المهاجرين ، الذين كانوا يحفظون القرآن ؛ ولأن
ذلك إنما أريد به من حفظ القرآن وانتصب للتعليم ، دون من حفظه ولم ينتصب
لذلك . . يبين ما ذكرناه : أنه لم يذكر في هذا العدد كبار الصحابة ، كأبي بكر ،
وعمر ، ولا ذكر أمير المؤمنين على ، في ذلك ؛ والعلم حاصل بتقدمهم في حفظ
القرآن ومعرفة أحكامه ؛ على أن القوم لجهلهم ظنوا أن نقل القرآن لا يصح على
طريق التواتر إلا بالحفاظ ، وليس الأمر كذلك ، لأنه قد يعرف القرآن وينقله
من لا يحفظ جميعه ، إذا كان المعلوم من حاله أنه يميزه من غيره ، لما يختص به
من صفاته ؛ وهذا ظاهر فيمن ينقل الخطب ، والأخبار والسير ، أنهم قد ينقلون
ذلك ويتواتر نقلهم ، وإن لم يسردوه حفظا ، إذا ميزوه من غيره ، عند استحضاره
والنظر فيه ؛ وقد تجد الصبي الذي لم يستكمل حفظ القرآن يعرف القرآن ، ويميزه
من الأشعار وغيرها ، وإن لم يكن حافظا له ، فكيف يصح المنع ، من كون نقله

تواتراً، من حيث لم يحفظه إلا المدد اليسير لو جمع ذلك، فكيف وقد يتنا فساداً .
على أن العلم بالقرآن الذي يجعله دلالة، وتدعيه أنه ضرورة ليس هو العلم الذي هو
الحفظ ؛ لأننا نعلم أن من نحتاج بالقرآن عليه لا يحفظه ، وإنما الذي يجعله حجة
هو العلم بصفاته، التي معها يميز من غيره ؛ وهذا العلم لا يمكن أحداً دفعه ولا يمنع
شبوته ، وإن لم يكن أصحاب الرسول ، صلى الله عليه ، حافظين للقرآن ، بأن يكونوا
قد سمعوه ، حالا بعد حال ، لحفظ جماعتهم كل القرآن ، وإن لم يحفظ كل واحد
منهم جميعه ، أو دقونه على وجه يعرف به تميزه عن غيره ، كما قد يدون الناس
مذاهب الرؤساء ، وأشعار الشعراء ، ويعرفون صفته ، فيزوه من غيره ،
وإن لم يحفظ الجميع .

وإنما يصح الاختلاف في بسم الله الرحمن الرحيم ، من حيث عرف الكل
أنه متروك مع القرآن ، وعلما أنه يتلى في أوائل السور ، لكن بعضهم قال :
لأنه يتلى على طريقة الاستفتاح ، تبركا ، كما يفعل مثل ذلك في مقدمات سائر
الأفعال ، لأنه من القرآن ؛ ومنهم من جعله قرآنا ، فلما حصل فيه الاشتباه
لم يمنع أن يقع الخلاف فيه ؛ وليس يجب إذا وقع الخلاف فيه ، من هذا الوجه ،
أن لا يوثق بسورة الحمد ، وأنه صلى الله عليه ، إذاها على صفتها ، وكان يقرؤها
في صلواته ، وأن أمرها ظاهر ، ثم كذلك سائر القرآن ، وليس الاحتجاج بالقرآن
عما لا يتم إلا بكاله ، حتى إذا وقع الخلاف في بعضه اختل الاستدلال ، وفسد
بل الاستدلال صحيح ، بكل قدر منه ، وظهر الإعجاز فيه ، وقد علمنا أن الاختلاف

٧٠ / ب

(١) في « ص » تواتر .

(٢) في كل من « ص » و « ط » أحد بالرفع ، ولا وجه له إصراها . ٢٠

(٣) في « ص » صلاته .

- الذي ذكره لا يؤثر في هذا الباب ؛ وكذلك اختلافهم في إعرابه ، وفي الآي التي اختلفوا في فاتحتها وخاتمتها ، وفي قدر العدد فيها ، لأن كل ذلك لا يقدر فيا تريد تثبيته من الاستدلال به على النبوة ؛ وهو الذي ينشأ في صدر كلامنا أنه يتناول التفصيل دون الجملة ، التي ادعينا معرفتها ، ضرورة ؛ على أن القراءات المختلفة معلومة عندنا باضطرار ؛ ولذلك نستجمل من يروونها من جهة الآحاد . وتبين أن الممول على النقل الظاهر ، وأن ما عدا ذلك لا يجوز أن يثبت قرآنا ، وأن من أثمته قرآنا بخبر الواحد ، إن لم يرد بذلك تثبيت الأحكام فقد تجاهل . . . على أن القوم متى قادوا قولهم فيا تجاهلوا لزمهم أن لا يتقوا بالقرآن المقول ؛ وأن يجوزوا فيه نسخا وتبيلا ، وتضيئا ، كما يجوزوا فيه الاختلاف ، وكما يجوزوا في كثير منه ، أن يكون ، صلى الله عليه ، أودعه واحدا من المهاجرين أو الأنصار ، حتى طلب ذلك منه ، وظفر به ، وضم إلى القرآن ؛ أو يجوزوا في كثير من القرآن ، أنه حفظه من لم يؤده ، ولم يشتهر الحال فيه ؛ وأن يجوزوا مثله في السنن ، ومن أين الثقة مع ذلك بأن كثيرا مما لم ينقل هو النسخ لما نقل ، وكل مذهب يؤدى إلى ذلك فيجب القضاء بفساده ؛ لأنه يقدح في أصول الدين ؛ ولذلك قال شيخنا « أبو علي » :
- ١٠ إن الذي ألقي هذا المذهب في الإمامية ، لم يكن غرضه إلا فساد الدين ، والشريعة ، وتوصل إلى إلغاء ذلك على وجه يوم أنه لشدة التعصب في الإمامة ، وعلى الخارجين عن هذه الطريقة .
- وكذلك القول في الحشو أن ذلك وقع فيهم من جهة المصلحة ، لما دسوا في الأخبار التشبيه والجبر ، وظنوا أن ذلك كما تم لهم في الأخبار يتم لهم في القرآن ، ويأبى الله تعالى إلا أن يتم نوره . . .
- ٢٠

١٧١

(١) في « ص » القراءة . (٢) قد تقرأ نستجمل ، ولكن ما أثبت هو المناسب للسياق ؟

ومما يبين صحة ما ذكرناه : أن الصحابة لم تنكر ما كان من جمع الناس على قرأة واحدة ، ولو كان الأمر على ما ظنوه لوجب أن تقع في ذلك التخطئة ، وقد علمنا أن المصاحف دؤنت ، واستمر الدهر عليها ، وسلكوا الطريقة الأولى فيها ، ولم يقع فيه تناكر ، ولولا ذلك كان يصح ما اتفق يوم صفين من فزع معاوية ومن تابعه ، على ضلالة ، إلى رفع المصاحف ، والرضا بالتحكيم ، في القرآن ، وقد كان يجوز أن يقول قائل في ذلك الوقت ، وبسد الرضا بالتحكيم والمقد فيه : كيف نرضى بالأمر المختلف فيه ، الذي يصح فيه الزيادة والتقصان ، والتغيير والتبديل ، وفي إجماع الكل على ذلك دلالة على أن القرآن محروس ، وأن الذي جرى في أيام الصحابة لم يكن لأنهم جمعوا ما لم يكن معلوما ، وإنما خافوا لحدوث الخلاف اليسير ، فيما ذكرناه ، حدوث غيره من الخلاف ، فجمعوا الناس على الحروف التي كان إجماعها حقا وصوابا ، دون الأمر الذي وقع التنازع فيه ، مما حكىناه عن أبي ، وابن مسعود ، وعلى هذا الوجه نجد الأمة مكفرة لمن يمسح القرآن ، ويمسح السورة منه والآية ، كما يكفرون من يمسح تحريم الخمر والزنا ، ووجوب الصلوات الخمس ، وصوم شهر رمضان ، لأنهم يعلون ذلك بالنقل ، على سبيل الاضطراب ، كما يعلون غيره ، ولو كان الأمر كما قال القوم لما جاز تكفير من يمسح ذلك ، ولحل الجاحد له محل من يخالف في تأويله ، أو يمسح بعض السبب الذي لم يتواتر ، وليس لأحد أن يقول : إنا جاز في المخالف ، أو يمسح الموافقين أن لا يعرفوا حرفا من كلمة ، وأنها من القرآن ، فيجب أن يجوز ذلك ، في الكلمة ، ثم في الآية ، ثم في السورة ، وذلك بقدر في العلم الضروري به على الجملة ، وذلك لأننا نعلم أن

٧١ ب

٢٠ (١) كذا في التستئين ، ولها « استمرو » .
 (٢) كذا في التستئين ، ولها الأول « ما كان » .

أحدنا ، فيما يعرفه ، من شعر امرئ القيس ، لا يجب إذا شك في حرف منه ، أو كلمة أن يشك في البيت والقصيدة ، وكذلك الحال ، في الكتب المصنفة ؛ والتماق بمثل ذلك جهل .

وقد ذكر شيخنا « أبو هاتم » رحمه الله ، في ذلك ما يصح أن يمثل به ، لأنه قال : لا يجب إذا جاز أن تشكل الطويل بما يقاربه ، وتشكل ما يقارب بما هو دونه ، ثم كذلك أبدا ، لجوز أن يتبس الطويل بجزء لا يتجزأ ؛ ولذلك مثال في المشاهدة ؛ لأن أحدنا إذا شاهد جسا في مكان ، ثم عاد إليه ، جوز أن يكون قد تحرك إلى أقرب الأماكن منه ، ثم كذلك أبدا ، ولا يجب أن يتبس عليه حاله إذا تحرك إلى مكان بعيد ، لما كان قد يتبس ذلك على التدرج وعند تكرار المشاهدة .

١٠

وبعد . . فإن القرآن في كل وقت محتج به ، فإن الرسول ، صلى الله عليه ، قد أورده ، وأظهره ، واحتج به ، وإن كان متغولا فهو في حكم المتجدد الحادث ، وعلى هذا الوجه فالاحتجاج به صحيح على المخالفين لو لم يذكر النقل فيه ، إذا لم في الجملة أنه ، صلى الله عليه ، أظهره وآتى به ، بأن يبين أنه قد اخصص بما يقتضى طريقة الإعجاز فيه ، فكيف وقد بناه على النقل فيه ، على الوجه الذي تقدم ؛ وعلى هذه الطريقة قال شيوخنا لمن أنكر كونه ممجزا ، من المصلحة : قاتوا بمثله في هذا الوقت ؛ لأن طريقة التفصاح لا تتغير في الأوقات ، في جعلها ، وإن تغيرت في التفصيل ؛ وطريقة الاستدلال به ، فيما يتعذر عنده من المعارضة . . . يستقيم متى أمكن وجود من يختص بالمعرفة باللغة ، والتقدم فيها ؛ ولهذا الوجه قال شيوخنا : إنه تعالى خص رسوله بالقرآن ، من حيث ختم به النبوة ، وبعثه إلى الناس كافة ،

٢٠

(١) هناك كلمة مبهمة في «س» وغير مبررة لقراءة في «ط» ولم استطع فيها ترجيحاً بالخط ، ولا بالساق .

(٢) في «س» أمكن واضحة ؛ وفي «ط» «أنكر» على الأربع من صورة الخط ؛ ولعل الأملأ شبه .

١٧٢/

وجعل شريعته مؤبدة، لأن فيه من المعجزات كان يجوز أن يدرس على الأوقات، ويضعف النقل فيه، وذلك لا يتأتى في القرآن، وقد نصب النصب التي ذكرناها لأنه من حيث تضمن التنبيه على أدلة العقل والوحيد، والأدلة على الحلال والحرام وعظم بتلاوته الثواب، ومست الحاجة إليه لصحة العبادات، قويت الدواعي إلى حفظه، فإن انضاف إلى ذلك الحاجة إليه، في سائر العلوم، وباتأديب آدابيه، •
فما يتصل بالمعجزة والآجلة، فهو أقوى مع الذي تحصل فيه، من التنافس والتفاخر، ولمثل هذه الطريقة لم يجوز في زمن النبي صلى الله عليه، والإسلام مع قلة السدد أغص، والرغبات فيما يتصل بالدين أقوى، ومشاهدة الرسول مع الترغيب والتحذير ممكنة، أن لا يقع منهم الاحتياط على القرآن، في حفظه، وحصره، ولغذا الوجه ذكر عن «أبي بكر» يوم «البيعة» وقد قتل جمع من القراء، أنه اشتد شغل قلبه، حتى تقدم إلى «عمر»، و«زيد بن ثابت»، بجمع القرآن. وقد كانوا قبل ذلك يمتثلون على الحفظ، دون الكتابة، وإن كان فيهم من يكتب، ممن يضعف حفظه، وأحب أن يدون ذلك ليكون أبعد من الآفات، ثم قواه «عمر» و«عثمان» في زمانهما، على الحد الذي رويناه، وقد قيل: إن العلة التي لها لم يدون في أيام الرسول، صلى الله عليه، أنه خاف أن يتكل الناس، على ذلك الجمع، وتضعف لأجله الرغبات في الحفظ، فأحب، صلى الله عليه، أن يتناول حفظاً، ولذلك قيل: إنهم كانوا يحفظون، ويفقهون معانيه، حتى كان الواحد منهم إذا حفظ بعض القرآن يمتد في الفقهاء، وقيل أيضاً: إنه إنما لم يتقدم بجمعه، لأن في أيامه كان ينتظر فيه الوحي، والزيادة، والنقصان، وقد كانت تنزل آيات فتضم إلى^(١) مواضع من السور، فأحب، صلى الله عليه، أن يتكامل، على وجه يستقر العلم

٧٢/ ب

به ، ثم يجمع ويدون ، وعلم أنه تعالى تكفل بحفظه ، فلا بد من أن يختلط في جمعه بعده ؛ وإنما كان يرجع إلى الآحاد وإلى الشاهدين في باب القرآن ، على الحد الذي يرجع الآن ، مع ظهوره ، وشدة حصره ، إلى المتقدمين في المعرفة ، ليضبطوا المصاحف ؛ وليس كل من رجع إلى الشهود فقد عول على قولهم ؛ بل ربما يتذكر بهم ، أو يختلط بمشارفتهم ؛ وهذه طريقة معروفة ، في الاحتياط .

- وهذه الجملة كافية في الإبانة عن أن التنوير لم يقع في ألفاظ القرآن . فاما الكلام في معانيه فسنبين القول فيه ، لأن الفتنة كما عظمت بهذه الأقاويل في لفظه ، فكذلك في معناه ؛ لأن منهم من قال : إن الواجب الإيمان ولا تعرف معناه إلا بنص . ومنهم من قال في المتشابه : إنه غير معلوم ؛ وقالوا في تفسيره ، وأنه ممتنع ، أو مجوز ، أقوالا تعظم الفتنة بها ، ولو أنه تعالى أتاح للقرآن من ينتصب لنصرته ، وإبطال الطعن من سائر الوجوه فيه ، لقد كانت الفتنة ؛ تعظم فإن شياطين الإنس والجن صرفوا الهم ، إلى الشبه في القرآن ، لأنه عمدة الدين والإسلام ، وأدلة الله تعالى الجلية الظاهرة ، من وراء مكايدهم وحيلهم ، في كل ذلك . ونحن نبين كل شيء منه في مواضعه ، بمون الله وتوفيقه .

(١) كذا في «ص» و«ط» ؛ ولعل السياق يستقيم مع «لولا» .

فصل

في بيان ما يجب أن يعلم من حال القرآن في الاختصاص
ليصح الاستدلال به على نبوته عليه السلام

- اعلم . . أن الذي يجب أن يعلم في ذلك : ظهوره عند ادعاء النبوة ،
من قبله ، وجعله إياه دليلا على نبوته ، وكلا الوجهين منقول بالتواتر ، معلوم
باضطرار ، وما عدا ذلك مما يشبه الحال فيه ، قد يصح الاستدلال^١ بالقرآن ،
وإن لم يعلم ، فلا وجه لذكره الآن ، وإنما يجب فيما حل هذا المحل أن تتشغل
بحل الشبهة فيه ، عند ورود المطاعن ، وإن كان الاستدلال الأول صحيحا ،
وإن لم يخطر بالبال ، هل ما ذكرناه ، في كثير من أصول الأدلة ، فليس لأحد
أن يقول : يجب أن نعلم أولا ، أن هذا القرآن لم يظهر في السماء ، على ملك ،
أو في الأرض على نبي غيره ، وخفى أمره ، ثم جعله ، صلى الله عليه ، دلالة
النبوة ؛ لأن هذا الجنس من الشبه ، ما لم يخطر ، لم يجب التشغل به ؛ ولا يمنع على
كل حال من العلم ، بأنه ، صلى الله عليه ، قد اختص بالقرآن ؛ لأنه إذا علم
هذا الاختصاص الذي لا يمكن غيره ، قد حصل المراد ؛ وقد علمنا أنه لا يمكن
في القرآن اختصاص بالرسول والدعوى ، إلا ما قد عرفناه ؛ لأنه إن لم يحدث
إلا في تلك الحال لم يصح في الاختصاص غيره ، وإن كان قد حدث في السماء
على ملك ، فالاختصاص لا يصح إلا على هذا الوجه ؛ ولا يجوز أن يطلب
في الاختصاص ما لا يمكن أكثر منه ؛ وهذا كما نقوله في تعلق الفعل بالفاعل ،
لأنه لا يمكن فيه أكثر من وجوب وقوعه ، بحسب أحواله ، فتنى طالب المطالب

- فيه بأزيد من هذا المتعلق فقد طالب بالحال ؛ لأننا إن قلنا فيه : إنه يجب كوجوب المعلول عن العلة ، إلى ما شاكله كان ذلك ناقضا للفعل والفاعل ، وطريق إثباتهما ؛ وكذلك القول في القرآن ، لأننا نعلم أنه لو لم يحدث إلا عند ادعاء النبوة ما كان يكون له من الحكم إلا ما قد عرفناه ، فإذا كان لو كان حادثا لدل على النبوة ، فكذلك متى جوز فيه خلافه فيجب أن لا يقدح في كونه دالا ؛
- بل يجب إبطال التجويز بمصطلح طريقة الدلالة ، كما أوجبتنا على من قال : جوزوا أن الفعل من الفاعل يقع بحسب^١ مقاصد العبد ، وأن لا يدل ما ذكرتموه ، من وجوب وقوعه بحسب مقاصده ، على أنه فصله ، يبقى أن يبطل هذا التجويز ، بطريق الدلالة ؛ لأن التجويز شك وإمكان ، فكلاهما لا يقدح في الدليل ، فكذلك القول فيما ذكرناه ، من حال القرآن .

٧٣ ب /

١٠. فإن قال : إني أقدم بذلك في كونه معجزا أصلا ؛ وأقول : إذا كان لا يتفصل حاله ، وقد حدث من حاله ، وقد كان من قبل حادثا ، فيجب أن لا يكون دليلا على النبوة ، وأن يكون الذي دل عليها ما يعلم في الحال أنه حادث ، كإحياء الموتى ، وقلب العصا حية ، دون الأمور التي يجوز فيها ما ذكرناه ، وهذا كما قلتم : إن تعلق الفعل بفاعله إنما يدل على حاجته إليه ، وحدوثه من قبله ، متى علم أنه حادث ، فإذا لم يعلم ذلك لم يصبح كونه دالا ، فكذلك القول في المعجز ، إنه لا بد من إثبات حادث عند دعواه من قبله تعالى ، يحل عمل التصديق ، وإذا كان الأمر الذي يظهر ، يجوز أن لا يكون في حكم الحادث ، فيجب أن لا يصبح الاستدلال به ، أولس قد فصلتم بين دلالة القيام والقعود على حاجتهما إلى محدث ، وبين حمسة موضع الضرب وخضرته ، بأن قلتم : إن ذلك حادث ، فصح أن يدل ، وهذا ليس بواقع ، وإنما ظهر بعد كون ، فلا يصح أن يدل ، فيجب مثل ذلك في المعجز .

فإن قلت : إن القرآن حادث في الحقيقة ، في حال ظهوره ، على النبي ، صلى الله عليه ، فهو خارج من الباب ، الذي ظننتم .

قيل لكم ؛ إنه وإن كان حادثاً فهو في حكم الباقي ؛ فإذا جاز فيه أن يكون في حكم الباقي ، وفي حكم الحادث ، فيجب أن تدلوا على أنه في حكم الحادث ، لئتم استدلالكم به على النبوة ..

وبعد .. فإنكم تقولون في القرآن ما يمنع من أن يكون حادثاً ، في حال ظهوره على الرسول ، عليه السلام ، عنكم ؛ لأنكم تزعمون أنه تعالى أحذثه جملة واحدة ، في السماء ، وأن جبريل ، عليه السلام ، كان ينزله على النبي ، صلى الله عليه وسلم ، بحسب الحاجة إليه ؛ فكيف يصح أن تقدروه تقدير الحادث ، وأتم تصرّحون القول بأنه مما قد تقدّم حدوثه ؛ فإذا كان ذلك حاله عندهم ، فكيف يدل على نبوته عليه السلام ؟ !

قيل له : إن المعترف في هذا الباب أن يظهر عند ادعائه النبوة ما لولا صحة نبوته لم يكن ليظهر ؛ فحقى كان الأمر الذي يظهر عليه بهذه الصفة صح كونه دالاً على النبوة .. بين ذلك أن ما يظهر عند ادعائه ، وقد كان يجوز أن يظهر لولا صحة نبوته لا يجوز أن يكون دالاً ؛ فإذا كان هذا طريق دلالة المعجزات ، وهو قائم في القرآن ، كقيامه في إحياء الموتى وما شاكله ، فيجب أن تكون دلالة الجمع لا تختلف ، من حيث لم يختلف طريق دلالة ، ومتى لم تقل بهذه الطريقة لم يصح الاستدلال بالمعجزات ؛ وهذا كما نقوله في دلالة المحدث على الفاعل أنه إنما يعتبر فيه وقوعه بحسب أحواله ، على وجه لولاه لم يقع ، فحقى علمنا ذلك من حاله دل ، وإن اختلفت أجناسه وأحواله ؛ فكذلك إذا علمنا من حال الأمر

(١) ساقطة من « ص » متبوعاً من الأسطر في « ط » . (٢) في « ص » انجبع .

- الظاهر على مدعى النبوة ، أنه حادث عند دعواه ، على وجه لولاه ، ولولا صحة نبوته لما ظهر ، فيجب أن يكون دالا ، واختلاف أحواله لا يؤثر في هذا الباب . .
- يبين ذلك : أنه لو كان المتبر بأن يتقدم العلم بحال ذلك الأمر الظاهر لوجب مثله في الشاهد ، فكان يجب أن لا يدل ظهور الشعر والحطوب بمن يختص بهما ، على تقدم في العلم ، بأن يجوز أن ذلك قد كان حادثا ، وأن المختص به لم ينشده ، بل أخذه عن غيره ، وهذا يطرق باب الجهالات ، في دلالة الفعل على أحوال الفاعل . . يبين ذلك : أنه قد ثبت أن إحياء الموتى حادث لا محالة من قبله تعالى ، وأن قتل الجبال ، وقلب المدن ، إلى ما شا كلهما ، قد يجوز ، بل قد يقطع على حدوثهما من قبل من ادعى النبوة / ولم يمنع ذلك من كونه دالا ، على الوجه الذي ذكرناه ، وهو أنه مما قد علم أنه لولا صدقه في ادعاء النبوة لما ظهر ، وإن خالف حالها حال إحياء الموتى ، وكذلك فلو جعل دليل نبوته أنه يتمتع على الناس القيام والقعود . أو يتفق من السالم تصديقه ، والخضوع له ، عند أول وهلة لكان ذلك يدل كدلالة إحياء الموتى من الوجه الذي يبناء ، وإن كانت الحال مختلفة ، فبعض ذلك حادث من قبله تعالى ، وبعضه يكشف عن أمر قد حدث من قبله ، وبعضه يكشف عن تغير أحوال العقلاء في الدماوى ، إلى غير ذلك ، فكذلك القول في ظهور القرآن : أنه يجب أن يكون دالا ، وإن لم يعلم المفكر أنه ابتداء أو ابتدئ في الحال ، لأن حاله ، وهو كذلك ، كحاله لو كان مبتدأ في الوقت ، كما أن حال قتل الجبال عن قدرته ، كحاله لو كان القديم تعالى فعله ، وعلى هذا الوجه قلنا : إن المبتدئ بالاستدلال على تعلق الفعل بالفاعل ، ودلالته على أنه قادر قد يصح استدلاله ، متى علم تعلقه بأحواله ، وإن لم يتفكر

٧٤ ب /

في أن الأعراض يجوز عليها الانتقال ، وإن كانت متى عرضت له شبهة في ذلك يلزمه أن ينظر في حلها ، لا لأن أصل استدلاله لم يصح ، وإنما كان كذلك لأنه مع تجويز الانتقال حال ما يظهر منه في أنه يقع بحسب أحواله عنده كماله متى لم يميز الانتقال عليه ، فوجه الدلالة لا يتغير بهذا التجويز ، فلم يتغير حاله في صحة الاستدلال ؛ فكذلك القول ، فيما ذكرناه ، من دلالة القرآن على النبوة ..

يبين صحة ذلك : أن الناظر في إحياء الموتى ، وإن لم يستدل ، فيعلم أن الحياة لا يجوز فيها الانتقال والظهور ، والكون ، يمكنه أن يستدل به على صحة النبوة ، من حيث علم أنه لولا صحة النبوة لم يحدث ذلك بالعادة ، فيقارن حاله عنده ، حال الأمور المستمرة على العادة ؛ فهذه التفرقة يمكنه الاستدلال ، فإذا كانت صحيحة ، وإن لم يقع النظر في أن حدوثه متجدد ، في الحقيقة ، أو حدوثه في هذه العين متجدد ، بل كان ذلك كالجواز عنده ، فكذلك القول في القرآن : أنه لا فرق بين أن يعلم أن ظهوره ابتداء لم يتقدم من قبل ، أو يجوز تقدمه ، ثم ظهوره الآن على وجه لم تجر العادة بمثله ، في أن على الوجهين جميعا قد علم التفرقة بينه وبين ما يحدث على طريقة العادة ؛ وهذا يكشف لك عن صحة ما قلناه ، من أن المتبر في هذا الباب أن يعلم المستدل أنه ظاهر عند الدعوى ، على وجه يفارق حاله حال الأمور المعتادة ، فتى عرف هذه التفرقة فقد صح استدلاله ، وإن جوز فيه ما ذكرناه ، وليس ذلك مما أنكرناه ، على من استدلل على حدوث الأجسام ، بأنه يشاهد أجساما ، ولم يكن من قبل مشاهدا لها ، كالولد وغيره ، فدل ذلك عنده على حدوثها بسبيل ، وذلك لأن هذا المشاهد له لم يعرف حدوث ما شاهده ، وإنما علمه موجودا ، ولم يكن من قبل عالما بوجوده ، وأدركه كذلك ، ولم يكن من

قبل مدركا له ، فسلمه وإدراكه كالتجسد دون نفس الجسم ، فلا فرق بينه وبين من يدرك الأجسام ، بأن يرد عليها ، ولم يكن مدركا لها من قبل ، في أنه يتعذر الاستدلال به ، وليس كذلك حال للقرآن ، وما شا كله ، لا يلتبس عليه عند ظهوره ، على من يدعى النبوة ، وإنما يلتبس عليه وجه حدوثه ، فيجوز أن يكون حادثا على حد الاحتذاء ، ويجوز أن يكون على حد الابتداء ، بعد معرفته بحدوثه ، فخاله في ذلك كحال من ألتبس عليه في إحياء الموتي أنه في الوقت عن عدم ، أو عن انتقال ، في أنه قد علم فيه طريقه في التجسد ، وإنما ألتبس عليه أمر آخر ، فيجب أن لا يكون قادما ، في دلالته على صحة النبوة ، لأنه قد عرف عنده ، وإن كان هذا اللبس قائما مثل ما يعلم به ، إذا زال اللبس من مفارقة حاله لحال ما جرت به العادة بمثله ، فيجب أن تكون دلالته لا تتغير .

١٠

فإن قال : إنه في إحياء الموتي يجوز لأمر لا أصل له ، لأن الحياة لا يجوز الانتقال عليها ، وفي القرآن مجوز ، ما له أصل ^(١) ، لأن عندكم أنه قد حدث من قبل في السماء ، ثم ظهر على الحد الذي ظهر عليه .

٧٥ ب /

قبل له : إنما أردنا بالتسوية بينهما أن نبين أن هذا التجوز لا يقدح في الاستدلال ، وإن كان المجوز قد يختلف حاله ، فأحدهما له حقيقة دون الآخر ، ولو كان تجويز حاله حقيقة يقدح في الاستدلال لكان تجويز مالا حقيقة له يقدح في ذلك ، فقد تم لنا المراد ، وإن افرق الحالان في الوجه الذي سألت عنه .

١٥

ومما يبين صحة ذلك : أن كل تجويز في الدلالة لو كان معلوما تابعا كان لا يخرج الدلالة من صحة الاستدلال بها ، فيجب أن لا يكون قادما ، في صحة

٢٠

(١) في « ص » فـ .

الاستدلال ولا مؤثرا ؛ وقد علمنا أن القرآن إذا علم حدوثه من قبل ، ثم ظهر على الرسول ، على هذا الحد ، فذلك لا يؤثر في صحة الاستدلال به ، لأنه خارج عن العادة في الحالين ، ولأن تجويز ذلك فيه بمتلة تجويزنا كونه ، من فعل النبي صلى الله عليه ، أو من فعله تعالى ، فكأن ذلك لم يؤثر في دلالة ، وإن كان في أحد الحالين الدال هو نفسه ، في الحالة الأخرى العلم الذي معه يمكن أن يؤثر بمثله ؛ فكذلك القول فيه إذا حدث ابتداء أو ظهر ، لأنه في أحد الحالين يدل بحدوثه ابتداء ، وفي الحالة الأخرى يدل بظهوره على جهة الانتقال ، من ملك أو غيره ؛ وكلا الوجهين يتضمن نقض العادة ؛ وهذه الجملة قلنا : إن تجويزا لجواز أن يكون في المقدور قدر يفصل بها اللون ، والطعم ، ثم يظهر ذلك من بعض الأنبياء ، على وجه ناقض للعادة ؛ لئلا عنده على نبوته ، ولم يؤثر في ذلك تجويزه ؛ وعلى هذا الوجه قلنا : إن من قال في الجسم : إنه يجمع ويفترق لعدم معنى لم يكن طعنه مخرجا للدلالة عن الصحة ؛ لأنه لو ثبت ما قاله لئلا أيضا على حدوث الأجسام ؛ فكذلك لو جمع عند المستدل بالقرآن أنه قد تقدم حدوثه ، وأن بعض الملائكة نقله لم يؤثر ذلك^(١) في صحة دلالة ، لأن العادة لم تجر بظهوره على هذا الحد لما لم يحز حدوثه ابتداء على هذا الحد .

فإن قال : إن المفكر إذا جاز ذلك ولم يتقدم منه أن الملائكة لا تعصى ، جاز أنها نقلت إلى الرسول ، عليه السلام ، على وجه لا يدل على النبوة ، بل إرادة للفسدة ؛ لأنه يجوز أن يكون من فعل الملائكة ؛ وأن عادتهم جارية بهذا الحد ، من العصاة ، وإن كانوا يعصون ، ويجوز منهم الاستفساد ، فكيف يصح مع هذا التجويز أن يقولوا إن الاستدلال به يصح . .

(١) لئلا الأئمة « روى » . (٢) كما في « ص » و « ط » ؛

- قيل له : قد بينا أن ما هو عادة للملائكة قد يكون نقضا للمادة فينا ، وقد صح أيضا أن نقل الملائكة الشيء إلى واحد دون آخر ، من باب نقض المادة ، فيعلم المفكر أن ذلك يتضمن نقض المادة ، من الوجهين ، فلا يقدح ذلك في دلالاته على النبوة ، ولو كان ذلك يقدح في دلالة النبوة لوجب لو ادعى النبوة ، وجعل الدلالة على نبوته طلوع الشمس من مغربها ، بل حركة الأفلاك على خلاف عاداتها ، وحصل ذلك أن لا يمكن الاستدلال به على النبوة ، لتجوز المفكر أن ذلك من فعل بعض الملائكة ، لأن العقل كما دل على أن مثل القرآن قد يقدر عليه الملك ، فكذلك قد دل على أن ما ذكرناه ، في الشمس والقمر ، قد يجوز أن يقدر عليه الملك ، فإذا كان ذلك لا يقدح في دلالاتها على النبوة ، من الوجه الذي ذكرناه ، فكذلك في القرآن ، فقد بطل ما سأل عنه . .
- ١٠

فإن قال : إن عادة الملائكة عند المكاتب لم تجر في الفلك والشمس ، بما ذكرتموه ، فيجب أن يدل على النبوة ، وليس كذلك حال القرآن ، لأنه قد يجوز أن يكون مثله ، فيما يختص به من الفصاحة معتادا عندهم ؟

٧٦ ب /

- قيل له : قد بينا : أن ما هو عادة عندهم^١ قد يكون نقضا لمعادتنا ، فلا فرق بين الأمرين ، من هذا الوجه ، وإذا جوزت ، من حيث لم يثبت أنه لا يعصون قبل السمع ، أن يتعمدوا نقل القرآن استفسادا ، بجوز مثل ذلك في الشمس والقمر : أن يفعلوه استفسادا ، ومتى قلت : إنى لا أعتبر ذلك ، وإنما أراعى انتفاض المادة عند ادعائه النبوة ، فكذلك القول في القرآن .
- ١٥

- فإن قال : إنا نقول فيما ذكرتموه في الشمس والقمر إنه يدل على النبوة ، لأن الملك لو أراد أن يفعله على طريق الاستفساد لكان تعالى بمنع منه .
- ٢٠

قيل له : فكذلك القول في القرآن ، على أن ذلك فصل بعد قرض العادة ؛ لأنك اعتلت بأن ذلك إذا جوز أن يكون ، من فصل من ليس بحكم ، فكيف يدل على النبوات ، وقد أريناك أن ذلك قائم في الشمس والفلك ، وكذلك فتي اعتلت بأن القرآن لا يدل من حيث يجوز فيه حدوثه من جهة من لم تثبت حكمته ، ولا تعلم أنه الآن حدث ابتداء ، لزمك مثله فيما ذكرناه في الشمس والفلك .

فإن قال : إن الباب في جميع ذلك واحد عندي ، في أنه يجب أن لا يدل على النبوات ، وإنما يدل عليها ما لا يجوز حدوثه إلا منه تعالى .

قيل له : قد بينا في باب مقرد ، أن ما يدل جنسه في مقدور العباد ، إذا وقع على وجه لم تجر العادة بمثله ، لخل ما لا يدخل جنسه تحت مقدورهم ، في الدلالة على النبوات ؛ لأن ما لا يدخل جنسه تحت مقدورهم إنما دل على النبوة لخروجه في الحديث عن طريق العادة ؛ ولهذا الوجه لا يدل حدوث الثمار وخلق الولد في الأرحام على النبوات ، ويدل على ذلك إحياء الموتى ؛ فإذا صح ذلك ، وجدت هذه الطريقة فيما يقدرون عليه في الجنس ، إذا حدث على وجه مخصوص نحو تغيير الأفلاك في حركاتها ، والشمس والقمر في مطالعتهما ، إلى غير ذلك ؛ فيجب أن يكون دالا على النبوات ؛ على أن هذا القول يوجب أن لا تعتبر العادات إلا فيما يختص تعالى بالقدره عليه ، لأن على ما سألت عنه ، إذا صح في هذه الأمور أن يحدث من الملائكة ، ويجوز قبل السمع أن يفعلوا ذلك ، ويريدوا الفساد ، فيجب أن يكون ذلك قدسا في العادة ، وكونها جارية على حد واحد ، من الحكم ، ولو صح ذلك لما علمنا العادات فيما يختص ، تعالى ، بالقدره عليه أيضا ، لأننا لا نرجع في كل ذلك إلا إلى طريقة واحدة ؛ فإذا ثبت ما قلناه ، وصح أن استقراض العادة في أحد الأمرين يدل على النبوة ، وجب مثله في الآخر .

فإن قال : إن الرسول إذا ادعى النبوة ، واتمس من قبل القديم تعالى إظهار
الدلالة على صدقه ، فيجب أن نعلم فيما يحدث من حركات الفلك ، على غير العادة ،
ومطلع الشمس والقمر ، إلى غير ذلك ، أنه من جهته تعالى ؛ لأنه لو كان من جهة
غيره ، على جهة الاستفساد لمنه من ذلك ، لما فيه من لبس الأدلة ؛ فن هذا
الوجه يمكن الاستدلال بذلك على النبوة . .

قيل له : إن هذا الوجه قائم في القرآن ، فيجب لو كان من قبل غيره ، على
طريق الاستفساد أن يمنع منه . .

و بعد . . فإن من لم يخطر بباله ذلك يمكنه الاستدلال ؛ فيجب أن لا يكون
المعتبر في صحته إلا بما ذكرناه ، من كون ذلك خارجا عن العادة ، فيعلم عند ذلك
أنه من قبل الحكيم ، أو يكشف عن أمر من قبله ، فصيح الاستدلال على نبوته . .
فإن قال : فهل يجوز أن يدل ذلك على النبوة ، إذا كان من فعل الملك
على وجه ٩ .

قيل له : لا يمنع أن يدل على ذلك ، حتى لا يفترق الحال بين أن يكون من
قبله تعالى ، وبين أن يكون من فعل الملك ؛ وإنما منعت فيما تقدم أن يكون من
فعله ، على جهة الاستفساد ، وأوجبنا أن يمنع القديم تعالى من ذلك ، فاما على
غير هذا الوجه فلا يمنع ؛ لأنه لا فرق بين أن يقلب تعالى عادة الملائكة ،
في أن يحدثوا خلافها ، أو يحدث / فيهم خلاف ذلك ، إذا ثبت أنهم يعطيون
ويستمرون على ذلك ؛ لأن عاداتهم على هذا الوجه كالعادة الثابتة ، من جهة
الحكيم ؛ فإذا جرت عادة الملك ، في أن يحرك الفلك على طريقته ، ثم أنتقض
ذلك علم أحد أمرين : إما أنه تعالى أبلغه ، وأحدث خلاف ما جرت به العادة

في ملته ، أو غير دواعيه التي تتبعها العادات ، وكذلك القول في القرآن ، إذا أنزله الملك ، وأوصله ، عند ادعاء الرسول النبوة ، إليه ، حتى ظهر فلا بد من أن يكون منه نقض عادة ، لأنها لم تجر بذلك ، فكل ذلك يصحح ما قدمناه ؛ وإنما يجب في المعجزات أن تكون في حكم الواقع ، من قبله تعالى ، حتى يصح أن تكون بمنزلة التصديق ؛ وقد تكون كذلك بأن تحدث ، وأن تتماق بأمر حادث ، من قبله ، على بعض الوجوه ؛ ولو أن الواحد منا قال لزيد : أنا رسول عمرو إليك ، فطالبه بالدلالة لكان إذا أقبل على عمرو فقال : إن كنت رسولك فصتقي ، أو حرك يدك على رأسك ، أو قل لعبيدك وأولادك ، الذين تعلم من حاتم أنهم يصدرون فيما يفعلون عن رأيك ، ولا يخالفوك : أن يصتقوني فيما أذعبت ، فوقوع ذلك منهم ^(١) والحال ما ذكرناه ، كوقوع التصديق من قبله ، فكذلك القول فيه تعالى .

فإن قال : فكيف يصح في القرآن ، وقد تقدم من الله تعالى قبل بعثة الرسول بزمان أن يدل على النبوة ؟ أتقولون : إنه الدال على النبوة ، أو إنزال الملك به ، أو تمكين الرسول من إظهاره ؟

فإن قلتم : إن الذي يدل عليه هو نفس القرآن ، فتقدم حدوثه منه تعالى يمتنع من ذلك ؛

وإن قلتم : إنه يدل من الوجهين ، أدى إلى أن يكون الدال على نبوته فعل الملك ، أو فعل الرسول ، على وجه لا يتماق بفعله تعالى ؟ !

(١) مائقة من « ص » .

(٢) في « ص » يدل .

- قيل له : إن ظهور القرآن عند ادّعاءه النبوة من قبله هو الدال ؛ وهذا كما تقول : إن الفعل / هو الدال على حال الفاعل ؛ لكنه إنما يدل لتعلقه به ؛ فكذا القرآن ، لأنه قرآن يكون له تعلق به وبدعوته ، ولا يكون كذلك إلا بظهور من قبله ، أو من قبل الملك ، أو بأن يحدث على حدّ الابتداء ، وإن كان ذلك لا يعلم من حاله إلا بعد الاستدلال به على نبوته ؛ فيعلم من بعد أنه تعالى أحدثه ؛ ولم يكن من قبل حادثا ، أو أنه صلى الله عليه ، أحدثه بأن ممكن من علوم خارجية ، عن مادة العرب ؛ وعلى كل حال تقدم وجوده لا يمنع من صحة كونه دالا ، كما أن تقدم الإقدار على نقل الجبال ، وقلب المدن لا يمنع عند ظهور ذلك ، من قبل المدعى للنبوة ، من كونه دالا ، وإن كان قد تقدم وجوده ؛ وهذا بين ، أنه تعالى إذا فعل زيادة القدر لهذا الوجه ، ثم ظهر بالفعل ، عند ادّعاء النبوة فكانه فصله في الحال ؛ فكذا لا فرق بين أن يقدم إحداهما القرآن ، أو يحده في حال ادّعاءه للنبوة ، في الوجه الذي ذكرنا ، فكان دلالة لا تتكامل إلا بظهوره عند ادّعاء النبوة ؛ كما أن دلالة زيادة القدر لا تتكامل إلا بظهور الفعل ؛ فلا فرق بين أن يفعل تعالى عند الدعوة نفس الدلالة ، وبين أن يقدمها لهذا الغرض ، وتتكامل في هذه الحال ، في أن دلالة لا تستغني عن أن أراد مرید بعد ذلك أن يقول : إن الذي يدل على النبوة القرآن من حيث ظهر على الرسول ، عليه السلام ، أو قال : يدل من حيث اختص بالعلم العظيم به ؛ أو قال : يدل من حيث أنزله الملك ، فذلك لا يخرج القرآن من أن يكون دليلا ، وإن جوز في وجه دلالة ، على واحد من الوجوه التي ذكرناها ؛ لأن ما حل هذا الحل لا يؤثر

(١) ساقطة من « ص » .
(٢) في « ص » لا يعلم في « ط » مشتبه بريح من ريحها أنها « ميع » ؛ ولها الأخي .

في صحة الدلالة ، لأن كل واحد منها لو ثبت لكان يصح أن يدل بوقوعه عليه ؛
فتجويزه لا يؤثر ؛ كما لو علمنا أن قيام زيد يحدث على طريقة واحدة^١ بحسب
بعض أحواله لدل ، وإن لم تغير الحال ، التي يحدث بحسبها ؛ فكذلك القول
فيما ذكرناه ..

• بين ذلك أنه لا فرق بين أن يحدث تعالى في السماء ، وبأمر جبريل يتحمله ،
عند بعثته الرسول ، عليه السلام ، وإزاله إليه ، وبين أن يحدث في الحال ، وبأمره
بالإنزال ، وبين أن يأمره بالإنزال ثم يحدث ، في أن على الوجه كلها اختصاصه
بنقض العادة ، في الوجه الذي تنقض عليه لا يتغير ؛ فذلك سويتنا بين الجميع ؛
فإذا كان تعالى يعلم أن في تقديم إحداثه ضربا من المصلحة ، فالواجب أن يقدم
إحداثه لكي تحصل المصلحة به ؛ وهذا كما قلنا في تقديم الأمر والتكليف : إنه
يجب ، إذا حصل فيه زيادة مصلحة على كونه دلالة للكلف .

فإن قال : إذا جوز في القرآن أن يكون متقولا إليه على هذا الوجه عند
استدلاله ، فيجب أن يجوز أيضا أن يكون ظهر على بعض الناس ، أو بعض من
بعض ويستفسد ، ثم نقله هو إلى نفسه ، أو نقله غيره ، فلا يصح أن يستدل به
على النبوة ، لأنكم قد ذكرتم أنه إنما يدل على النبوة ، إذا كان حادثا من قبله ،
أو من قبل الرسول ، بأن يصدر من علوم ناقضة للمادة يحدثها [الله تعالى^(١)] فيه ،
صلى الله عليه ، أو بأن يكون واقعا من ملائكة ، قد علم من عاداتهم أنهم لا يفعلون
ما هو استفساد ، فإذا كان ذلك متيقنا فيما ذكرناه ، فيجب إذا جوزه أن لا يصح
أن تستدل به على النبوة .

(١) ما بين المقولين ساقط من « ص » .

قيل له : لا يتخلو من يسأل عن هذه المسألة من أن يكون مسلماً لنا أنه معجز
ناقض للعادة ؛ فإن سلم ذلك فلا وجه لهذا الطعن .

فإن قال : إني أسلم أنه معجز لبيّـّ ما ، ولست أسلم أنه بما يصح أن يستدل به
على نبوة محمد ، صلى الله عليه ؛ ولا فرق بين أن يثبت لكم ذلك مع ثبوت كونه
معجزاً ، أو مع بطلان كونه معجزاً ، في أن عرضكم لا يتم .

قيل له : إذا صح أنه معجز فلا بد من أن يكون ظاهراً ، على رسول ؛ ولا بد
من أن يكون تعالى ، كما لا يجوز أن يظهره على كذاب ، فكذلك لا يجوز أن يمكن
منه / من يكذب في ادعاء النبوة ؛ لأن الاستفساد في الوجهين قائم ؛ لأن ما لأجله
لا يظهره على كذاب : هو لأنه لا يتميز من الرسول الصادق في ظهور ذلك عليه ،
ولا بد من أن يميز تعالى بينهما ؛ فكذلك إذا مكن منه المتنبئ ، وقد حصل هذه
الصفة ، فيجب أن يقع من جهة تعالى المنع ، لأن الدلالة قد دلت على أنه تعالى
لا يفعل الاستفساد ، فكذلك يمنع منه في التكليف ، وأحد الأمرين كالاتر
في هذا الباب .

وإن قال : اليس لم يمنع تعالى المكلف ، من أن يدخل الشبه على نفسه
وعلى غيره ، في باب الأدلة ، وإن كان تعالى لا يجوز أن يفعلها ؟ فهلا جاز القول
بأنه تعالى لا يظهر ذلك على المتنبئ ، ويمكن المتنبئ منه ، بأن يقتل الرسول الذي
ظهر عليه ، ويدعي معجزة لنفسه ، أو يلقيه إلى من يدعي معجزة [لنفسه] ^(١) ؟
قيل له : إنه تعالى قد مكن في هذه الشبه ، من إزالتها ، بما نصب من الأدلة
وبين من الوجه ، الذي معه يمكن أن تحمل وتزال ، فصيح أن يكلف المكلف إزالة

(١) ماسة من « ص » .

ذلك عن نفسه ، إذا كان معه مصلحة ، كما يصح أن يكلفه الامتناع من القبيح ؛
وليس كذلك الحال فيما ذكرناه من المعجز ؛ لأنه لا طريق للكلف إلى تمييزه من
المعجز الدال على النبوة ، على ما بيناه ، وما لا يمكن المكلف أن يفصل بينه ،
وبين الحجّة ، من الشبه فالقديم تعالى لا بد من أن يمنع منه ، وقد بينا أنه لا فرق
بين ظهور ذلك على من تناوله من الرسول ، وبين أن يظهره تعالى ، ابتداء على المتنبئ
• في الفساد .

فان قال : ومن أين أن ذلك لو وقع كان لا يتميز من الحجّة ؟ بل ما أنكرتم أنه
إنما يكون حجة ، إذا علم أنه لم يحدث إلا عند دعواه ، فتي حصل هذا العلم زال
التجويز الذي ذكرناه ، وصرح أن يستدل به ، وليس كذلك إذا كانت الحال
ما ذكرتم ، لأنه مع تجويزه أن يكون قد أخذ من غيره ، لا يحصل له هذا العلم ،
فيعلم أنه لم يتكامل شرط دلالة ، فينفصل عنده من الحجّة ، كإفصال سائر الأدلة
من الشبه .

٧٩ ب

فيل له : قد بينا أن علم المكلف بأنه حدث عند ادعاء النبوة ، على وجه
ينفصل مما جرت العادة بمثله ، يكفي في صحة الاستدلال ، وبيننا أن العلم الذي
سأل عنه ، لو كان شرطاً لكان لا يتم الاستدلال بإحياء الموتى ، وإبراء الأكمه
والأبرص ، إلا بعد أن يعلم أن حدوث ذلك لا يجوز أن يكون بالانتقال ، وأن
يزيل هذه الشبهة ، فإذا لم يجب ذلك ، وصح الاستدلال بها ، لمن لم ينظر له ذلك
بالإل ، على ما فصلناه ، فقد بطل كون هذا العلم شرطاً ، على أن هذا العلم لو كان
شرطاً ، لم يخل من أن يكون طريقه الاضطراب أو الاستدلال ، فان كان طريقه

- الاضطرار فيجب أن تكون له طريقة يعلم عندها ، ولا طريق يشار إليه ، يعلم عنده ، أن القرآن لم يظهر إلا على الرسول ، عند ادعائه النبوة ، وأنه لم يظهر على أحد من قبل ؛ وكذلك فلا يصح فيه الاستدلال ، لأنه لا دليل يدل على أنه لم يظهر إلا عليه ، كما يدل الفصل على أنه من قبل فاعله ، لأن ذلك إنما يصح فيه لما كان فعله وحادثا من قبله ، فلم أنه لم يحدث إلا منه ، بالدليل الذي نذكره .
- في هذا الباب ، والقرآن فليس من فعله على الحد الذي يكون معجزا ، فكيف يمكن أن يستدل على أنه لم يظهر على غيره ، مع أنه لا بد من القول بأنه حدث من قبل غيره ، وإذا لم يصح حصول العلم من الوجهين فكيف يصح أن يجعل شرطا ، مع أن كونه شرطا يطل كونه معجزا ، وقد سلم هذا أنه معجز ، في الأصل .

- ١٠ فإن قال : إنه يعلم باضطراب ظهوره عليه ، وأنه لم يظهر على غيره ، كما يعلم باضطراب إثبات المنبر عنه ، ونفيه ، بوجود الأخبار ، وانتفاؤها ، وكما يعلم أن شعر الشعراء لم يظهر إلا منهم ، وهذه الطريقة معروفة في الاضطراب ، فكيف يصح إنكاركم لها ، وطمعكم فيما جعلناه شرطا ، في كون القرآن معجزا .

- قيل له : إن الذي يجوز أن يعلم باضطراب ، أن القرآن ظهر عند ادعائه ، وأنه لم يكن ظاهرا ، على من ينقل خبره إليه ، من جهة العادة ، بهذا القدر ، هو الذي يصح أن يعلم ، وبهذا القول لا يحصل ما ادعيت من العلم ، لأنه لا يجوز مع ذلك أن يكون ظهر على بعض من لا يعرف أخباره ، ولا يجب انتباه أحواله إلينا ، من الناس ، أو من الجن والملائكة ، لأن من ثبت بالسمع من القادرين قد يجوز الناقل^(١) بحقه نبوتهم ووجودهم ، وإذا جوز ذلك فلا بد من أن يجوز في القرآن أن يكون ظاهرا عليهم ، أو منهم ، على ما قدمناه ، ومع تجويز ذلك لا يجوز

أن يحصل العلم، الذى ادّعت أنه شرط فى صحة الاستدلال بالمعجز؛ لأنك قلت:
 إن الشرط فى ذلك أن يعلم أنه ما ظهر إلا منه أو عليه؛ وقد بينا أن مع تجويزه
 ذلك، فى واحد من القادرين لا يصح ثبوت هذا العلم؛ وبيننا أنه لا بد من أن
 يكون مجوزا لذلك، وشاكا فيه، فلا بد لمن تعلق بهذه الشبهة أن ينفى كونه معجزا
 أصلا. من حيث يتعذر وجود ما جملة شرطا، أو يرجع إلى جوابنا، وهو:
 أن المتعبر فى كونه دالا على النبوة أن يعلم أنه ظهر عند ادّعائه النبوة، على وجه
 فارق ما يظهر على طريقة العادة؛ لأنه يعلم عند ذلك أنه حادث من الحكيم،
 أو حدوثه يتعلق باختيار الحكيم، فيقع موقع التصديق، على الحد الذى ذكرناه،
 ويمكن عند الاستدلال؛ فاما العلم بأن شعر^(١) امرئ القيس أو غيره، لم يظهر إلا منه
 فخالف لما سأل عنه؛ لأننا تعلم أن شعر الشعراء من قبلهم، كما تعلم الفعل المحكم
 من قبل الفاعل؛ ونعلم أنه يدل على كونه عالمًا، ونعلم بتصرفه فى أمثاله أنه لم يفعله
 على حد الاحتذاء ونعلم أن ذلك لم يظهر على غيره، لأن المادة لا تتفق فى ظهور
 الكثير من ذلك، على حد واحد من شاعرين، وذلك لا يتأتى فى القرآن، لأنه
 ليس من فعل من يدعى النبوة، والشبهة التى ذكرناها قائمة، وإنما يصح أن تزال
 هذه الشبهة بما أورده السائل، متى كانت مخصوصة؛ بأن يقول قائل: جوزوا
 أنه، عليه السلام، أخذ القرآن من فلان، أو من قوم نعلم سيرهم وأخبارهم؛
 فقد يصح أن يدفع ذلك، بما ذكره السائل؛ فاما إذا كان الكلام على الجملة فلا بد
 فى دفعه مما ذكرناه.

٨٠ / ب

(١) فى « ص » أو فى حديثه .

(٢) فى « ص » القى .

فان قال قائل : فلو كان القرآن من قبله ، صلى الله عليه ، وكان وجه الإعجاز هو : علمه بكيفيته ، أليس قد يصح أن يعلم ما جعلناه شرطا ، فهلا قلتم بصحة ذلك ، وإن كان من قبل غيره .

- قيل له : إذا كان من قبله ، صلى الله عليه وسلم ، حل محل الشعر الذي ذكرناه فقد يصح أن نعلمه حادثا من جهته ، بمثل ما قدمنا ذكره ، فاما اذا كان الأمر في كونه معجزا ، على الوجه الآخر ، وهو محتمل لكلا الوجهين ، فهذا العلم متعذر .
- فان قال : أفلم قد جعلتم هذا العلم شرطا ، من حيث قلتم : إنه تعالى ، إذا لم يجز أن يمكن من الاستفساد ، فلا بد من أن يعلم أن ذلك لم يظهر على غيره ، فقد عدتم إلى أن هذا العلم شرط ، في الاستدلال .

- قيل له : انا لا نجعل ذلك شرطا ، لكما نجعله دافعا للشبه ، ومزيلا لها ، إذا وردت على المكلف ، كما قلنا : إن إحياء الموتى يصح الاستدلال به على النبوة ، ولم نجعل شرط الاستدلال به العلم باستحالة الانتقال إلى الأهراس ، وإن كان متى خطر بباله ، وصارت شبهة يمكنه إزالة ذلك ، بأن يعلم بالدليل الظاهر ، أن الانتقال لا يجوز عليها ، فكذلك القول فيما قدمناه .

- وبعد . . فلو جعلنا ذلك شرطا لكما قد جعلنا الشرط ما يصح وجوده للمكلف عند النظر في النبوات ، لأنه قد علم أن القديم تعالى حكيم ، وأنه يرسل الرسول للصالح ، وأنه لابد من أن يفرق بين النبي والمتنبي ، ويمنع مما يؤدي إلى أن لا فرق بينهما ، فيعلم عند ذلك أن القرآن لا يظهر على من أخذه من غيره ، وجعله دلالة نبوته ، مع كونه كذبا ، وليس كذلك ما جعلته شرطا ، لأنك أحلت على علم ، لا طريق لك إلى ثبوته ، من الوجه الذي ادعيت ، فلم ما قلناه ، وبطل ما ادعيت ؛

على أنه لا بد من القول بما ذكرناه ، على كل حال ، وإن لم نقل : إن ظهور القرآن ، على من هذا حاله يوجب التباس النبي بالمتنبي ، وذلك لأنه كما يجب أن نمنع من إظهاره تعالى المعجزات ، على الصالحين لما فيه من المفسدة ، على ما بيناه من قبل ، فيجب أن نمنع من أن يمكن أحدا ، من ادعاء معجزة لنفسه ، على وجه يلتبس حاله بحال من يظهر نفس المعجز عليه ؛ لأن هذا أدخل في المفسدة ، والتفكير ، فلو ثبت أنه لا يؤدي إلى أن يشتبه النبي بالمتنبي لوجب المنع من ذلك ، من هذا الوجه أيضا ، فكان القول يتم فيه على كل حال ، ولو صح ما ادعوه أيضا من الشرط لكان الذي ذكرناه مما يمكن أن يعلم ، فكيف يجوز أن نقول ذلك ، وحاله ما ذكرناه في دفع سؤال السائل ، ونعتمد على ما ذكره من العلم ، الذي لا طريق لثبوته .

١٠ فان قال : أستم / قد دفعتم قول المجرة لما اعترضوا على دليل إثبات المحدث في الشاهد ، بأن قالوا : جوزوا وقوعه بحسب قصده ، بأن يفعله فاعل فيه ، على هذا الحد ، فقلتم : إن ذلك يقتضي إضافته إلى ذلك الفاعل ، على حد يوجب أنه فعل لنا ، ولم تدفعوا ذلك بأن تقولوا : إن ذلك يؤدي إلى لبس الأدلة ؟ فكيف يصح أن تدفعوا سؤال هذا السائل ، في اختصاص النبي بالقرآن ، بما ذكرتموه من أنه يؤدي إلى اللبس والشبه ! .

قيل له : إن في شيوختنا من أجاب عن ذلك بأن قال : إنه تعالى إذا كان حكما لم يجوز أن يفصل ما يؤدي إلى فساد الأدلة ، فلو أحدث المقصود بحسب القصده ، على طريقة واحدة ، لأدى إلى ذلك ، وبهذا دفع السؤال . . وإنما عولنا نحن على ما ذكرته من الجواب ، لأن الكلام ، في إضافة المحدث إلينا بتقديم العلم به تعالى ، فضلا عن العلم بأنه حكيم ، لا يفسد الأدلة ؛ وليس كذلك الكلام

(١) في « ص » بين ، والخصية ؛ وفي « ط » قول ، مشبهة بلفظ يترك .

في المعجزات ؛ لأن الاستدلال بها يتأخر عن معرفته تعالى ، ببدله ، وتوحيده ،
فيصبح الاعتقاد فيها سألوا عنه ، على هذه الطريقة .

- وبعد . . فان سلم في القرآن أنه معجز لا يمكنه إلا أن يتكلم بما قلناه ؛ لأنه
إذا ظهر على من هو معجز له فهذه المسألة قائمة بأن يقال : جوزوا أن يكون قد
أخذه من ضيره ، أو حله غيره إليه ، فتمكن من حكايته وإظهاره ، فإذا كان ذلك
لا يظن في دلالة على نبوته ، لما فيه من انتقاض العادة ، عند دعواه ، على وجه
يفارق ما لا تنقض بمثله العادة ؛ فكذلك القول فيما سأل عنه ؛ وقد بينا أنه لا فرق
بين أن يحدثه تعالى ، عند ادعائه للنبوة ، وبين أن يكون حادثا من قبل ، فيخصه
به بأن يأمر الملك بإزالته إليه ، لأن في الوجهين جميعا لا يتميز ما يظهر للاستدلال
حادثا ، مما يظهر له ، وقد تقدم حدوثه ؛ وإنما كان كذلك ، لأن الحكاية فيه
مثل المحكي بعينه ، وليس هو مما يبقى بل يتجدد حالا بعد حال ، على طريق الحكاية
ولهذه الجملة نقول : إن في إيرادنا القرآن الآن على من يخالف نبوة محمد ، صلى الله
عليه ، إقامة للحجة عليه ، حتى يكون بمنزلة إرادته ، صلى الله عليه ، وبمنزلة الحادث
أولا ؛ لأن حال الجميع سواء ، في أن بعضه لا يتميز من بعض ؛ حتى لو كان مما
يصح أن يبقى لكان الباقي هو الأول بعينه ، وما هذه حاله لا يصح في اختصاص
مدعى النبوة به إلا ما قدمناه ؛ وإذا لم يصح فيه إلا هذا الحد من الاختصاص
فواجب أن يكون بمنزلة إحياء الموتى ، وإبراء الأكمه والأبرص ، وإن كان اختصاص
هذين لا يكون إلا بالحدوث ، واختصاص القرآن قد يكون بالحدوث ابتداء ،
وعلى سبيل النقل والحكاية ؛ لأننا قد بينا : أن الحال فيه ، وإن انقرضت ، فكانها
حال واحدة ، في أن وجه الاختصاص لا يتميز ، ولا يصح في سواء ؛ وإذا كانت

العامة لم تجر بأن يحدث ذلك ابتداء من الله تعالى، ولا جرت العادة بأن ينقل ذلك، إلى المدعى للنبوّة، على الحدّ الذى نقل إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقد صار الاختصاص بالنقل، كالاختصاص بالحدوث، وإن كان في أحد الوجهين لا بدّ من أن يكون تعالى أحدثه تصديقا، وفي الوجه الآخر أحدثه للتصديق في المستقبل، وقصد التصديق بالنقل إليه، وإن كان ذلك النقل قد يختلف، فقد يكون من فعله تعالى، وقد يكون واقعا من الملك بأمره، والتظنية والأمر في هذا الباب يقومان مقام تولى الفعل، لأن العادة لم تجر بالجميع، على حدّ واحد، ولو أن مدعى النبوّة جعل دلالة نبوته أن يأمر بعض القادرين بأن ينقل الجبال، فوقع ذلك لكان بمنزلة أن ينقل هو الجبال، أو ينقل الله تعالى عند ادّعائه ذلك، لأن الجميع قد اشترك في أنه نقض عادة، لأنه لم تجر العادة أن يتمكن أحدنا من نقل ذلك بغيره، كما لم تجر السادة بأن يتولى نقله بنفسه، أو يحصل مراده من ذلك بمسأته تعالى وفعله، فأى واحد من ذلك حصل فقد قام مقام الآخر، فلو كان نقل الملك القرآن، إلى النبي، عليه السلام، يطقن في كونه معجزا، من حيث يجوز في الملك أن يكون نقله استفسادا، أو من حيث لم يكن ذلك من قبيله تعالى، لوجب إذا حصل عند ادّعائه نقل الجبال الراسيات، أن يجوز مثل ذلك فيه، فإذا وجب وقع ذلك بأن يقال: إن طاعة الملك له كفعله، وفعل الله عز وجل عند دعائه، في أن الكل نقض عادة، فلم تختلف دلالاته، فكذلك القول فيما ذكرناه، من حال القرآن، وهذه الجملة تبطل قول من يسأل فيقول: لو أن هذا القرآن حفظه عن الرسول بعضهم، ونقله إلى موضع شاسع، في هذا الوقت، أو في زمانه عليه السلام، قبل انتشار الدعوة، وادّعى النبوّة وجعله دلالة، ما الذى كان يجب على سامعه؟ فإن قلتم: التصديق، فقد أوجبتم تصديق الكتاب، وإن قلتم: التكذيب، وحاله

- كحال الرسول فقد قدحتم في دلالة القرآن على نبوته ؛ وإن أوجبتم التوقف فكنل .
 وذلك لأن الذي قدّمناه قد أبطل ذلك ؛ لأننا قد بينا أن الذي سأل عنه ، إن صح
 بأن لا تكون الدعوة قد ظهرت ، والقرآن قد انتشر ، فإنه تعالى يمنع من ذلك ،
 لما فيه من المفسدة ، من أحد الوجهين ، اللذين قد بيناهما ؛ لأنه إنما لا يتميز
 الصادق من الكاذب ، أو يقتضى ظهور المعجز على يد الكذاب ، على وجه
 يقتضى التفسير ؛ فإذا كان ظهوره على الصالحين لا يجوز ، على ما قدّمناه ، فيأن
 لا يجوز على هذا الحد أولى .

- ولهذه الجملة نقول : إن المعجز الذى يدل على نبوة نبي ، لا يجوز أن يظهر
 عند كذب أحد ؛ وإن جاز أن يظهر على يد غيره ، من دون أن يكون مدعى
 للنبوة ؛ وهذا كما ظهرت المعجزات الدالة على نبوة زكريا ، عند امتحان مريم
 عليها السلام بما امتحنت به / لأنها لما لم تدّع النبوة ، لم يؤدّ ظهوره متعلقا بها
 إلى فساد ؛ لأن الناظر يعلم أنه إنما ظهر على زكريا ، من حيث كان هو المدعى
 للنبوة ؛ وكذلك القول في إبطال الفأمة على رسولنا ، صلى الله عليه وسلم ، لأن ذلك ،
 وإن تعلق به فهو معجز لغيره ، ممن وقعت منه الدعوى ؛ ولذلك قلنا : إن حدوث
 المعجز حالا بعد حال ، لا يجوز ، لأن فيه ضربا من الفساد ، وإن كان الدعوة
 في النبوة لا تنافره . وقلنا : إن الباقي يخالف الحادث في هذا الباب ؛ لأن الباقي
 إذا كان حاله ، وهو باق ، في باب الدلالة ، كحاله وهو حادث ، فيجب أن يرتب
 على ما ذكرناه ؛ فإن كان يمكن بعضهم أن يدعى به النبوة ، وكان مدعى النبوة
 كاذبا ، على وجه يلتبس ، وقع المنع منه ، من الحكيم ، وإن لم يكن الأمر كذلك

١٨٣ /

فلا وجه يوجب المنع منه ، بل انتشاره يجب وظهوره ، لأنه أقوى في الدلالة على النبؤات ، إذا كان هذا حاله .

واعلم . . أن جميع ما ذكرناه لا يطمع فيا ادعاء السائل أولاً ، من أن المستدل إذا علم أن القرآن لم يظهر إلا عليه فالاستدلال به صحيح ؛ لأن الذي ذكره من العلم متى ثبت فالأمر على ما قاله ؛ وإنما خالفناه في أن هذا العلم ليس

بشروط في صحة الاستدلال ، على ما زعم من حيث بينا أن الاستدلال قد يصح من دون هذا العلم ، على الوجوه التي ذكرناها ؛ بل قد ثبت وصح ، على ما بيناه ، أن العلم الذي ادعاء لا يصح أن يحصل في القرآن وما شاكله ، من جهة الاضطراب ، ولا من جهة الاستدلال ، وفصلنا بين ذلك وبين العلم بأن الشاعر يختص بشعره ، والمصنف يختص بتصنيفه ؛ وبيننا المفارقة بين الأمرين ، في وجوه ، وإن اتفقا في وجوه ؛ وبيننا أن العلم الضروري في ذلك إنما يصح أن يحصل ، بأن زيدا هو

المختص بالشيء ، دون أشكاله ، ممن يجب أن نقف على أخبارهم ، دون أن لا يجب ذلك فيه . . يبين ذلك : أنا نعلم في إحياء الموتى أنه ناقض لعادة من تعرف / عاداتهم ، دون من لا يعرف ذلك من حالهم ، فإذا كان في نقض العادة

لا بد من اشتراط هذا الشرط ، للعملة التي ذكرناها ، فكذلك القول في العلم بوجه الاختصاص ، أنه لا بد فيه من هذه الشريطة ؛ فلذلك قلنا : إن تجوزنا ، أن يحيي الله تعالى الموتى ، يجب أن لا يصح أن نعلمه ، لا يقدر في دلالته على النبؤات ؛ فلأن مدعى النبوة جعل دلالة نبوته إحياء ميت ، بنقض العادة الظاهرة به لكان لا يقدر في صحة تجوزنا أن يحيي الله تعالى مثل ذلك الميت ، في البحار ، وفي تخوم الأرضين ، بحيث لا يظهر لأحد ، وكان لا يجوز أن يقال : إن العلم بذلك لا يظهر

على أحد ، شرط في صحة الدلالة ؛ لأن هذا العلم لا يجوز أن يحصل إلا من يعرف
مادته على الحد الذي ذكرناه .

- واعلم . . أن شيخنا « أبا هاشم » رحمه الله يقول ، على ما ذكرناه ، ونذكر
في كثير من المواضع ، وربما ذكر في دفع سؤال السائل : هلا جوزتم أنه ، صلى الله
عليه ، أخذ القرآن من غيره ، وأدعى النبوة كاذبا ، إن ذلك لا يجوز ، لأن العلم .
قد حصل لنا بأنه قد اختلف بذلك ، وعليه ظهر دون غيره ؛ وهذا إنما يدفع هذا
السؤال ، متى أراد السائل ، أنه أخذ ذلك من يصرف خبره ، ويصح أن تعرف
عادته ، فأما إذا كانت المسألة على غير هذه الجهة فإنما يصح دفعه بالوجه الآخر ،
الذي بينا أنه قد يؤول عليه ، لكن الناظر في كلامه ، إذا وجد كلا الجوابين يظن
أنهما جميعا صحيحان ، في الموضع الواحد ؛ وليس الأمر كذلك ، والمعول في دفع
هذه الأسئلة على ما بيناه ، ونخلصناه ، فقد بلغنا فيه ، بحمد الله ، ومنه ، البنية ،
وقصصنا فيه الأجوبة والأسئلة ، وذكرنا ما نصول عليه من العمدة ؛ ودعانا إلى
قصي ذلك اشتباه الكلام فيه في الكتب وأن شيخنا « أبا عبد الله » ، رحمه الله ،
أورد فيه مسألة سلك فيها الطريقة ، التي قد أوضحنا القول فيها ، ولأن ذلك
من / اشكل ما يسأل عنه في هذا الباب ، مما لم يفته إليه من خالفنا في النبوات ،
وبالله التوفيق .

فصل

في الوجه الذي يصح عليه اختصاص بعض القادرين
بالكلام الفصيح دون غيره

اعلم . . أنت الكلام من جملة الأفعال المحكية التي لا تصح إلا من العالم
بكيفيتها ، فلا يصح وقوعه من كل قادر ؛ وإنما يتأتى ذلك من القادر ، إذا كان
عالمًا بكيفيتها ، ولذلك يصح من العالم بالعربية أن يتكلم بها ، ولا يتأتى منه أن
يعبر عن ذلك المعنى بالفارسية ؛ فإن كان يعلم المواضعة الفارسية أمكنه أن يعبر بها
عن ذلك المعنى ، وتعذر ذلك منه بالعربية . وقد بينا من قبل أن الفعل المحكم
على ضربين :

أحدهما : يصير محكما بالمواضعة والاختبار .

والثاني : يصير كذلك بأن يرجع إليه ، لا يتغير بالمواضعات ؛ ولذلك بدل
خالق الأحياء على أن فاعله عالم بكيفية ما يصح كون الحي حيا عليه ، من التركيب ،
الذي معه يكون حيا ، ومن وجود الحياة ووجود ما تحتاج إليه ، على قدر
مخصوص ؛ وليس ذلك لأمر يتعلق بالمواضعة لأنه لا يصح فيه خلانه ؛ فاما
الذي يتعلق بالمواضعة فقد كان يصح فيه أن تقع المواضعة فيه على غير الطريقة
التي وقعت عليها ، لكن المواضعة إذا استقرت فيه على طريقة صار بمنزلة ما لا يصح
إلا كذلك ، فيمن يملك ذلك الطريق ؛ وهذا بين في الكلام والكتابة ، وسائر
الصناعات ، وإن كانت مختلفة في أحوالها ، وأحكامها ؛ ومنها ما يدخل في طريقة

المواضعة، ومنها ما لا يدخل، ومنها ما يقدر تقدير ما وقعت عليه المواضعة، وليس هذا موضع تفصيله؛ لأن ذكر الجملة فيه يكفى.

- واعلم ٥٥ أن ما وقعت عليه المواضعة، من كلام وغيره ففاعله، قد تآتى به على جهة الحكاية والاحتذاء، فلا يحتاج إلا إلى العلم بكيفية المواضعة، فعند ذلك يمكنه الاحتذاء،^١ والحكاية، إذا أراد أن يعبر عن المراد، ويحكي عبارة الغير عن المراد؛ وقد يفعله الفاعل على وجه يتصرف معه فيما تقدمت فيه المواضعة، فيحتاج إلى أمر زائد على العلم بكيفية المواضعة؛ فالوجه الأول يقل فيه التفاضل، والوجه الثانى هو الذى يظهر فيه فضل الفاضل، لكنا نعلم أن فضلته في ذلك لا يبدو ما ننشأه القدرة والعلم؛ لأنه إنما يفعل ما يقدر عليه، في جنسه، ويتصرف في ذلك بحسب علمه، ويريد على الوجه الذى يصح أن يتصرف عليه فيه؛ فلا مدخل في هذا الباب إلا لهذه الوجوه؛ فمن حق القدرة أن تكون أصلا، وأولا، ومن حق العلوم أن تكون ثانية، ومن حكم الإرادات والآلات، وما شاكلهما، أن تكون ثالثة، فالتفاضل في باب القدرة إنما يكون في الزيادة والنقصان، لا فيما يصح من الأجتناس؛ فأما التفاضل في باب الآلات فإنه يقل، وإن كان قد يحصل؛ ولا حاجة بنا إلى الكلام في هذين الوجهين، وإنما يجب ذكر العلوم التى هي العمدة، فيما له يقع التفاضل، فيما يصح من الكلام، ويقع معه تميز قادر من قادر، على وجه يظهر موقع الفضل فيه؛ وهذا معلوم في الجملة، قبل النظر في التفصيل؛ فلم يصرف التفصيل لم يؤثر في ذلك؛ لأن كل أحد يعلم أن مع وقوع الاشتراك في المعرفة باللغة، قد يتأتى من أحدهما الشعر والخطب، ولا تتأتى من الآخر؛ ومن يتأتى ذلك منه فقد تختلف حاله، فيصح من واحد
- (١) في «س» وقع.

ما لا يصح مثله من الآخر، ويتفاضلون فيه؛ وهذه طريقة مشهورة، فلا يمنع إذا كانت الحال هذه، أن يصير المفضل فيه نهايات فيجربى الله تعالى العادة بنهاية منه مخصوصة، دون ما زاد عليها، فإذا اتفق من المدعى للنبوة ما يزيد على تلك^(١) النهاية بمرتبة أو مراتب^(٢) يصير ذلك بمنزلة إحياء للموتى في الدلالة، كما أن القدرة في الزيادة والنقصان لما كان لها نهاية لم يمنع أن يجربى تعالى العادة فيما يختص به القادرون بنهاية مخصوصة، في القدرة^(٣)، فإذا جعل المدعى للنبوة دلالة ما زاد على تلك النهاية، بمرتبة أو مراتب صح أن تكون دلالة على النبوة.

١٨٥،

قيل : إن القدرة لا نهاية لها في المقدور؛ فصيح فيها ما ذكرتم؛ وليس كذلك حال العلم؛ لأنه يبلغ حدا ما؛ فمن أين أن هناك نهاية تريد على العادة؟
قيل له : إن الواقع هو الذى يقع التفاضل فيه؛ دون ما يصح دخوله تحت الوقوع، والقدرة وإن كان في مقدور القدم تطل منها ما لا نهاية لعددته؛ فالواقع الذى يقع التفاضل فيه لا بد من أن يكون له نهايات، فإذا صح ذلك لم يمنع في العلم أن يكون بمنزلة^(٤) سواه.

١٠

قيل : إن في المقدور منه ما لا غاية له؛ أو أنه لا بد من أن ينتهى إلى غاية؛ فأما قول السائل : إن الذى جرت العادة به هو نهاية الممكن فيه؛ ففعال لما سئله في القرآن، وأنه قد اقتص بما لم تجر العادة بمثله؛ على أن القطع على ذلك إذا لم يمكن، لأن موضوع الكلام صح فيه التفاضل؛ فمن أين أنه لا مرتبة أزيد

١٥

(١) في «ص» ذلك.

(٢) في «ط» القدر، وهي في «ص» شنية، والمرجح أنها «القدرة».

(٣) يرجح أنها في «ص» القدر.

(٤) في «ط» القدر.

(٥) ساقطة من «ص».

(٦) ساقطة من «ص».

٢٠

مما جرت العادة بمثله ؟ ! وإذا كان لابد من تجويز ذلك فهو موقوف على ما يوجد من ذلك ؛ ولا فرق بين تجويز مراتب إلى حدّ معلوم متناه ؛ وبين تجويز ذلك لا إلى حدّ في أن بالوجهين جميعا يصح أن يعلم التفاضل في ذلك الباب ؛ ويجوز معنى التحدى فيه ؛ ولذلك لم تفصل بين أن يجعل تعالى المعجز الذي يدل على نبوة الرسول فعله الخارج عن العادة ، وإن لم يكن لمراتب مقدوراته نهاية ؛ وبين أن يجعله فعلا للرسول ، بأن يقدر عليه بقدرة زائدة خارجة عن العادة ؛ وإن كان لذلك نهاية .

٨٥ ب /

فإن قال : فيجب على هذا الموضوع^١ أن لا تقطعوا في القرآن ، أنه قد بلغ ، في قدر ما اختص به من الفصاحة والبلاغة أعلى المراتب ؛ وتجاوزوا أن في المقدور ما هو أعلى منه في ذلك ؛ ثم كذلك أبدا حتى ينتهي إلى مرتبة معينة لا مزيد عليها .

قيل له : إن هذا الكلام مما لا يتعلق بإعجاز القرآن ، لأن ذلك يتم فيه مع التوقف فيما سألت عنه ؛ لأنه إن بلغ أعلى المراتب فهو معجز لا محالة ، وإن كان في المقدور ما يفضل عليه ، في وجه الفصاحة فكذلك ؛ وسواء قلنا : إن على ذلك دليلا ، أو ليس عليه ، في أن الحلال لا تتغير ؛ وإن كان الأقرب أنه لا دليل على ذلك في جملته ؛ وإن كان لا يتمتع في بعض معين ، أن يعلم أهل الفصاحة أنه قد بلغ النهاية ، إذا تأملوه ، لأن العلم بذلك ، وإن كان ضروريا في الأصل ، فالعلم بأنه قد بلغ النهاية يحتاج فيه إلى تأمل واختبار ، حتى تعرف كيفية وقوع ذلك الكلام المتضمن لذلك المعنى ، ووجوه وقوعه ، وأنه لا منزلة له أعلى من هذه المنزلة ، فيعلم أنه قد بلغ النهاية ؛ فاما إن لم يصح أن يعلم بهذه الطريقة ، فلا دليل على ما ذكرناه ، في جملة ولا تفصيل ؛ كما لا دليل عند أهل البصر بالجوهر ، على أن بعض الجواهر قد بلغ في أوصافه النهاية ، حتى لا يجوز أن تقع عليه زيادة ؛ وإذا

لم يمتنع في كل حظ يذكر ، أن تقع عليه زيادة في الحسن ، فكذلك لا يمتنع مثله في الكلام ؛ وإذا لم يقف أهل البصر بالشر والخطب ، على حد لا مزيد عليه ، فغير يمتنع في الكلام ذلك . . . وقد بينا : أنه على كل حال لا يقدح فيما زيده ، من تثبيت إعجاز القرآن ؛ وليس لأحد أن يقول : إنه تعالى لا بد من أن يفعل ما هو الغاية في بابه ، إذا كان القصد نقض العادة ، لدلالة النبوة ؛ وإن ذلك يوجب أن القرآن قد بلغ نهاية الرتبة في الفصاحة ؛ وذلك لأنت القضية التي ذكرها غير واجبة فيما يفعله تعالى ، وإلا فقد كان يجب أن يفعل من المعجزات ، في القدر والكثرة ما يكون أبلغ مما فعله ؛ ومتى قيل : إن ذلك لا يجب لأن وجه الإعجاز لا يتغير ، قيل مثله في القرآن ؛ وإنما يقول شيوختا : / إنه تعالى لا يجوز أن يفعل الفعل ، الذي يقع على وجهين في الحكمة ، ويريد بفعله أحدهما ، لأنه تحصل فيه [^(١) في القبح ، ويحصلون الواقع على وجهين ، وإن كان فعلا واحدا ، بمنزلة فعلين ؛ كما نقوله في باب « الإباحة » وغيرها ؛ وليس كذلك حال القرآن ؛ لأنه لا يقع على وجه واحد ؛ فلا يمتنع أن لا يفعله تعالى ؛ على أعلى مراتبه .

فإن قال : ^(٢) فإن كان لا دليل على أن القرآن قد بلغ في الفصاحة نهاية ما يمكن من الرتب في ذلك ، فيجب مثله ، فيما جرت العادة به ، من كلام الفصحاء ، وإذا لم تعلم نهاية ما يمكنهم ، على هذا القول ، فمن أين أن القرآن قد تجاوز الحد ، الذي جرت العادة بمثله ؟

(١) هنا كلمة غير واضحة في كل من « ص » و « ط » .

(٢) ساقطة من « ص » .

- قيل له : إنما أنكرنا أن نعلم نهاية الرتبة ، فيما لم تجر المادة به ؛ وليس يجب إذا لم يعرف ذلك لفقد الدليل ، أو لفقد طريقة العلم الضروري فيه ، أن يجب مثله في المعتاد ؛ لأن المعتاد فيه طريقة يعرفها أهل البصر ، فيعلمون عنده القدر المعتاد ، الذي إذا زاد عليه غيره من الرتب كان خارجاً عن المادة ، كما يعرف أهل البصر بالجوهر المعتاد من ذلك ؛ وكما يعرف أهل البصر بالخط والكتابة ، وسائر الصناعات قدر المعتاد من ذلك ، ويفصلون بينه وبين الخارج عن المادة ؛ ويفصلون أيضاً بين ما يقارب المادة ، لأن الفرق فيه يسير ، وبين ما يبعد عنها بمحصل تفرقة قوية فيه ؛ وهذه الطريقة لا يجعلها من يعرف الماديات ، فيما يصح ، ولا يصح ، وفي الأمور الواقعة من قبله تعالى ؛ فلا وجه للكلام فيه .

فصل

في بيان الفصاحة التي فيها يفضل بعض الكلام على بعض

- قال شيخنا : « أبو هاشم » : إما يكون الكلام فصيحاً لحزالة لفظه ، وحسن معناه ، ولابد من اعتبار الأمرين ؛ لأنه لو كان جزل اللفظ / ركيك المعنى لم يعد فصيحاً ؛ فإذاً يجب أن يكون جامعاً لهذين الأمرين ؛ وليس فصاحة الكلام بأن يكون له نظم مخصوص ؛ لأن الخطيب عندهم قد يكون أفصح من الشاعر ، والنظم يختلف ، إذا أريد بالنظم اختلاف الطريقة ؛ وقد يكون النظم واحداً ، وتقع المزية في الفصاحة ، فالمعتبر ما ذكرناه ؛ لأنه الذي يتبين في كل نظم وكل طريقة ؛ وإما يختص النظم بأن يقع لبعض الفصحاء ؛ يسبق إليه ، ثم يساويه فيه غيره من الفصحاء ، فيساويه في ذلك النظم ، ومن يفضل عليه بفضل في ذلك النظم .

فإن قيل : أليس الفصيح المتقدم قد يكون مفحاً ، لا يمكنه الشعر ، كما يمكن من هو دونه ؟ فهلا ظهرت المزية بطريقة النظم ؟

- قيل له : إن المزية لا تعتبر بالإمكان والتعذر ، لأنها إنما تصح في المشتركين في الإمكان ، إذا صح من أحدهما أن يفضل الآخر فيه ؛ فأما مع التعذر فذلك محال ؛ وبصير مع ذلك التعذر بمسئلة من لا يمكنه الكلام الفصيح ؛ لأنه لا يقال : إنه أفصح ممن يتعذر ذلك عليه ؛ على أن العادة لم تجر بأن يختص واحد ينظم دون غيره ، فصارت الطرق التي عليها يقع نظم الكلام الفصيح معتادة ؛ كما أن قدر الفصاحة

معتاد، فلا بد من مزية فيهما ؛ ولذلك لا يصح عندنا أن يكون اختصاص القرآن
بطريقة في النظم دون الفصاحة ، التي هي جزالة اللفظ، وحسن المعنى ؛ ومضى قال
الفاصل : إني وإن اعتبرت طريقة النظم ، فلا بد من اعتبار المزية في الفصاحة ،
فقد عاد إلى ما أردناه ؛ لأنه إذا وجب اعتبار ذلك ، فحق حصل مثل تلك المزية
في أي نظم كان ، فقد سمحت المباشرة .

فصل

في الوجه الذي له يقع التفاضل في فصاحة الكلام

اعلم . . أن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام ؛ وإنما تظهر في الكلام بالضم ، على طريقة مخصوصة ، ولا بد مع الضم من أن يكون لكل كلمة صفة ؛ وقد يحسوز في هذه الصفة أن تكون بالمواضعة التي تتناول الضم ، وقد تكون بالإعراب الذي له مدخل فيه ، وقد تكون بالموقع ؛ وليس لهذه الأقسام الثلاثة رابع ، لأنه إما أن تعتبر فيه الكلمة ، أو حركاتها ، أو موقعها ؛ ولا بد من هذا الاعتبار في كل كلمة ؛ ثم لا بد من اعتبار مثله في الكلمات ، إذا انضم بعضها إلى بعض ؛ لأنه قد يكون لها عند الانضمام صفة ؛ وكذلك كيفية إعرابها ، وحركاتها ، وموقعها ؛ فعلى هذا الوجه الذي ذكرناه إنما تظهر منزلة الفصاحة بهذه الوجوه دون ما عداها .

فإن قال : فقد قلتم في أن جملة ما يدخل في الفصاحة حسن المعنى ؛ فهلا اعتبرتموه ؟

قيل له : إن المعاني وإن كان لا بد منها فلا تظهر فيها المزية ، وإن كان تظهر في الكلام لأجلها ؛ ولذلك نجد المعبرين عن المعنى الواحد يكون أحدهما أفصح من الآخر ، والمعنى متفق ؛ وقد يكون أحد المعنيين أحسن وأرفع ، والمعبر عنه ، في الفصاحة أدون ؛ فهو مما لا بد من اعتباره ، وإن كانت المزية تظهر بشيئه ؛ على أنا تعلم : أن المعاني لا يقع فيها تزايد ، فإذا يجب أن يكون الذي يعتبر

الترايد عند اللفظ ، التي يعبر بها عنها ، على ما ذكرناه ؛ فإذا صحت هذه الجملة فالذي
به تظهر المزية ليس إلا الإبدال الذي به تختص الكلمات ، أو التقديم والتأخر ،
الذي يختص الموقع ، أو الحركات التي تختص الإعراب ، فبذلك تقع المباني ،
ولا بد في الكلامين الذين أحدهما أفصح من الآخر أن يكون ^١ إنما زاد عليه
بكل ذلك ، أو بعضه ، ولا يمتنع في اللفظة الواحدة أن تكون إذا استعملت في معنى ،
تكون أفصح منها إذا استعملت في غيره ؛ وكذلك فيها ، إذا تغيرت حركاتها ؛ وكذلك
القول في جملة من الكلام ، فيكون هذا الباب داخلا فيما ذكرناه ، من موقع الكلام
لأن موقعه قد يظهر بتغير المعنى ، وقد يظهر بتغير الموضع ، والتقديم والتأخير ،
فليس لأحد أن يترض بذلك ما ذكرناه ؛ وعلى هذا الوجه يصح أن يتساوى حال
لغتين في العبارة الواحدة ، وتختلف كيفية استعمالها فيهما ، لما ذكرناه ؛ وهذا يبين
أن المعتبر في المزية ليس بنية اللفظ ، وأن المعتبر فيه ما ذكرناه ، من الوجوه ؛ فأما
حسن النظم ، وضوئية القول فما يزيد الكلام حسنا ، على السمع ، لا أنه يوجد
فضلا في الفصاحة ؛ لأن الذي يدين به المزية في ذلك يحصل فيه ، وفي حكايته
على سواء ، ويحصل في المكتوب منه على حسب حصوله في المسموع ؛ ولا فصل
فيما ذكرناه ، بين الحقيقة والمجاز ، بل ربما كان المجاز أدخل في الفصاحة ، لأنه
كالاستدلال في اللغة ، والنائب أنه يزيد على المواضعة السابقة ؛ ولأنه مواضعة
تختص ، فلا تضارق المواضعة العامة ، فلا يمتنع أن يكون كالحقيقة وأزيد ، وإن كان
لا بد للحقيقة من مزية ، في موقعه ، وإفادة المراد ؛ كما لا بد من مزية للخصوص
على العموم ، في هذا الباب ؛ وكذلك فلا معتبر بقصر الكلام وطوله ، وبسطه

وإيجازه، لأن كل ضرب من ذلك ربما يكون أدخل في الفصاحة، في بعض المواضع من صاحبه .

فإن قال : إذا كانت لغة العرب عندكم حاصلة بالمواضعة^(١) والاختيار، فهلا جاز منهم، أن يتواضعوا على ما يزيد على هذا القدر من الفصاحة، في الزينة ؟

قبل لهم : إنهم إذا لم يفعلوا ذلك، ووقعت مواضعهم على هذا الحد فيجب أن لا يتمتع فيه المزية حتى يظهر^١ المعجز في القرآن وغيره، سواء قلنا : إنه قد كان يصح أن يتواضعوا على ذلك من ذلك في الفصاحة، أو كان لا يصح ؟ وسواء قلنا : إن اللغة توقيف أو مواضعة ؟ فإن كل ذلك لا يقدح فيما ذكرناه؛ على أن هذا السائل ظن أن المزية في الفصاحة، إنما تكون بأصل المواضعة، وليس الأمر كذلك؛ لأن ما يبلغ من الكلام في الفصاحة النهاية، لا يخرج عن أن يكون من جملة اللغة؛ كما أن مادونه لا يخرج عن أن يكون من حملها؛ وإنما تدين زيادة الفصاحة لا بتغير المواضعة، لكن بالوجوه التي ذكرناها؛ وهذا كما نعلم من حال الثياب المنسوجة، أنها تتفاضل بمواقع الغزل، وكيفية تأليفه؛ وإن كان غزل الجميع لا يتغير؛ كما نعلمه من حال السياج المنقوش، وغير ذلك؛ وهذا الكلام يسقط قول من يقول : إذا كانت اللغة ثابتة بالمواضعة يجوزوا أن تقع المواضعة، من قوم على ما يزيد عليها في الفصاحة حتى يعرف المقدار، أو يماثل^(٢)؛ وإذا صح ذلك فمن أين أنه معجز ؟ لأننا قد بينا، أنه لا محتر بتغير المواضع، وإنما المحتر بمواقع الكلام، وكيفية إيراد^(٣)ه .

(١) في « دس » كالواضعة . (٢) كذا في « دس » و « ط » ؟

(٣) في « ط » بقالة هذا السطر كلنا « حقوق القرآن » ، دون نخرج يشير إلى مكانها ؟ . ٢٠

- واعلم ٠٠ أن حاجة العقلاء لما دعت إلى الإنشاء عما في النفس ، لما فيه من النفع ، ودفع الضرر؛ وعلموا أن ذلك وإن صح بالمواضعة ، على الحركات وغيرها فأن يقس ذلك اتساع الكلام ، اقتضى ذلك المواضعة [على الكلام الذى عند التأمل نعرف أنه أشد اتساعا من كل ما تصح فيه المواضعة ^(١)] ؛ وليس يتمتع أن يعرفوا ذلك إلها ، أو بالتأمل ، والاختبار ، والاجتماع ^(٢) في ذلك من التأثير ما ليس للانفراد ؛ لأن جميعهم إذا تعاونوا على المراد قل فيه اللبس ، وظهر فيه الغرض ، كما تعلم من حال الجماعة إذا تشاورت في الأمور التي من حقها أن تقبلى وتظهر / لأن ذلك يقتضى وقوع الإصابة ، فاقضى ذلك الاتساع في اللغة ؛ ثم بحسب العناية يزداد الاتساع فيه ؛ ليس من أجل لفته التي اختص بها وكده ، وبفتنه ، واشتد بها اهتمامه ، وقصر عليها محاسنه وفضائله ، بمنزلة من لم يحفل بلفته ، وإنما عددا آلة في حاجته فقط ، ١٠ فلهذه الجملة ظهرت منزلة لغة العرب ؛ ولما أراد الله تعالى أن يبين به عظم حال الرسول وشريعته ؛ فإذا صححت هذه الجملة ، وكان المتعامل من حال المتكلم باللغة ، أنه بمنزلة من حصلت الكلمات ، التي منها يألف الكلام بمحضته ، فيؤلف منها المراد ، فيجب أن يكون الواقع من الكلام ، بحسب علم المتكلم باللغة ، لأن ألفاظ اللغة ١٥ إنما تصير كأنها في مشاهدته ، وبمحضرته بالعلم أن للقرآن هذه الزتبة في الفصاحة ليتم ما ذكرتم ، بالعلم الحاصل في قلبه ؛ لأنها في الحقيقة لا يصح أن تكون حاضرة موجودة ؛ وصار علمه بها بمنزلة مشاهدته لما ، وإدراكه بجمعها ؛ فكما يصح اواحد في الجميع أن يتخير ، فكذلك إذا علم ذلك فيجب أن يصح منه التخيير ٠٠٠ بين ذلك : أنه لا فرق فيمن يتماطى نساجة

٨٨ ب /

(١) ما بين المقروئين ساقط من « ص » .

(٢) في « ط » والاجتماع .

الديباج ، بين أن تكون الفزول التي يحتاج إليها حاضرة ، فيتخيرها ، وبين أن تكون في حكم الحاضر ، وقد علمنا أن مع حضور الكلام قد يختلف الاختيار ، في المتخير ، بحسب التجربة والمادة ؛ فلا بد مع العلم بالكلمات من أن تتقدم للتكلم هذه الطريقة ، في نفسه وفي غيره ، ليعرف مواقع حمل الكلام ، إذا تألفت ، فيفصل بين ما تألف من كلمات مخصوصة ، وبين ما تألف من غيرها ، ويعرف الطرائق في هذا الباب ، ولا بد مع ذلك من محاضرة ما يعلمه ، لأنه قد يجوز أن يتساوى الرجلان في المعرفة ، وأحدهما أقوى محاضرة من الآخر ، وإن كان الذي يقصر عنه مثله في العلم ، أو أزيد ، لكنه يحتاج فيما نعلم إلى تثبيت وفكرة ؛ فلا بد مع الوجه الذي ذكرنا من قوة المحاضرة ؛ ولهذا الوجه يتفاضل العلماء بذلك ، فيصح من بعضهم ، من الخطب والشعر ، ما لا يصح من غيره ، وإن كان في العلم ربما مائل أو زاد ، ولا بد مع كل ما ذكرناه ، من تأييد وإلطاف ، يرد من قبل الله تعالى ؛ ولذلك نجد المتكلم يروم طريقة في الفصاحة ، فتقرب عليه مرة ، وتبعد أخرى ، وحاله في العلم لا تكاد تختلف ؛ وإنما كان كذلك لأن لطائف هذه الأمور ، تحصل بنال الظن ، وإن كان ظاهرها يحصل بالعلم ؛ وأنت تعرف ذلك في الكتابات ، لأن لطائف ما نصير به أشكال الحروف على نظام مستقيم حسن ، لا يضبطها الكاتب ؛ وإنما يعرف الجمل من ذلك ، وفي التفصيل يفرغ إلى غالب الظن ؛ لأن الله تعالى لم يقرر في العقول ، العلوم الضرورية بهذه اللطائف ، وإنما قرر فيها العلوم بالجل ابتداء ، أو عند الممارسة ؛ وأنت تبين ذلك فيما تقول : إنه من كمال العقل في المذكرات وغيرها ، لأنه لا بد في تفصيلها من لبس ، يخرج الماقل إلى ضرب من التأمل [لأن المشاهد للسواد والأسود ، وإن عرفهما فقد يحتاج في كون أحدهما غير الآخر إلى ضرب من التأمل] ؛ وكذلك في أن هيئة السواد للحال ، لا للعمل

- وفى أن السواد حال لا مجاور ؛ يحتاج الى تأمل ؛ وإذا صححت هذه الطريقة في المدركات ؛ التي هي الأصل في كمال العقل ، فغير ممتنع ذلك فيما يتزل متزلة المدرك من الكلام ، الذى يتصرف المتكلم في إيقاعه . على الوجه الذى يريده ؛ لأن الكلام وإن كان مدركا لما معه يصح من الفصيح ، أن يورد الكلام على وجه من الفصاحة هو العلم بكيفيته ، من غير أن يكون ما يعلمه موجودا ؛ لأنه لو علم / الموجودات منها ، ولم يعرف ما ذكرناه من حالها ، لم يصح منه الكلام الفصيح ؛ وإذا عرف ذلك من حالها أمكنه ذلك ؛ فهذا العلم الذى معه يمكن الكلام ، ليس هو علم بالموجود ، من الكلام ؛ وإنما يجرى مجرى العلم بالمدرک المتقضى ، وبالعادات الجارية ، بمعرفة^(١) الأفراد منها والمركب : كيف يكون ؟ وعلى أى سبيل يحصل ؟ فإذا ثبت ذلك لم يمتنع في تفصيله أن يكون ملتبسا ؛ فيقع على حسب الطرق ، وإن كان جملة ، والواضح منه يقع بحسب العلم ؛ لأن لطائف الأمور لا يعرفها إلا الله تعالى ؛ فإذا صححت هذه الجملة لم يمتنع أن يكون الذى يبلغ من قدر معرفة أهل اللغة ، في الوجوه التى ذكرناها ، أن يكون كلامهم يبلغ في الفصاحة رتبة مخصوصة ، وقد كان يصح أن تجرى المادة بما هو أزيد منها ؛ فيما يحصل من العلم بالوجوه ، التى قدمناها ؛ فأراد تعالى أن لا تجرى المادة إلا بالرتبة الأولى ؛ لكن يصح أن يظهر المعجز بالرتبة الزائدة ؛ على ما عرفناه من حال القرآن ، فإذن تجدد مرتبته عند السماع ؛ وإنما يتكرر ذلك من لاحظ له في المعرفة ، بكلام أهل اللغة ، أو سبق إلى الشبه في باب النبوات ، فحسن ذلك عنده الجهل ، وقيل لذلك تأمله ؛ فأما من نرجع عن هذه الطريقة فانه يعرف منزلة القرآن ، ويزن ما بينه وبين سائر الكلام ؛ وإن كان الاستدلال بحال من تقدم من أهل المعرفة للغة يقوم مقام المستمع ؛ ولذلك

(١) ساطعة من « ح » .

١٩٠ /

كان ، صلى الله عليه ، ربما اقتصر فيمن يرد عليه من الوفود ، على أن يقرأ عليه شيئا من القرآن ؛ وربما كان يحتاج إلى إظهار معجز غيره ؛ وربما يكرر قراءة القرآن عليهم ؛ وذلك لأنهم ، أو أكثرهم ، وإن كانوا بالإدراك والسماع يعرفون بالمزية ، فقد كان فيهم من سبق إلى الشبهة ؛ كما أن فيهم من يقصر في المعرفة / عن غيره ؛ وفيهم المعاند ؛ فيحسب ذلك قد كان ، صلى الله عليه ، يحتاج في كل منهم إلى ما هو أخص به ، وفيه أوقع ؛ وعلى هذا الوجه رتب تعالى المعجزات ، بفعل المعجز الذي أظهره على موسى ، مما الأغلب وضوحه لأهل زمانه ، وانكشافه لهم ؛ فقد كانوا يشاطون السحر ، فلما ورد عليهم ما ورد ، من انقلاب العصا حية أمنا ، لظهور الأسر ؛ وكان اعترافهم وإيمانهم مقويا لدواعي غيرهم ، إلى البصيرة وشدة التأمل ، لأن من حق الساج أن يكون مقتديا بالمتبوع تقليدا ، أو مكالما سبيلا بالتأمل ؛ وكذلك فعل تعالى فيما أظهره على عيسى ؛ مما بهر عقول الأطباء في زمانه ؛ وفيما خص به آدم ، صلى الله عليه ، من تعريف الأسماء ، إلى غير ذلك ؛ ووجه الحكمة في ذلك ظاهر ؛ لأنه لو أظهر على كل أحد منهم في زمانه ما يخرج عن طريقة القوم لكثرت الشبه ، وقل التصديق ؛ وإذا ظهر ما لا يخرج عن طريقهم فويت البصائر ، وانكشف وجه التمذر ، فيكثر التصديق وتقل الشبه ؛ وعلى هذا الوجه أجرى تعالى عادة الرسول ، صلى الله عليه ، في أن خصه بالقرآن ، الذي هو مشا كل لصناعتهم وطريقتهم ؛ غير خارج عن الأمر الذي يشتد به اهتمامهم ؛ ويقوى له اقتناعهم ، وتظهر فضائلهم ومحاسنهم ؛ لكي تقل الشبه للمعارف المتقدم ، فيعرف اضطراب المباني ؛ والأتباع فيعرفون بجزر الرؤساء منهم ، مع توفر الدواعي ، مثل ما يصرفه ذوو البصيرة منهم ، وتقوى دواعيهم إلى النظر ، حالا بعد حال ، من حيث لا يفتنب عن الأسماع ، على طول الدهر ، ولدخوله في جملة الباب ،

•

١٠

١٥

٢٠

- ٩٠ ب / الذى يقع منهم فيه التنافس ؛ ولأن وجه الإعجاز فيه لا يتغير على الأيام ؛ كما أن شريعته لا تزول / على الأوقات ، ولأنه يتضمن نفس الشرع من الأحكام ، لى تكون محفوظة ، محروسة بحراسة القرآن ؛ ولذلك كثر النقط فى الأحاديث ، وانحسم ذلك فى القرآن ؛ ولكن يصير مغنيا عن الوعظ والتذكير ؛ ولذلك تمبد تعالى بحفظه وتلاوته ، لأنه من أقوى الدواعى ، إلى التمسك بالعبادات ، والكف عن المحرمات ، والتنبيه على ما يجب ، من حيث يجمع أدلة الأحكام ، فى الحلال والحرام ؛ والتنبيه على أدلة العقول ؛ وما يتصل بالزجر والترغيب ؛ إلى غير ذلك ، مما لا يحصى من فوائده ؛ وكل ذلك بين صحة ما قمتناه ، من الوجه الذى يكشف لك ، ماله ، ولأجله يصير للكلام رتب بالفصاحة والبلاغة ، ويصح فيه التفاضل والمباينة .

فصل

في بيان السبب الذي له يصح الكلام في التفاضل في الفصاحة

فقدنا من قبل حقيقة الفصاحة ، والوجه الذي له تتفاضل في الرتب ، وإنما يصح ذلك ، أو يتعذر بحسب المعلوم ، فلا سبب له سواها ، إذا كانت القدر والآلات حاصلة ؛ ولا بد من ذلك في كل متكلم ؛ ولا يجوز أن يقع التفاضل للوجه الذي تساوا فيه ، فإذا يجب أن يكون لغير القدرة والآلة ، وليس ذلك الغير إلا العلم ؛ وقد بينا كيف يكون العلم مقتضياً للتقدم في الفصاحة ؛ وبيننا وجوهه ؛ وكشفنا الحلال فيه .

فإن قال : ومن أين أن العلم هو المؤثر في ذلك ؟

قيل له : لأن الكلام على ما بيننا ذكره هو من الأعمال المحككة ، كالبناء ، والنساجة ، والصباغة ؛ فإذا لم يؤثر في صحة ذلك إلا العلم الذي يفارق به من يتعذر عليه ذلك ، فكذلك القول في الكلام .

فإن قال : جؤزوا في الكلام وإن كان لا يصح إلا بالعلم ، أن يصح التقدم فيه بالاتفاق ؛ حتى يكون كلام أحدهما أفصح من كلام الآخر ، وإن اشتركا في العلم / للاتفاق .

١٩١ /

قيل له : لو صح ما يفضل منه على غيره للاتفاق ، لصح أصله بالاتفاق ، فكان يبطل طريق الاستدلال به ، على أن من صح منه عالم بكيفيته ، ولو بطل ذلك لبطل الاستدلال على أحوال الفاعلين .

(١) ملاحظة من « ص » وهي في « ط » بين الأسطر ، بلا ملاحظة تصحيح .

فإن قال : أستم قد جُوزتم في المالمين ، أن يتأتى من أحدهما الشعر ، دون الآخر ، مع المساواة ؟ يخوزوا مثله فيما سألتكم عنه .

- قيل له : قد بينا أن مع العلم المتقدم ، الذى يجرى مجرى الحفظ قد يحتاج في فعل الكلام ، إلى علوم حاضرة ، وإلى علوم تحصل بالعادة ؛ فلا يتمتع في المتساويين في الحفظ أن يفتقرا فيما ذكرته ، من حيث يفتقران في سائر الوجوه ، التى ذكرناها ؛ فحصل من ذلك أن مع تساويهما فيما يصحح الشعر ، لا يجوز أن يصح من أحدهما دون الآخر ، وأنه لا بد من اقتران بعضهم^(١) فى بعض العلوم ، لكن السائل ظن أن الذى يحتاج إليه في هذا الباب ، هو العلم الذى يجرى مجرى الحفظ فقط ؛ وقد بينا : أن الأمر بخلاف ما توهم .

- فإن قال : أفيمكن حصر هذا العلم ، الذى يمكن معه إيراد الكلام الفصيح ،
والذى يتميز به ، مما فوّقه في الفصاحة ودونه ؟

- قيل له : قد بينا ذلك في الجملة ، وهو : أن يعلم أفراد الكلمات ، وكيفية ضمها ، وتركيبها ، ومواقمها ؛ فيحسب هذه العلوم والتفاضل فيها ، يتفاضل ما يصح منهم من رتب الكلام الفصيح ؛ ولا يجب أن لا يعرف أن الذى له يتفاضل أهل الفصاحة هو هذه العلوم إلا بأن يعرف تفصيلها ؛ بل قد يعرف ذلك متى علم ما ذكرناه من الجملة ؛ كما يعلم أن الحى منا لا بد من أن يكون جملة مخصوصة ، وإن لم يعرف التفصيل فيها ؛ وقد بينا : أن هذه العلوم تحصل من قبل الله تعالى ، فهى كالقدرة ، فكما يصح التفاضل فيها فكذلك في العلوم ؛ فلا يتمتع أن يجرى تعالى العادة بقدر منها ، لا يمكن أن يفعل لأجله ، إلا ما يبلغ رتبة معلومة

(١) ساقطة من « ط » .

- في الفصاحة / فيصير الزائد على تلك الرتبة متذكرا بالعادة، ويصير معجزا، على نحو
ما ذكرناه في الأفعال، إذا تماظمت، كتنقل الجبال وغيرها .
- فإن قال : ^(١)جوزوا في هذه العلوم أن يحصلها بعضهم لنفسه بزيادة مشقة ،
ومعاناة وممارسة، فيصبح منه ما يتعذر على غيره .
- قيل له : إنما كان يصبح ذلك لو كانت هذه العلوم مكتسبة؛ فأما إذا كانت
ضرورية فلا يجوز من جهة العادة، أن يحصل منها إلا ما جرت العادة بمثله .
- فإن قال : ومن أين أن ذلك لا يحصل ؟
- قيل له : لما نذكره من بعد ، من أن العادة فيه متفاوتة .
-
- (١) في « ط » قالوا .

فصل

في أن العلوم التي معها يصح الكلام الفصيح لا تكون إلا ضرورية

اعلم . . أن هذه العلوم تجري مجرى العلم بالصناعات ؛ فإذا كان ذلك لا يكون إلا ضرورياً ؛ فكذلك القول في هذه العلوم .

فإن قال : إني أخالف في الكل ؛ وأجوز أنها مكتسبة .

- ١٠ قيل له : قد علمنا من حالها أنها جارية مجرى العلم بالمدركات ، وكيفيتها ، والمعادات ؛ وكل ذلك من باب الضروريات ؛ لأن المجتمع منه هو المنفرد ؛ فإذا كان منفرداً لا يكون إلا ضرورياً فكذلك القول في المجتمع منه ؛ وإنما يعرف أحداً الحروف بالإدراك ، والكلمة مؤلفة من الحروف ، فالعلم بها هو العلم بالحروف ؛ وكذلك القول في الكلمات إذا انضم بعضها إلى بعض ؛ فكل ذلك من باب الإدراك ، وكيفيته ؛ فكما أن العلم بالجوهر ، والفرق بين المؤلف منها ، وغير المؤلف ؛ والفرقة بين أشكال المؤلفات ضروري ؛ فكذلك القول في الكلام .

فإن قال : إن التأليف إذا كان يعلم باستدلال فكيف يصح ما ذكرتموه ؟

- ١٠ قيل : إن الفرض بما ذكرناه ، أن العلم بالفرقة بين المربع والمربع ، والكبير والصغير ضروري ؛ وإن كان ما لأجله صار كذلك ، طريقه الاستدلال ، والكلام فليس يصح فيه التأليف لأنه عرض لا تحله الأعراض / وإنما يوصف بالتأليف والتركيب ، على حد الاتساع ، من حيث يتواتر حدوثه على وجوه ، فيختلف لذلك الأسماع ؛ ويصير بمنزلة المختلف من الأشكال ؛ والقول في أن العلم به لا يكون

إلا ضرورياً، أي من القول في أشكال الجواهر؛ لأن هناك تأليفاً يصح أن تصير^(١) به شبهة، وليس في الكلام تأليف في الحقيقة .

فان قال : لست أخالف في أن هذا العلم ضروري ؛ لكنني أجعل المكتسب منه العلم الزائد عليه ؛ لأنكم قد بينتم أن بهذا القدر من العلم لا يمكن فصل الكلام
الفصيح .

قيل له : إن حال هذه العلوم سواء ، في الوجه الذي ذكرناه ؛ لأن المشاهد كما يفصل بين المربع والمدور باضطراب ، فقد يعلم باضطراب عند الاختبار الفرق بين ما إذا انضم بعضه إلى بعض صار مربعاً ، وبين ما يصير مدوراً ؛ وهذا حال الكلام ، لأنه يعرف بالمادة ما إذا انضم بعضه إلى بعض صار خيراً ، إلى غير ذلك من سائر أقسام الكلام ، ويكون منظوماً نظم الشعر ، أو الخطب ، أو غير ذلك
فان قال : فلماذا يتفاضلون في ذلك إن كان ضرورياً ؟ .

قيل له : لأنه مما يقع عند سبب ، وطريق ، ويحصل عند تكرار الإدراك والاختبار ، فتفاضلهم في طريقه يتفاضلون في المعرفة ، وإن كان المعلوم أنهم لو اشتركوا في طريقه لاشتركوا في المعرفة ؛ وبما يدل على ذلك : أن هذه العلوم لو كانت مكتسبة لصح من العاقل أن يكتسبها عند المشاهدة الأولى ، فكان لا يحتاج إلى تكرار المشاهدة ، والمطالبة في الاختبار ؛ وفي علمنا بالحاجة إلى ذلك دلالة على أنه ضروري ؛ وبمثل ذلك فصلنا بين ما يقع من فعلنا متولداً ، وبين ما يفعل تعالى عند أفعالنا ، كالشبع والرى ، ونبات الزرع^١ والسكر ؛ إلى غير ذلك مما لا يجرى على طريقة واحدة ، فيما يحصل عنده ، بل تختلف الحال فيه ، ويفارق الأمل الواقع

٩٢ / ب

(١) ساقطة من « ص » ومزينة بين الكلمات في « ط » .

- عند الضرب ؛ ولذلك قلنا : إن ما يحصل عند لسع الزنبور لا يكون متولدا ، لأنه يختلف ، وإنما المتولد منه القدر الذى لا يختلف ؛ فكذلك القول فى هذه العلوم . .
- يبين صحة ما قلناه : أن أحوال العقلاء فى هذه المعارف تختلف ، وفهم من يفهمه البسير من المدة ، فيما يدرك ويمارس من الكلام ، وفهم من يحتاج إلى أكثر من ذلك ، مع اشتراكهما فى بذل الجهد ؛ وذلك يدل على أنه ضرورى ، والمادة فيه مختلفة ؛ وما يدل على ما قلناه : أنه لو كان مكتسبا لوجب أن يكون دافعا عن النظر فى دليل ، وقد عرفنا أن هذه العلوم لادليل عليها ؛ لأنها كالمشاهدات ؛ فلولم تكن ضرورية لما صح حصول العلم أصلا ؛ لأنه إذا لم يكن هناك دليل استدل به على ذلك ، فكيف يمكن أن يكون مكتسبا ؟ ولا يصح أن يقال فيها : إنها تكون علما لتذكر الدلالة ، لأن ذلك مفقود أيضا ؛ ولالساثر الوجوه التى تقتضى كون الاعتقاد عاما ؛ لأنها أجمع لا تتأتى فى هذا الموضع .

- وبعد . . فلو كانت مكتسبة لكان لا يتمتع فيمن حصلت فيه أن ينفعها ببعض الشبه فى بعض الوجوه ، وقد علمنا أن ذلك يتعذر فيها ؛ وإنما تزول عن الإنسان على حد ما يزول عنه العلم بالمدرجات ، بالسهو ، وتعود إلى الإنسان بالذكر ، عند التذكر ، أو الممارسة ؛ ولهذا الجملة قلنا فى العلوم التى هى حفظ لكيفية الكلام :
- إنها لا تكون إلا ضرورية ؛ ولهذا الجملة قلنا : إن المعرفة بالحساب لا تكون إلا ضرورية ، لأنها معرفة ، بجمع قدر إلى قدر ؛ فالحال فيها ما قدمناه ؛ لأنه لا فرق بين العلم بالفرق بين المذخور والمربع ، وبين العلم بالفرق بين العشرة والمائة ؛ ولا فرق بين العلم بما إذا انضم بعضه إلى بعض كان مربعا ؛ وبين ما إذا ضم بعضه إلى بعض كان مائة ، فى أن جميع ذلك لا يكون إلا ضروريا ؛ لكنه ربما يدق ويتيسر كما قد يدق كثير من المدرجات ، فيحتاج فى تمييزه إلى تكرار الإدراك

- والتأمل ؛ ولا يمنع ذلك من كونه ضرورياً ؛ فكل هذه العلوم لا تخرج عما ذكرناه ؛ وإن كانت العبارات تختلف فيه ؛ لأن ضرب العدد في العدد ليس إلا من باب الجمع ؛ لكن المراد بالضرب جمع الخمسة خمس مرات ، والمراد بالجمع جمع خمسة إلى خمسة ، فاللقب مختلف ، والمعنى متفق ؛ فكذلك القول في القسمة : إنها تفريق الجمع ؛ فالعلم بكيفيتها كالعلم بالجمع ؛ لأننا كما نعلم باضطراب أن بعض الأجسام إذا ضم إلى بعض يكون مربعا ، فكذلك نعلم إذا فرق بعضه عن بعض كيف يكون حاله ؛ فكذلك القول في الأعداد ؛ والعلم بالكلام وتركيبه يمرى على هذا النحو ؛ لأن المتكلم يجب أن يكون عالماً بأفراد الكلام ، وكيفية ضمه ؛ ويعرف ما إذا ضم بعضه إلى بعض يكون ضرباً من الكلام ، ومفارقة لغیره ؛ وكذلك القول في تفريق بعض عن بعض ؛ فالعلم بذلك ضرورى على ما ذكرناه ؛ ولذلك لا تتفاوت أحوال العلماء فيه ؛ كما تتفاوت في العلوم المكتسبة ؛ وأنت تجد المتساويين في الاجتهاد ، في النظر ، يتقدم أحدهما الآخر ، بالأمر العظيم^(١) ، في باب الاكتساب ، ولا يجوز مثله ؛ في باب الضروريات إلا بالقدر المعتاد ، إلا إذا كان أحدهما ناقص الآلة ؛ فاما إذا كانت الآلة متساوية ، والممارسة كمثل ، فالتفاوت العظيم لا يقع ؛ وإنما يقع ذلك في العلوم المكتسبة ؛ لأن مع تساويها في الأحوال قد يعرف أحدهما ، ولا يعرف الآخر ، من جهة التلطف في النظر ، والمعدل عن صوابه ، أو ورود الشبه فيه ، إلى ما شاكلة ؛ ولذلك يصح اختلاف العقلاء في ذلك ، فيعتقد أحدهم صدق ما يستقده الآخر ؛ ولو كان العلم بالكلام مكتسباً لصح وقوع اختلاف فيه ، على الحد الذى ذكرناه ، في الأمور المكتسبة ؛ فكل ذلك بين فيما قصدنا ذكره . ونحن الآن
- ٢٠ نئين محبة التحدى بالكلام الفصيح ، إن شاء الله .

(١) في « ص » ، فالأمر .

فصل

في بيان صحة التحذى بالكلام الفصيح

- اعلم . . أن الذي قدمناه من الأبواب يبين أن للكلام الفصيح مراتب ونهايات ، وأن جملة الكلمات وإن كانت محصورة ، فتأليفها^(١) يقع على طرائق مختلفة من الوجوه التي بناها ، فتختلف لذلك مراتبه في الفصاحة ، فيجب أن لا يمنع أن يقع فيه التفاضل ، وتبين بعض مراتبه من بعض ، ويزيد عليه قدرا يسيرا أو كبيرا ، وما هذا حاله فالتحذى صحيح فيه ، لأن فيه مقادير معتادة تصح فيها زيادات في الرتب غير معتادة ، وصار ذلك في باب : بتزلة مقادير ما يمكن القادر منا أن يفعله ، أنها مقادير معتادة تصح فيها زيادات في مراتب غير معتادة ، فكما صح فيها حل هذا المحل التحذى ، فكذلك القول فيما ذكرناه في الكلام . وقد بينا في باب مفرد : أن المعجز لا يجب أن يكون موقوفا على ما لا يقدر العباد على مثله ، وبيننا أنه لا فرق بين الخارج عن المادة في وجه مخصوص ، وإن كان من جنس ما يقدر العباد عليه ، كحمل الجبال ، وقلب البور ، وطمر البحار ، والسباحة في الهواء بلا جناح ، ووقف الثقليل في الهواء ، إلى غير ذلك ، وبين إحياء الموتى ، وقلب المصاحية . وبيننا أنه لو قيل : إن هذا أدخل في الإعجاز من جنس ما يتطاوله البشر ، فيعرفون المتمرد فيه ، باكتشف عما يعرفون حال ما لا يقدر على جنسه ، لكان أقرب في هذا الباب ، ولا فرق بين ماله مقدار زائد على ما جرت به العادة^(٢)

(١) في « ص » وتأليفها . (٢) مرسومة بروض طرق « ص » و « ط » . بلا نقط ولعل أقرب ما يتناسب المعنى « طمر » . (٣) ثابتة في الأصلين ، ولا تظهر الحاجة إليها .

بمثله ، وبين ما يكون له رتبة زائدة ، في بعض صفاته المعقولة ، على ما جرت
 العادة بمثله .. وقد بينا : أن انفصاحة في الكلام معقولة ، وأنها تفاضل ، ويكون
 لها رتب ، ولا تمتنع الزيادة فيها ، وأن يكون ذلك الزائد خارجا عن طرق العادة ،
 كالأفعال العظيمة .. بين ذلك أن أحدا قد يفعل بعض الأفعال بآلة ، وبصير
 وقوعه بلا آلة خارجا عن العادة ، وقدر الفعل لا يختلف ؛ ولهذا الوجه صار فائق
 البحر معجزا ؛ لأنه تفريق بلا آلة ، ومثله لا يقع منا إلا بآلة .. وقد بينا : أنه
 لا فرق ، فيما حل هذا المحل بين أن تنقص السادة بنفس الفعل ، أو بتغير حال
 الفاعل ، بأن تكون السادة جارية في الفاعل ، أنه لا يمكن إلا من فصل متعاد ،
 فإذا أمكن من خلافه كان معجزا ، إما بزيادة أقدار ، أو برفع موانع ، أو بزوال
 إلباء ، أو بتغيير دواع ؛ ولذلك قلنا : إنه إذا جعل تعالى نزول الملك معجزا ، فهو
 بمنزلة إحياء الموتى ، وكذلك فلو أمكن الملائكة من فصل ما يخرج عن العادة بيننا
 لكان معجزا .. وبيننا : أنه لا فرق بين أن يقال : إن القرآن من قبله تعالى ،
 أو من قبل الرسول ، أو من قبل الملك ، في أن وجه الإعجاز يحصل فيه .. وبيننا :
 أنه لا فرق بين أن يكون حادثا ، وبين أن يكون في حكم الباقي ، وقد قصد بإحداثه
 من قبل وجه الإعجاز ، في أنه دال على النبوة ؛ كما لا فرق بين ظهور الباقي مما يخرج
 عن العادة ، وبين حدوثه ؛ فلو أنه تعالى خلق معجزا في خلال الجبال ، ثم أظهره
 عند ادعاء الرسالة لكان معجزا ؛ وعلى هذا الوجه صار خروج الناقة من الجبل من
 المعجزات ؛ وقد بينا من قبل أن المتبر في ذلك أن يكون الظاهر على الرسول عند
 ادعائه مفارقا لما جرت العادة به ، من غير أن تتغير وجوه وقوعه ، وكيفية الحال
 فيه ؛ فتي لم كذلك صار دالا على النبوة ، وبصير ما ليس بمحدث في حكم الحادث ،
 وما يجوز أن يكون من جهة غير الله تعالى ، في حكم الواقع من قبله تعالى ، وكل

ذلك يبطل قول من يقول : كيف يصح منه ، صلى الله عليه ، أن يتحدث بالقرآن ، ولم يثبت أنه من قبله تعالى ! وإنما يصح التحدث بهذا الشرط ، كما لا يصح إلا بأن تكون له مراتب في الوقوع ؛ فكما لو لم يكن هذا حاله لم يصح التحدث ، فكذلك إذ لم يثبت وقوعه من جهته ، صلى الله عليه ، فيجب أن لا يصح التحدث ، لأن الذي يبناه يسقط ذلك / ألا ترى ، أن على الأحوال كلها يحصل له من المزية والاختصاص ما يبين به من غيره ، على وجه يخرج عن العادة ؛ فيجب أن لا يختلف صحة التحدث به ، إذا كانت الحال ما وصفناه ، وإن اختلفت الوجوه التي لها يصح ظهور المعجز ، على ما تقدم ذكره .

٩٤ ب /

فان قال : هلا صح التحدث بالقرآن ، من حيث اختص بنظم لم تجز العادة بمثله ، لأن الذي كان يتأده القوم الشعر ، وما يجري مجراه ، والحطوب ، وما شاكلها من الكلام المنشور ، بغاءهم بطريقة في البيان خارجة عما اعتادوه ؟

قيل له : إنما الغرض أن نبين وجهها ، يصح التحدث عليه بالقرآن ، والتقريع بالعجز عنه ؛ والذي قدمناه قد صح ؛ فان ثبت ما ذكرته لم يؤثر فيها ذكرناه ، بل يؤكد ؛ لأنه يزيد في الوجه الذي عليه يصح التحدث ؛ وكلما كانت وجوه صحته أكثر فهو أبلغ فيها أردناه ؛ لكنا نعلم أن الأمر بخلاف ما ذكرته ؛ لأن من سبق إلى الشعر أولا لا يجب أن يكون الذي أتى به داخلا في الإعجاز ، وإن كان قد اختص بنظم غير معتاد ، لما كان المتعالم من حال الغير أنه يساويه في ذلك ، فلم يكن بالسبق اعتبار ، دون أن يضاف إليه ما ذكرناه ، من تعذر مثله على غيره ، ونحو وجه من المعتاد ؛ ولو كان سبق إلى الشعر من باب الإعجاز لكان كل وزن منه ، وكل بحر يقتضى الإعجاز ، ولصح ادعاء الإعجاز ، في كل زمان بابتداع وزن مخالف

(١) في «ص» لا يزيد ، وليس ملائما لسياق ؟

لما جرت به العادة ، فإذا بطل ذلك من حيث لا فرق بين المعتاد من الأمور ، وبين ما يتمكن الناس من فعله ، على حد العادة ، لأن كلا الوجهين سواء ، في أن التساوى والاشتراك فيه يمكن ، وإنما يدل على النبوة ما يخرج عن طريق العادة ، في الوقوع والتمكن ، فكيف يصح اعتبار السبق في هذا الباب ! ومتى قال السائل :
 ٥ لاني أعتبر السبق إذا كان خارجا عن العادة ، ولم تمكن فيه المساواة ، فقد عاد إلى ما ذكرناه ، وأخرج السبق من أن يكون له تأثير^١ فلا فرق إذن بين أن تكون له منزلة غير معتادة في الفصاحة ، والنظم واحد ، وبين أن يكون النظم مختلفا ، في أن الحكم لا يختلف .. ولهذا الجملة جوازنا أن يقع السبق ، إلى الصناعات ، وما جرى مجراها ، وأن لا يكون ذلك معجزا ، لتمكن الغير من المشاركة ، حتى لا يفضل السابق المسبوق ، بل ربما يزيد السابق على المسبوق ، وما هذا حاله لا يصح أن يكون إلا في حكم المعتاد ، لكنه لم يظهر ، ولا فرق بين ما يظهر منه وما يصح ظهوره ، ولو كان السبق يؤثر في ذلك لوجب إذا تمكن أحدهما من ابتداء لفة أن يكون ذلك معجزا ، فلما لم يحز ذلك ، لصحة المشاركة ، فكذلك القول فيما عداه ، وليس لأحد أن يقول : إذا كان السبق إلى الشيء مما لم يتقدم وقوع مثله ، فيجب أن يكون معجزا ، لأن المعبر هو بما يخرج عن العادة ، ولا يمكن لأهل تلك العادة فيه المساواة والمشاركة ،
 ١٥ ولو أن ذلك كذلك لوجب في ابتداء العادات أن يكون من باب الإعجاز ، حتى لا يفصل حاله من حال انتقاض العادة .. وقد بينا فساد ذلك من قبل ..

فإن قال : هلا قلم ، إن التحدى بالقرآن يصح لأمر يرجع إلى التخلية والدواعي ، فكأنه يتعدهم بأن يأتوا بمثله ، فيمتنع عليهم ذلك لحصول منع فيهم ، أو لورود بعض الصوارف عليهم ، مما يختص القلب ، أو اللسان ، فنسد ذلك
 ٢٠ يظهر أنه معجز ، وإن كان الحال للقسوم كاله ، في التمكن من ذلك ، والقدرة

عليه ، وفي أن القدر الذي قد اختص به ، من الفصاحة . محتاد ؛ فمن أين لكم مع تجويز ما ذكرناه ، أنه خارج عن العادة ، فيا اختص به من قدر الفصاحة ؛ وإذا لم يتم ذلك ، وعليه يتم التحدى ، فيجب أن لا يصبح كونه معجزاً !

قيل له : إن الذي ذكرته لو صح لأبد ما قلناه في التحدى . لأنه يؤذن بأنه

- يصبح من وجود سوى الذي ادعينا به وإنما يصبح هذا السؤال بين من يعترف بإعجاز القرآن / إذا اختلفوا في الوجه الذي صار معجزاً ، وغرضنا في هذا الباب الكلام على المخالفين ، الذين يظنون أن التحدى لا يصبح به ، على وجهه ، لكنا مع ذلك نبين فساد ما أورده . . . وقد علمنا أن المنع من الكلام لا يكون إلا بما يجرى مجرى المنافي له ، وليس في المقدور ما ينافي جملة الكلام على الحقيقة ، حتى يمانعه من غير واسطة ، كما نقوله في الإرادة والكراهة ، وإن كان لا يمتنع في بعضه أن يعناد بعضاً ، على ما ذكره شيوخنا ، في هذا الباب ؛ وإنما يقع المنع من الكلام بأمر يختص محله وآلته ؛ ولا يكون ذلك إلا بما يضاد القدرة ، أو يفسد حال الآلة ، والبيئة ؛ وما هذا حاله يؤثر في صحة الكلام أصلاً ؛ وقد علمنا أن من كان في زمانه ؛ صلى الله عليه ؛ من الفصحاء لم يتعذر الكلام عليهم فلا يصح أن يقال : إنهم اختصوا بمنع ، وبأن هو ، عليه السلام ، منهم بالتخلى .

فإن قال : امتنع عليهم ذلك ؛ بأن أعدمهم الله تعالى العلوم ؛ التي معها يمكن الكلام الفصيح ، فنصار ذلك ممنعا عليهم ، لفقد العلم ؛ لا للوجوه التي ذكرتموها .

قيل له : لست تخلفو قيا ادعيت من وجهين :

إما أن تقول : قد كان ذلك القدر من العلم حاصلًا من قبل ، معتادا ، فنموا

منه عند ظهور القرآن .

(١) في « ص » القدر والعلم .

أو تقول : إن المنع من ذلك مستمر غير متجدد ، وأنهم لم يختصوا ، ولا من تقدمهم بهذا القدر من العلم .^(١)

فإن أردت الوجه الأول ففسد كان يجب إن يكون قدر القرآن في الفصاحة قدر ما جرت به العادة من قبل ، وإنما منعوا من مثله في المستقبل ، ولو كان كذلك لم يكن المعجز ، هو القرآن ، لكونه مساويا لكلامهم ، ولتكنهم من قبل ، من فعل مثله ، في قدر الفصاحة ؛ وإنما كان يكون المعجز ما حدث منهم ، من المنع ، فكان التحدى يجب أن يقع بذلك المنع ، لا بالقرآن ؛ حتى لو لم ينزل الله تعالى القرآن ، ولم يظهر أصلا ، وجعل دليل نبوته امتناع الكلام عليهم ، على الوجه الذى اعتادوه ، لكان وجه الإعجاز لا يختلف ؛ وهذا مما نعلم بطلانه ، باضطرار ، لأنه ، عليه السلام ، تحدى بالقرآن ، وجعله العمدة في هذا الباب ؛ على أن ذلك لو صح لم يقدح في صحة نبوته ، لأنه كان يكون بمنزلة أن يقول ، صلى الله عليه ، دلالة نبوتى أنى أريد المشى في جهة فيتأذى لى على المادة ، وتريدون المشى فيتعذر عليكم ؛ فإذا وجد الأمر كذلك دل على نبوته ، لكون هذا المنع على هذا الوجه ناقضا للمادة .^(٢)

وإن أراد الوجه التالى مما قدمناه فهو الذى يعول عليه ، لأنا نجعل للقرآن المزية في الفصاحة ، من حيث يحتاج إلى قدر من العلم لم تجر العادة بمثله أن يفعله تعالى فيهم ؛ لكنا لا نقول : إنه تعالى خصه ، صلى الله عليه ، بهذا القدر من العلم ، بفعل القرآن ؛ لأن ذلك لو وقع لم يكن معجزا ، لكن لأنه ، عليه السلام ، كان يظهر أنه من جهته تعالى ، كما يظهر التحدى به ، بالطريق

(٢) في « ص » المتني .

(١) في « ص » تقدم .

(٣) سابقة من « ص » .

- الذى به يعلم ظهوره، وأنه تحدى به يعلم أنه كان يحبر بأنه من عند الله، ويقصد إلى ذلك؛ ولولا هذا الوجه كان لا ينتج أن يكون الوجه في كونه معجزاً ما ذكره السائل؛ فاما ادعاء السائل أنه، صلى الله عليه، توفرت دواعيه، وأتى بمثل القرآن، وانصرفت دواعيهم عن فعل مثله فذلك لم يأتوا به؛ وأن وجه التحدى في ذلك وقوع الصرف فيهم عن مثله، فبعد... لأننا نعلم، باضطرار، توفير دواعيهم إلى إبطال أمره، والقدح في حاله، على ما سنبينه، حتى لم يبق وجه في الدواعي إلا وتوفر فيهم، فكيف يصح مع ذلك ادعاء ما ذكرته!

فإن قلت : إن دواعيهم، وإن توفرت، فإنه تعالى صرفهم عن ذلك بمنح من الدواعي، فهذا يوجب إثبات ما لا يعقل من الدواعي.

- ١٠ وإن قلت : إنه تعالى صرفهم بمنح، فهو الذى بينا فساد من قبل؛ وهذه الجملة تبطل قول من يتعاقب في إعجاز القرآن بذكر الصرف؛ لأنها إذا كشفت فلا بد من أن يراد بها بعض ما بينا فساد؛ ولا معتبر بالعبارات في هذا الباب، وإنما المعتبر بالمعاني.

٩٦ ب /

- فأما من قال : إنه، صلى الله عليه، إنما تحدى بالقرآن، من حيث تضمن الإخبار عن القيوب، فبعد... لأنه قد تحدى بمثل كل سورة، من غير تخصيص؛ ولا يتضمن كل ذلك الإخبار عن القيوب؛ ولأننا نعلم : أنه تحدى بجملة لا يعضه، فكيف يصرف التحدى إلى ما يتضمن ذلك، دون ما يتضمن الحلال والحرام؛ ولأنه صلى الله عليه، تحدى بذلك على الطرائق المعقولة عندهم، وفي عاداتهم، وإنما اعتادوا التحدى في الكلام، على الوجه الذى ذكرناه... ونحن سنشرح ذلك من بعد.

٢٠

فإن قال : إذا صح أنه تحدام به لمزيته ، في الفصاحة والبلاغة فالمسألة قائمة ،
لأننا نقول لكم : تحدام بأن يأتوا بمثل لفظه ، أو بما يخالف لفظه ومعناه .

فإن قلتم : تحدام بمعناه فن فهم ذلك يمكنه أن يأتي به ، وكذلك إن تحدام
بمثل لفظه ، فن حفظه يمكنه أن يأتي به . فإن قلتم تحدام بذلك من دون حفظ
وجب من ذلك أن لا يكون له أيضا مزية ؛ لأنه ، صلى الله عليه ، لو لم يحفظه
لما أمكنه أن يأتي به .

وإن قلتم : تحدام بخلاف الأمرين ، فلهن أن يقولوا : إنا قد أتى بخلافهما
في الشعر والخطب ، فلا مزية للقرآن في ذلك .

وإن قلتم : تحدام بمثل نظمه ، فالنظم عندكم ليس بمعنى سواء ، ولو كان معنى
سواء لكان يمكنهم أن يأتوا به على طريق الحكاية ، إذا حفظوه ، وأتوا بمشله
بأن يجعلوا بدل كل كلمة غيرها .

١٩٧/

فإن قلتم : تحدام بالسبق فقد بستم فساد ذلك . على أن لهم أن يدعوا عليه
التوبة ، بسبقهم إلى ما لم يسبق إليه ، من الشعر وغيره ؛ فإذا كان لا يقبل في التحدى
إلا هذه الوجوه وقد فسدت ، فن أين أن التحدى بالقرآن يصح ، وأنه ممعز ؟

فيل له : إنما يقع التحدى بالكلام ، في الوجه الذي عليه يصح التفاضل فيه
والمباينة ؛ وقد علمنا : أن أحدا لا يبين من غيره في الكلام بالحكاية ، لأنه يمكن
كل أحد أن يحكى كلام غيره ، إذا كان قد سمعه وحفظه ، وهو متمكن من
الكلام ؛ فالتحدى بذلك ممنوع في المقول ، لأن الفضل فيه لا يظهر ؛ فكذلك
القول في السابق إلى ما يمكن فيه المشاركة ؛ لأن هذه المثابة في الوجه الذي بيناه .

(١) ساطعة من « ص » . (٢) كما في « ص » و « ط » .

- وفد علمنا : أنه لا معتبر بالمعاني في هذا الباب ، سواء لورودها المورد على طريقة الإبداع ، أو السبقي ، فالتحدى بالقرآن لا يصح أن يصرف إلى هذه الوجوه ، على أن قد بينا : أن التحدى وقع بالقرآن لا بالمعاني . . . وبيننا : أنه الذي يبين فيه التفاضل دون المعاني ؛ وإن كان حسن المعاني كالشرط ، وكالمؤثر ، في هذا الباب ؛ فإذا صح ذلك فالواجب أن يكون التحدى واقعا في القرآن ، على الطريقة التي ذكرناها . . . بين ذلك : أنها الطريقة المعتادة في الفصحاء ، لأنهم قد كانوا يتبارون ، ويتحدى بعضهم بعضا ، في الكلام الفصيح ، من منظوم ومنثور ، ومرادهم ما ذكرناه ، من أن يأتي أحدهم بما تبلغ رتبته ، في قدر الفصاحة رتبة الكلام الذي أوردته ، فيجب في القرآن أن يكون التحدى واقعا به على المعتاد ، فيكون ما يورده المتحدى في حكم المبتدأ ، ويكون مشاركا للتحدى في أنه يكون ما يورده مبتدئا وخارجا عن أن يكون محتزيا ، لأن الاحتذاء أو الحكاية لا معتبرهما في هذا الباب ؛ وينظر فيما ابتدأه كل واحد منهما : هل يكون المتحدى متساويا في قدر فصاحته للتحدى ، أو مقصرا عنه ، فإنما المعتبر في ذلك بقدره في الفصاحة^١ التي هي صفة الكلام المبتدأ ، حتى أن أحد الكلامين لا يتمتع أن يكون في وصف الخليل ، والآخر في وصف النوح ؛ وقد يميز أن يكون أحدهما في وصف ما للآخر ووصف فيه ، بطريقة أخرى من الكلام ، وهذا متعالم عند من يتحدى بالكلام ، ويعلم الطريقة فيه ، باضطراب ، فكيف يصح صرف التحدى في القرآن عن هذه الطريقة المعروفة إلى وجوه غير مقبولة ، على ما سأل السائل عنه .

٩٧ ب /

- فإن قال : إذا لم يصح أن يتحداهم بمثله ، على طريق الحكاية والاحتذاء ، وكان الكلام كله مركبا ، من هذه الحروف المعلومة ، والكلام الفصيح في لغة العرب مؤلف من كلامهم ، بقميعة يجرى بجرى الحكاية ؛ فيجب أن لا يصح أن

يتحداهم به؛ لأن الذي أتى به من القرآن هو حكاية كلامهم، وجاء به على طريقة الاحتذاء لكلامهم، وإلا فإن لم يمنع ذلك من صحة التحدى، فكذلك القول في الاحتذاء.

قيل له : قد بينا من قبل أن المبتدئ بالكلام متصرف فيما يأتي به، ويمكن من ذلك بعلوم مخصوصة تنتهى، فيصح التحدى به على هذا الوجه فتعلم عنده المزية، والمساواة وليس كذلك الحكاية، لأنها ليست بتصرف في الكلام، وإنما تقتضى أداء المحفوظ، وقد يصح ذلك، ممن لا يفهم اللغة، ولا المعاني، كما يصح ممن يفهم ذلك، والفرق بين الأمرين واضح، وقد مثل شيخنا «أبو هاشم» ذلك في الحكاية والمحكي بنسج الديباج، لأن الرفع والوضع قد يصح ممن لا يعرف كيفية النساجة، فلا يستد بذلك، وإنما يستد بما يفعله العالم بكيفيته، لأنه يعلم ما الذى يظهر من النسج، إذا ضم على طريقه من الصور المختلفة، وما الذى لا يظهر ذلك منه، وما الذى يظهر منه [على طريق الاستقامة، وما الذى يظهر منه على ^(١)] خلافه، والفضل فيه يظهر، لا في الرفع والوضع الواقعين على طريقة الحكاية، فكذلك القول في الكلام : أنه إنما يظهر الفضل بالتصرف المخصوص على الطرائق ^(٢) التى بينا : أن الفضل يقع لأجلها دون ما يحصل على طريقة الحكاية والاعتداء.

فإن قال : ليس التحدى بالشعر إنما يقع بأن يتعذر مثله، في نظمه وفصاحته، فهلا قلم في القرآن : إن التحدى يقع فيه على هذا الحد ؟

قيل له : ليس يخلو السائل عن ذلك من أن يمنع وقوع التحدى، وظهور التفاضل في طريقتين مختلفتين، في النظم، أو يحيز ذلك. وقد علمنا : أن المنع

(١) ما بين المقوتين ساطع من « ص » . (٢) في « ص » الهى .

منه لا يصح ، لأنه يمكن أن تظهر فيه المساواة والفضل ، فإذا صح ذلك فيه فلم لا يصح التحدى فيه ، كما صح ، إذا كانت الطريقة واحدة ؛ وإن كان يميز ذلك فيجب أن يكون المعبر بقصد التحدى ؛ وإنما جرت العادة في باب الشعر بما ذكرته ، لأنهم كانوا يقصدون إلى التحدى فيه ، على هذا الوجه ؛ وإلا فالتحدى على خلافه قد يصح ، ولولا أن الأمر كذلك لوجب أن لا يصح التحدى بالشعر .
إلا في مثل وزنه ، لمثل الملة التي ذكرناها ، وهذا ظاهر السقوط .

واعلم . . أن التحدى وإن كان قد يصح بقدر من الفصاحة والبلاغة ، ففى اختص ماله قدر عظيم فى الفصاحة بطريقة من النظم خارجة عن العادة يكون وجه الإعجاز فيه أظهر وأبين ، وظهور عجز الفير عنه أكشف ؛ فلما كان الأمر كذلك أجرى الله تعالى حال القرآن ، على مثله ليكون وجه الإعجاز فيه أبين ؛ نفسه الله تعالى بطريقة خارجة عن نظمهم وترهم ، ويقدر من الرتبة فى الفصاحة خارج عن عادتهم ، فذلك اشتبهت الحال فظن بعضهم : أن وجه الإعجاز يرجع إلى النظم ، وبعضهم : أنه يرجع إلى قدر الفصاحة ، فى أنها لو انفردت لكان معجزاً مخالفاً لمرتبة فى طريقة النظم ؛ لأنها لو عريت عن الرتبة المخصوصة فى الفصاحة لم يكن معجزاً ، وإن كان ذلك مقوباً لحاله ومؤكداً / لأمره ، كما نعلم أن حسن المعنى يؤكد كون الكلام الفصيح معجزاً ، وإن كان لو انفرد لم يختص لهذه الصفة .

٩٨ ب /

فإن قال : ليس من يتمكن من الشعر يقين من لا يتمكن منه ، وإن كان فصيحاً فى ثر الكلام ، فالمرتبة قد ظهرت بالنظم وإن ائرد .

(١) فى « ص » استينت .

(٢) ساطعة من « ص » .

قيل له : لو ثبت وصح أن يتفرد واحد بقول الشعر ، حتى لا يساويه أحد من
الفصحاء لم ما ذكرته ، لكن ذلك يستحيل ، فلا يجوز أن يقع به معنى الإعجاز ،
كما يقسح بمزية الفصاحة . . . ولهذا الجملة جعلنا الطريقة الخارجة عن العادة ،
في النظم مؤكدة لكونه معجزا ، إذا كان له رتبة عظيمة في الفصاحة .

فإن قال : فينوا أن للقرآن هذه الرتبة في الفصاحة لئتم ما ذكرتم .

قيل له : إنا نبين ذلك من بعد ، وغرضنا بهذا الفصل بيان صحة التحدى ،
وقد انكشف ذلك بما أوردناه ، وبيناه من الكلام .

فصل

في بيان الوجه الذى عليه يصح ككون القرآن معجزا

وقد بينا من قبل فائدة هذه اللفظة في اللغة والتعارف ، وما بينهما من الاختلاف ، فعنى قولنا في القرآن : إنه معجز ، أن يتعذر على المتقدمين في الفصاحة فعل مثله ، في القدر الذى قد اقتص به ..

فإن قال : كيف يصح أن يتعذر ذلك عليهم ، ولتعذر الفعل أسباب : من عجز ، وقدر آلة ، وما شاكلهما ، وكل ذلك لا يصح إثباته فيهم ؟

قيل له : قد بينا : أن الذى له ^(١) يتعذر عليهم ذلك فقد العلم بكيفيته ، في قدر الفصاحة ؛ لأن هذا العلم متى حصل في القادر ، مع السلامة أمكنه أن يأتي بمثله ؛ فإذا لم يحصل تعذر عليه ؛ فخل عمل العلم بنفس الكلام والكتابة ، وسائر الأعمال المحركة ، التي إذا حصلت أمكن الفعل ، وإذا عذمت تعذر الفعل ، وإن كان القادر قادرا ، والآلة موفرة ؛ وهذا يبطل قولهم : إنهم عن ماذا عجزوا .

فإن قلتم : عن نفس الكلام وحروفه لم يصح .

وإن قلتم : عن النظم والتأليف / لم يصح .

وإن قلتم : عن مثله ويصح منه إرادته على وجه الحكاية لم يصح ، وذلك يبطل قولكم : إنه معجز ؛ لأننا قد بينا : أنا لا تثبت فيه عجزا ؛ وإنما تجري

(١) ساقطة من « ص » . (٢) ساقطة من « ص » .

(٣) رسمت في « ص » و « ط » مادي ، وفي ط نقطة قريبة من الهال فقرأتها ماذا بترجيح السياق ؟ . . وستردها « ماذا » بعد ذلك في « ص » بهذا الرسم قسه .

هذه العبارة مجازاً ، من حيث يتعذر فعل مثله في قدر فصاحته .. وبينما الوجه الذي له تندر حتى دخل في أن يكون معقولا مكشوفاً ، وذلك يسقط سؤالهم .

فإن قالوا : إن المسألة قائمة ؛ وذلك أنهم إذا كانوا يعلمون الحروف ، وسائر ما يتصل بالكلام ، لم يمكن أن يبين أن هناك علما قد فقدوه ؛ لأنكم إن جعلتموه علما بالحروف والكلمات وغيرها . لم يصح ؛ وإن جعلتموه علما بالتأليف والنظام لم يصح ؛ وإن جعلتموه علما بعينه لم يصح ؛ وذلك يبطل قولكم : إنه معجز .

قيل له : إن المراد بتأليف الكلام ونظامه معقول ، لأننا لا نرجع بذلك إلى مثل تأليف الأجسام ، لاستحالة ذلك على الكلام ، لأنه عرض يستحيل كونه محلا ؛ ولأن من حق التأليف أن يحصل بين الموجودين ، وفي الكلام لا يصح ذلك لأن ثاني الحروف إذا وجد بطل الأول ، فلو أثبتنا البقاء^(٢) فيها لأدّى إلى كون الموجود مؤلفا بالمعدوم ، وهذا محال ؛ وليس يجب إذا استحال ذلك أن يكون المراد بتأليفه ونظمه غير معقول ؛ لأننا نفي بذلك تواتر حدوثه واتصاله ، على الطريقة التي وضعت للفائدة ؛ وأنه لو تقطع لم يفد ، وإنما يعتبر إذا حصلت فيه طريقة الاتصال فتشبه بالأجسام المتصلة ؛ وقيل فيه : إنه مؤلف منظوم متصل ؛ وقد بينا من قبل : أن اتصاله قد يكون على ضرب ، فبين بكيفيتها مراتب الفصاحة والفاضل فيه .. وبيننا : أن كل مرتبة منه قد تحتاج إلى قدر من العلم ، سوى العلم الذي تحتاج إليه المرتبة الأخرى ، كما تعلمه في الصناعات وغيرها إذا كانت مخلفة المراتب ؛ فإذا صح ذلك لم يمنع أن يحصل^١ في الفصح قدر من هذا العلم ، دون قدر ، لأن مقادير الفصاحة إذا اختلفت وتفاضلت ، فكذلك العلم

(١) في « ص » يعلمون . (٢) في « ط » بالبقاء .

- الذى معه تصح تلك المقادير لابد من أن يختلف ، فيصح في الفصحى أن يحصل بعض ذلك دون بعض ؛ فإذا ثبت ذلك فالذى زريده بما قدمناه : أن العرب لما لم يحصل لها العلم ، الذى معه يمكن ما يبلغ مبلغ القرآن ، في قدر الفصاحة تعذر عليها فعل مثله ؛ وذلك لأن العلم الذى يمكن معه ذلك يصح عنده التصرف في الكلام ، حتى لا يقف على حد واحد ، دون حد . . . يبين ذلك أن المختص بهذا العلم يمكنه أن يأتي بهذا القدر من الفصاحة إن شاء في وصف حرب ، أو محالة ، أو معاملة ، أو موعظة ، إلى غير ذلك ، ويمكنه التصرف في سائر الكلام ، والعبارة به ، عن سائر المعاني ؛ فإذا وجد هذا العلم صح كل التصرف ، وإذا عدم تعذر جميعه ، على هذا الحد ، وإن أمكنه التصرف في الكلام الذى نقص في الفصاحة عن هذه المنزلة ؛ وإذا ثبت ذلك لم يكن لأحد أن يقول : فكيف يمكنهم أن يأتوا بنفس القرآن ، ويتعذر عليهم فعل مثله ، مع علمكم أن القادر على الشيء قادر على أمثاله ؛ لأننا قد بينا : أن فعل مثله على طريق الحكاية لا معتبر به ؛ لأن ذلك يمكن لمكان الحفظ ، الذى قد يصح فيمن يعرف اللغة ولا يعرفها ؛ وليس كذلك التصرف في مثله ؛ لأنه لا يتأتى إلا من العالم بكيفيته ؛ ومثلنا ذلك بالنساجة والضيافة ؛ فإذا ثبت ذلك لم يمنع أن يتعذر عليهم فعل مثله ، في قدر فصاحته ، وإن أتى منهم حكايته لما ذكرناه الآن ؛ ولا يتمتع أيضا تعذر ذلك عليهم ، وإن تمكنوا من فعل ما قصر عنه في الفصاحة ، لما قدمناه ، من العلة . وليس يجب في العلم ، الذى معه يمكن ذلك أن لا تثبته ولا نعلم محته إلا بأن يتبين تفصيله ؛ لأن الجملة في هذا الباب تنفى عن التفصيل ^(٢) . يبين ذلك : أن صحة الفعل المحكم ، كالضيافة والكتابة لا شك أنها تتعلق بقدر من العلم تعلمه في الجملة

(١) في « ص » عن . (٢) في « ص » تفصيل .

وإن لم نعلم تفصيله ؛ ولم يمنع ذلك [من القول بأن العلم لأجله يصح ذلك ، ولنفقده
يتعذر ذلك على القادر ، فكذلك القول فيما بيننا لأن فرع الشيء ^(١) يجب أن يكون
مجمولاً على أصله . . وهذه الجملة قد أسقطت قولهم : إن القادر على الشيء إذا كان
قادراً على ضده ، وعلى مثله ، وعلى أن يوقع الشيء على كل وجه يصح أن يقع عليه ،
فكيف يصح أن تقولوا : إنه تمذر عليهم مثل القرآن ، في قدر الفصاحة !
وذلك لأننا قد بينا : أنهم قادرون على كل ذلك ؛ وإنما يتعذر عليهم إيقاعه على
بعض الوجوه ، لفقد العلم بكيفيته ، حتى يبلغ قدراً مخصوصاً في الفصاحة ؛ وهذا
متعارف من أحوال الصناعات التي لها مراتب ؛ وليس لأحد أن يظن أن قولنا :
إن القادر على الشيء يصح منه إيقاعه ، على كل وجه يحل محل قولنا : إنه إذا قدر
على الشيء قدر على ضده ؛ لأن الوجوه التي يقع عليها الفعل ربما تعلقت بعلوم
١٠ مختلفة ، يحصل بعضها للقادر دون ماؤها ، فيصح منه إيقاع الشيء على وجهه ،
دون وجهه ؛ وهذا كما قد يصح منه الفعل دون بعض أضداده لمنع ، فيصير
فقد العلم في الوجوه كالممنوع من بعض الأضداد ؛ وهذا معقول ، لا ينبغي على من
يعرف هذا الباب .

وإذا تأمل حال أهل العلم بالفصاحة ، وعلم اختلاف مراتبهم فيها ، مع
١٥ اشتراكهم في العلم بالكلام وأحواله ، عرف أنت الذي له افرقت أحوالهم في
الذي اشتركوا فيه ؛ فإذا لم يمكن الإشارة إلى قدرة ، وآلة ، وإلى علم بنفس
الكلام فلا بد من علم زائد يحتاج إليه في مقادير الفصاحة ، فإذا حصل بعضها له
أمكنه أن يأتي بما له ذلك القدر من الفصاحة ، دون ما زاد عليه ، وهذا في اللغة
٢٠ الواحدة كهو في اللتين ؛ فإذا لم يتمتع في العربي أن يكون متمكناً من الكلام الفصيح

(١) ما بين المتوضعين حافظ من « ص » .

- بالعربية ، ويتعذر عليه مثله بالفارسية ، لأنه قد فقد ذلك العلم ، ولو علم ذلك
لأمكنه الأعران جميعا ، فكذلك القول فيما ذكرناه ، من مراتب الفصاحة
ومقاديرها ، وعلى هذا الوجه يصح إثبات فصحين عالمين باللغة ، وأحدهما يتمكن
من قول الشعر ، دون الآخر ، وذلك لأن العلم الذى معه يمكن نظم الشعر غير العلم
الذى معه يمكن النثر ، فلذلك اختلفا فهما ، وإن اشتركا فيما علماه ، فقد تباينا
• فى بعض العلوم ، ولذلك قد لا يمكنه أن يقول الشعر ، فإذا عاياه ، واشتغل به ،
ووقف على طريقه تمكن من ذلك ، فلا بد من فرق بين الحائزين ، ولا يمكن ذلك
إلا مع العلم الذى ذكرناه ، فكأن هذه الإشارة إلى هذه العلوم مفصلة لا تمنع
مما عرفناه ، فكذلك القول فيما قسمناه ، فأما ما يتعلقون به ، من أن الفصيح
يمكنه أن يأتي بلفظة مكان كل لفظة من الكلام الفصيح فى الشعر وغيره ، فكيف
١٠ يصح أن نقولوا : إن ذلك ، تعذر عليه ، فظاهر السقوط ، وذلك لأن هذه الطريقة
تقارب الحكاية ، فكأن حكاية الكلام لا تدل على المعرفة ، فكذلك وضع لفظة
بدل أخرى ، ووزنهما واحد ، لا يدل على المعرفة ، وإن كان من يمكن فى هذا الباب
لا بد من أن يكون له قدر من العلم بالألفاظ ، التى تتفق معانيها ، وتختلف أوزانها ،
حتى يمكنه أن يأتي بدل واحدة منها ما يعاثلها ويقاربها ، لكن هذا القدر من العلم
١٥ لا يكفي فى التصرف المخصوص ، الذى قدمنا ذكره ، لأنه يحتاج فى ذلك إلى قدر
مخصوص من العلم زائد على ذلك ، حتى يمكنه أن يورد هذا القدر من الفصاحة
وبذلك ^١ أبطلنا قول من يقول : إن المفهم يمكنه قول الشعر ، على هذه الطريقة ،
لأن إبدال الكلمات لا يسد تمكينا من الشعر وإن كان الكلام شعرا ، حتى إذا صح
منه أن يتبدى ذلك ، ويتصرف فيه عد ذلك منه شعرا ، وقد قدمنا ما يمكن معه
٢٠ بيان مقادير الكلام ، التى يحتاج إليها ، فى مراتب الفصاحة حيث ذكرنا الوجوه ،

التي لها يكون أحد الكلامين متقدما الآخر في الفصاحة؛ فلا وجه لإعادة ذلك؛
ولهذه الجملة قلنا : إنه لا فرق بين أن يكون القرآن من قبل الرسول ، عليه السلام ،
أو من قبل الله تعالى ، في كونه معجزا ؛ لأنه إن خصه تعالى بقدر من العلم لم تجر
العادة بمثله ، في أهل الفصاحة [حتى أمكنه إيراد ما له هذه الرتبة ^(١)] فهو معجز .
كما أن فعله تعالى كذلك ، مع ما فيه من انتقاض العادة معجز ، وكذلك فتمكين الملك
من إلقاء ذلك معجز ، لو كان ذلك من فعل الملك ، أو غيره ، كما أنه تعالى لو أعلمه
ما يحسرى مجرى الغيوب لكان معجزا ، ولو أظهر الخبر على يده ، أو مكن الملك
من إلقاء ذلك إليه لكان أيضا معجزا ، فالحال في كل ذلك لا يختلف . وقد
قال شيخنا « أبو هاشم » في القرآن : إنه وإن خلق قبل ميلاده ، صلى الله عليه ،
فهو دلالة على نبوته ؛ لكنّه من قبل يدل على أنه سيكون نبيا ، ثم يكون له عند البعثة
دلالة على أنه نبي ، كما قوله في سائر الأدلة ؛ ولا يوصف من قبل بأنه علم ومعجز ،
لأن ذلك يفيد فيه انتقاض العادة به ؛ وإنما يصح ذلك بعد البعثة . . قال : والعادة
انتقضت بأن أنزله جبريل عليه ، عليه السلام ، فصار القرآن معجزا ، لتزوله ، وعلى
هذا الوجه ، ولاختصاص الرسول عليه السلام به ، لأن نزول جبريل هو معجز ،
لكنّه لو أنزل ما ليس بمعجز لكان لا يعلم صدق رسول الله صلى الله عليه ، وإن
كان تزوله علما لنفس جبريل / وإذا كان المنزل مثل القرآن ، أمكننا أن نعلم
نبوته بالقرآن ، وأمكنه عليه السلام أن يعلم نبوة جبريل ، بتزوله على حد انتقضت
العادة به ؛ وإنما أوردنا هذا الكلام لنبين به الوجه الذي له وصف بأنه علم ،
بعد أن لم يوصف بذلك ، وهو في الحالتين موجود ؛ ومفارقة في ذلك لكونه

(١) ما بين الحقيقتين ساقط من « ص » ورواد في « ط » تمة بالماتى .

(٢) ساقطة من ط .

- دلالة، في أنه لا يتجدد ذلك فيه؛ وبمثل هذه الطريقة يفصل بينه وبين المعجزات التي لا يصح تقديمها؛ لأن تلك لا بد من أن تكون حادثة، متى يصح الاختصاص وهذا لا يجب حدوثه حتى يصح اختصاص الرسول به؛^(١) لأنه لا فرق بين أن يكون حادثاً، أو منقولاً إليه؛ على ما قدمنا ذكره؛ وإنما اختص الكلام بذلك، لأنه في حكم الباقي، وفي حكم الحادث؛ فأما الوجه الذي له صار في حكم الباقي فهو لأنه تمكن فيه الحكاية التي تحل محل نفس الكلام، فلا فرق بين ظهور حكايته للاستماع، وبين ظهوره، لو كان باقياً؛ والوجه الذي له صار في حكم الحادث ظاهر، وهو لأن الحكاية إذا قامت مقامه لحدثت صار كأنه الحادث، فإذا أمكن ذلك فما الذي يمنع من أن يصير علماً عند النزول، ولم يكن من قبل كذلك، لو قيل: إنه لا يمنع أن يكون دلالة، بعد ما لم يكن دلالة لم يبعد، لاختصاصه، من بين المعجزات بالوجه الذي ذكرناه؛ لكنه لا بد من صلاح في تقديمه؛ فكأنه تعالى علم أن في ذلك مصالح لللائكة. عليهم السلام، إما لأمر يرجع إلى ما تضمنه، أو إلى تكليفهم أداء ذلك، أو إلى اعتقادهم لنبوة النبي، صلى الله عليه، من حيث أعلمهم أنه من معجزاته، إلى غير ذلك؛ وما روى عنه عليه السلام، من قوله: كان الله ولا شيء، ثم خلق الذكر، لا يوجب كون القرآن مخلوقاً قبل المكلفين؛ لأنه إنما ذكر أنه خلق الذكر، وقد يجوز أن يكون خلق معه وقبله من يعتبر به، ويصلح بتأمله.

/ ١١٠٢

فليس لأحد أن يدفع تقدم القرآن، على هذا الوجه، الذي ذكرناه، ولا له أن يمنع، لأجل تقدمه، أن يكون علماً ودلالة.

وعلى هذا الوجه يصح ما يؤثر، من أن في الصحف الأولى أجمع، ذكر القرآن، ووصف عظم شأنه، ووصف رسول الله، صلى الله عليه؛ وهذا يدل على ما في تقدمه من المصلحة، لغير الملائكة؛ لكنه تعالى لابد من أن يخلفه، حتى يصح أن تعرف الأنبياء حاله، وحال من عمله معًا لأن يظهره على يده، ويعمله معجزة له .

• وليس لأحد أن يقول : كيف يجوز تقدمه على هذا الحد، وإنما أنزل بلسان العرب ؟ لأننا لا نذكر أنه تعالى أحدثه بعد ظهور هذا اللسان ؛ وإن كان لا يمنع أن يقال : إنه تعالى جعله باللسان الذي يعلم أنهم يتواضعون عليه ، أو يوقفهم عليه ؛ لأن ذلك لا يمنع من أن يكون بلسان العرب ؛ وعلى هذا الوجه تأولنا قوله تعالى « وعلم آدم الأسماء كلها » لأن اللغات لم تكن حدثت، ولم يعلم ذلك من تعريفه أسماء الأجناس في اللغات ؛ فكذلك القول في تقدم القرآن . ١٠

وعلى هذا الوجه جوزنا منه تعالى تقديم جنة الخلد؛ لأنه وإن قصد بها الثواب فغير ممتنع تأخير الإثابة ، من حيث يريد عند حصول المثاب لساثر ما يعطيه الثواب ؛ فكذلك لا يمتنع تقديم القرآن ، على حال كونه معجزة للفائدة ، التي قدمتها .

١٥ وليس لأحد أن يقول ؛ إذا لم تجوزوا الاختصار في نبوة الرسول على خير من تقدم من الأنبياء ، فيجب أن لا تجوزوا الاختصار على القرآن المتقدم ؛ وذلك لأن خبر النبي ، الذي لا يجوز أن يكون معجزة ، لا في الحال ، ولا في الثاني ، وذلك بوجوب تعري النبي ، من علم بينه من غيره ، وليس كذلك حال القرآن . . وقد مثلنا ذلك بخلق حيوان في جبل / أنه قد لا يكون علما ؛ فإذا انصدع الجبل وظهر صار علما ، لظهوره وخروجه عن العادة ؛ فكذلك خلق ٢٠

- القرآن أولا ليس يعلم ، فاذا نزل به جبريل إلى الرسول ، عليه السلام ، صار علما ؛
وكما لا فرق أن يكون صدع جبل من جهته تعالى ، أو من جهة الملك ، لأنه خارج
عن المادة في الوجهين ؛ فكذلك القول في إنزال القرآن ؛ وكل ذلك يبين أن تقدم
القرآن مما يؤكد حاله في كونه دلالة ومعجزا ؛ لأنه كما وجب فيه أن يبقى على
الدهر ؛ ليكون دلالة للكافرين أجمع ؛ فكذلك وجب تقدمه ؛ ليكون مصلحة
ودلالة للملائكة وغيرهم ؛ ولو لم يتقدم لكان الإعجاز فيه من وجه واحد ؛ وإذا
تقدم صار معجزا من جهات على ما بيناه . . . وقد دللنا على أن المعجز لا فرق فيه
بين أن يتسولا به جل وعز ، وبين أن يقع عن أمره فسله ؛ أو عن تمكن غيره ،
في أن الجميع إذا كان خارجا عن المادة ، فيجب أن تكون حاله في الدلالة لا يختلف ؛
وقد بطل بما قدمناه قول من يقول : إذا كان القرآن موجودا من قبل ؛ وليس
بمعجز فيجب أن يكون إنما صار معجزا لعلة ؛ فإذا لم يصح ذلك فيه فيجب نفى
كونه معجزا ؛ لأننا قد بينا الوجه الذي عليه يكون معجزا ، وأنه وصوله إلى الرسول ؛
وظهوره من قبله ، عند الدعوى ، على طريق الاختصاص ؛ وهذا معقول فإن
شاء السائل أن يجعله لعلة ، هي التي ذكرناها فلا ضير ؛ وإن كان طريقة العلل
في الحقيقة لا تنصح في ذلك ؛ إذا أريد به الإيجاب ؛ لأن هذا متعلق بالاختيار ؛
وإن شاء أن يقول : إنه لا لعلة ، لكنه للوجه الذي ذكرناه فهو صحيح أيضا ؛ والمعتبر
بالمعاني لا بالعبارات ؛ ويسقط بذلك قولهم : إذا كان مع غير الرسول لم يكن معجزا
له ؛ فما أنكرتم من جواز كونه مع الرسول وإن لم يكن معجزا ؛ لأنه لا معتبر بكونه
معه فقط ، وإنما المعتبر بالوجه الذي ذكرناه ؛ فكونه مع غيره ؛ ولا يظهر الاختصاص
فيه ؛ يفارق كونه معه ، مع ظهور الاختصاص ؛ وكونه مع من لم يجعله دلالة نبوته ،

لكنه نقله الى من جعله علما له ، بخلاف كونه معه ، وقد جعله دلالة وعلما له ؛
وهذا كما قلنا : إن النعمة وإن أظلت رسول الله ، صلى الله عليه ، فغير محتج أن
تكون معجزة لشئيه ؛ وتسبيح الحصا في يده لا يمنع من كونه معجزة له ، لأنه ليس
المعتبر في هذا الباب بالقرب ، والحلول ، والكون ؛ وإنما المعتبر بتملقه بدعواه على
وجه يقتضى صدقه ، ولو جاز مثل ذلك لجاز أن يقال : فلماذا صار ما يتضمنه
من الحلال والحرام شرعا لنا دون أهل السماء ، وقد كان موجودا فيهم كوجوده
فينا ؟ فإذا لم يصبح ذلك ، للطريقة التي ذكرناها ، فكذلك ما قلناه ، والله
التوفيق .

فصل

في أنه صلى الله عليه تحدى بالقرآن ، وجعله دلالة على نبوته

إنما قدمنا هذا الباب لأن لقائل أن يقول : إنما تركوا معارضته ومساواته ، لأنه لم يتحدهم ، لا لأنه محجوز ؛ ولو تحداهم ، وقرعهم بالمجز ، وأظهر أنه دلالة نبوته ، واشتد عند ذلك حرصهم لما رضوه ؛ لكنه لما لم يفعل ذلك حل القرآن محل كلامه ، وسائر أحواله ، التي لم يحصل فيه ما يدعوهم إلى المشاركة والمعارضة ؛ ولم أن يقولوا : إنما يدل على صدقه في النبوة متى أظهر أنه دلالة ، واتمس التصديق به ، وإذا ظهر على هذا الحد دل على نبوته ، فاما إذا لم يكن هذا حاله فلا يتعلق له بما ادعاه ؛ فنأين أن القرآن هذا حاله ؟

ولم أن يقولوا : إنما كان صلى الله عليه يظهره تعريفا لشريسته ، لأنه يتضمن ذلك ؛ فنأين أنه أظهره الذي ذكرتم ؟ . .

١٠٣ ب /

واعلم . . أنا قد بينا : أن ما طريقه الأخبار من المعارف يجب فيه التصديق ؛ لأنه مما لا يمكن فيه إقامة دليل عقلي ، وبيان طريقه ؛ وإنما يقول على تقرير المعرفة في القلوب ، والتنبيه على نظائره ، وبيان ظهور الأمر فيه ؛ وقد نقصينا القول في ذلك .

١٥

وإنما يعلم أنه ، صلى الله عليه ، تحدى بالقرآن بالخبر ، الذي بمثله يعلم أنه أتى به ، صلى الله عليه ، وظهر عليه ؛ فليس يتخلو من خالف في ذلك من أن يكون ماقلا محالاً للناس ، فلا بد من أن يكون معرفته بذلك كعرفتنا^(٢) ، فلا فائدة في إيراد

(١) ساقطة من « ص » وموضوعة بين الأسطر في « ط » . (٢) في « ص » كعرفته .

الحجة عليه ؛ لأنه إذا كان مع قيامها فيه مكابرا ، فيأن يصح أن يكابر فيها نوره
أولى . . أو لا يكون بهذه الصفة ، فلا وجه لمكابته ، لأنه لا فائدة في إظهار الحجة
عليه . . ولو أن مكابرا ادعى أنه صلى الله عليه ، لم يدع النبوة أصلا ، لكان كمن قال :
لم يكن في الدنيا ، ولا كان أولا بمكة ، ثم هاجر إلى المدينة ، ولم يكن منه عاربة
في الأيام المعروفة ، ولا اختص بمن^(١) اشتهر من أصحابه ؛ إلى غير ذلك ؛ فإذا لم يمكن
في هذا القائل إلا أن يرد إلى ما نعرفه بالأخبار ويسد مكابرا ، فكذلك القول
في القرآن ؛ لأن تكرره على الأسماع من جهته ، وتعليمه لهم ، وأخذهم عنه ، وجعله
شعاره ودناره ، وإبراده ذلك على الوفود الواردين ، ودلالته على أنه المختص به
دون غيره أظهر من كثير من الأمور ، التي ذكرناها .

فإن قال : فيجب فيمن خالف في ذلك أن يكون مكابرا جاحدا .

قيل له : كذلك نقول ؛ ولا يكاد يوجد من يدكر ذلك إلا الآحاد ؛ وإلا
فالأمر ظاهر في أنه ، صلى الله عليه ، كان يجعله دلالة نبوته ، ويتحدى به ، كما
أن الأمر ظاهر في أنه ، صلى الله عليه ، ادعى النبوة ؛ ومعرفة / المكذب كمعرفة
المصدق ، ومعرفة الذي كمعرفة المثل . . على أنه يقال لهذا السائل : هل تعلم أنه
صلى الله عليه ، ادعى النبوة ، طول أيامه التي كان فيها بمكة ، ثم بالمدينة ؟ .

فإن قال : لا .

قيل له : يجوز إذن أن يكون المدعى للنبوة غيره في تلك الأيام ؛ وأن يكون
صلى الله عليه ، تابعا له ؛ وخفى ذلك ؛ وجوز أن يكون كواحد منهم ، في أنه لم يظهر
لنفسه مزية ؛ بل جوز أن لا يكون في الدنيا ، أو كان بخراسان دون الحجاز . .
ومن بلغ هذا الحد نخرج عن العقل !! .

(١) في « ص » من .

فإن قال : لا أجز ذلك لظهوره ووقوع المعرفة به .

- قيل له : أفيجوز أن يدعى النبوة في الدهر الطويل ، ولا يدعى على نبوته دلالة ، ولا يظهر لنفسه فيما يدعيه اختصاصا ومزية ! . . . فإن أجاز ذلك عاد إلى مثل ما قدمناه من التجاهل والمكابرة ، ولزمه أن يصفه صلى الله عليه ، وكل من كان في زمانه بالجنون ، والخروج من طريقة العقل ؛ لأن من يبق المدة الطويلة يدعى النبوة . ويلزم غيره الانقياد ، ويوجب لنفسه التقدم ، وقد حصل من المداورات والمنافسات ، مادعا إلى المحاربات ، والأمور المظام ، فلا هو يظهر لنفسه دلالة ، ولا القوم يطالبونه بذلك . . . فقد وصفهم بنهاية الجهل والجنون ، وحال القوم عند المكذب والمصدق بخلافه ؛ فلا بد من أن يسترف بأنه ، صلى الله عليه ، كان مع ادعائه النبوة ، يظهر ما يدعيه دلالة ، ويطالبه القوم بذلك ؛ وإذا وجب الاعتراف بذلك فلا شيء أظهر فيما ادعاه من القرآن ؛ فكيف يصح أن ينكر تحديه به ، وجعله ذلك دلالة على نبوته . .

- وبعد . . . فقد بينا من قبل صحة نقل القرآن وظهوره ، وأنه معلوم باضطرابه وفق جمته آيات التحدى ، وقد كان يقرؤها طليهم ، ويقرئهم إياها ، ويؤدبها إليهم ، ويكرر على الأسماع ؛ فكيف يصح مع ذلك إنكار تحديه ، عليه السلام ، وقد ظهر كظهور القرآن !

ومنى قال القائل : إن هذه الآيات ليست بظاهرة لزمه في أكثر القرآن ذلك ،^(١) وفق ذلك من الجهالات ما لا خفاء به ؛ مما بيناه في باب .

فإن قال قائل : إن هذه الآيات نزلت آخرًا^(٢) .

قيل له : إن ذلك إن صح لم يمنع من وقوع التحدى منه ، صلى الله عليه ..
وبعد .. فإن آيات التحدى نزلت بمكة ، والأمر فيها ظاهر ، فكيف صح ما ادعاه ! .

فإن قال : إنه لا يكون متحديا بتلاوة آيات التحدى ، لأنه في حكم الحاكى .
قيل له : لا فرق بين أن يتحدى بالقرآن ، بهذه الآيات ، أو بكلام يورده من تلقاء نفسه ، في أنه يظهر بذلك التحدى ، بل وقوع المعنى بالقرآن أبين ، لأنه يدعى عجزهم قطعاً ، من الله تعالى ، فيكون أؤكد من ادعائه ذلك من قبله ، عليه السلام .

فإن قال : إنى لا أنكر وقوع التحدى منه ، صلى الله عليه ، في القرآن ؛ لكنه إنما تحدى به لما قوى أمره ، وظهر حاله ، وكثر أصحابه ، وعاجلهم بالحرب ، فنتهم الخوف من إيراد مثله .

قيل له : إن الذى يوجب أنه تحدىهم أخيراً يوجب القول بأنه تحدىهم أولاً ؛ لأن الطريقة واحدة ، بل حاله صلى الله عليه ، في إظهار القرآن ، وتحديه به ، وأدعائه إياه دلالة على نبوته ، وهو بمكة أظهر منه ، وهو بالمدينة ؛ لأنه صلى الله عليه ، هناك لم يكن وكده إلا إظهار ذلك مع ما بينه من العدل والتوحيد ، والشرايع ، وبالمدينة كلف من المجاهدة ما كلف ، فكيف يصح ادعاء المعرفة بذلك بالمدينة دون مكة ، وكيف يجوز أن يكون القرآن ظهر عليه المدة الطويلة ، ويظهره ، ولا يتحدى به أولاً ، ثم / يتحدى به من بعد !! أفليس ذلك في حكم المناقضة ، التى كان القوم يتعلقون عليه ، بما دونه ! فقد كان يجب أن يظهر عنهم الكلام في ذلك ؛ لأنه في حكم النقص ، والبداهة ، والتغيير .. على أنا قد بينا :

أن تحدّيه بالقرآن، في أى حال ثبت، فقد صح المراد؛ لأنه كان يجب أن يمكننا من المعارضة، وأن لا يعدلوا عنها إلى غيرها؛ وأن لا يمتنعهم من ذلك حرب ولا غيره؛ وسنشرح القول في ذلك من بعد .

- ثم يقال للسائل : أفيجوز على الجمع العظيم ، مع توفر العقول ، والبصيرة ، وقوة الرأي والعزيمة ، أن ينقادوا لمن يدعى النبوة ، ويلتموا أمره ونهيه ، من غير أن يظهر دلالة يتميز بها منهم ! . . فإن جواز ذلك فهو بمنزلة من جؤز عليهم قلب المقول والمعادات ؛ لأن الصادة جارية بالضد ، من ذلك في ذوى الهمم ، من حيث لا يدخلون تحت الخضوع والتذلل لنبيهم ، إلا عند أسباب تلجئهم وتضطرهم ، أو يحصل لهم عندها الرغبة والرغبة ؛ ومتى اخترنا الحسالى ؛ في سير من الأمور وجدناه كذلك، فضلا عن الرجوع لمن يدعى النبوة ، والدخول تحت الطاعة والشريعة ! .

- وإن منع من ذلك الوجه الذى ذكرناه، وقال : كيف يجوز ويتوهم أن يكون القوم على اختلاف همهم ، ووفور عقولهم ، ومع كونه مستضعفا بينهم ، لم تتقدم له رياسة عليهم ، أن ينقادوا له ، من دون أمر ، يتميز به منهم ، أو يدعى ذلك فيه ، ويحصل فيه من الشبهة ما يوجب الانقياد ! . . إن ذلك مما يستبعد ، ولا يجوز ! .

قيل له : أفأذلك على أنه ، صلى الله عليه ، لا بد مع ادعائه النبوة أن يكون مظهرا لدلالة ، يتميز بها كالقرآن وغيره .

- وبعد . . فإنا لا نعلم في المستجيبين ما ذكرناه : نعلم أن من خالف وعاند ، على اختلاف همهم ووفور جمعهم ، وما اشتهر من الأئمة ، والأئمة فيهم لا يجوز

وقد دعاهم إلى الدخول في طاعته ، والتمزم شريعته أن يسكتوا عن مطالبته ، بما يميز به منهم ، ومتى لم يظهر ذلك لهم أزره ، من النقص ما يجب في مثله ، وأظهروا من حاله ما تدعو النفوس إلى مثله ؛ لأن بدون ذلك يشنع العقلاء ، ويظهرون نقض من يدعى ما لا أصل له ؛ فلا بد عند ذلك من أن تقول : إنهم لولا ما أظهروه من دلالة ، أو شبهة ادعاهما علما له لكثروا من القول ، وأظهروا من التشنيع ؛ ولا يجوز في ذوى المقول خلافه ؛ لأن ذلك يتضمن قلب العادات .

قيل لهم : فيجب أن تعلموا بكفهم عن ذلك أنه كان ، صلى الله عليه ، يدعى كون القرآن دلالة ، ويتحدى به .

ثم يقال له : كيف يجوز أن تبلغ بهم قوة الدواعى إلى إبطال أمره ، وتوهين حاله ، ملبقا بملهم على بذل المهج والأموال ، ومفارقة الأوطان والعشيرة ، إلى غير ذلك ، مما تحملوه ، ويمكنهم بدلا من ذلك ، إفساد حاله ، بأن يقولوا : إنك مقتصر على الدعوى ، التي يمكن مساواتك فيها ، فلا تظهر منيتك علينا ، ولا يظهر فيها لك فضل ؛ فلماذا تلزما الانقياد لك ، دون أن نلزمك الانقياد لنا ! ومعلوم أنهم لو واقفوه هذه الموافقة لكان ذلك أظهر في إبطال أمره من كل ما يؤمل ؛ فكيف جاز عدولهم عن ذلك ! وكيف يجوز أن تدعوهم الدواعى ، إلى تكليف المشاق ، لأجل الدعوى فقط .

فإن قالوا : إنه قد أظهر أدلة عند نفسه ؛ وإنما أنكرنا أن يكون متحديا بالقرآن .

قيل له : لا شيء يذكر مما تحدى به إلا والقرآن أظهر منه ، فلا يصح ما سأل عنه .

فإن قال : أليس في المسلمين من يدعى في القرآن / أنه ليس بدلالة ، وإن الذي يدل على نبوته مسواه ، فكيف يصح ما ادعيتوه من الضرورة ! ، وذلك يوجب كونهم جاحدين لما يعلمون ، أو أن يكون ، صلى الله عليه ، تحدى بما ليس بدلالة ، وذلك لا يصح .

- قيل له : ليس الأمر كما ذكرته ، لأن جماعة المسلمين يستوفون بما ذكرنا ، وإنما اختلفوا في وجه كون القرآن معجزا ، مع اتفاقهم ، في أنه معجز ، وفي أنه ، صلى الله عليه ، أداه دلالة ، وتحدى به .

فإن قال : فقد قال بعض المتكلمين « كباد » وغيره : إن القرآن ليس بمعجز ، ولا دلالة على نبوته ، فكيف يصح ما ذكرتموه .

- ١٠ قيل له : إنه لم ينكر كونه معجزا في المعنى ، وإنما أداه إلى ذلك قوله : إن الأمراض لا تكون دلالة ، ولا المعدوم المقضي ، فقال لأجل ذلك : إنه لا يدل الآن ، وأن في أيامه ، صلى الله عليه ، تكون الدلالة جبريل ، الذي أنزل به ، كما يقول في محي الشجرة : إنه ليس بدلالة ، وإن الدلالة هي الشجرة الجاثية وهذا كلام في عبارة ، لا يمنع من أن يكون قائلا ، بما نقوله ، غير دافع له ، لأن الضروريات لا يجوز دفعها عن القلب .

وبعد .. فلو ثبت ما حكيته كان لا يمنع حمله ، على أن العدد القليل يجوز فيه ^(١) حمد ما نعرفه باضطراب ، فكيف يكون ذلك قادحا فيما أوردناه ! .

ثم يقال لهم : أيحوز من جهة العادة أن يدعى النبوة دهرا طويلا ، ويمجد عليهم العبادات ، ويدعى أنها ترد عن الله تعالى ، حالا بعد حال ، وأنه تعالى يوحى إليه

١٠٦/ ب

بذلك، وينسخ شرائع من تقدم، وينسخ بعض شرائعه ببعض، كما تعلم في أمر القبلة وغيرها، وهو مع ذلك مقتصر على الدعوى غير مظهر للدلالة! وقد ذهبوا عن مطابقة الدلالة من قبل النظر، في هذه المبادات والشرائع، وذهب هو، صلى الله عليه، عن ادعاء ذلك، ليميز عن غيره! لئن جاز ذلك، والمادة في الأمور الخفيفة - فضلا عن عظيمها - بخلافه ليدان بذلك على أنه معجز، لأن نفس ذلك نقض للعادة، وهو أعظم في ذلك من المعجزات.

ثم يقال: وكيف يجوز منه، صلى الله عليه، أن يذكر لم - حالا بعد حال - الوحي، وتزول جبريل عليه السلام، وأنه لا ينطق عن الهوى، وإنما هو وحي يوحى، ولا يكون قد أظهر ما يتميز به من غيره!

- ثم يقال له: وكيف يجوز أن يكون «مسبأ الكذاب» لم يقتصر على الدعوى، مع كونه، حتى أورد شبهة بصورها بصورة الدلالة، ويكون ذلك مسروفا، ولا تقع المعرفة بتحدى رسول الله، صلى الله عليه، بالقرآن، وغير ذلك من معجزاته، على أنه قد صرح عن طبقة في زمانه أنهم تكلموا في باب القرآن، حتى قال «الوليد بن المنيرة»: قد سمعت شعر الشعراء، وخطب الخطباء، وليس هو منه في شيء، ثم قال: إن هو إلا سحر يؤثر؛ وقال «أمية بن خلف»: بعد ما ضاق ذروعه: لو شئنا لأتينا بمثله، فلنا منه بأنه، صلى الله عليه، تحداهم به من جهة ما فيه من أساطير الأولين، إلى غير ذلك، مما روى عنهم؛ وهذا يدل على أنهم كانوا يعلمون، عظم حال القرآن، باضطراب، كما يعلمون تحديه، صلى الله عليه، به وإدعائه دلالة على نبوته، والأمر في ذلك أظهر وأشهر، من أن يحتاج فيه إلى الإثبات وإنما أوردنا هذه الفصول، لأن بعض اليهود استعمل البهت، في هذا الباب

/ ١٠٧

- فأنكر التحدى ، وإن كان ربما^١ يريدون بذلك أن التحدى لا يصح به ، وهذا قد بيناه من قبل ، كما بينا الآن : أن التحدى قد وقع على أن الأمر ظاهر ، في أنه ، صلى الله عليه ، كان يدعى في القرآن : أنه من جهة الله عز وجل وأنه خصه به ، وأنه كان ينتظر نزوله ، حالا بعد حال ، وأنه كان يتلو عليهم قوله تعالى : «ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا» ، وأنه كان يتلو عليهم الآيات الدالة على أنها من عنده ، عز وجل ، في الأمر والنهى ، وغير ذلك . . وهذا القدر كاف في معنى التحدى ، لأنه ينفي عن فائدته ، سيما إذا ضم إلى ذلك ما كان يظهره من أنه يدل على نبوته ، فكيف يصح أن لا يكون متحديا بذلك ، ومعنى التحدى يؤول إلى ما ذكرناه . . على أنه لا فرق بين أن يتحدى ، وبين أن يظهر من قصده ، صلى الله عليه ، أنه يدعى النبوة ، ويظهر المزية بذلك ، في أنه كان يجب لو أمكنهم أن يأتوا بمثله ، أن يمارضوه ، ولا يعدلوا للأموال التي تؤثر فيه ، مما تكلفوه ، لأن هذه الطريقة واجبة ، فيمن يقع فيه التنافس ، وإن لم يبلغ حد النبوة ، فكيف يجوز أن يعدلوا عنه !

- وبعد . . فلو ثبت أن التحدى الواقع منه ، صلى الله عليه ، بالقرآن غير معلوم باضطراب ، لم يخرج من أن يصح أن يستدل به على نبوته ، بأن يتحدى به الآن ، ومن قبل ، على الوجه الذي أظهره المتكلمون ؛ لأنه لا يخلو : لو لم يتحد به ، صلى الله عليه ، من أمرين :

- ١ . إما أن يكون لأنه ليس بمجسر . . أو اعتقد ذلك فيه ، ولو كان كذلك لوجب مع الدهر الطويل ، والاختلاف العظيم ، وما أورده المتكلمون من إجماعه ، أن يحصل فيه بعض المسألة^٢ في شيء من الأزمان . وإما أن يقال : إنه لم يتحد به مع علمه بأنه مجسر ، فهذا مما لا يجوز عليه ، صلى الله عليه ، لأنه أعرف

/ ١٠٧ ب

بذلك من غيره، لفضل فصاحته، ولأنه أحوج إلى التحدى به، ودواعيه أقوى؛ وكل الذى ذكرناه يبين أن الأحوال الظاهرة، التى لا شبهة فيها تقضى أنه، صلى الله عليه، قد تحدى بالقرآن، فلم يثبت العلم الضرورى بالنقل لوجب اثباته بهذه الوجوه، التى هى فى القوة بمنزلة النقل؛ فكيف وقد بينا: أن العلم بتحديه بالقرآن، وجعله إياه دلالة على نبوته أظهر من أن يمكن أن يحمده، وأن من بحمده فهو بمنزلة من يحمده نفس القرآن؛ وإتيانه، صلى الله عليه، به، وأدعاءه النبوة، إلى غير ذلك، من الأمور الظاهرة.

فصل

في بيان الدلالة بأن القرآن معجز، وما يتصل بذلك

- الذي يدل على ذلك : أنه ، صلى الله عليه ، تحدى بالقرآن ، وجعله دلالة
 نبوته ، وموجبا لاتباعه وطاعته ، والاقتياد له ، فيما يقتضى تحمل الكلفة والمشقة ،
 ومفارقة المادة والطريقة ، والانصراف عن سئس الراحة واللذة ، وهم النهاية •
 في الفصاحة والبلاغة ، التي جرت عليها المادة ؛ ولم طريقة معروفة في الأبيسة
 والأفكة ، وبذل الجهد في حراسة الرئاسة ، وترك الرضا بالاقتياد والمتابعة ، وحالهم
 في العقل ووفوره ، والبصيرة فيما يتصل بالكلام والخطابة ، وامتناع الشبهة عليهم
 فيما معروف ؛ وقد ظهر من أمرهم أن دواعيهم الى إبطال أمره ، صلى الله عليه ،
 قد بلغت الغاية ، لما ظهر من قول وفعل ؛ ودل عليه من مجرى ، وظاهر حال ؛
 ١٠ وقد علمنا أنهم مع هذه الحال قعدوا عن المعارضة ، وتركوا أن يأتوا بمثله ؛ مع
 صحوته / وبلوغهم به الوطر والمراد لو فعلوه ؛ وعدلوا الى الأمور الشاقة التي
 تتضمن الخطر ، على النفس والمال^(٢) ، ولا توصل الى البقية لو نالوا منها نهاية
 المراد ؛ بل ظهر عنهم ما يقتضى الاعتراف بالقصور والمعجز ، فدل ذلك أجمع على أنه^(٣)
 ١٥ من قبل الله تعالى ، وخص رسوله به ؛ ليدل على نبوته ؛ لما فيه من نقض العادة
 التي توجب كونه معجزا ، وأنه في بابه بمنزلة سائر ما ظهر على الأنبياء عليهم السلام ،
 من قلب العصا ، وإحياء الموتى ، وإبراء الأكملة والأبرص على ما تقدم ذكره ،

/ ١١٠٨

(٢) في كل من «ص» و«ط» يأتي ! .

(٤) ساقطة من «ص» .

(١) ساقطة من «ص» .

(٢) في «ص» والحال .

في الأبواب المتقدمة؛ لأننا قد بينا من قبل : كيف تدل المعجزات على النبوات؛ وبيننا حد المعجز؛ وما يبين به من غيره؛ وإنما نريد أن نذكر في القرآن أنه : قد حصل بمثل صفتها؛ حتى يدل على نبوته، صلى الله عليه؛ فإذا علمنا أنه، صلى الله عليه، متحدى به؛ ولو لم يكن ناقضا للعادة؛ فيما يختص به من قدر الفصاحة لأتوا بمثله، مع ما عرفناه من أحوالهم في الفصاحة، وقسوة الدواعي إلى إبطال أمره؛ ثم لم يقع ذلك منهم؛ مع زوال كل شبهة؛ فواجب أن يكون ناقضا للعادة.

واعلم . . أن هذه الدلالة مبينة على دعاوى، منها :

أنهم لم يعارضوه .

ومنها : أنهم إنما لم يعارضوه، ولم يأتوا بمثله، لتعذر ذلك عليهم .

ومنها : أنهم تعذر ذلك عليهم؛ لما يختص به القرآن من المزية في قدر الفصاحة.

ومنها : أن هذه المزية لم تجر العادة بمثلها في كلام الفصحاء، فلا بد من أن

يقتضى قسّ العادة؛ ومتى بين صحة هذه الدعاوى لم يبق للخالف شبهة .

وقد يجوز أن [تقتصر من ذلك على دعويين كل واحدة منهما تنقسم إلى دعويين^(١)]

بأن يقال : هو مبني على تعذر المعارضة عليهم؛ وعلى أنه تعذر لخروجه عن العادة؛

لكنه لا بد في تعذر المعارضة من أن يتضمن دعوى تقى المعارضة؛ لأنه لا يصح

أن يثبت تعذر الشيء إلا بعد ثبوت أنه لم يقع، ولم يحصل؛ ولا يمكن أن يدعى

في المزية قسّ العادة إلا بعد ثبوت قسّ المزية، لأن مع القول بأن لامزية

لا يمكن أن توصف المزية بأنها ناقضة للعادة؛ فصار تعذر المعارضة كالفرع

على أن لا معارضة، وصار كون المزية ناقضة للعادة مبنيًا على إثبات

المزية؛ فلذلك أخرنا ما قدمناه من بناء الدلالة على الدعاوى الأربع .

(١) ما بين المقترحين سائط من « ص » .

وإنما قلنا : إنه لا بد منها ، لأن المعارضة لو ثبت أنها وقعت وحصلت لم
يمكنا أن ندين أن القرآن معجز ، بل كان لقائل أن يقول : إذا شاركوه فيه ،
وأمكنهم أن يأتوا بمثله فهو بمنزلة سائر الأفعال ، التي جرت العادة بالاشتراك فيها ،
فلو دل على النبوة لدل سائر الأفعال عليها .

- ولقائل أن يقول : إذا لم يثبت أنهم لم يعارضوه لتعذرهم ، إنما كان يدل
على النبوة لو لم يمكنهم المساواة ، فاما إذا أمكنهم ذلك ، ومدلوا عنه لوجه من
الوجوه : لإحراض ، أو لشبهة ، أو لإثارة ما هو أولى عندهم عليه ، فمن أين أنه
معجز ؟ فلا يمكنه مع ذلك إثبات دلالته . .

- ولقائل أن يقول : متى لم يبين أن تعذرهم لما له من المزية ، إنما تعذر ذلك
عليهم لأن العادة قد جرت في الأصل أن ذلك قد يتعذر على بعض ، ويختص به
البعض ، أو يمنع على قوم دون قوم ، أو لأنه ، صلى الله عليه ، تعمل له مدة من
الزمان ، وصبر عليه ، فلذلك تعذر عليهم ، الى غير ذلك مما يذكره في هذا الباب ،
لأن قائلنا لو قال : إنما تعذر عليهم لمنع عرض لخروج القرآن ، من أن يكون
معجزا ، وكان المنع يحصل معجزا ، على ما قدمنا ذكره ، فلا بد من تقييد
هذه الدعوى .

- ولقائل أن يقول : إنه تعذر عليهم لما له من المزية ، لكنها لا تبلغ قدرا
ينقض العادة ، بل هي مقارنة لما جرت العادة بمثله ، حتى لا يكاد يتميز عنه ،
فمن أين أنه معجز ؟ فلا بد من بيان ذلك . ومتى بين صحة الجميع زالت الشبهة أجمع
لأنه لا شبهة تذكر في هذا الباب إلا وهي داخلية في إحدى هذه الدعاوي ،
التي ذكرناها .

يبين ذلك : أن الكلام في أن الدواعى كانت متوقفة بدخل ، في تثبيت أنهم لم يمارضوه لئلا يمتنعوا ، والكلام في أنه لا شبهة تصح في ذلك ، نحو ما يقال من أنهم لم يعلموا أن المخاض مما وقعوا فيه بالمعارضة ؛ لأنهم لم يكونوا أهل جدل ونظر ؛ ونحو ما يقال من أن الشبه دخلت عليهم في : هل المعارضة تزيل ما في القلوب ، من الشبه ؟ إلى غير ذلك ، إنما يدخل في تثبيت هذه الدعوى ؛ وقولهم : إنما تم للرسول ، صلى الله عليه ، ذلك لفضل فصاحته ، أو لتحمله لذلك زمانا طويلا ، ثم حاجلهم ، إلى غير ذلك ؛ إنما يدخل في تثبيت المزية التي للقرآن خارجة عن العادة .

فأما الكلام في صحة التحدى به ووقوعه ، فننقد المقدمات الدلالة ؛ وقد قدمنا القول فيها ؛ كما أن الكلام في ادعائه النبوة ، وإثباته بالقرآن من مقدماتها ؛ وقد بينا وقوع العلم الضروري بذلك ؛ والكلام في أن ما هذا صفته يدل على النبوة ، وإن كان من جنس مقدور العباد ، أو يدل على النبوة في الأصل ، قد بينا القول فيه ، فهو من مؤنرات الدلالة ؛ لأنه كلام في وجه الدلالة ، والكلام في أن العادة لم تجر بأن الواحد من الفصحاء يتقدم التقدم العظيم يدخل في بعض ما قدمناه من الدواعى ، والكلام في الوجه الذي له تمسك عليهم ، وأن ذلك يصح بما يدخل في صحة التحدى به ، وقد قدمنا القول فيه ؛ ويدخل أيضا ذلك في تمسك المعارضة ؛ لأنه يكشف عن الوجه في ذلك ؛ ونحن نكشف القول ، في جميع ما قدمناه ، ونفصله بسم الله .

فصل

في أن معارضة القرآن وإيراد مثله لم تقع، وما يتصل بذلك

١٠٩ ب /

- قد بينا في باب الأخبار : أنا قد نعلم انتفاء الشيء لفقد الخبر ، إذا كان ذلك الشيء مما لو كان ثابتاً لوجب ظهور الخبر^١ عنه ؛ وبيننا أن هذه الطريقة في باب الأخبار ، بمنزلة في باب الإدراك ؛ فكما نعلم بفقد إدراك الشيء ، الذي لو كان لوجب أن يدرك لظهوره ، انتفاءه ؛ فكذلك نعلم بفقد الخبر ، على ما ذكرناه ، انتفاء الخبر عنه ؛ وهذا كما نعلم أنه ليس بين «بغداد» و«حلوان» مدينة مثل «بغداد» ، لأنه لو كان لظهر الخبر ، كظهور «بغداد» ؛ لأن الداعي إلى الخبر عنهما يتفق ، فكما نقول : لو كان بين وقعة «الجل» و«صقين» وقعة عظيمة مثلها لوجب قتلها كقتلهما ، لتساوى الدواعي ، ولو كان بعده صلى الله عليه ، أو في أيامه ، من يدعى النبوة ، ممن ظهر حاله لوجب قتل خبره ؛ وكذلك القول ، في أحوال الملوك وغيرها ؛ ومتى لم يقل بهذه الطريقة قدح ذلك في معرفة الأمور ، التي طريق معرقتها الأخبار ؛ لأننا إنما نعلم اتصال البلاد وانفصالها ، وقربها وبُعدها ، واتصال الملوك ، إلى غير ذلك بالطريقة التي ذكرناها ؛ فلو لم تكن واجبة صحيحة لقدح ذلك في كيفية ما نعلمه بالأخبار ؛ كما لو جوزنا في جسم عظيم حاضر أن لا نراه ، لقدح ذلك في طريقة معرفة المدركات ؛ فإذا صح ذلك فلو كان من تمهدهم ، صلى الله عليه ، يمثل القرآن أتوا بالمعارضة لوجب أن ينقل على وجهه ، يظهر كظهور نقلهم للقرآن ، وتحديد به ، صلى الله عليه ، ولكان من يمادى وينافس يديم قله وحفظه ،
- (١) فخر في «ص» مدى ، ولا مناسبة لما بالسياق ؛ وأقرب ما خيراً في «ط» — بلا إجماع — كما أثبتت هنا ؟

كالقرآن؛ وكان يجب أن يكون ظاهراً، من قبل، وفي هذه الحال؛ وبطلان ذلك
يبين أن القوم لم يمارضوا القرآن، وأنهم سلموا له الأمر؛ ولولا صحة ذلك لم تعلم
تقدم العلماء والشعراء، في الأزمنة المتقدمة؛ بل كما يجوز في أصحاب رسول الله،
صل الله عليه وسلم، من لم ينقل خبره، ممن هو أشهر بالعلم والفضل، ممن نقل
خبره؛ وفي أيام «جرير»، و«الفرزدق»، و«الأخطل»، ممن يتقدمهم التقدم العظيم، ولم
ينقل خبره؛ وفي أيام «أبي حنيفة» وأصحابه، «بالكوفة» من برز عليهم وتقدمهم، ولم
ينقل خبره؛ وكذلك في أيام «أبي الهذيل»، و«النظام» بالبصرة؛ ومن أرتكب
هذه الطريقة فقد رضى لنفسه بالجهالات .

١١١٠ /

فإن قال : إن الذى ذكرتموه ، فى باب الإدراك ، إنما وجب لأنه
كما تستقر فى العقل ، أنه لا بد من أن تعلم المدركات ، فكذلك تقرر فيه أنه :
لو أدرك لعلم ، فإذا لم يعلم علمنا أنه لم يدرك ؛ وإذا لم يدرك علمنا أنه ليس ؛
إذ لو جاز لوجب أن يدرك ، فلهذه الأصول أوجبنا تقي ما لا يدرك من الأمور
الظاهرة ، ولم نثبت مثل ذلك ، فى الأخبار .

قيل له : إن الأخبار لاحقة ، فى هذا الباب بالمدركات ، لأننا كما تعلم ذلك
فى المدركات تعلم مثله فى الأمور الظاهرة ، التى طرقها الأخبار ؛ وقد بينا :
أن الأمر بخلافه ، فى الأخبار ، يؤدى إلى الجهالات فيها ، كما يؤدى إلى مثله ،
فى المدركات ؛ ولا فرق فى صحة هذا الكلام بين أن يقال فى العلم بخبر الأخبار :
إنه من كمال العقل ؛ أو أن لا يقال ذلك فيه ؛ لأنه على الوجهين جميعاً لا يمنع أن
يكون لاحقاً به ، وإن كانت علته أحدهما غير علته الآخر ؛ فالعلة فى المدركات
ما ذكرناه من وجوب هذه الطريقة ، من جهة كمال العقل ؛ والعلة فى الأخبار
ما بيناه ، فى الدواعى والحاجة ، وأن المادة فيهما لا تنقص ، على طريقة معروفة ؛

١٠

١٥

٢٠

وقد كشفنا ذلك في باب «الأخبار» ... بين ما ذكرناه : أنه لا يجوز أن يتساوى أمران ، فيما يجب له ظهور الخبر عنهما ، وينقل أحدهما دون الآخر ؛ كما لا يجوز أن يتساوى مدركان فيما لا يدركهما المدرك ، ويعلمهما ، ثم يدرك أحدهما دون الآخر ؛ متى لم نقل في الخبر ؛ ما ذكرناه أوجب من الجهالة مثل ما يوجب متى لم نقل في المدركات / بما ذكرناه ، والحال فيهما واحدة ، إذا اختصا بهذه الطريقة ؛ وإنما يفترقان في غير هذا الوجه .

١١٠ ب /

ولهذه الجملة قال شيخنا : لو كان القوم أتوا بالمعارضة لكان حالها كحال القرآن ، فيما يقتضى وجوب نقلها ؛ لأن قرب العهد واحد ؛ والحاجة ، والدواعى فيما تنفق ، فكان يجب أن ينقل ، حل حد واحد ؛ فإذا لم يحصل نقل المعارضة علمنا أنه لا أصل لها ؛ بل لو قيل : إن الدواعى إلى نقل المعارضة أقوى ، لو كانت ، منها إلى نقل القرآن لصح ذلك ؛ لأن التنافس في المعارضة أقوى منها في الابتداء ؛ وهذا متعالم من أحوال الأمور : المبتدئ بالشئ لا تكون دواعيه كدواعى من ينافس في المعارضة ؛ وكذلك فيجب نقله أقوى من نقل المبتدئ ؛ لأن العادة جارية في نقل الشئ أنه في قوة الدواعى بحسب قوته في حصوله ، ووجوده ؛ ومتعالم من حال القسوم أنهم بلغوا النهاية ، فيما يتصل بإبطال أمر رسول الله ، صلى الله عليه ، حتى لم يبق ضرب من ضروب الدواعى إلا وحصلت فيهم ؛ فلا بد من أن تكون حالم في المعارضة ، وحرصهم عليها أقوى ، من حال القرآن ؛ كما لا بد من ذلك فيها ؛ فكذلك القول في النقل ؛ لأنه يختص بمحصل

(١) في « ص » فيما يجب . (٢) في « ص » بما .

(٣) رمت في كل من « ص » و « ط » المبتدئ بالآلف غير مهموزة ؛ وفراغ رسمهم ليست دقيقة ، فآثرنا بتوجيه السياق قراءتها « المبتدئ » ؟ (٤) كذا في النسخة ؛

الظفر به في الطلبة، والمتمس في التخلص به، من العادة، والألفة، وحفظ الأموال،
والرياسات، لمكانه، وزوال الاتباع، والأقياد له، ومفارقة السادات،
والرياسات، والمال، ومجانبة الشهوة واللذة؛ وسفه مع ذلك أحلامهم، ونسب
عقولهم، فيما تعاطوه إلى ضعف، وأبطل عليهم ما كانوا يتعاطون من الديانة،
في عبادة الأصنام وغيرها؛ وقد آخضوا من الأنفة والأبهة والجمية، بما أنتشر
عنهم؛ لأنهم في يسير من هذا الجنس كانوا يبذلون الأرواح والمهج، فكيف يصح
مع قوة هذه الدواعي أن يظفروا بالمعارضة التي فيها إبطال أمره، حصل الله عليه،
من كل وجه، وقلب حاله / وصراده فيما آذته، أو عكسها إلى خلافه، ولا تنقل،
وهذه حالها؛ وقد علمنا أن هذه الطريقة، كما قويت في الأصل، فإنها تقوى على
الأيام، فقد كان يجب في المعارضة، كما تظهر، أن تنقل؛ وأن لا يمتثل قلبها من
هذا الوجه؛ ويجب ذلك في وجه آخر لأن الحاجة فيما يرجع إلى الدين تقتضى قوة
النقل، فإما هو حجة أولى، من نقل الشبهة؛ ولو صحت المعارضة لكانت كالحجة،
وكان القرآن كالشبهة؛ لأن بالمعارضة تعلم من حاله أنه ليس بمعجز، وتكون المعارضة،
من حيث كشفت ذلك من حال القرآن، ودلت عليه، حجة؛ فكان يجب أن تكون
بالنقل أولى من القرآن؛ لأن الحاجة في الدين إليه أمس؛ وكما وقعت الحاجة إليها
أولى فالحاجة إليها ماسة، على الدوام، مادام القرآن منقولاً؛ فكيف يصح،
والحال هذه، أن ينقل القرآن، ولا تنقل المعارضة!!؛ على أنه قد نقل ما لا فائدة
فيه، من المعارضة الركيكة المحكية، عن «مسيلة»، فكيف يصح أن لا تنقل
المعارضة الصحيحة، مع ما يحصل به، من الفائدة؛ وإعنا ضعف نقل هذه
المعارضة لركاكتها، ونروجها عن أن يستدبها؛ فذلك ضعف نقلها؛ فليس لأحد
أن يقسح بذلك، فيما قدمناه، من وجوب نقل المعارضة، على وجه يظهر؛

ولنا أن قدح بذلك في قولهم : إن المارضة قد كانت ؛ لأنها لو كانت لكان قلبها أظهر من نقل هذا الأمر السخيف الركيك ... بين ذلك أنه : لا يجوز أن يعظم حال واحد من العلماء ، بكاتب ألفه ، حتى وقع فيه التنافس العظيم ، فينقضه بعض العلماء ، بتقص صحيح ، ظاهر الحال ، في الصفة ؛ فلا ينقل ذلك ، وينقل النقض الركيك ، الذي تماطاه بعض أهل زمانه ؛ لأن ذلك يوجب قلب العقول والمعادات ؛ فكيف يصح والحال ما ذكرناه ، أن يقال : إن المارضة قد وقعت ولم تنقل !

١١١ ب /

- [و بعد . . . فلو جاز أن يقال : إن المارضة قد وقعت ولم تنقل] ، ويجوز ذلك مع ما فيه من قلب العقول والمعادات ، ليجوز أن يقال : إنه قد كان مع رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، قرآن آخر ، أعظم حالا من هذا القرآن ، حتى صار لعظم حاله ، بحيث لا يشك أحد من الفصحاء أنه مما لا يمكن فيه معارضة ومساواة ، ولم ينقل ، وإن كان قد نقل هذا القرآن ؛ بل كان يجب أن يجوز في زمانه ، من أذعن النبوة ، وظهرت عليه المعجزات الباهرة ؛ ونسخ شريعته ، ودل على بطلان أمره ؛ ولم ينقل شيء من أمره ؛ وبطلان ذلك يقتضي بطلان القول ، بكون المعارضة ، وأنها لم تنقل ؛ لأن الطريقة في بطلانها واحدة ؛ وإنما يستحسن ارتكاب مثل ذلك من يستهزئ بنفسه ، ودينه ، ويستعمل المباهنة ؛ فاما من صدق نفسه ، ونصحها ، وأنصف منها فسيتركه ، عن ارتكاب هذه الجملات ؛ على أن تجوزهم المعارضة ، وإن لم تنقل ، إن اقتضى القدح في القرآن ، فتجوز إثبات قرآن آخر ثان ، بالصفة التي ذكرناها يقتضي القدح في المعارضة ؛ ويحصل من ذلك إبطال ما يجوز ، والتسك بما يجب ؛ وهو الذي نريد كشفه وبيانه ؛ على أن شهادة أحوالهم توجب أن المعارضة لم تقع منهم ؛ وذلك لأنه قد

نقل : أنهم تعاملوا في محاربتهم ، مع مافيا من بذل المهج والأموال ، والإقدام على ما يتضمن الأخطار ، ما تكلفوه ؛ فلو كانت المعارضة وقعت لكان إظهارها والاحتجاج بها أدل على فساد حاله ، وأقرب إلى بلوغ مرادهم منه ؛ فكيف يجوز نقل ما لا يؤثر ، وترك نقل ما يؤثر ؛ ولا فرق بين من أذعن ذلك ، وشاهد حالم ما ذكرناه ، وبين من أذعن أنهم أظهروا إحياء الموتى عند آذناء تكذيبه ؛ وإبطال أمره ، واحتاجوا مع ذلك إلى محاربتهم ، ولم ينقل ذلك ؛ وفي نقله مجموع الفوائد ، ونقلت المحاربة ولا فائدة فيها .

١١٢ /

وبعد . . فقد نقل سائر ما كانوا يتعاملون ، مما لا يؤثر في حاله ، صلى الله عليه ، وحال القرآن ، كالمجوع ، والوقية ؛ وكسبته إلى السحر ، وغير ذلك ؛ فكيف يجوز أن لا تنقل المعارضة ، مع مافيا من الفوائد ، لو كانت قد وقعت ؛ على أنا نعلم بعد أيام رسول الله ، صلى الله عليه ، عصرا بعد عصر ، أن فيها من يمادى النبي من يرجع إلى فصاحة ، ومعرفة بهذا الشأن ، فقد كان يجب إن لم تنقل المعارضة أن يتدبها من يحدث في هذه الأعصار ، وإن لم يظهرها أن تظهر على الأيام ؛ كما تعلم من حال الأمور ، التي لا تلبث أن تنكشف ، وإن لم يقع في الوقت ، التي وقعت على حد الظهور ؛ وبطلان ذلك بين أن المعارضة لم تقع .

فإن قال : فقد جوزتم أن يكون في أيام « أفليس » وصاحب « المجسطي » من يسارهما ، فيما ظهر عنهما من العلم ، وإن لم ينقل خبره ، فجوزوا مثله في المعارضة .

قيل له : قد بينا أن المعارضة لو وقعت لكان حالها كحال القرآن ، فيما يقتضى نقله ، بل أزيد ؛ فبين فيما سألت عنه ، أن حال خبرهما كالحال ، فيما يوجب نقل

- خبره ليست سؤالك؛ وإنما يتم لك ذلك لو وقع في الوقت، فيا ألقياه، وتعاطياه،
من المنافسة مثل ما ذكرناه، في حال القرآن؛ فكان يجب أن يكون نقل خبر غيرهما،
تكرهما؛ فأما إذا جاز، في وقتها، أن لا يتنافس فيا تعاطياه؛ بل يجوز أن لا تكون
حالتها قد ظهرت في وقتها، كظهورها الآن؛ لأنه لا يمتنع في كثير من العلماء،
• أن يكونوا على ضرب من الخمول، ثم يظهر حالهم، فيا صنموه؛ فكيف يصح
ما أذيعته ؟

- على أنا نجوز في أيامهما من هو مثلهما أو فوقهما، [ولم يصنف ما يجب
نقله، بل عول على تصنيفهما، أولم يكن له إلى ذلك داع، فلا يجب نقل
خبره كوجوب نقل حالهما لهذه المباشرة^(١)] ... على أنا قد بينا اختصاص المعارضة،
لو كانت والقرآن، بقرب المهد، ووجوب النقل، وليس كذلك حال ما سأل
السائل عنه، لأن بعد المهد، وقلة الحاجة إلى النقل تؤثر في ذلك؛ فلا يمتنع
إثبات النقل في بعضه دون بعض؛ كما نعلم اختصاص العالمين في زمن واحد،
ويختص أحدهما بأصحاب ومتعصبين، فينقل من أمره، ما لا ينقل من أمر صاحبه
وهذا معروف، من أحوال كثير من العلماء في أمة نبينا محمد، صلى الله عليه .

١١٢ ب /

- ولهذه الجملة قلنا : إنه لا يمتنع في موسى وعيسى وغيرهما من الأنبياء، عليهم
السلام، لبعد المهد، وفقد الحاجة، وخفة الدواعي، أن ينقل خبرهم، دون
معجزاتهم، أو معجزاتهم دون شرائعهم؛ ولم يجوز مثل ذلك في شريعته، صلى الله
عليه وسلم، ولا في سائر أحواله .

(٢) ما بين المقروئين ساقط من « ص » .

(١) في « ص » وقرئها .

(٣) ساقطة من « ص » .

فإن قال قائل : إن جميع ما ذكرتموه لا معنى له ؛ لأننا لا ندعى أنهم ابتدوا معارضته ؛ بل نقول : إن جميع ما تقدم من كلامهم ، وما حصل في الوقت ، معارضة له ؛ وإنما يصح أن يقال ذلك ، فيما يحتاج في معارضته إلى أمر مخصوص ؛ فأما إذا كان الواقع على طوال الدهر معارضة له ، فقد أغنى ذلك عن المعارضة ؛ لأنكم في هذه الطريقة بمنزلة من يقول : لم يمارضوه في قيامه ، وقعوده ، ولباسه ، وتصرفه ؛ فإذا كان الجواب في ذلك : أنه لم يقع على طريقة يحتاج إلى معارضة محددة ؛ فكذلك القول في القرآن .

قيل له : إن أردت بما أوردته القدر في قولنا : إن للقرآن منزلة في الفصاحة ، فقولك مما يعلم باضطراب فساد ؛ لأن كل من له أدنى حظ من العلم بهذا الشأن يعلم المنزلة ؛ ونحن نشيع القول في ذلك ؛ وإن أردت أن القرآن والكلام ، مما لا يقع فيه تفاضل ؛ فقد بينا فساد ذلك ، في باب مفرد ؛ وإن كان العلم بذلك لا يحتاج إلى دلالة ؛ وهذا يوجب سقوط سؤالك ؛ على أن آدعاء ذلك يقتضي القدر ؛ في عقول جميع العرب ؛ لأنهم على هذا القول بمنزلة من انقاد ، واستجاب لمن أدعى النبوة ، وجعل دلالة نبوته أنه يقوم ويقعد ؛ على أنه لو كان كذلك لكان لا أقل من أن يحتاجوا بذلك عليه ، فيقولوا : ما الذي يوجبنا [إلى المعارضة في هذا الأمر ، ونحن دائماً^(١) نورد مثله ، وكلام العرب أجمع مساو له ،] وعلمنا بخلاف ذلك يبطل هذا القول ، فكيف تضيق صدور كبارهم في الفصاحة [عند القرآن ، كالأوليد بن المغيرة] و« ليلى » و« النضر بن الحارث » وغيرهم ،]

(١) هنا سقطت ورقة كاملة من « ص » واضطرب الرثم ، ولم يلحظه المصور فاستترى ترجمه ونحن نورد الورقة كلها بين مقوفين ، مقولة من « ط » ؛ ثم تابع الترميم على ما في « ص » .
(٢) رسم اللفظة خطأ « داسا » وما هنا ترجيح بالسباق .

[ممن روى عنه إعظام شأن القرآن ؟ وكيف يجوز في مثل ذلك أن يستند الجمع
[المظيم ، عصرا بعد عصر ، أنه متميز من كلامهم ؟ وهذا يوجب اذماء المكابرة ،]
[في الضروريات ، على الجمع المظيم ، في الأعصار المتباينة] .

- [وبعد .. فلو صح ما سأل عنه لوجب أن يزالوا الشبهة بتجديد المعارضة لأن]
• [واحدا من الناس لوجعل دلالة نبوته أن يخاطب خطبة طويولة ، وصار]
[له بتكررها حالا بعد حال طائفة متعصبة ، ونشأ في ذلك الفتنة لوجب على أهل]
[البصر بذلك أن يحددوا معارضة ذلك إذا كان ممكنا ، لأنه في إزالة التميؤيه]
[والشبه أقرب من التعلق بذكر الخطب الماضية ؛ لأن للشاهد والحاضر منزلة ؛]
[وهذا من الركالة بحيث يجب أن لا يودع الكتاب ، لولا أن بعض اليهود]
[تعلق به] .

١٠

[فإن قال : جوزوا أنهم عارضوه ، لكنه لم ينقل لعله من العلل ، لأن الأمور]
[الظاهرة قد لا تنقل لبعض العلل ؛ وإنما لا يجوز مثل ذلك في البلدان ،]
[وما يجري مجراها لأنه لا علة تقتضى الكف عن نقلها ؛ وأما ما يتعلق به القهقر]
[والنبله ، والرهبة والرغبة ، والمتعة والمضرة ، والأغراض والدواعى ، فقد يجوز]
[لبعض العلل أن لا ينقل ؛ ولا يلزمنا الكشف عن العلة ، لأننا لا نجعل ذلك مذهبا]
١٥ [فتحتاج أن نبينه ، وإنما المقصد بما نوردته إثبات التجويز ، وأن لا وجه يقطع]
[به ، على ما ذكرتم] .

١٥

[قيل له : إنما كان يسوغ ما ذكرته لو لم نذكر الوجه الذى لأجله كان]
[يجب نقل المعارضة ؛ وقد علمنا أن الوجه الموجب لنقله لو كان ثابتا إذا صح]
[وانكشف لم يمكن دفعه لعله مجهولة ، على ما سألت عنه .. هذا إن كان العلم]
٢٠ [بأنهم لو عارضوه كان يجب نقله وظهوره ، ووقوع العلم به مكتسبا ، فاما إن دخل]

٢٠

[في باب الاضطرار، فالسؤال الذي أوردته آيين سقوطاً، لأنه بمنزلة من شككاً]
 [في أن ين « حلوان » و « بندق » مدينة مثل « بندق »، بمثل هذا الكلام،]
 [على أن العلل التي تمنع من نقل الأمور الظاهرة التي قد علم من حال ما يقار بها]
 [وجوب النقل لا بد من أن تكون ظاهرة كالتواطؤ الذي ذكره في الأخبار،]
 [والتخفيف إلى ما شاكله . وقد علمنا أن كل ذلك لا يتأتى في نقل المعارضة،]
 :
 [فالسؤال ساقط].

[فإن قال : هلا جوزتم القول بأنه إنما لم ينقل لفظة مستجيبه، وتخوفهم منهم .]
 [قيل له : لا تمل عن هذا من يعرف أحوال العرب، وأحوال الأخبار،]
 [لأن التعامل من حال الأخبار : أنه لا ينقطع بهذا الجنس من الخوف، بل لا ينقطع]
 [بشيء من الخوف، لأن الخوف إنما يقتضي ترك الإظهار، لا ترك النقل،]
 ١٠ [وربما دعا المنع إلى الإكثار من النقل، وهذه طريقة معروفة فيما يقع المنع فيه،]
 [من سلطان وغيره أنه يكون أقرب إلى الانتشار، من حيث تقوى الدواعي]
 [وتزداد بمحصل المنع، وإنما لا يقع الإظهار في أحوال مخصوصة، وذلك لا يمنع]
 [من النقل، لأن مقتضى لظهوره ووقوع العلم به ليس الإعلان، وإنما]
 ١٥ [هو الخبر، فلا فرق بين أن يجهز به أو يسره، في وقوع المعرفة فكيف يصح]
 [والحال هذه أن يدعى في الأمر الذي يجب نقله أن الخوف يمنع من ذلك . على]
 [أن الخوف إنما يقدر فيما لم يتقدم ظهوره، فأما إذا تقدم ذلك فيه فلا يقع]
 [المنع به . وقد كان يجب في المعارضة لو وقعت أن تظهر^(١) حالها في من يعاينه
 صلى الله عليه، وقد علمنا أنهم كثرة عظيمة، قد كانوا أكثر من المستجيبين عدداً،
 فكيف يقال في الخوف : إنه منع من ذلك؟ وكيف يصح في الخوف الذي لا يجري
 ٢٠
 (١) كل ما بين المقوفات منقول من ورقة ١٧٨ من «ط» و«ص» كما أشرنا سابقاً.

- مجرى المواطاة أن يمنع من نقل الأخبار ! وإنما يجري هذا المجرى بأن يكون صادرا عن سلطان ، فتجمعهم الخافة في حال أو أحوال ، فأما إذا لم يكن كذلك فلا بد من أن يخاف البعض دون البعض ؛ أو تختلف الاعتقادات فيه ، فلا يجوز في مثله أن يكون مانعا من الأخبار الظاهرة ... يسبق ذلك أنه : قد نقلت المعارضة الركيزة ، ولم تمنع الخافة منها ، فكيف تمنع من المعارضة الصحيحة ! ؟ وقد نقل ما فعلوه من الهجوم والتكذيب إلى غير ذلك ؛ فما الذي يمنع من نقل المعارضة ؟
- وبعد : فإن المعارضة لو صحت لقويت أحوال الكفار بها ، وظهرت لأجلها أحوالهم ، فكان يصير سببا للقوة وزوال الخوف ، والمتعالم من حال الخائف : أن يسئل جهده في التوصل إلى زوال خوفه ، فكان يجب على هذه الطريقة نقل المعارضة من وجهين : أحدهما التخلص من الشريعة ، وإبطال أمره صلى الله عليه . . .
- والثاني زوال الخوف من مستجبيه ، [لما كان يحصل فيه توهين عالم وقوة أحوال من ينقل المعارضة ، ويحتاج بها . . .]

- [وبعد : فلو جاز التعاقب بهذه الطريقة لحاز أن يقال : وقد كان في زمانه عليه السلام ، نبي غيره آخر ، له معجزات ظاهرة باهرة ، لم ينقل خبره خوفا من مستجبيه ^(١)]
- وكيف يقال ذلك والخوف إنما حصل بعد الهجرة ، لأن عند ذلك نزلت العبارة بالمجاهدة ، فقد كان يجب أن يكون قد ظهر ، ولا يجوز فيما قد ظهر وانتشر أن يخفى من بعد ، مع قيام الدواعي ، فكيف يجوز أنعاء ذلك ! ؟ والمتعالم من حال مستجبيه : أنهم كانوا يدعون إلى الله تعالى ، وإلى نبوة نبيه ، بالموعظة الحسنة ، وينظرون ، وإنما كانوا يقيمون الحدود ، بعد إقامة الحجية : ولم يمنع الخوف من ^(٢) مستجبيه

١١٤ ب /

- (١) ما بين المقولات ساقط كله من «ص» أيضا . (٢) اعتبرت الورقة النافذة من «ص» هي صفحتا ١١٣ ب ، ١١٤ أ وتاج الترتيم بعد ذلك على اعتبار صفحة ١١٤ في «ص» مكررة ؛ ونضع الشرطة / عليها علامة التكرار ، بيانا لسقوط الورقة الساقطة .

تقل أخبار اليهود والنصارى، وسائر ما يضاد الدين ! وكيف لم يمنع قتل فضائل أمير المؤمنين الخوف من بنى أمية، مع تشددهم في كتمان فضائله، رضى الله عنه، وبذلهم الجهد في ضد ذلك ! .

فإن قال : إن الرغبة، والمنفعة، والمشاركة في الرياسة، التي منعت من قتل المعارضة ؛ لأنهم رأوا أن في قتلها حرمان ما يرجونه، فذلك لم تنقل .

إقيل له : إن هذا أضعف من الأول؛ وما قدمناه يسقطه ؛ لأنه لو كان لمثل هذا أن لا تنقل الأمور الظاهرة لأدى إلى التشكك في أكثر الأخبار ، بأن يقال : إن التعقب والرجاء في قوة الرياضات، وماشا كلهما منع من النقل، فكيف يصح مع ذلك ، أن نعلم أخبار طوائف مختلفة الأحوال ، مع تعصب كل فريق منهم لصاحبه ، فإذا كان ذلك لا يمنع من نقل الأخبار وظهورها، فكذلك القول في المعارضة ؛ على أن الذى نقل عن كبارهم وعلمائهم، من ضيق الصدر بالقرآن ، وعدولهم لأجله من قول الشعر إلى طلب أخبار القرس، إلى غير ذلك، من أدل الدلالة على أن المعارضة [لم تقع، فكذلك ما ذكرناه من بذلهم الجهد بالمحاربة وغيرها ؛ لأن المعارضة لو وقعت لكان إظهارها أولى من المحاربة، في طلب ما أرادوه، على أنه تعالى لا يجوز مع حكمته أن يسهل سبل قتل الشبه دون المعارضة^(١) فيأله مدخل في الدين، لأننا قد بينا : أن مثل ذلك لا يصح في النبوات؛ لأنه إذا وجب في الأمور المنقولة أن يمنع منها تعالى، حراسة للنبوات ، والألطف التي تعرف من قبلهم، فإن يجب ذلك ، في نقل المعارضة أولى ، لو كانت واقعة ؛ لأنه كان يجب أن يكون المنع من نقلها مفسدة ، في تكليف سائر من آمن برسول الله ،

صل الله عليه وسلم ، أو جاريا هذا المجرى .

(١) ما بين الحقوقيين ساقط من « ص » .

فأما التامق بما ذكره الله تعالى عن «أبي حذيفة بن المعيرة» أنه قال ﴿إن تؤمن لك حتى تفجر لنا من الأرض ينبوعا﴾ إلى قوله : ﴿ولن تؤمن لرقيب حتى تزل علينا كتابا نقرؤه﴾ . وقولهم : إنه قد أتى بذلك ، وهو قدر سورة قصيرة ، فقد أتى بمثل القرآن ، فكيف يصح أن يقال : إنهم لم يعارضوه ، فبعد ؛ وذلك لأنه تعالى خبر عن معنى كلامه ، دون اللفظ ، لأنه لا يتمتع^١ في الحكاية أن تكون مرة باللفظ ، ومرة بالمعنى ، ويدل على ذلك أنه وغيره لم يعارض القرآن ولم يكثر منه ، ولم يحتجوا بذلك عليه ، وهذا كما حكاه عن القرون الماضية ، وإن كانت لغاتهم بخلاف لغة العرب .

و بعد .. فلو ثبت أنه حكى باللفظ لوجب أن لا يكون معجزا ، لأن المعجز من القرآن ما هو من قبله تعالى ، فكان لا يقدح فيما يقوله ؛ وإن كان ذلك غير صحيح ..

و بعد .. فلو كانت كذلك لكان ذلك مناقضا لآيات التعدي ، لأنه كان يجب في القرآن أن يكون دالا على أن الإنسان^(١) والجن ، لا يأتون بمثله ؛ ودالا على أن بعضهم قد أتى بمثله ، فلم يكن يذهب ذلك على الجميع ، حتى لا يحتجوا به ؛ فأما من يقول منهم : إنهم لم يعارضوه ، لأن سائر ما وقع منهم معارضة ، من حيث إن التفاضل في قدر الفصاحة لا يجوز ، فقد ينافاه .

وأما قولهم : إنهم لم يعارضوه لأنه عاجلهم ، إلى غير ذلك ، فهو تسليم لنفي المعارضة ، فلا يدخل في هذا الباب ؛ وكذلك فيمن يقول : إنهم مع تمكنهم من المعارضة عدلوا إلى المحاربة ، لظنهم أنه أقرب إلى التخلص ، فهو كلام من سلم أنهم لم يعارضوه ؛ فلا يدخل في هذه الطريقة .

وقد بينا من قبل : أن علمنا بتعذر المعارضة على نصحاء المصر والأعصار
المتقدمة ، يمنع من قولهم : إن المعارضة وقعت ، ولم تنقل ، فكذلك فيما نعلمه
من حال العلماء من المسلمين ، بهذا الشأن ، وأنهم يستقدون عظم حال القرآن ،
وماله من المزية ، وأن هذا الاعتقاد يكون علما ضروريا ، لأنه مما لا يقع
في مثلهم إلا كذلك ، يمنع من القول بأن المعارضة وقعت ، لأن هذا العلم
الضروري يمنع مما يقتضى صحته^(١) كون هذا العلم جهلا .

(١) في « ص » حصة .

فصل

في بيان الدلالة على أنهم لم يعارضوه عليه السلام
لتعذر المعارضة عليهم

١١٥ ب /

- ١ / قد علمنا أن تعذر الفعل على الفاعل طريقا يتميز به مما لا يتعذر؛ وإنما لا يقع لأن الفاعل لا يختاره؛ لأنه لو لم يتميز أحدهما من الآخر لاكتبس حال من لا يفعل باختياره بحال من لا يفعل مع تعذره؛ والتباس ذلك بوجوب إبطال تعاق الفعل بالفاعل أصلا؛ لأننا إنما نعلم ذلك بأن يتأق من واحد، ويتعذر على الآخر، ولا نعلم ذلك بأن يقع من أحدهما، ولا يقع من الآخر، لا بأن علمنا ذلك فقط؛ بل يمكن أن نعلم به الفصل بين القادر وغيره؛ وإنما نعلم بأن يقع التصرف منه على وجه نعلم به أن الفعل قد يقع منه مع تعذره على الآخر، وإن كان كلا الأمرين لم يقع .
- ١٠ ولولا أن الأمر كما قلناه لم نعلم الفرق بين العالم وغيره؛ لأننا إنما نعلم ذلك بأن يتعذر على أحدهما، مع كمال آلائه وقدرته الفعل، المحكم . وقد قال شيخنا : ما يدل على أن العلم بتعذر الفعل على الجماذ يكون ضروريا؛ وإنما تقع الشبهة، في بعض الأحوال، أو في الوجه الذي له يتعذر؛ فكيف يصح والحال هذه، أن لا يتميز أحد الأمرين من الآخر، وله أصل ضروري، وأصول مكتسبة، على الوجه الذي بيناه؛
- ١٥ وعلى هذا الوجه يصح أن ينفي الكلام، في أن القادر منا لا يصح أن يقدر على الألوان وغيرها؛ لأنه لا بد من أن نعلم تعذر ذلك، ثم ينفي عليه أنه إنما تعذر، لأن القدرة لا يجوز أن تكون قدرة عليه؛ ولا يصح أن يعلم تعذر ذلك إلا بوجه

(١) في «ص» : ولأنه . (٢) ساقطة من «ص» .

١١١٦/

يقتضى تميز ما يقع منا على وجه يتعذر ، وما لا يقع على هذا الوجه .
ولا فرق بين الأمرين إلا بأن يعلم أن مع توفر الدواعى ، وزوال الموانع ، وسلامة
الأحوال لا يقع اختيارا ، وإنما لم يقع لتعذر ذلك ، فأما الشيء الذى لا يقع
اختيارا ، فإنما لا يقع لتغير أحوال الدواعى^١ حتى يعلم أنه لو تغير لوقع ، ولولا أن
الأمر كذلك لم نعلم أن الملجأ إلى الفعل يجب أن يقع منه ، ولا يصح أن نعلم
تماق الأفعال بالدواعى ، فإذا صحت هذه الطريقة ، وعلمنا من حال العرب أنهم
مع توفر الدواعى إلى المعارضة ، وكونها مقدورة ، ومع زوال الموانع ، لم يأتوا بها ،
فلا بد من القول بأن الوجه فى ذلك ليس إلا تعذرها عليهم ، ولم نقل : إن كل
فعل يقع أو يتعذر ، فهذا^(١) حاله ، لأننا قد دللنا على : أن السامى قد بفعل الأفعال ،
والثام ، وإنما المراد أن الفعل المتميز من غيره ، الذى من حقه أن لا يقع إلا لغرض
عند علامات ومقدمات ، فلا بد إذا لم يقع ، مع توفر الدواعى ، أن يكون ما وصفنا ؛
وليست المعارضة مما يجوز أن يقال فيها : إنها غير ظاهرة ؛ لأنها من أظهر الأمور
وأجلها ، مع ما تقدم فيها من التفرع والتحدى ، وتكرار القول فيها ، حالا بعد
حال ، والدواعى على ما ذكرناه متوفرة ، فيجب أن يدل ذلك على ما قدمناه .

فإن قال : ومن أين أن دواعيهم متوفرة ؟ ثم من أين أنها توفرت وقويت
على وجه يخلص ، ولا يكون هناك مقابل ومعارض ؟ ثم من أين أنهم عرفوا :
أن المخلص مما قرعوا بالعجز عنه معارضة القرآن ، دون غيره ؟ مع تجويز أنهم
اعتقدوا أن غيره يسد مسدده ، فيما هو البنية والطلبية ؟ ثم من أين أنه لم يشبه عليه ،
أن معارضة القرآن لا تؤثر ، وأن غيره هو المؤثر ، أو أقرب إلى التأثير ؟

- قيل له : أما الذى يسرف به توفر دواعيهم : أنا نعلم أن من قرعه غيره بالعجز عن أسر أتي به ، ولا مانع ، أن ذلك التفرغ يحرك طبعه ، إذا كان عالماً به ؛ فإن انضاف إلى ذلك أن يكون المقرع من قومه ، وأبناء جنسه كانت الدواعى أقوى ؛ فإن كانت المقرع ممن لم تظهر له / الأحوال العظيمة ، الموجبة للرياسة والنباهة من قبل ، فهو أقوى ؛ فإن انضاف إلى التفرغ أنه صرفهم لذلك عن عادات وأغراض من قبل ، كان أقوى ، لأنه ، صلى الله عليه ، أوجب لمكان القرآن ، انتفاعهم عن الماديات في الدين ؛ لأنه سفه ألهمهم وطريقتهم في الدين ؛ بل سفه أحلامهم وعقولهم ، لإقدامهم على ما كانوا يتدينون به ؛ وانضاف إلى ذلك نخوفهم بالنار عند التمسك بذلك ، وترغيبهم في الجنة عند المدول عنه ، ونظهم مع ذلك عن عادات تختص الدنيا ، من رياضات وأحوال كانوا عليها ؛ وصبرهم تبعاً ، بعد أن كانوا متبوعين ، وألزمهم الكلف على النفس ، والحقوق في المال ، وأبطل رياسة البعض على البعض ، وشرع أن المؤمنين يد^(١) على من سواهم ، ويسعى بذمتهم أدناهم ؛ وأبطل للكفار الحرمات ، حتى منع التوارث بين أهل ملتين ؛ وقطع أحكام الأنساب باختلاف الدين ، وجمع لهم وجوه المذلة بالثبات على طريقتهم ؛ وعرفهم أنواع العز بالانتقال إلى شريسته ؛ وانضاف إلى ذلك تعريفهم أن يحجزهم يقتضى فيه رتبة عالية في الدين ، ورياسة عظيمة من جهة الدين ، يوجبان الإقناده ، إلى غير ذلك ؛ وانضاف إلى ذلك أنه محمداهم بأمر يختصون به ، أنه من أعظم مفاسدهم . لأنه الذى يصولون به على سائر الناس ، وهو الفصاحة والصرف فيما ؛ ولم يكن تحديه لهم إلا بعد عادات سلفت لهم في التحدى في مثل ذلك ، والمباراة والمنازعة فيه ؛ وانضاف إلى ذلك ما كانوا يتحققونه ، وتظهر

(١) في « د » يد١ . (٢) في « د » الأسباب .

١١٧ /

أمارته ، من نقصان مددهم ، وزيادة مدده ، وضعف حاله ، وقوة حاله ، لأجل عجزهم عن مساواته ؛ واقرن بذلك ما كان معهودا من طريقتهم ، وهو الحمية والأنفة ، والتغار مما يقتضى العار ؛ لأن حاله في ذلك كان أبلغ من حال سائر الناس ، فيما يرد عليهم من هذا الباب / حتى كان الواحد منهم يتحمل الأخطار العظيمة ، ليسير من الذم يلحقه في قرى وضيافة ، ويبدل المهجة في اليسير من عيب يلحقه ؛ ثم اقرن من بعد ذلك إيجاب الحدود والقتل وغيرهما ، لأجل ظهور نبوته ، ومقامهم على مخالفتهم ، وكل ذلك مما يقوى الدواعي ، لأنها أمور ظاهرة ، لا تصح فيها الشبهة ؛ فلا يمكن أن يقال : إنهم ذهبوا عن ذلك بسهو ، وغفلة ، ولبس ، وشبهة .

١٠ فإن قال : ومن أين أن هذه الدواعي [دعتهم إلى إبطال أمره صلى الله عليه ، وتوهين حاله ، دون أن يكون داعية لهم إلى غير ذلك] ؟

قيل له : لأنه ، صلى الله عليه ، لم يتخذهم إلا بطريقة معروفة ؛ وهي طريقة النبوة ، وإلزام الشريعة ؛ دون طريقة الغلبة والملك ، والقهر بالسلطنة ؛ لأنه حيث ادعى النبوة لم يكن له عدد ولا عدد ، ولا له من الحال ما يقتضى ادعاء الملك ؛ وإنما ادعى ما ذكرناه من النبوة ، وجعل الذي لأجله يلزم الانقياد ، العلامة والمعجزة ، وهي القرآن ، والذي يدعو إلى إبطال أمره ، هو الذي يدعو إلى المعارضة ؛ لأن الإبطال المطلوب بها يقع دون غيرها ؛ وكل أمر حل هذا المحل فليس يجاز أن يخفى على العقلاء ، فيظنوا أن الدواعي إلى أحدهما ، دون الدواعي إلى الآخر ؛ بل السلم الضروري يقع بأن الأمر المطلوب واحد ؛ فنتى صلينا ، والحال هذه ، قوة الدواعي إلى إبطال أمره ؛ أو ملنا قوة الدواعي

إلى المعارضة ، فالعنى واحد ، واللفظ مختلف ، وقد علمنا أن دواعهم قويت
إلى إبطال أمره لدلائل ظهرت ، لا تجوز الشبهة فيها ، وهى بذلم المهج ،
والنفوس ، والأموال فى ذلك ، ومفارقة الأوطان والعشيرة فيه ، وتعرضهم للخطر ،
وتعرضهم المال للتلف ؛ فكل ذلك وأشباهه منهم يدل على أنهم عدلوا عن
المعارضة للعدو ؛ لأنها لو كانت ممكنة لكانت تسهل ، ولا يحصل فيها من
المضار ما ذكرناه ، ولا يقع بها من الخوف والخطر ما وصفناه ؛ فكان لا يجوز
أن يعدلوا عن المعارضة إلى هذه الأمور . . . بين صحة ما ذكرناه : أن القوم أجمعين
انقسموا إلى أمور ثلاثة :

١١٧ ب /

فهم : من انتقاد واستجاب .

- ١٠ ومنهم : من بذل مجهوده فى المحاربة والمعاداة ، فكان مباشرا لذلك ، أو عجيبا له^(١)
وتابا .

- ومنهم : من عدل إلى أمور لا تنفع ، مما يظن أنه كالجمجمة ؛ نحو ما روى عن
«النضر بن الحارث» : من تحمل المشقة بقصد «فارس» ، يحمل كتب «الفرس» ،
ليعارض بها القرآن ؛ ويؤمّه بذلك على الضمفاء ؛ لأنه كان يعلم أنه ، صلى الله عليه ،
لم يتحتم بما يجوز فى أخبار «رستم» وغيره ، أن يكون معارضة له ، ومؤثرا فيه ؛
وإنما كان قصده التوويه ؛ وذلك نحو ما ذكره الله تعالى عن «فرعون» ، عند
اعتراف السحرة ، لما ظهر من قلب العصافية ، بقوله ﴿ إنه لكبيركم الذى علمكم
السحر ﴾ ؛ ومعلوم أنه لم يخف ذلك عليه ، لكنه أراد التوويه على الضمفاء ، لتلا تبطل
رياسته ، وثبت عن «الوليد بن المغيرة» ، مع تقدمه فى العلم بالفصاحة والرياسة ،
عند اجتماع قريش إليه ، يطلبون منه وجه الحيلة ، فى دفع حال النبي ، صلى الله عليه ،

(١) فى «ص» محيا . (٢) ساقطة من «ص» .

ومعارضة القرآن، فقال : لقد سمعت الخطب، والشعر، وكلام الكهنة؛ وليس هذا منه في شيء؛ ثم فكر ونظر، وعبس وبسر، وقال : (إن هذا إلا صير يؤثر)؛ ولو كان يتمكن من المعارضة لم يكن ليقول ذلك؛ ولكن لم أن يقولوا : إننا كان هذا السحر مما أتى به، فما الذي يمنع من مثله؛ وكيف يجوز أن ينسب القرآن إلى أنه مهر إلا وقد ضاق به ذرعه وصدده، حتى نُسبه إلى أمر يعتقد القوم تمذره عليهم ! وإلى أنه إنما يمكن على طريق الحيلة من ذلك؛ وكيف يجوز أن يظهر «ليد» الزهد في قول الشعر، وهو متقدم فيه، وفي الفصاحة، عند القرآن، ويتأمله ويقول : إن الله تعالى أبدله من الشعر سورة البقرة؛ فإذا ثبت في القوم أنهم لم يخرجوا عن هذه الطبقات، فكيف يصح أن يقال : إن معارضة القرآن كانت ممكنة لهم، أوليهم، ولم يقدموا عليها، مع شدة الحاجة إليها، ومع أنها البغية ! ولئن جاز هذا لجوزن، في الشديد العطش، والماء له معزض، أن يعدل إلى غيره مما فيه مشقة، ولا يوصل به إلى المراد والبغية؛ وما حل هذا المحل ينافي طريقة العقل؛ فمن أجازته على القوم فقد نسبهم إلى أنهم كانوا بلا رأي، ولا معرفة بالمعادن ولا عقل، ولا علم، والعلم الضروري قد ثبت بخلاف ذلك، وصار الذي ذكرناه، كل واحد منها دلالة، وإن كان مجموعها أقوى؛ لأن المتعالم من حال الجماعة العظيمة : أنها لا تستجيب، ولا تنقاد، ولا تخضع لمن يدعى النبوة والرياسة، إلى غير ذلك، مما قد استأه، ويتم بمثل حاله في الوجه الذي له ألزمهم ذلك؛ وفيه ادعى الفضل عليهم، من غير قهر وغلبة، ولا أمر يزيل طريقة الاختيار، كما عرفنا من حال من لم يستجب أنهم مع كثرتهم بذلوا المهج والأموال، إلى غير ذلك؛ ولا يجوز ذلك منهم، مع تمكنهم من مساواته في الأمر، الذي ادعى به الفضيلة

والفتنم ! ؛ فكذلك القول في الذين موهوا ، وليسوا ، وأوهوا أن الذي يوردون
من أخبار « الفرس » يحل عمل المعارضة ، وكيف يجوز أن تكون المعارضة ممكنة ،
فلا تقع من فريق منهم إن كانت الشبهة تجوز فيها على فريق ، فكيف وقد علمنا
أنه لا شبهة فيها البتة .

١١٨ ب /

- فإن قيل : فقد قال « أمية بن خاف الجهمي » : لو نشاء لقننا مثل هذا .
قيل له : إن ادعاء الفعل وإمكانه لا يمنع من الاستدلال على تعذره ، بأن
لا يقع مع توفر الدواعي . . . بين ذلك : أن من توفرت دواعيه إلى الكتابة ، يعلم
تعذرها عليه ، إذا لم يفعلها ؛ وإن قال : لو شئت لفعلتها ، فليس الادعاء يمنع من
صحته ما ذكرناه ، بل متى اقترن به إلى ابتداء الفعل كان أقوى في الدلالة ، لأن
التعامل من حال المدعى : أن دواعيه تقوى إلى الفعل ، ثلثا يخالف دعواه ، [ووعده]^(٢)
بترك الفعل ، فإذا لم يفعل كانت الدلالة أقوى . . . بين ذلك : أن كل واحد منا
يتمكن من أن يدعى ما يعلم أنه لا يمكنه أن يأتيه .

فإن قال : فكيف استجاز ذلك مع ظهور كذبه ؟ .

- قيل له : لا يمتنع على الواحد ، والمسدد اليسير أن يدعى ما يعلم خلافه ، على
طريق البهت والمكابرة ، لبعض الأغراض ؛ فلو قلنا : إنه لما ضاق ذرعه أورد
ما يعلم فيه كذبه ، وقلة مبالاته بالمعاقبة ، لحاز .

ولو قلنا : إنه أراد بقوله ، لو نشاء لقننا مثل هذا ، لا في قدر فصاحته وبلاغته ،
لكن في بعض الوجوه التي يمكنه معها أن يأتي بالمعاصرة ، لصح ؛ لأنه قد يجوز

(١) في « س » وكذلك . (٢) في « س » القين .

(٣) هكذا اقرأ واضحة في كل من « س » و « ط » ولا يدور السياق واضحا ؟

أن يؤه أنه يمكنه أن يأتي بمثل طريقته ، في بعض الوجوه ، كما يؤه « النضر بن الحارث » بأنه يأتي بمثله ، في تضمنه لأخبار من تقدم ، فذلك طلب في ذلك أخبار « رسم » و « اسفنديار » ، وغيرهما ، من بلاد « الفرس » .

فإن قال : فحوزوا فيمن اعترف واستجاب أن يكون معترفا بالعجز عما يمكنه ، ويعلم من نفسه خلافه .

قيل له : إن الجمع الكبير لا يجوز عليهم ذلك ، كما جوزناه ، على الواحد ، والعدد اليسير ، سيما إذا حصل مع ذلك الداعي إلى خلافه ، لأن المتعالم من عالم مع كثرتهم : أنهم كانوا في بعض الأحوال يريدون إبطال أمره ، ثم اتقادوا للاستجابة ، فهذا هو المتعالم من عالم مع كثرتهم ، أنهم كانوا في بعض الأحوال يريدون إبطال أمره ، ثم اتقادوا للاستجابة ، فهذا هو المتعالم من حال أكثرهم ، فصارت دعواهم مطابقة لشاهد عالم ، على أنا نعلم من حال كثير من أظهر الاستجابة أنه لم يكن مصافيا ، بل كان منافقا ، أو في حكم المنافقين ؛ وصح أيضا أنه قد كان فيهم من تغير قلبه لموجدة وغيرها ، عند كثير من الأسباب ، والدواعي في مثلهم تقوى إلى إبطال أمره ، صلى الله عليه ، بأكثر مما تقوى الدواعي ، في الأصل ، وقد علمنا ، مع ذلك عدولهم عن حديث المعارضة أصلا ، إلى غيرها من الأمور ، وذلك يدل على ما قلناه في ذلك .

فإن قال : إن الذين أمكنهم أن يأتوا بالمعارضة قليل من كثير ، لأن العرب ، وإن كانت كثيرة في العدد ، فمن يوصف بالتقدم في البلاغة قليل والفصاحة ، ثم يترتبون ويتفاضلون ، فيعود الأمر في متقدمهم إلى أنهم قليل ، من القليل

الموصوفين بالفصاحة؛ ومثلهم لا يتمتع التواضع عليهم، فحوزوا أنهم أتوا بالمعارضة، وتواضعوا على كتمانهم، أو عدلوا عن المعارضة، مع التمكن، محبة للشاركة في رياسته، ووجوه المنافع، من قبله، أو دفعا للضرر، المخوفة من جهته، ويجوز ذلك يبطل ما ادعيتهموه.

- قيل له : ليس الأمر كما قدرته ، لأن من يعد من القصباء قد كان فيهم كثرة ، لا يجوز على مثلهم الطريقة التي ذكرتها ، وهذا بين عند من يعرف أحوال الشعراء والخطباء ، والمتقدمين في هذا الباب .

١١٩ ب /

- وبعد .. فإنهم لو تكلفوا المعارضة ، وبلغوا النهاية لكانوا لا يزيدون على من تقدم ، من طبقات الشعراء ؛ لأن مزية شعرهم وخطبهم ، على من كان في زمنه صلى الله عليه ، معروفة في الجملة ، فكان يجب أن يحتج بذلك الجلم الفخير ، وإن تواطأت الجماعة البسيرة ، على ترك المعارضة ، أو إخفاؤها ؛ لأن هذا الاحتجاج أسهل من إيراد المعارضة ، وأقوى في بطلان أمره ، صلى الله عليه ؛ لأنه لا فرق بين أن يبينوا أن الذي جاء ، من القرآن معتاد ، بذكر مثله ، فيما تقدم ، أو بإيراد مثله ، في الوقت .

- ١٥ • وبعد .. فإنا لا يجوز على الجمع البسيرة ما ظنه السائل ، على كل حال ، لأنه مع التنافس الشديد ، والتمجيع العظيم ، وتحرك الطباع ، ودخول الحمية والأفئدة ، وبطلان الرئاسة والأحوال المعتادة ، والدخول تحت المذلة ، لا يجوز في كثير من الأحوال ، على الواحد أن يسكت ، عن الأمر الذي يزيل به ، عن نفسه الوصمة والعار ، والأفئة^(١) ، فكيف على الجماعة القليلة ، أو الكثيرة ! هذا لو انفردوا عن

طبقة وأصحاب يتشددون في المطالبة ، ويتمسون الظفر الراجع على جماعتهم ، بالمعارضة ؛ ومثل هذه الطريقة لا يجوز ، على عاقل واحد ، إذا كان من أهل المعرفة ، فكيف على الجماعة !

وليس كل أمر متعنا وقوعه من الكثير يجوز على العدد القليل ؛ بل فيه ما يساوى الواحد الكثير فيه ؛ وعلى هذا الوجه لا يجوز على العاقل الحازم أن يشؤ به نفسه ، وهذه حاله ؛ فالذى ذكره من هذا القليل ، على ما بيناه .

وقد ذكر شيخنا هـ أبو هاشم : أن المعارضة لو وقعت من القليل كانت لا تلبث أن تتكشف على الأيام / إن لم تتكشف في الحال ؛ لأن العادة لم تجر في كتابان مثل ذلك بالاستقرار ؛ ولوجودنا مثله لم تأمن في زمن كل متقدم في الشعر ، وفي زمن كل عالم مبرز ، أن جماعة شاركوه وسأوه ، ومع ذلك أنكم أمرهم ألبه ، في سائر الأوقات ؛ والمتالم من حال أسرار الملوك ، مع تشدهم في كتبها ، أنها قد انكشفت ، على الأوقات ؛ فكيف يجوز في مثل ذلك أن ينكم أبدأ ! فلوعارضت هذه الفرقة القليلة القرآن لوجب أن يظهر آخرا ، على الأيام ، إن لم يظهر أولا ؛ على أن العادة لم تجر بأن^(١) يتمكن العاقل من فضل باهر يساوى به^(٢) من تقدم كل التقدم ، ويجب كتاباته لبعض الأغراض ؛ وإن أوجب ذلك في وقت لتقية وخوف ، فلا بد من أن يجب نشره من بعد ؛ فلا يجوز فيا حل هذا العمل ، أن لا يظهر في الواحد ، فكيف في الجماعة !

وبهذه الطريقة تفصل بين المتقدمين والفضلاء ، وبين خيهم ؛ فلو جازنا ما ذكره لا تنتقض طريق المعرفة بهذا الفضل ؛ وانتفاضه يثبت بانتقاض التفرقة بين من يصح منه الفعل ، وبين من يتعذر عليه .

(١) في «ص» أن . (٢) ساقطة من «ص» .

وكل هذه الوجوه تبطل قولهم : إنهم تولوا المعارضة للاغراض التي ذكروها ؛ لأنه لا فرق بين تجويز كتبها ، أو تركها ، في أنه يفسد من الجهات التي ذكرناها .

- حل أنه بنى هذا السؤال ، على أن المعارضة لا يمكن إلا من النفر القليل ؛ وإنما يصح ذلك لو تحداهم بكل القرآن ؛ فأما إذا تحداهم بمثل سورة منه فقد يصح ذلك ، في المتوسط في الفصاحة ، كما يصح من المتقدم ؛ لأن المتعالم من حال المتوسط أنه قد يساوى المتقدم ، في كثير من كلامه ؛ بل ربما اتفق في شعره ، وخطبه ، القليل مما يزيد في الفصاحة^١ على جميع الكلام الواقع من تقدمه ؛ وهذا متعالم من حال طبقات الشعراء ؛ لأن متوسطهم يقع في شعره ما يزيد عن شعر من تقدم ؛ بل الكثير من أشعار المحدثين يجري هذا المجرى ؛ فكيف يصح ما تعلق به !

١٢٠ ب /

- ولهذا الوجه يقع في كلام المتقدم في الفصاحة المتوسط ، الزيك ، ولو كان تقدمه يقتضى ، في عموم كلامه التقدم ، لما صح ذلك ؛ فكذلك تقدم غيره عليه ، لا يمنع من أن يقع في كلامه ما يساوى كلام المتقدم ، بل يزيد ؛ وهذه الطريقة ظاهرة عند أهل المعرفة ؛ لأن طبع الكلام ، وطريقته في الفصاحة يقتضى ذلك ، لا محالة ؛ ولذلك نجد المبرز تختلف أحواله ، فيما يأتيه من الكلام ، بحسب الاتفاقات ؛ وهذا بين في سقوط ما ظنه هذا السائل .

- وبعد . فالمتوسط إذا أتى بما يقارب القرآن ، كان بمنزلة أن يأتي بما يماثله في أن التفرع يبطل به ؛ فقد كان يجب أن يفعلوا ذلك ، إن حصل من المتقدمين مواطاة ؛ وقد كان يجب في هذا الوقت ، وفي الأزمان الماضية ، أن يأتيوا بما يقارب ، أو يماثل ؛ لأن المواطاة والسبب فيها قد زال ؛ وهذا الذى قدمناه

٢٠

يسهل ما يتعلقون به ، من أن الفصاحة لا بد من أن تنتهى إلى عدد قليل ،
أو واحد ؛ لأننا إذا توهمنا فصحاء العرب مائة ؛ وتاملنا أحوالهم ، فلا بد من أن
يكون فيهم من يتقدم الجميع ؛ فإذا اخترنا منهم خمسين فلا بد من أن يكون فيهم
من يتقدم ؛ فإذا اخترنا منهم عشرة ، فكنيل ، حتى تنتهى إلى الواحد والإثنين ،
فلا يمتنع أن يأتى بالقرآن ، ويتعذر مثله على غيره ، وبواطئه ذلك الواحد والإنسان ؛
لأن كل الذى قدّمناه قد أبطل ذلك .

وقد استدلل شيوخنا على إبطاله ؛ بأنه ، صلى الله عليه ، كخبره في بون ما بين
كلامه وبين القرآن ، فلا يصح أن يقال : إنه أتى به لمزيتة في الفصاحة ، وحال
كلامه كحال كلام غيره ، في أن القرآن يفوقه ، ويفضل عليه ؛ وينبأ أنه
لا يمكن أن يقال : تعمل له زمانا ، وسائر كلامه ارتجله ؛ وذلك لأن المتقدم
في الفصاحة يقارب المرتجل من كلامه المسموع عنه ؛ بل ربما فاقه البعض
منه ، على ما جرت به العادة ، إذا كان ممن يمكنه الارتجال ، كما يمكنه العمل ؛
وينبأ بطلان قول السائل : إنما فارق سائر كلامه القرآن ، لأنه كان يعتمد أن
يأتى به ، على الحد الذى يبين معه ، من القرآن ، ليم تليسه وتوحيه ؛ وذلك
لأن المتعالم من حاله ، صلى الله عليه ، أنه كان يقصد في كثير من مقاماته أن يأتى
بالكلام الفصيح ؛ فلا يصح ما ادعوه .

وبعد .. فإن من يقصد إلى ذلك أيضا لا بد من أن يقع في كلامه ما يقارب
الأمر الذى يسهله ، وهذا مجرب من الأحوال المتقدمين ؛ حتى إن بعضهم إذا اتخذ
طريقة في الفصاحة المتقدمة ، لا يواتيه الكلام المتوسط والركك إلا بعد جهد
وتكلف ؛ وإنما يصح ذلك في أمور مخصوصة ، دون العوارض ، التى يخرج فيها
إلى ضروب من الكلام ، لا يصح إيرادها على طريق الروية ؛ ويختلف ما يحكى

عن « وأصل بن عطاء » وغيره ، من إخراج الرء من كلامه ؛ لأن ذلك أمر مخصوص ، فالتعمل فيه يصح .

وبعد .. فكلام رسول الله ، صلى الله عليه ، قبل ادعاء النبوة ، في الفصاحة معلوم قدره ، ولا يجوز أن يقال في تلك الأحوال كان ينعمل ، لما قاله السائل ؛ وصل أنه لو تعمل لذلك ، كان كلامه المرجح بل يقاربه ، وإن لم يساوه ؛ وكذلك كلام غيره ؛ وهذا يوجب خروج القرآن عن أن يكون المادة متفضية به .

فإن قال : جوزوا أن المعارضة كانت ممكنة ، لكنه ، صلى الله عليه ، تعمل للقرآن زمانا طويلا ، ثم عاجلهم بالقرع والصدى .

قيل له : إن الذي قدمناه يسقط ذلك ، لأنه لم يتقدم بمثل كل القرآن ، حتى يتعذر عليهم ذلك إلا بزمان / طويل ؛ ولأنا قد بينا : أن الفصح يمكن من الارتيال والتعمل : في مقدار من الكلام ، حل سواء ؛ وبيننا : أن المقارب كالماتل ، في أنه يبطل مزية القرآن ؛ وبيننا : أنه كان يجب فيما تقدم من الشعر وغيره ، أن يخرج به ، مما تعمل القوم له ؛ وبيننا : أنهم كانوا متمكنين مدة من الزمان من العمل لو أرادوه ؛ وبيننا : أن تعمل ذلك أسهل ، لو أمكنهم ، من سائر ما يحملوه ؛ وبيننا : أن الاستجابة ، مع ذلك ، كان يجب أن لا تنقح ، إذا أمكنهم ذلك .

فإن قال : إنه ، صلى الله عليه ، عاجلهم بالحرب ، وشغلهم بذلك ، وغيره من ضروب الخوف ، عن المعارضة .

قيل له : إن كثيرا مما قدمناه يسقط ذلك ؛ على أنه ، عليه السلام ، قد كان مدة من الزمان ، قبل الهجرة ، ثم بعده ، يدعو إلى الله تعالى ، ويظهر حاله ، ويتحدى ، ويقرع ، ولم يكن هناك حرب ، ولا غيرها ، ولو كانت الحرب تشغل ، لكنت إنما تشغل في حال كونها ، لا قبلها .

وبعد .. فلنأخذ حيث حصلت ، إنما كانت تحصل ، في وقت من الزمان ،
لا على طريق الدوام ، وقد كان يجب أن ينشأ غلوا بالمعارضة ، في حال زوال
الحرب ، لو كانت ممكنة ؛ على أنه كان يجب ، إن كانت ممكنة ، وانشغلوا عنها ،
أن يحتجوا بكلام الفصحاء المتقدمين ؛ وأن يتمكن من تأخر عن النبي ، صلى الله
عليه ، وقد زالت الحرب ، من مشله ؛ والمعاداة في كل عصر قائمة ، في طبقة من
المكذبين ، والمنافقين ؛ وكل ذلك يطل ما تلقوا به .. على أن المتألم ، من حال
كثير من الفصحاء : أن حال الحرب تحرك من طبعه ، في الفصاحة ، ما يتمكن
معه مما أولا الحرب لم يتمكن ، وهذا معلوم ، من حال شعرائهم ، فيما كانوا
يوردون ، في هذه الحال ، من الشعر والكلام ، وغيره ؛ على أن استعمال اللسان ،
في الكلام ، مع العلم بكيفيته في القلب ، بمنزلة استعمال السيف وآلات الحرب /
في المحاربة ، فلم صار ذلك مانعا من المعارضات ، مع أن الآلات متفارية ، ولا يتنافى
الفعل بها ؟ ! ؛ ولم صارت هذه الآلات ، واستعمالها في الحرب ، بأن تمنع من
الكلام الفصيح ، بأولى من أن تمنع الكلام الفصيح منها ؟ ! ؛ وهذا ريبك من
الكلام . .

١١٢٢ /

١٠

١٥ فإن قال : جوزوا أن المعارضة كانت ممكنة ، لكن القهر والغلبة ، منه ،
صلى الله عليه ، ومن المستجيبين له ، خوّف من الإتيان بها ، فذلك عدلوا عنها .
قيل له : فهلا عدلوا عن المحاربة لهذه العلة ؟ وعن المهاجاة ، مثلها ، وعن
الوقعة فيه ، ونسجته إلى الجنون ، والسحر ، إلى سائر ما حكى عنهم ؟ ! .

وبعد .. إنما أكثر مستجبيوه بعد ادعاء النبوة ، بزمان ؛ لأنه كان قليل العدد ،
كالستضعف ، حتى خاف ، وهاجر ، وطلب النصرة ؛ فكيف يصح ما ذكره !
٢٠

عل أن الذى تعلق به ، لوصح ، لم يمنع من المعارضة ، فى كثير من الأوقات ؛ فكان يجب أن تحصل فيما بينهم ، وتكشف وتظهر على الأيام ؛ على ما قدمناه من قبل ، على أنه ، صلى الله عليه ، فى أحواله أجمع ، كان يتحدى بالقرآن ، ويدعو إلى شريعته ، باللين من القول ، على وجه لا يوقع الخوف ، فقد كان يجب أن يأتوا بالمعارضة . . وكما أن هذه الأحوال ، لم تمنع للكثير ؛ ممن أظهر الاستجابة ، التجمع ، على طريق النفاق ؛ فقد كان يجب أن لا يمنهم وغيرهم ، من المكاشفين ، من المعارضة .

فإن قال : جوزوا أن المعارضة ممكنة ، لكنهم مدلوا عنها ، لأنهم لم يعلموا أنها المخلص ، مما تحدوا به ، ودفعوا إليه ؛ لأنهم لم يكونوا أر باب جدل ونظر ، فلما لم يعلموا ذلك ، واشتباه عليهم ، مدلوا إلى المحاربة ، طلبا لتخلصهم منه .

قيل له : إن العلم بهذا الباب ضرورى لا يجوز دخول الشبهة فيه ؛ لأن أهل الفصاحة إذا عرفوها ، وعرفوا مقاديرها ، وجرت عادته بالتناقض فيها ، والمباراة ، والمنازعة ، فقير جائز ، أن يخفى عليهم : أن المخلص من التحدى ، فى قدرتها ، الإتيان بمثله ؛ بل ذلك مقرر ، فى العقول ، لو لم تجر العادة به ؛ لأن المتحدى ، لا بد من أن يكون مصرحا ، بهذه الطريقة ؛ فيصير تصريحه بها أقوى فى معرفتهم من العادة المتقدمة ؛ ولذلك نجد من ليس بماتل لا يخفى عليه التحدى ؛ لأن الصبيان إذا تحدى بعضهم بعضا ، بالمدو ، والطفر ، والرمى ، إلى غير ذلك ، مما يتباطون ، فلن يخفى عليهم ، أن المخلص من ذلك ، إذا تمكنوا ، أن يأتوا بمثله ؛ فكيف يجوز أن يخفى ذلك ، على العقلاء المجزين ؛ فإن انضاف إلى ذلك ،

١٢٢ ب /

(١) كذا فى كل من «ص» و«ط» ؟ ولها «عادتهم» .

أن يكون التحدى واقعا ، بالأمر الذى هو من أعظم مفانهم ، وما يتباطونه ، فهو أقوى ، في أنه لا يجوز الاشتباه فيه . .

وبعد . . فإن حال العرب مع فعلها ، لا يكون أقل من حال أهل الصناعات ، والمتعلم من عالم : أنه لا تحفى عليهم طريقة التحدى ، والجدال فيه ؛ وذلك لأن الجدال والمناظرة آلتها للعلم ، فأهل كل صناعة يعرفون ذلك ، فيما يعلمون ، كما يعرفونه^(١) أهل العلم المتقدم فيه ، على الجملة ؛ وإن كان أهل العلم^(٢) من المعرفة ما ليس لغيرهم ؛ وهذا يبين ركافة هذا السؤال .

فإن قال : إنهم وإن علموا حال المعارضة وأنها البغية ، فقد كان عندهم أن المحاربة أقرب إلى التخلص ، وأبعد من الشبهة ؛ فلذلك عدلوا عنها إلى الحرب .

قيل له : قد كان يجب قبل الحرب أن يفعلوها فيكونوا قد جمعوا بين الفرضين ، بل كان يجب في حال الحرب أن يجمعوا بينهما ؛ وكيف يجوز أن يعدلوا عنها ، وهي البغية إلى أمر ليس هو المطلوب ؛ ولو جاز ذلك في العقلاء جاز في الصبيان ، وقد تحدى بعضهم بعضا ، بالسرعة في العدو ، وحصل له بذلك تقدم ، أن يعدل مع تمكنه من مساواته إلى المقاتلة ؛ وهذا خارج^(٣) عن الطبع .

فإن قال : إن الأمر وإن كان كما ذكرتم ، فقد تفتضى الطباع المحاربة ، إذا حصل مع التحدى تخويف ومغالبة .

قيل له : وإن حصل ذلك ، فالمعارضة أولى من غيرها ، وأشد تقدما ، من سواها ؛ على أن التخويف إذا كان تابعا لصحة النبوة ، وصحة النبوة تابعة لإعجاز

(١) كذا في كل من « ص » و « ط » ؟ .

(٢) كذا في كل من « ص » و « ط » ؛ وغيرنا « لأهل » .

(٣) كذا في كل من « ص » و « ط » .

القرآن، فقد علم العقلاء : أن المهم الذى لا يعدل عنه ، التشاغل بالأمر الذى هو الأصل ، دون الفرع المتعلق به . . . بين هذا : أنهم لو بلغوا المراد فى هذا الأصل زال الخوف ، فى تواضعه ، وإذا بلغوا المراد فى تواضعه لم يحصل المراد ، ولا بطلت أحواله ؛ صلى الله عليه ؛ ولو أن عدوا من الكفار الحل^(١) من أهل بلد ، ودعاهم إلى المحاربة ، وتوعدهم بالمغالبة ، على البلد والأحوال ، إن لم يأتوا بمثل كتاب أنشأه ، أو خطبة أرتجلها ، فغير جائز أن يكون فى ذلك البلد ، من يتمكن من مساواته ، فيعدل عنه ، إلى المحاربة والمدافعة لأنها تابعة ، والتشاغل بالأصل أولى ؛ فكذا القول ، فى شأن القرآن ، بل الأولى فى التمثيل : أن عالما ادعى التقدم على أهل زمانه ، لطريقة فى العلم ، نال بها رئاسة ، ورفعة ، ورتبة ، وتعمدى من نفسه بمثله ، من غير تحوير ، فغير جائز ، أن يتمكن من مساواته ، مع التنافس الشديد ، فى الأمر الذى نال به الرتبة ، فلا يفعله ، ويعدل عنه ، إلى أمر لا يتعلق بأدعاء ذلك العالم المحل^(٢) ، ولا يليق به ؛ وهذه كانت طريقة رسول الله ، صلى الله عليه ، حين ابتعثه الله تعالى ، لأنه صلى الله عليه ، كان يسلك طريقة الدعاء إلى الله تعالى ، وإظهار الإشفاق فى الدين ، والنصيحة ، ويدعى النبوة ، ويحدداهم بما اختص به ؛ فقد كان الواجب ، وقد اشتد التنافس ، وعظم الحال ، أن يهتموا بمساواته ، لو أمكنهم ، فى الباب الذى أظهر أدعاء الرتبة لأجله ؛ وإنما سلك^(٣) ، صلى الله عليه ، طريقة المجاهدة والقتال ، بعد هذه الطريقة^١ بزمان ، وبعد ما أقام الحججة ، ومكن فى النفوس أن لا شبهة ، فى الأمر الذى يدعيه ؛ فوجب عند ذلك ، على طريق المصلحة ، المعاقبة .

١٢٣ ب /

- ٢٠ (١) كذا فى « ص » و « ط » ولها : الفرض يرى إليه — حل يكسر الحاء على وزن فعل — لكن فى « ط » ضمة يشبه أنها هاء ؟ . (٢) فى اللسان : المثل الذى يحمل لائقه . (٣) فى « ص » يسلك .

فإن قال : جوزوا أن المعارضة ، وإن كانت ممكنة ، فحال المراد بالتفريع والتحدى في القرآن ، أشتبهت عليهم ؛ فلم يعرفوا ما الذي أريد بمثله ؛ وفي أى باب يحصلون مساوين له ؛ فذلك عدلوا عنه .

قيل له : قد بينا من قبل : أنهم كانوا بالمادة ، يعرفون أن التحدى والتفريع ، في باب الكلام ، كيف يقع فلا يجوز أن تدخل عليهم الشبهة في ذلك .

وبعد . . فإن سائر الوجوه ، التي عليها يقع التحدى كان يمكنهم ، لو لم تتعذر المعارضة عليهم ؛ فقد كان يجب أن يأتوا بالمعارضة ، من كل وجه ؛ لأن كل وجوه المعارضة كعض وجوهها ، في أنه ممكن ؛ فكان يجب إذا كان الأمر عندهم غير ظاهر ، أن يشاغلوا بمعرفة الوجه ، الذي تمدهم به ؛ فقد كان ذلك ممكنا يعرفوا الطريقة ، التي عليها وقع التحدى ، على أنا قد بينا من قبل : أن ذلك مما لا يجوز أن يشبه عليهم ، لأن العلم به ضروري ، وعالمهم بمراده ، صلى الله عليه ، مع المشاهدة وقع باضطراب .

فإن قال : جوزوا ، وإن كانت المعارضة ممكنة ، أنهم ظنوا أنه تمدهم بما تضمنته ، من الإخبار عن الفيوب ؛ ولولا ظنهم لذلك ، لما طلب بعضهم إلى بعض أخبار الفرس .

قيل له : إن هذا الوجه مما يدل على الثقة ، على ما سنذكره ، لكنه صلى الله عليه ، تمحى بالقرآن ، لمرتبة في قدر الفصاحة ، لا لما ذكرته ، للوجوه التي بينها من قبل ؛ ولا يجوز في العرب ، أن تنصرف في هذا الباب ؛ عن الطريقة المعتادة لهم ، في التحدى إلى طريقة غير متادة ؛ لأنهم قد عرفوا أن المنازعة ،

والمجادة ، في سائر الكلام ، كيف تقع ؛ وأنه لا معتبر فيه بالمعاني ؛ وإنما يستبر قدره في الفصاحة ، إما على كل وجه ، أو في نظم مخصوص ؛ على ما تقدم ذكره وذلك يسقط هذا السؤال .

- وبعد .. فإذا جاز أن يدخلوا إلى ما لا مدخل للتحدي فيه ، وهو المجاربة ؛ فكيف لم يدخلوا إلى ما للتحدي فيه مدخل ؟ لأن ذلك أقرب إلى مرادهم ، وإلى زوال المضار عنهم ؛ ومثل ذلك لا يقع من العقلاء .

فإن قالوا : إنه أظهر لنفسه رتبة في الفصاحة ، وأجبروا رتبة لهم في القوة والغلبة .

- قيل لهم : إن جميع ذلك ، لو أقر به واعترف ، بل لو ثبت في الحقيقة ، وعلم باضطرار ، كان لا يؤثر في صحة أمره ، صلى الله عليه ، لأنه لم يتقدم بالقوة والغلبة ، وإنما تحذاهم بطريقة النبوة ؛ فلو غلبوه من كل وجه ، لم يفرج من أن يكون محققا ، ولو ضعفوا عنه ، وأنوا بيسير المعارضة ، لم يدخل في أن يكون محققا ، ولا بأن يقدح في حجته ، كانت غلبته مؤكدة لأمره ؛ لأنه يعلم من فضله عند الغلبة ، في الأمر الذي ادّعاه ما لا يعلم ، لولا الغلبة ؛ فيجب على هذا الموضوع أن يكون العرب فعلت ما يؤكد حجته ، وعدلت عما يبطل أمره ، مع المعرفة ، وزوال الشبهة ؛ وهذا مما لا يجوز على العقلاء .

فإن قال : يجوزوا أن المعارضة ، وإن كانت ممكنة ، فإنهم عدلوا عنها ظنا منهم ، أن الشبهة تبقى معها ، بأن يقال : إنها ليست بمثل القرآن ، بل هي مقاربة ؛ لأن الفضل من الكلامين القصبيين ، ومساواتهما ، ربما احتجج فيه ،

إلى تأمل ، فلما غلب ذلك على قلوبهم جؤزوا بقاء الشبهة والتعصب ، وأن عند ذلك يحتاجون إلى المحاربة ، فأبتدعوا بها .

قيل لهم : إن إتيانهم بما يقارب كلياتهم بما يماثل ، وما يشبه الحلال فيه ، بمثالة ما لا يشبه عندهم ، في أنهم يعلمون أن القرآن [يدخل في الطريقة المعتادة ، وذلك يخرجهم من أن يكون معجزا ، فلا فرق في المعارضة لو أتوا بها بين أن يكون ^(١) مثالا للقرآن ، أو مقاربا له ، على هذا الوجه ، ولذلك فلما ثبت المجبة ، في القرآن ، من لم تشبه المعارضة به ، لأن اشباهها به في الوجه ^(٢) الذي سأل السائل عنه ، يقتضى دخول القرآن ، في طريقة المادة ، فقد كان يجب أن يأتوا بذلك ، لأنهم يعلمون ما ذكرناه بأضطرار ، كما أن العقلاء ، يعلمون أن كل فصل يشبه بما جرت المادة به ، ففسير ممكن آذناه الإعجاز فيه ، ويفارق ذلك طريقتهم ، في المبالاة ، لأنه لا يمتنع أن يفضل أحد الشعراء الآخر ، فإن كان قدر رتبة كلامهما في الفصاحة ، داخلا في السادة ، ولم يكن الغرض من رسول الله ، صلى الله عليه ، في القرآن بيان فضل القرآن في الفصاحة ، فقط ، وإنما كان المراد دخوله ، في كونه معجزا ، فإذا بين أنه مما يشبه بالمعاد ، فقد بطل ما آذعاه ، وكان يحصل ذلك بالمعارضة ، على أى وجه كانت ، فلو كانت ممكنة لأتوا بها ، وهذا يدل على أنهم لم يأتوا بها لعلمهم ، بما بين القرآن ، وبين كلام الفصحاء ، من اليون الميمد ، وهذا يبطل ما يسألون عنه ، من أنه إذا جاز أن تدخل الشبهة ، على الهند ، في قتل أنفسهم ، مع وضوح الحلال فيه ، فهلا جازت الشبهة على العرب ، في المعارضة ؟ ، لأننا قد بينا : أن العلم بذلك ضرورى ، وليس

١٢٤/ ب

(١) ما بين المقربين ساقط كله من « ص » .

(٢) في كل من « ص » و « ط » مقارب .

كذلك الحال ، في المضار ، لأن العلم بأن لا منفعة تتمقبه طريقة الاستدلال ، فيجوز في الهند ، أن يكونوا قد اعتقدوا في قتل أنفسهم تخلص جوهر النور من الظلمة ، ولخوفه بالم التور ، ووقوعه في الروح والراحة ، وتخلصه من الألم والهم ، وإزالة هذه الشبهة يحتاج فيها إلى دليل ، وليس كذلك الفرق بين الكلامين الفصيحين . . . يبين ذلك : أنا وإن لم نبلغ في المعرفة ، حال الفصحاء المتقنين ، فقد تفصل باضطراب ، بين الكلامين الفصيحين ، ونعلم منزلة أحدهما في الفصاحة باضطراب ، وإن لم (نلم) في المضار أنها تخلص ، ولا تؤدى [إلى نفع أو تؤدى إليه إلا من جهة الاستدلال ، فالطريقة مختلفة على ما ذكرناه ، وذلك يزيل التعلق بهذه] الشبهة وأمثالها .

/ ١١٢٥

- واعلم . . . أنا قد بينا / من قبل : أن العلم بمقادير الكلام ، في الفصاحة ، لا يجوز أن يكون من باب الاستدلال ، كما أن العلوم التي معها يتمكن أحدنا من الكلام الفصيح ، لا تكون إلا ضرورية ، وقد دللنا على ذلك ، وليس يجوز في هذا العلم أن يكون من كمال العقل ، لأن أحوال العقلاء ، تختلف فيه ، فهو من باب ما يقع عند سبب وطريق ، فإمسا يجب أن يتساووا فيه ، متى اتفقت حالهم ، في سببه وطريقه ، كما نقوله في العلم بالمدرجات ، ونجبر الأخبار ، والصنائع ، وغيرها ، وقد بينا أن هذا العلم بمنزلة العلم بالصناعات ، فلا بد أن يكون العالم به قد مارس ذلك ، كما تمارس الصناعات ، أو يجري مجرى العلم بالحفظ ، فلا بد من تكرره على السمع ، أو يجري مجرى العلم بالمدرج ، فلا بد من إدراره له ، ولا يجوز أن نخرج العلم بالكلام الفصيح ، عن هذه الوجوه الثلاثة ، وكلها تقتضى

(١) ساقطة من كل من « ص » و « ط » ؛ وما هنا مزيد بتوجيه السياق فقط ؟
(٢) ما بين المختلفين ساقطة من « ص » . (٣) ساقطة من « ص » . (٤) في « ص » مجمع .

صححة ما قلناه ، من أنه يحصل عند سبب وطريق ، فأما العلم بأن أحد الكلامين
 يباين الآخر ، في الفصاحة ، فلا بد من أن يكون تابعا لما قدمنا ذكره من العلوم ،
 وتنضاف التجربة والمادة ، فتعرف عند ذلك المباشرة ، كما يعرف أهل الصنائع
 التفاضل في صنائعهم ، فليس بواجب ، والحال ما قدمناه ، أن يكون كل واحد ،
 من العقلاء يشارك العرب ، في المعرفة ، بمزية القرآن ، وإنما يجب أن يعرف
 ذلك من يعرف الكلام الفصيح ، ويعرف الماديات فيه ، ثم العلم بالمزية ، التي
 تخرجه عن طريق المادة أحضر من العلم الأول ، لأن نفس المزية ، قد يعرفها
 أحدها ، في الكلام ، ولا يعرف قدره على التفصيل ، وهذا كما يعرف المتقدم
 في الشعر ، من أحوال الشعر ، ما لا يعرفه غيره ، وإن كان مساويا له ، في معرفة
 اللغة ، حتى أن فيهم من يعرف من نقد الشعر ، والمعرفة بأسائر أحواله ، ما لا يعرفه
 غيره ، وإن كان حاله كماله في الحفظ الكثير ، وهذه الطريقة شبيهة بما نعلم ،
 من حال الجواهر النفيسة ، لأن أهل البصر بها يعرفون المباشرة ، بين الجوهرين ،
 وإن كانت قدرهما ، في الكبر ، والوزن لا يتفاوت ، لأحوال تتعلق بالمادة
 والتجربة ، حتى إذا عرفتوا من لا يسرف وقف على طريقته ، وكذلك القول ،
 في الحساب ، وغير ذلك ، فإذا صححت هذه الجملة فليس لأحد أن يقول : إذا قمت
 إن المعارضة تصدرت عليهم ، ولا شبهة ، فيجب أن تكونوا عالمين بسون ما بين
 القرآن وغيره ، من الكلام الفصيح ، وإذا علموا ذلك فيجب أن يعلمه غيرهم ، لأن
 ذلك مما لا يمنع أن يختص به أهل البصر بهذا الشأن ، فلهذه الجملة ادعى شيوختنا :
 أن عليهم بفضل القرآن وخروجه ، في قدر الفصاحة ، عن المادة ضروري ، وأنهم
 لعلهم بحاله قعدوا عن المعارضة ، وضاق ذرعهم ، عند تكرار سماعه ، حتى اضطرب
 بعضهم إلى الاستجابة ، وبعضهم عاند وكابر ، وعدل إلى الحرب ، لأنه لم يعرف

- مزنية القرآن، لكن لاتباع الهوى، أو لشبهة أخرى، دخلت عليهم، كدخولها على من تقي النبوات، ويتكلم في بطلان دلالة المعجزات أصلاً، أو لأنهم استغلوا النظر وبقوا على جملة التقليد؛ فتكون حالم في ذلك كحال من شاهد أدلة التوحيد والعدل مع ظهورها، ونورد عليه طريقة الأدلة بأقوى بيان، ثم يعدل عنه لبعض الأغراض؛ ويبطل / بذلك قولهم؛ إذا عرف القسوم ما ذكرتموه، فيجب أن نعرفه نحن؛ لأن من ساوهم في المعرفة بمقادير فصاحة الكلام يعلم ما علموه؛ ولذلك نجد العلماء بالنحو واللغة يعرفون من فضل القرآن، ومزنيته ما لا يعرفه غيرهم؛ فأما من كانت حاله دون حال العلماء، فربما علم ذلك، وربما قوى في ظنه، أخى^(١) رتبة أحد الكلايين، في قدر الفصاحة، فأما مزنية القرآن على غيره فإنا نعلمه بالخبر عنهم؛ وإن كانوا علموه بطريقة الإدراك والعادة، لأن العلم الضروري بالمدرجات وأحوالها، إذا حصل لهم، ثم تواتر الخبر عنهم، فلا بد من وقوع العلم الضروري لنا، بمثل ذلك، حتى لا ينفصل حال كون القرآن ومقادير مسوره، من حال مزنيته، في رتبة الفصاحة، لأن جميع ذلك إذا علموه، باضطراب، وتواتر الخبر عنهم فلا بد من أن يقع العلم لنا بذلك باضطراب؛ وإن كان هذا العلم يكون على جهة الجملة كسائر العلوم بخبر الأخبار، وعلمهم على طريقة التفصيل؛ وليس هذا العلم هو العلم بأنه دلالة على النبوة، حتى يقول قائل: فيجب أن يكون العلم بنبوة رسول الله، صلى الله عليه، ضرورياً، وإنما هو علم بمزية القرآن، في قدر الفصاحة؛ ثم يحتاج بعد ذلك إلى ضرب من الاستدلال، ليعلم أن ما هذا حاله يدل على النبوة، كما يعلم بالخبر فائق البحر، وأن له مزنية على المعتاد، من أفعال العباد، ثم يستدل فيعلم أن ما هذا حاله يدل على النبوة، ويعلم أن العرب كانت تعتقد

١١٢٦ /

(١) لا تخراً في كل من « ص » و « ط » إلا أخى، أراغى؛ ولا يشبه به السياق في سهولة.

١٢٦/ ب

في القرآن ما ذكرناه، بما ظهر عنهم من الخبر / وغيره ، وبطلنا أن الجمع العظيم لا يجوز أن يعتقدوا في شيء أنه على بعض الصفات ، ويخبرون بخلافه ، ونعلم أن اعتقادهم لذلك علم ، لما يتناه من قبل ، من أن طريق هذا الاعتقاد هو الإدراك والعادة ، ومن حق الاعتقاد إذا وقع على جهة الاضطرار أن يكون علما لا محالة ، ولا يجوز أن يكون هذا العلم حاصل لم بمزية القرآن ، على الحد الذي ذكرناه ، ثم يشبه عليهم حال المعارضة ، حتى يظنوا أنها ممكنة ، وأنها لا تقتضي إبطال أمره ، صلى الله عليه ؛ بل لا بد من أن يكونوا عالمين بأنها إن أمكنت فقد بطلت حجته ، وأدعاؤه كون القرآن معجزا ؛ أو يعلموا أنها غير ممكنة ، فيعدلوا عنها ؛ مع العلم والبصيرة .

١٠ وهذه الجملة تبطل سائر ما يسألون عنه ، من ذكر التشبه الداخلة عليهم ، في معارضة القرآن ، وأنهم لأجلها لم يأتوا بها ، وإن كانت ممكنة لهم ؛ وكيف يجوز أن يدعى على العرب ذلك ، وقد كانوا لتقدمهم في هذا الباب يميزون بين شعر الطبقة الأولى ، من الشعراء ، ومن بعدهم ، ومن سائر الكلام المتفاضل في الرتبة ، ومزية القرآن أعظم في هذا الباب ، فلا بد من أن يكون عليهم بذلك ضروريا .

١٥ واعلم . . أن حال القرآن لا يخلو من وجهين ، في قسمة العقل :

إما أن يكون بمنزلة المعتاد ، من الكلام الفصيح ، حتى لا يباينه المباينة ، الموجبة لخروجه عن العادة .

أو أن يكون مباينا للمعتاد ، ولا ثالث لهما من القسمين . .

ثم لا يخلو حال العرب ، الذين هم النهاية في الفصاحة ، في زمن رسول الله ، صلى الله عليه ، من أن يكونوا عالمين ، من حال القرآن ما هو عليه ، أو شاكين فيه ؛ أو معتقدين / بخلافه .

١٢٧/

فإن كانوا عارفين بحاله ، لم يخل من وجهين :

١. إما أن يعلموا أنه في حكم المعتاد ، فلا بد على ما قلناه ، من أن يكون عليهم بذلك ضروريا ، لأنه لا مجال لطريقة الاكتساب ، في هذا الباب ، حل ما تقدم ذكرناه . . . ، ولو كانوا عالمين بذلك اضطرارا ، لم يجوز أن يتركوا المعارضة البتة ؛ لأنه لا طريق لدخول الشبهة عليهم ، مع حصول هذه المعرفة ؛ ولا يجوز أن يعدلوا عنها ، إلى أمر شاق ، ولا يوصلهم إلى البنية ؛ ولا يجوز أن لا يحتجوا بكلام المتقدمين وشعرهم ، إلى غير ذلك ؛ ولا يجوز أن يحتجوا على الرسول بما ثبت أن الذي أتى به معتاد ؛ وكيف يجوز أن يدعى لنفسه النبوة ، ويوجب عليهم الدخول تحت الطاعة ، يعدلون عن الأمر الواضح الذي لا شبهة فيه ؛ وهل حالم في ذلك إلا كمال من يجوز عليه مع شدة العطش ، والماء معرض^(١) ، والمسوانع زائلة أنه يعدل عن تناوله ، مع شدة الحاجة ، وتوفير الدواعي إليه ؛ وذلك يوجب إخراجهم عن حد العقلاء ؛ وإن كانوا عالمين من حال القرآن أنه خارج عن طريقة العادة ؛ فهو الذي قلناه ؛ وبيننا أنه لأجله عدلوا عن المعارضة ، لا لضرب من ضرور الشبه ؛ وبيننا أنه يدل إذا كان حاله هذه ، على نبوته صلى الله عليه ، فعل الوجهين جميعا لا تصح طريقة الشبه عليهم في باب المعارضة ؛ وإن كانوا شاكرين ، في ذلك ، فإنما يصح عليهم الشك فيه ، بأن يفسد الطريق ، التي بها يعلم فضل بعض الكلامين على بعض في رتبة الفصاحة ؛ لأنه لا يخلو من ينسبهم إلى الشك من أن يقول : إن لهذه المعرفة

(١) ساقطة من « ص » ومثبتة في « ط » ، والسياق يتطلبها .

(٢) كذلك في « ط » وفي « ص » مثبت ، والسياق غير ظاهر ؛ ولعله يستقيم مع إثبات « لا » قبل - يحتجوا الثانية السياق . (٣) في « ط » مترض .

١٢٧/ ب

طريقة عندها محصل ، كطرق المعارف الضرورية ؛ أو يقول : إنه لا طريق لها ألبتة^١ وإن كان لا طريق لها ، فيجب أن لا يتمتع عليهم أن يشكوا في الفصل بين شعر المتقدم في الفصاحة ، وبين شعر المتوسط ؛ بل يجب أن لا يحصل لهم العلم بفضل كلام على كلام ؛ لأن الطريقة التي بها يعرف ذلك زائلة منسدة عنهم ؛ والمعلوم من حالنا وحالم ، المتوسط في الفصاحة ، أن ذلك لا ينبغي ؛ فكيف حال المتقدمين ؟ ؛ وإن كانت الطريقة التي بها يعلم ذلك حاصلة لهم فما به يعلم فضل بعض الكلام^(١) على بعض يمثله يعلم فضل سائر الكلام ، بمنزلة طرق المدرجات ، التي لا يقع فيها اختصاص ؛ فكان يجب أن يعلم العرب ذلك ؛ وليس يجوز أن نجعل لهم طريق المعرفة بالفصل بين الكلامين ، اللذين التفصل بينهما قريب ، ولا يحصل لهم العلم بالفضل ، إذا كان متفاوتا ؛ لأن متفاوت أجلي عندهم من المتقارب ؛ ولا يجوز في طريق العلوم الضرورية أن لا يحصل العلم بالأجلى ، ويحصل بما هو دونه ؛ وذلك يبطل القول بأنهم كانوا يشكون في حال القرآن ؛ على أنهم لو شكوا في ذلك ، وصح ذلك عليهم لكان قد اجتج عليهم ، صلى الله عليه ، بما لا طريق لهم إلى معرفته ؛ لأنه لا بد في الأدلة ، من أن يتمكن في معرفة حالها المكلف ؛ فكان لهم أن يحتاجوا عليهم بذلك ، ويطل أذعائهم للنوبة ، لأنها إنما تثبت بالمعجز ، إذا علم حاله ، فإذا كانوا شاكين في ذلك ، وطريق المعرفة به الاضطرار ، فكيف يصح أن يكلفوا ! وكيف يعدلون عن ذكر ذلك على جهة الاحتجاج .

وبعد . . فقد كان لهم أن يقولوا له ، صلى الله عليه : أنت أيضا شاك في ذلك ، لأن حالك في المعرفة بقدر رتب الفصاحة كحالك ؛ فكيف يصح أن تمنح بما أنت

(١) حاشية من « ص » .

فيه شاك ! ، على أن ما ظهر من أحوالهم يدل على أن القوم لم يكونوا شاكين ، في أمر القرآن ؛ لأن استجابة بعضهم تدل على قى الشك ، وكذلك / إعظام من لم يستجب لحال القرآن ، وعدوله إلى ما عدل إليه ، وكذلك عدولهم إلى الحرب وغيره ، فلا يصح ، والحال هذه ، أن يكونوا شاكين في ذلك .

- وبعد . . . فليس يخلو حالهم ، إن كانوا شاكين ، من أن يكونوا إنما شكوا في ذلك ، لمقاربة حاله لحال الكلام الفصيح ؛ أو شكوا فيه مع المباني ؛ ولا يجوز أن يقال إنهم شكوا مع المباني ؛ لأن ذلك يوجب أنهم لم يعرفوا الفصل بين الكلامين المتباينين ؛ وفي هذا إخراج لهم من أن يكونوا عقلاء ، فلم يبق إلا أنهم شكوا لتقارب الحال ؛ وهنا يوجب أنهم علموا مقاربة حاله حال المتباد ؛ فقد كان يجب أن يكون داخلا في طريقه المتباد ، على ما قدمناه ؛ وأن لا يعدلوا فيه عن ١٠ المعارضة والاحتجاج ، لسائر ما قدمنا ذكره ؛ وكل ذلك يبطل القول بأنهم كانوا يشكون في حال القرآن ؛ فأما نسبهم إلى أنهم كانوا جهالا بحاله ، فأعظم فسادا ، من نسبهم إلى الشك ؛ وكل الذي ذكرناه في إبطال نسبهم إلى الشك يبطل هذا القول ؛ ويؤكد ذلك أنهم لو كانوا قد اعتقدوا فيه : أنه ليس بفصيح ، لوجب أن يكون اعتقادهم عن شبهة ، يصح معها الشك ؛ لأن هذه الطريقة واجبة في الجهل ؛ فإذا ١٥ بينا أن الشك في ذلك لا يجوز ، بطريقة الشبهة فيه زائلة ؛ على أننا قد بينا أن اعتقاد الكلام الفصيح طريقه الضروريات ؛ فليس فيه إلا المعرفة ، أو إن يجهل الانسان ، لفقد طريقة المعرفة الضرورية ، على طريق التقليد ؛ لأن الشبهة تقل في ذلك ؛ وقد صرفنا من حال الجماعة العظيمة ، أنه لا يجوز عليها فيما طريقه الإدراك والعادات . أن تشترك في كونها مقلدة ؛ وإنما يصح ذلك في باب المذاهب ، التي ٢٠

تسلم بالأدلة ؛ لأننا لوجوزنا ذلك في طريقة الضروريات لم نأمن في كثير من العقلاء، أن يشبه عليهم طريقة الضروريات في كثير^(١) من الأمور ، وفساد ذلك يبين بطلان هذا القول ؛ على أن الشك والجهل إذا جاز في فضل أحد الكلامين على الآخر، وإن تباينا . أو في مساواتهما، إذا تساويا، فليس يغلو من أن يكون : إنما جاز ذلك عليهم، لأن من حق ذلك أن لا يعلمه ؛ أحد من العقلاء، أو جاز عليهم وكان في العقلاء من يعرف ذلك ؛ ولا يجوز أن يقال : إن الذين يعرفون ذلك من العقلاء، غير العرب، العلماء بهذا الشأن ؛ فلم يبق إلا أن الذي يجب أن يعرف ذلك هم أهل البصر بذلك ؛ وقد علمنا من حال من كان في زمن الرسول، صلى الله عليه، أنهم كانوا من أهل البصر بهذا الشأن، فيجب أن يكونوا عالمين، وأن يكون هذا العلم مما لا يصح أن يحصل لبعض العرب، دون بعض، مع تقدمهم في الفصاحة ؛ كما لا يجوز، وهذه حالهم، أن لا يفصلوا بين الكلامين الفصحين ؛ لأننا نعلم من حالنا، أنا تفصل بين ذلك ؛ وأن حالنا دون حالهم .

فإن قال : إنا لا نجعل العلم بفضل أحد الكلامين على الآخر طريقا في الضروريات ؛ بل نقول : إن ذلك مما لا يعلم أصلا ؛ وإنما يظن، بطريقة الإشارات ؛ فلذلك خفي الحال في القرآن على العرب، ودخلت الشبهة فيه .

قيل له : فليس يغلو الظن، الذي ذكرته، من أن تكون له أمانة في أهل البصر بهذا الشأن، أو لا أمانة له ؛ فإن لم يكن له أمانة، فيجب أن يكون حالهم كحال

- | | |
|-------------------------------------|----------------------|
| (١) ساقطة من « ص » . | (٢) ساقطة من « ص » . |
| (٣) الوارد في كل من « ص » و « ط » . | (٤) في « ص » فكان . |
| (٥) ساقطة من « ص » . | (٦) في « ص » هي . |
| (٧) في « ط » ليس . | |

من لا بصر له ؛ وإن كان له أمانة فأولى من تحصل له الأمانة العرب المتقدمون
في الفصاحة ؛ لأنه لا يجوز في بعض الصنائع أن تحصل الأمانة فيه للتوسط ،
ولا تحصل للتقدم ، كما لا يجوز أن تحصل الأمانة في المدركات لصاحب الحاسة
الضعيفة ، ولا تحصل لقوى الحاسة ؛ وطريقه الظن هو الإدراك بالحاسة ؛ وإذا
مع ذلك فقد كان يجب أن يكون العرب أولى بهذا الظن الغالب .

فإن قال : كذلك أقول .

قيل له : فكان يجب أن لا تشبه الحال عليها ؛ لأن الشبهة لا تجوز ، مع قوة
الأمانة ، فيا طريقه العلم .

فإن قال : كذلك أقول .

قيل له : فقد بطل تعلقك بالشبهة .

فإن قال : إني أجعل نفس الظن شبهة ؛ لأن الذي يوجب العلم المعرفة ،
دون الظن .

قيل له : لست تخلو من أن تجوز أن تقع المعرفة بذلك ، أو لا تجوز ذلك .

فإن قلت : إنها لا تجوز ، فيجب أن تحصل لنا المعرفة ، بالفصل بين الكلامين ،

- ولا تحصل لأحد من أهل اللغة ، وهذا مما يعلم بطلانه ، باضطراب ؛ لأن سبيل هذا
الفائل سبيل من قال : إنا لا نعلم الفرق بين الأسود والأبيض ، ! وبين الأسود
الحالك ، وبين مادونه ، من جهة الاضطراب ؛ وإن كان طريق جميع ذلك الظن ؛
وهذا يفسد طريقة العلوم ، أصلا ؛ فإذا بطل ذلك صح القول بأن ذلك يمكن أن
يعلم ؛ فإذا أمكن ذلك فلا بد من أن يكون لمعرفته طريق ؛ وقد بينا أنها لا يجوز
أن تكون مكتسبة ، فلا من أن تكون ضرورية ؛ ولا وجه يذكر في ذلك إلا ويجب

أن يكون حاصلًا للتقديس في الفصاحة، في عهد رسول الله، صلى الله عليه، وهذا يطل بطلان التماق بالظن .

وبعد — فليس يتلو من أن يعلم القوم، إن كان طريق ذلك الظن، أن قدرا من الفصاحة تجري العادة به، أولا يملأوا ذلك . وقد بينا أنه لا بد من أن يكون ذلك معلوما، لأنه الباب الذي يقع التفاضل في رتبته، وإذا علم ذلك فتى بآين القرآن سائر الكلام، فبما علموه من جهة العادة، فيجب أن يكون مجزأ، وإن كان للظن^(١) فيه / مدخل، على أن المتعلق بالظن في هذا الباب قد عبر عن العلم بالظن، لأن الذي يدعيه مما لا يجوز أن ينفيه الماقل، العالم بالكلام، عن نفسه، فسبيله في ذلك سبيل السوفسطائية، إذا اعترضوا على المعارف بأنها ظن وحسبان، وإذا بطل طريقة اعتراضهم فكذلك القول فيما سألوا عنه .

١٢٩/ ب

وهذه الجملة تكشف عن أن حال الأقرب لا تخرج عن قسمين :

إما العلم بمخروج القرآن في قدر الفصاحة عن العادة .

أو العلم بأنه غير خارج من ذلك .

وقد بينا بطلان الوجه الثاني، بما ذكرناه من أحوالهم، فالواجب القسمة الأولى، وهذا يصحح القول بإعجاز القرآن، وأن القوم كانوا يعرفون ذلك باضطراب، وقد بينا أنه لا يجب، وإن عرفوا ذلك، أن يكونوا عالمين، بأنه دلالة، وأن مجدا، صلى الله عليه، نبي، حتى ينسبوا إلى المكابرة، أو يدعى في هذا العلم أنه ضروري، لأننا قد بينا الفرق بين هذين العالمين، وأن أحدهما طريقه الاضطراب، وهو العلم بصفة القرآن، وعظم قدره في الفصاحة، وأنه خارج عن طريقة العادة،

(١) في ص الظن .

وبينا أن العلم الآخر طريقه الاكتساب؛ وهو أن ماهذا حاله يدل على النبوة؛ لأنه لا يكفى في دلالته على النبوة هذه الشريطة، بل لا بد من معرفة شرائط، وأن يعلم من بعد، بالنظر أنه واقع، على طريقة التصديق من جهة الحكم؛ أو في حكم الواقع من قبله، من حيث فعل العلم أو التخلية^(١)، إلى غير ذلك؛ على ما تقدم ذكرنا له؛ وإذا صح كونهم عالمين من حال القرآن بما ذكرناه، باضطراب، فليس بخلو حال غيرهم من وجهين :

إما أن يكون مشاركا لهم، في طريقة هذه المعرفة، فهو يعلم من حال القرآن ما عرفوه فيمكنه الاستدلال بهذا العلم الضروري .

/١١٣٠

أو يقصر حاله عن عالم، في الوجه الذي عرفوا ذلك،^١ فلا بد من أن يعرف مزية القرآن، بالخبر المتواتر عنهم، أو يعلمه بالدليل الذي ذكرناه، وهو تعذر معارضته عليهم فيكون له كلا هذين الطريقين :

أحدهما : نعلمه باضطراب على الجملة .

والآخر : من جهة الاكتساب؛ فالجدة عليه بذلك؛ قائمة^(٢)، فليس لأحد أن يقول : كيف يجوز أن يحمل تعالى القرآن حجة على الخلق، ومنهم من لا يعرف مزيته، والوجه الذي صار عليه مصجرا ؟ ؛ لأننا قد بينا الحال فيه .

فإن قال : نفبرونا^(٣) عن العجم؛ أقولون : إنهم يعرفون من حال القرآن ما ذكرتم، أم لا يعرفونه ؟

(١) في ص التلويح . (٢) ساقطة من ص .

(٣) نفبرونا هكذا في « ط » ؛ وهي مناسبة للسياق؛ أما في « ص » فقرا بوضوح — عرفا —

فإن قلتم : يعرفون ذلك . قيل لكم : فمن لا يعرف الفصاحة أصلا ، كيف يعرف منزلة كلام فصيح على غيره ، ومن لا يعرف القدر المعتاد من رتبة الفصاحة ؛ كيف يعرف الخارج عن هذا الحد ؟

فإن قلتم : إنهم لا يعرفون ذلك ، فيجب أن لا يكونوا محجوبين بالقرآن ؛ وعندكم أنه الجملة الظاهرة ، والمعجزة الباهرة ، دون غيره ؛ فيجب أن لا تلزم المعجم نبوة الرسول ، صلى الله عليه وسلم ؛ ولو لم تلزمهم لكانوا لا يستحقون الذم ، على ترك الشريعة ؛ ولما استحقوا الذم ، ولما كانوا كفارا بالرد على رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ؛ وقد ثبت من دين رسول الله ، صلى الله عليه ، خلافه ؛ فيجب أن يكون ذلك قد جاء في كون القرآن معجزا ؛ لأن ما أوجب كونه معجزا يوجب كونه الجملة على الخلق ، وما منع من كونه حجة على البعض يمنع من كونه حجة على الجميع .

قيل له : إن الجميع من المعجم يعرف حال القرآن ، وما يختص به من المنزلة ، في الجملة ، بعجز العرب عن معارضته ، مع توفر الدواعي ؛ وذلك مما لا يحتاج في معرفته / إلى طريقة التفصيل ؛ فلا يمنع منهم أن يعرفوا ذلك . يبين ما ذكرناه ؛ أنهم لو علموا في بعض الأنبياء ، أنه حمل جمعا قليلا ، وتعد على غيره ، لعلموا أنه معجز ؛ وإن لم يعلم تفصيله ؛ فكذلك يعلمون أنه أتى بكلام مخصوص من جنس كلامهم ، وتعد عليهم ؛ وهذا القدر يكفيهم ؛ وذلك يتم لهم ، وإن لم يعرفوا ما سألت عنه ؛ وقد اختلف لفظ شيخنا « أبي هاشم » ، فذكر في موضع مثل الذي ذكرناه الآن ، وهو : أن المعجم يعرفون في الجملة منزلة القرآن ، بهذا الاستدلال ،

١٣٠ / ب

- وإن لم يعرفوا فصاحة الكلام ، ويقوى ذلك أنهم يعرفون المتقدم في الفقه إذا علموا تسليم الفقهاء له ، إلى ذلك ، وإن لم يعرفوا الفقه على التفصيل ، إذا عرفوه على الجملة ؛ وفصلوا بينه وبين سائر العلوم ؛ فكذلك القول فيما ذكرناه . وقال في موضع آخر : تعرفون بالخبر أن من تقدم من الفصحاء كان عالماً بمزية القرآن ، وأنه كان يحبر بذلك ؛ وهذا القدر يكفي في الدلالة ؛ لأنه إذا علم من حالم ما وصفنا ، علم أن للقرآن مزية ؛ لأنه لو لم يكن كذلك لم يحصل لمن تقدم هذا العلم ، الذي عنده ، تعذرت المعارضة ؛ وهذا الوجه ، وإن كان الاستدلال بالقرآن على النبوة ، يمكن معه ، فالأول أظهر ؛ لأنهم كما يعلمون ذلك من حال من تقدم يعلمون ، في الجملة حال القرآن ؛ لأن ذلك ممكن على الجملة ، كما ذكرناه في معرفتهم ، بتقدم بعض العلماء على بعض ، وإن لم يكونوا عالمين بتفصيل ذلك العلم ، والذي تجوز فيه الشبهة ، في باب المعجم وسائر من لا يعرف العربية ، هو الكلام الذي [قدمناه الآن : وقد أوضحنا القول فيه ، ورتبنا حال سائر من كلف تصديق الرسول عليه السلام وشريعته^(١) على وجه يبين أن جميعهم يمكنهم الاستدلال بالقرآن ؛ فأما قول من يقول : إن المعجم إذا لم يصح فيهم تأتى مثل القرآن ولا تعذر ، فلا ينكشف ذلك فيهم أصلاً ؛ فكيف يصح التحدى فيهم ، والاحتجاج بالقرآن عليهم ؛ وهل حالم في ذلك إلا كحال العاجز ، إذا تحداه الرسول ، ببعض الأفعال ؟ فبعيد ؛ وذلك لأننا لا نقول : إنه ، صلى الله عليه ، تحداهم ، وإنما تحدى أهل هذا الشأن ، وجعل تعذر المعارضة دلالة لهم على نبوته ، ودلالة لسائر الناس ، على أن القرآن خارج عن العادة ، بتعذر من المعجم ، والمتاد منه أيضاً يتعذر عليهم ؛ فهم يعلمون : أن تعذر المعارضة ، على

١٣١ / ٢

(١) ما بين المقوفين ساقط من « س » .

أهل هذا اللسان ، هو الدلالة ؛ فإذا أمكنهم معرفة ذلك لحالهم في أن الجملة قائمة عليهم ، كالحلم لو عرفوا تمذير المعارضة ، من قبلهم ، لو كانوا من أهل الفصاحة ؛ وهذا أولى من قول من يقول : إنهم يعلمون أنه إذا تمذير على من تقدم ، فهو أولى بأن يتمذير عليهم ؛ لأن تمذير ذلك عليهم ليس هذا طريقه ؛ لأنهم يعلمون ذلك ، سواء تمذير على من تقدم ، أو لم يتمذير ؛ فالواجب أن يجرى الكلام على الطريقة التي ذكرناها .

فإن قال : أنليس النبي ، صلى الله عليه ، قد تمذير الجلق كما تمذير الإنسان ؟ فيجب أن لا نعلم كون القرآن معجزا إلا بعد أن نعلم تمذير المعارضة ، على الجلق ؛ فإذا لم يمكن معرفة ذلك إلا بعد معرفة النبوة ؛ ومعرفة النبوة لا تعلم إلا بعد معرفته ، فيجب أن تعرف نبوته عليه السلام .

قيل له : قد بينا أنا نعتبر ، في كون القرآن نافضا للعادات ، العادة المعروفة ، دون ما لا نعرفه من العادات ؛ فإذا لم يكن لنا في العقل طريق ، إلى معرفة الجلق أصلا ، لأنهم لا يشاهدون ، ولا تعرف أحوالهم / بغير المشاهدة ؛ فيجب أن لا نعتبر أحوالهم وعاداتهم ؛ لأن اعتبار العادة فرع على معرفة أهل العادات ؛ فإذا صح ذلك ، وعلينا أنه لا معتبر بذلك ، فقد كفانا في معرفة كون القرآن معجزا ، بخروجه عن عادة من تعرف عاداته ؛ ثم إذا علمنا بذلك صحة نبوته ، وخبرنا صلى الله عليه ، بالجن وأحوالهم ، وأنهم كالإنس ، في تمذير المعارضة عليهم ، علمنا أن حالهم كحال العرب لأن العلم بالعجاز القرآن موقوف على هذا العلم . بين ذلك : أنه ، صلى الله عليه ، لو لم يخبرنا بالجن ، كما لا نعلم إيمانهم أصلا ، وكان لا يقدر ذلك ، في العلم بأن القرآن معجز ؛ وكذلك القول ، في فقد المعرفة بحالهم ؛ ولولا الخبر الوارد كما لا نقول : إن المعارضة متعذرة ، فكان لا يقدر ، في كون القرآن معجزا ؛ وكان يحل في ذلك

حل أن يدعى المدعى النبوة، ويعمل دلالة نبوته تمكنه من حل الجبال الراسيات، وطمع البحار، في أن ذلك إن تمذر على الإنس فقد صار دالا على نبوته؛ وإن لم تعلم تمذره، على الجن أو الملائكة . . . بين ذلك أنا نعلم بالسمع في بعض الملائكة، أنهم يطيرون في الهواء، وأنهم يتصرفون ضروبا من التصرف، لو وقع مثلها ممن يدعى النبوة، لكان معجزا؛ ولا يمنع وقوع مثله منهم، من ذلك؛ لأن عادتهم ليست معتبرة؛ وقد بينا القول في ذلك في فصل قد تقدم؛ وبطل بهذه الطريقة قول من قال: إنما يصح كون القرآن معجزا، إذا ثبت أن الملائكة عجزت عن المعارضة، وتمذر ذلك عليها؛ لأننا قد بينا: أن عادتهم غير معتبرة؛ فتعذرها، أو تمنعهم منها لا يختلف، في أنه لا يقدح في حال القرآن، ولولا^١ خبر عنه، صلى الله عليه، أن القرآن كلام الله تعالى لحوزا أن يكون من كلام بعض الملائكة، وألزمه إزاله، كما كما يجوز أن يكون من كلام النبي، صلى الله عليه، ويمكنه من ذلك بالمعرفة؛ لأننا قد بينا: إلا أن سائر الوجوه التي يقع القرآن عليها، لا تخرجه من كونه دالا على النبوة، وأنه لا فرق بين أن يكون من فعله تعالى، أو العلم بكيفيته من عنده؛ وهذا مما تقدم في بيانه فصل مشيع .

/ ١١٣٢

١٥ فإن قال: فيجب على ما اعتمدوه، أن يكون الدليل على نبوته، صلى الله عليه، كفر العرب ومعتبتهم، وهو: صدوهم عن المعارضة، إلى المحاربة، وأن تقولوا: إنه لا يتم الدليل إلا بذلك، وأيهما كان فإنه يبطل؛ لأن لغائل أن يقول: أليس النبي، صلى الله عليه، قد دعا المكلفين كافة إلى نبوته وشريعته، فلا بد من نعم؛ فيقال لكم: أفليس دلالاته يجب أن تكون صحيحة، وإن أطاع الكل؛ كما تجب

٢٠ (١) كما في «د» و«ط» - وقد رجحنا من قبل، في صفحة ٢١٤، أنها طبر؛ وما هنا لا يزال يؤيد هذا الترجيح -

محتها، وإن عصى الكل؛ أو أطاع البعض؛ وعصى البعض؛ فلو أطاع جميعهم، أو عصى جميعهم، كيف كان السبيل إلى الاستدلال، على النبوة، والطريقة التي ذكرتموها لا تصح .

قيل له : قد بينا أن التعلق في إعجازه بحال المستجيبين فقط ، يمكن ؛

فلو استجاب الجميع لكانت الدلالة التي ذكرناها أوكد ؛ فكان يمكن الاستدلال به .

على نبوته ؛ لأن المعبر في هذا الباب أن نعرف : أن القرآن في رتبته ، في الفصاحة

خارج عن السادة ؛ فإذا عرفنا ذلك بحال المستجيبين له ، صح الاستدلال ؛ كما إذا

عرفناه بحال غيرهم ، صح ذلك ؛ وهذا يبطل ما سألت عنه ؛ لأننا نبين : أننا وإن

احتججنا بحال من حاربه فليست الدلالة بحاربتهم ؛ وإنما يكشف ذلك عن اختصاص

القرآن برتبة الفصاحة ، ثم يكون كذلك يستدل على النبوة ؛ على أن هذا الجواب

لو تعذر لكنا نقول : إنه تعالى كان يجعل الدلالة غير القرآن ؛ أو كان لا يبعث

الرسول ؛ لأن كل ذلك ممكن ؛ على أن التعلق بذلك يلزمه أن يقول : إذا استدللنا

بصحة الفعل من زيد ، على كونه قادرا ، وكنا نحتاج في طريقة الاستدلال ،

إلى تعذره على غيره ، أن يكون الدال على ذلك ، التعذر ؛ إذ لا يكفل الدليل إلا به ؛

فكما أنا نقول فيه : إنا نعلم بالتعذر دخول صحة الفعل ، في أن تكون له منزلة ،

ودخول من صح منه ذلك ، في أنه يختص بمفارقة ؛ فكذلك القول فيما سألوها عنه ؛

على أن ذلك يوجب القدح ، في أصل القول ، بأن يقول قائل : لا يتم كمال العقل

إلا بوقوع القبايح مع المحسنات ، ليفرق العاقل بين الأمرين ، وبين حكيمهما في الذم

والممدح ، فإذا لم يقدح ذلك فيما قلناه ، فكذلك القول في القرآن ؛ هذا كله ، لو ثبت

أن وجه الاستدلال ما ذكره ، من عدولهم إلى المحاربة ؛ فكيف ، وقد بينا :

أنه يصح الاستدلال بأن يعلم تعذره عليهم ؛ وأن ذلك قد يعلم بخبرهم ؛ وأن يعرف

حالم، في العلم بهذا اللسان، وبأن يعلم تركهم المعارضة، مع الحرص الشديد، آمنوا بالرسول أو كذبوا؛ وبهذه الطريقة يبطل قولهم: خبرونا عن العرب، لو عارضت؛ ثم اختلفوا؛ فقال بعضهم: هو مثل القرآن؛ وقال بعضهم: ^(١)

ليس بمثل له؛ إلى من كنا نرجع في إزالة هذا الخلاف، حتى يصح أن يعلم كون

- القرآن حجة؟ وذلك لأننا قد بينا: أن المعتبر في ذلك أن يعلم تعمره؛ واختلافهم

في هذا الباب لا يؤثر، للوجوه التي قدمناها؛ على أن الذي مسأل عنه معوز

لأنه لا يجوز عندنا / من الجمع العظيم، فيما يعلمونه باضطراب، أن يختلفوا فيه،

فتقول طائفة: إنه على خلاف صفة؛ لأن ذلك يوجب تجويز كونها جاهلة

بذلك؛ وإذا كان طريقة الاضطراب المشترك لم يصح لك عليهما؛ على ما بيناه من

- ١٠ قبل، أو يوجب كونها كاذبة؛ ولا يصح ذلك في الجمع العظيم؛ على ما بيناه

في باب «الأخبار»؛ وذلك يبطل ما سألو عنه؛ فأما أن يسألوا عن ذلك،

على طريق القدح؛ بأن يقول: إنما عدلوا عن المعارضة لتجويزهم، لو عارضوا،

أن يقع هذا الاختلاف؛ فقد بينا: أن المقارب من المعارضة كالمسائل؛ في أنه

يوجب أن القرآن داخل في طريقة العادة؛ فيخرج عن كونه معجزا؛ فإذا كان

- ١٥ اختلافهم إنما يصح فيهما، إذا كانت الحال ما وضعنا، فكان يجب أن يكون

ظنهم لهذا الاختلاف، كيقينهم، في أنهم لا يعدلون عن المعارضة، وقد بينا

القول في ذلك، مشروحا.

فأما إذا قال قائل: إنهم خافوا هذا الاختلاف، من غير أن تكون المعارضة

مقاربة، بل تكون خارجة عن العادة؛ فقد بينا: أن ذلك مما لا يصح وقومه من

الجمع العظيم؛ وبيننا أن اختلافهم كاختلافهم، في أن الاستدلال بالقرآن لا يصح؛

- ٢٠

(١) ما بين المقولين ساقط من «ص».

وأحد ما اعتمد عليه في هذا الباب : أنهم اعترفوا للقرآن بالتقدم ، في قدر الفصاحة والمزية ، وظهر ذلك عنهم فعلا ، وقولا ، ولولا تمذره عليهم ، ونعوجه عن العادة لم يعترفوا بذلك ؛ لأن الجماعة المظيمة ، فيما يتجلى الأمر فيه ، لا يجوز أن تكذب [فيما تخبر به ^(١)] إذا كان المخبر عنبرا واحدا ، وقد ثبت ذلك ، في باب « الأخبار » ؛ وهذا الاعتراف ين ، ممن استجاب ، وممن خالف ثم استجاب ، ومن كثير ممن بقى على خلافه . . . وقد بينا : أن قول قائلهم « لو نشاء لقننا / مثل هذا » لا يخالف ما قدمناه . . . وبيننا : أن الواحد قد يجوز أن يكابر ، وأن حاله مفارقة لحال الجماعة .

ب ١٣٣ /

فإن قيل : جوزوا أن يكون الوجه في اعترافهم بما ذكرتموه ، تقدم رسول الله صلى الله عليه ، في الفصاحة ؛ على ما روى عنه ، أنه قال : أنا أفصح العرب ولا نفر ، فلم يزيته حصل للقرآن مزية .

١٠

قيل له : فقد كان يجب أن يعترفوا له بذلك ليلتوا به مرادهم ، في إبطال أمره ؛ لأن اعترافهم بمزية القرآن يوجب الاعتراف بكونه معجزا ، واعترافهم بأن مزيته لأجل فصاحته يوهن حاله ، ويقضي أن مزيته لا لإعجازه ، لكن لتقدمه في الفصاحة ؛ فلم يرضى ذرعهم بالقرآن ، واضطروا إلى الاعتراف ، بما ذكرناه ، ونحو وجهه عن العادة ، لوجب أن يضموا إلى هذا الاعتراف ، أنه إنما اختص بهذا العمل ، لأنه من قبله ، صلى الله عليه ، وهو أفصح الجميع ؛ فلما لم يفعلوا ذلك ، مع سهولته ، ومع أن فيه إبطال حاله ، علم أن اعترافهم بفضل القرآن ، هو على الوجه الذي ذكرناه .

١٥

فإن قال قائل : إنما لم يعترفوا بذلك تنافسا ، وأهنة ؛ كما أن بعضهم لم يترف

بمن تقدمه في الشعر ، وغيره ، على هذا الوجه .

٢٠

(١) ما بين المقولتين ساقط من « ص » .

قبل له : إن هذا الداعي إنما يعتبر إذا لم يحصل ما هو أقوى منه ؛ والمتالم من حالهم : أنهم على إبطال أمره أشد حرصا ، منهم على حفظ الحال ، في التنافس ؛ وأن الأنفة التي تلحقهم بكونه نبيا ، وبوجوب الاقتراف له ، أعظم من الأنفة ، التي تلحقهم بكونه أفضل في الفصاحة ؛ وأنه من حيث يكون أفضل في هذا الوجه لا يلحقهم من الذلة ، ومفارقة الرئاسة ، إلى غير ذلك ، مما بيناه ، ما يلحقهم بكونه نبيا ؛ فكيف يجوز أن يدلووا عن الاعتراف له بالفصاحة ، قصدا إلى إبطال أمره ، ويكفوا عن ذلك قصدا إلى تركهم / تقديمه عليهم ، في الأمر الذي لا يضر ! . .

١١٣٤ /

- وبعد . . فإن اعترافهم للقرآن بمزيته ، وقع على وجه لا يجوز أن يؤثر فيه ما سأل عنه ؛ لأنهم اعترفوا بذلك على وجه خارج عن العادة . . بين ذلك : أنهم لو اعترفوا به على خلاف هذه الطريقة ، لكان كاعترافهم بتقديم شاعر على شاعر ، ومتقدم على متقدم في البلاغة ؛ وقد عرفنا أن ذلك مما لا يؤثر ، في خروج الكلام عن العادة ؛ فلو اعترفوا على هذا الوجه لقالوا : إن اعترافنا بذلك ، كاعتراف البعض للبعض في التقدم ، ولما منهم ذلك الاعتراف عن الاحتجاج والمعارضة ؛ ولما اقترن به الخضوع ، والاستجابة ، والعدول إلى البعيد من الحيل .

- فإن قالوا : إنما لم يعترفوا له بالفصاحة ، لأنهم لو اعترفوا له ، لكان لا يمنع من كونه نبيا ، إذا كانت الفصاحة التي يختص بها القرآن خارجة عن العادة ؛ وإنما كان يمنع من ذلك ، لو كانت لا تخرج عن العادة .

- قبل له : فهذا الذي يدل على ما نقول ، لأنهم لما اعترفوا على هذا الوجه اقترن باعترافهم^(١) أنه من عند الله ، على الحد الذي أدعاه رسول الله ، صلى الله عليه وسلم :

(١) في « ص » اعترافهم .

فلم يصح مع ذلك نسبهم إليه ، واعترا فهم بأنه اختص بالمرية ، لوقوعه من قبله ، ولو لم يكن اعترافهم على هذا الحد ، لقد كان الاعتراف به من قبله ، وأنه إنما تميز من سائر الكلام ، لفضل فصاحة ، من الاحتجاج اليين ، في إبطال أمره ، وما حل هذا المحل من الحجج الظاهرة ، لا يحتاج إلى نظر وجدل ، لأنه يتقرر في العقول ، لا يخفى على الواحد ، فكيف على الجمع العظيم ، في الأوقات والأعصار !

ب ١٣٤ /

فإن قيل : جوزوا أن يتقدم الواحد ، في الفصاحة أهل عصره ، بل أهل الأعصار ، بأن يتحمل المشقة في طلب العلم بذلك الشأن ، ويذل فيه من الجهد ، فيظفر بما يبين به غيره ، كما نعلمه من حال كثير من العلوم ، ومتى جوزتم ذلك ، فيجب أن تجوزوا في الرسول ، صلى الله عليه ، ذلك وأنه أتى بالقرآن ، على هذا الحد ، لا أنه من قبله تعالى ، أظهره دلالة على نبوته .

قيل له : إن ذلك لا يتأتى في الكلام الفصيح ، ولا فيما يجري مجراه ، من الصناعات ، لأن كل واحد منهم كالحافظ عن غيره ، والحاكي للكلام ، فكلا لا يصح في المحتذى أن يزيد على المبتدى ، في الأمر الذي يحكى عنه ؛ فكذلك القول في الفصاحة . . . بين ذلك : أنه صلى الله عليه ، لم يختص بالفصاحة إلا على الوجه ، الذي اختص بعضهم مع بعض ، وإنما حفظ اللغة عنهم ، على حسب حفظ غيره فكيف يصح أن يقال : إنه يزيد عليهم ! ؛ ولو كانت الفصاحة مما يتكلف لها ، حتى تجرى مجرى الصنائع ، التي يتعلمها الإنسان بالممارسة الطويلة ، لكان لا يجوز أن يزيد أيضا عليهم ، إلا بالقدر المتعارف ، وهذا متعالم من أحوال الفصحاء : أن الزيادة التي يختص بها بعضهم لا تخرج عن العادة ؛ بل المتقدم منهم قد يحصل مفضولا ، في كثير من الكلام ، والنازل عن رتبته ، قد تتقدم فصاحة بعض كلامه ، على ما بينا القول في ذلك ؛ وإنما يصح التقدم الشديد ، وفي العلوم المكتسبة ، لأنها موقوفة على فعله ؛

- فإذا بذل مجهوده ، في النظر والمعرفة ؛ وزاد على غيره ظهرت الزيادة ، في علمه ومعرفته ؛ وإن كان ذلك أيضاً ، مما لا يمكن أن يخرج عن العادة ، فيدعى لأجله النبوة ، لأن غيره يمكنه أن يساويه ، إذا تكلف كتكلفه ، فلا ثبت فيه المزية ، والاختصاص بالسبق ، وقد بينا أن الإعجاز لا يثبت بالسبق فقط ، وأنه لا بد من أن تتعد فيه المساواة ؛ وكل ذلك بين أنه ، صلى الله عليه ، لو تمكن من أن يأتي بالقرآن ، على مزيتته في الفصاحة / لكن لا بد من نقص مادة ، في أن أوتي من العلم ما يخرج عن العادة ؛ كما لو خص بنفس القرآن لكان بهذه المثابة .

/ ١٣٥

- فإن قيل : أليس القرآن نزل بلغة العرب ، فلا بد من أن يكون في كلامهم مثله ، حتى يكون نازلاً بلغتهم ؛ فكيف يصح مع ذلك القول بأنه خارج في قدرة فصاحته عن المادة !

- قيل له : ليس المراد بأنه نزل بلغتهم ، إلا أن الكلمات التي يشتمل القرآن عليها في لغتهم ، قد تواضعوا عليها ؛ فأما على هذا النظام المخصوص فليس في اللغة ، كما أن شعر من ابتدأ الشعر ليس في اللغة ، على ذلك الحد ، وإن لم يخرج عن أن يكون منطوقاً ، من لغة العرب ؛ ولو جاز بمثل هذا الوجه إخراجهم عن المادة لوجب أن لا يكون للشاعر المتقدم فضله على المتقدم وغيره ، لهذه العلة ؛ ولا لمن ينسج الديباج فضله على غيره ؛ لأن المنسوج يؤلف من الغزول المختلفة الألوان ؛ وهذا في غاية الركاسة .

- فإن قال : أليس « أفليدس » ، وصاحب كتاب « المسعى » ، وصاحب « العروض » ، و « سيويه » ، وغيرهم ، قد اختصوا فيما ظهر عنهم من العلوم ، بما بانوا به من غيرهم ، ولم يدل ذلك على نبوتهم ، ولا صلاح منهم التحدي لذلك !

فهلا وجب مثله في القرآن ، وإن اختص بالمزية ، لأن مزيته ليس بأكثر من مزية ما ظهر ، من كتب من ذكرناه ! .

قيل له : إن شيخنا : « أبا هاشم » أجاب عن ذلك : بأن هذه المسألة توجب أن هذه الأمور معجزة ؛ لا أنها تقدح في إعجاز القرآن ؛ لأننا قد بينا وجه كونه دلالة ومعجزاً ؛ فإن كان الذي أوردوه بمنزلة ، فيجب أن يكون معجزاً ؛ وهذه الطريقة واجبة في كل دلالة وعلة ؛ أن وجودهما يقتضى تماسك الحكم بهما ، لا أنه يقدح فيما دل على أنهما حلة أو دلالة ؛ وإنما يفترض على الكلام بالأمور التي تجري مجرى الضرورة ؛ فيكون كاشفاً ، عن خروج الدلالة ، من أن تكون دلالة .

١٣٥/ ب

وأجاب : بأن التحدى بهذه الكتب لا يصح ؛ لأنه لو صح لكان إنما يقع التحدى ، بمعناه لا بلفظه ، ومعناه لا يقع على وجه يتفاضل ، لأن الحساب والمهندسة لا يحسبان إلا على وجه واحد ؛ لأن أصله الضرب والقسمة ، والحال فيهما لا يختلف ؛ وإنما يتقدم فيهما المتقدم للدرجة ، وفضل المحاضرة والفتنة ؛ فلا يصح أن تقع فيه طريقة التحدى ؛ وليس كذلك الكلام ؛ لأننا قد بينا : أنه يقع في قدر الفصاحة ، على مراتب ونهايات ، فيصح فيه طريقة التحدى ؛ وقد تقصينا القول في ذلك ، في فصل متقدم .

وبعد . . فإن من أزم هذا السؤال قد دل من حاله على قلة فهم ، بما تقول في القرآن ؛ لأننا بينا أولاً من جهة الاضطراب كونه ، واختصاص الرسول ، عليه السلام ، به ؛ وبيننا ما وقع فيه من التزوير والتحدى ، والحرص الشديد على إبطال حال النبي ، صلى الله عليه ؛ وبيننا تمذر المعارضة ، بالوجوه التي بيناها ؛ وإنما يلزم ما سأل عنه ، لو تساوى القرآن ، في هذه الوجوه ، فمن أين أنه وقع فيه الحرص ، إلى الحد ، الذي وقع في القرآن ؟ وقد يجوز أن يكون في وقت « اقليدس » لم يكن له

بما صنعه، من الرياسة ما يقتضى التنافس والحرص، ثم من أين أنه لم يفعل مثله، مع تجويزنا لبعد العهد أن يكون في الزمن من كان يفوقه، وإن لم يصنف؛ أو يكون قد صنف ولم ينقل تصنيفه؛ لأن بعد العهد فيما لا تشد الحاجة إليه^(١)، والدواعي، تقتضى جواز أن لا ينقل ما جرى هذا المجرى؛ ثم من أين، إن لم يثبت ما ذكرنا، أن الذى صنفه انفرده به، دون أن يكون تلقته من العلماء، وجمعه من كلامهم، كما يجمع العالم كلام غيره، فيختص بالجمع، لا بالإبداع، على ما نعلمه من حال علماء الإسلام؛ لأن المتعالم من حال أهل العراق في تفرغ الفقهاء أنفسهم بانوا من غيرهم، لا لأنهم أبدعوا ذلك، لكنهم أخذوه عن الغير ثم بذلوا الجهد في التفرغ، وكذلك القول في «سيويه»، فيما جمعه من النحو، فإذا أمكن ذلك فن أين أنه كالقرآن؟

١١٣٦ /

فإن قال : إن جوزتم في عصر القوم من يساووهم في التقدم، ولم ينقل خبرهم، ولا كتابهم، بخوزوا وقوع المعارضة في القرآن، وإن لم تنقل، وجوزوا في أيام كل عالم متقدم، إثبات علماء يزيدون عليه في العلم، وإن لم ينقل خبرهم، وهذا قد منعم منه في فصل قد تقدم !

قبل له : إن ذلك جائز في الزمن المتقدم، لما قدمناه، من بعد العهد، وقلة الحاجة إلى نقل أخبارهم، وليس كذلك حال المعارضة، لأن العهد قريب، والدواعي قوية، والحاجة ماسة، فكذلك القول، في أيام علماء الإسلام، إنا لا نجوز ما سال عنه، لمثل هذه العلة؛ فأما من لم يتقدم من العلماء التقدم الشديد، حتى ظهرت حاله، فقد يجوز أن لا يظهر حاله، ولا ينقل من خبره؛ ما ينقل من خبر غيره،

(١) في «ص» ارجاه .

(٢) في «ط» المحرر .

بحسب الدواعي ، وكثرة الأصحاب ، إلى غير ذلك ؛ وكل هذه الوجوه تبطل كل مايسألون عنه في هذا الباب .

واعلم .. أن أفعال العباد إنما يظهر الفضل فيها من جهة التفاضل بالقدر والآلات ، أو من جهة التفاضل في المعلوم ؛ وقد علمنا أن العادة في القدر والآلات جارية ، على طريقة مقاربية ؛ وبيننا : أن حال الملائكة عليهم السلام ، في الآلات ، وإن كانت تبين حال المعتاد فيها بيننا ، فذلك مما لا يمنع من كون المادة واحدة ؛ لأن العادة إنما تعتبر ، فيما نعلم من هذه الأحوال ، دون ما لا نعلم ، على ما تقدم القول فيه ؛ ولا بد فيما يكون معجزا من ذلك ، أن يخرج عن طريقة المادة ؛ ولا بد فيما يقع من العباد ، وإن ظهر الفضل فيه ، أن لا يخرج عن طريقة العادة ؛ فأما ما يتعلق بالمعلوم فليس يخرج عن أقسام : —

١٣٦/ ب

فإنها : ما يجري مجرى المحفوظ المحكي ، الذي يحصل العلم ، من غير تعمل ، بل للاختلاط والمادة ، وعلى طريق التلقين ، كما نعلمه من حال تعلم اللغات .

ومنها : ما يحصل العلم فيه ابتداء المواضعة والمواظاة ؛ بأن تجتمع الجماعة فيتواضعوا ، فتصير تلك الطريقة معروفة معلومة ، ومعلوم كيفية استمالها ، وتصير كالآلة بالمواضعة ، ولم تكن من قبل كذلك ؛ وهذا يقارب طريقة الاستنباط .

ومنها : ما يكون العلم يحصل بالممارسة والتكرار ، كالحفظ ، وكالمعرفة بالصنائع ، وكالعلم بخبر الأخبار إلى ما شا كل ؛ فإذا كان هذا العلم مما يمكن معه القيام ببعض الأحوال ، فطريقه ما ذكرناه ، فإن كانت هذه الصنائع مما يتبدأ العباد ، على طريق ما ذكرناه ، في ابتداء المواضعات ، حل فعلهم لذلك محل ابتداء المواضعة .

•

١٠

١٥

٢٠

ومنها : أن يكون ذلك العلم يتصل بما يمكن معه الخيل في الأفعال ، إما بآلات يتهدى إليها ، فيمكن بها ما لا يمكن غيرها ، فيختص العارف بذلك ، بأن يتمكن من ذلك الفعل ؛ ويدخل في ذلك الخيل التي قد يختص بها البعض ، بأن يظهر بآلة ، أو يتحمل مشقة شديدة ، فيختص بذلك على هذا الحد .

- ٥ ومنها : أن تحصل العلوم بمادة يختص بها فريق ، كاختصاص الفلاحين بما يتصل بطريقتهم ، وأهل البحر ، والتجار ، والمجمين ، الذين ينظرون في عادات النجوم .

ومنها : طريقة الطب ، وهو مقارب لما ذكرناه ؛ لأنه متعلق بالتجربة ، والأمارات ، والحفظ ، ولا يخرج عن هذه الوجوه .

- ١٠ ومنها : ما يتعلق بطريقة الاستدلال والاستنباط ، فتحصل كثرته وقلته ، بحسب النظر ، وتكلف المشقة ، وما يسهله الله عز وجل / بفضل الذكاء والقطعة ، نحو معرفة الكلام ؛ فأما الفقه فإن أكثره متعلق بالحفظ ؛ لأن نفس المسائل وأجوبتها محفوظة ، أو يحفظ ما يجري مجرى الدلالة والعلل ؛ ثم تفرع عليه المسائل والعلل ؛ وأما اللغات فمحفوظة لا محالة ؛ وكذلك النحو ؛ فهو ترتيب حال المحفوظ وعقود جملة ؛ وجميع ما يختص به العباد من العلوم لا يخرج عن الأقسام ، التي ذكرناها ، وما يقاربها ؛ وقد علمنا أن جميع ذلك لا يصح فيه التفاوت ، بل لا بد من أن يقع فيه التقارب ، وإن كان لا يتمتع أن يختص بذلك الطريق ، الذين صرفوا المهمة إلى ذلك الباب ، لا لأن غيرهم لا يمكنه مساواتهم فيه ، لكن لأنه متشاكل عنه بشيء ، مصروف المهمة إلى سواء ؛ لأن جميعهم لو اشتغلوا بالأمر الواحد لاختلت الأحوال ، في المعاد والمعاش ، فركب الله الطباع على هذا الحد من

الاختلاف ، وخالف بين الدواعي والشهوات ، لهذا السبب ؛ فإذا صح ذلك فغير جائز أن يقدح ، فيما ذكرناه ، من حال القرآن بشيء من العلوم ، التي يقع فيها بعض الاختصاص ، لأننا قد بينا : أنه لا بد فيها من التقارب ، ولا يقع في التباين ؛ ومتى حصل السبق إليه فالسبق لا يكون حجة ، إذا أمكنت المساواة ، على ما بيناه ، في حيل المحتالين ، إلى غير ذلك من الصناعات وغيرها ؛ فكيف يجوز أن يسترض على القرآن بشيء ، مما يدخل في الجملة التي وصفناها ؟ وصارت هذه الطريقة ، في بابها ، بمنزلة ما أجرى الله تعالى به العادة ، على وجه لا يقع فيه التباين ، حتى يصح عند ذلك إبانة الأنبياء ، عليهم السلام بالمعجزات ، لأنه لو لم تجر العادة كذلك لم يكن ليصح إقامة الأدلة بالمعجزات ، وكذلك بمادات العباد ، التي تظهر عن ملهم ، وقدرهم ، أجراها تعالى : بأن لم يباين بين أحوالهم / ١٠ في العلوم والقدر ، على الحد الذي ذكرناه ، ليصح منه تعالى إقامة الأدلة ، بما يجانس أفعالهم ، كالقرآن وغيره ؛ ولا بد إذا كان في المعلوم بعثة الأنبياء بتعريف الشرائع ، والمصالح في بعثة أعيانهم قد تختلف ؛ وكذلك فقد تختلف المصالح ، فيما يظهر من المعجزات عليهم ، فربما كان الصلاح إظهار ما يخرج عن مقدورهم ، كماحياء الموتى ؛ وربما كان الصلاح إظهار ما يجانس مقدورهم ، كغلق البعرة ، ١٥ والقرآن ؛ فلو لم يحرق الله تعالى العادة ، فيما يختص به العباد ، من العلوم ، والقدر ، والآلات ، على حد التقارب لم يكن ليصح إبانة الأنبياء ، بهذا الوجه ، كما لو لم تجر العادة ، في نفس أفعالهم ، بما ذكرناه ، من التقارب لم يكن ليصح إبانة الأنبياء بالوجه الأول ؛ فصارت هذه الطريقة ، في بابها بمنزلة المواضعة على اللغات ، أنه تعالى لو لم يوقف عليها ، إن كانت توقيفا ، وإن كانت باختيار ومواضعة ، ٢٠ فلو لم يتواضعوا عليها لما صح في اللغات أدلة تفهم بها الأغراض ، ويقع بها

- التخاطب ، وإنما يصبح ذلك متى تقدمت هذه الأحوال ؛ وقد بينا فيما تقدم :
أن هذا الجنس من الأدلة ، إنما يكون دليلاً ، بالاختيار والمواضعة ، وبمقتضات
تحصل وتنفير ، فلا بد في المعجزات من تقدم المادة في الأمرين ، على الطريقة
التي ذكرناها ، كما لا بد في اللغات من تقدم المواضعة . وقد ذكر شيخنا
• « أبو هاشم » رحمه الله ، في نقض الفريد^(١) ما يدل على أن العلم قد وقع لمن يعرف
الأخبار ، بأن القوم علموا مزية القرآن ، في النصيحة ، واعتقدوا ذلك فيه ، وأن
عدولهم عنه ، وتركهم الممارسة ، والاحتجاج ، لأجل معرفتهم بحاله ، وتعظيمهم
لشأنه ، وذكر أن المتقدمين منهم في النصيحة علموا ذلك ، وغيرهم يعلم من جهتهم
/ ويجزئهم ، لأن هذا الباب مما يعلم بالإدراك ، والأخبار على الطريقة التي قدمناها ،
وقد قمصنا القول في ذلك ، من قبل ، وكشفنا الوجه فيه ، وما يتعلق بالاضطرار ،
وما يتعلق بالاستدلال .

١١٣٨ /

(١) ساقطة من « ص » وهو كتاب الفريد الذي سبق الحديث في تحرير اسمه (انظر ص ٩) .

فصل

في اختصاص القرآن بمزية في رتبة الفصاحة خارجة عن العادة

اعلم .. أت الذي قمتنا في الفصل المتقدم يدل على ذلك ؛ لأننا لما بينا تعذر المعارضة على العرب المتقدمين في الفصاحة ، وجب ذكر السبب الذي لأجله [لم يقع منهم ، لكن نعلم أنه إنما لم يقع منهم لتعذره ، ولم يكن بيان سائر ما يتعلقون به من ذكر الشبه والأغراض إلا ببيان السبب الذي لأجله^(١)] تعذر عليهم ، وهو اختصاصه بمزية خارجة عن العادة [ليعلم بذلك أن القدر الذي جرت العادة^(٢) من العلوم ، التي معها يمكن إيقاع الكلام الفصيح ، لا يمكن معه إيجاد مثل القرآن ، في رتبة الفصاحة ، فصار المقصود بالفصل الأول يتماق ببيان المقصود بهذا الفصل ؛ فلهذا قمتنا بيانه .

يبين صحة ما ذكرناه : أن الداخل في العادة من الكلام الفصيح ، لا يجوز أن يتعذر مثله عليهم ، والخارج عن العادة لابد من أن يتعذر مثله ، لما بيناه ؛ فإذا صح لما قدمناه تعذر المعارضة عليهم ، فقد بان أن له المزية الخارجة عن العادة ؛ فيتضمن بيان تعذره عليهم ؛ ولهذا الجملة استدللنا مرة على تعذر المعارضة عليهم بمعلوم مع وفور الدواعي ؛ ومرة بمعرفتهم بما له من المزية ، بالأمور التي ظهرت عنهم ؛ لأن أحد الأمرين يقوم مقام الآخر ؛ وبيان أحدهما يتضمن بيان الآخر ، ولا يحتاج مع إقامة الدلالة ، على أن للقرآن هذه المزية المخصوصة أن يدل على

(١) ما بين المقربين ساقط من « ص » .

(٢) ما بين المقربين ساقط من « ص » .

- أن له مزية أصلا ؛ لأن إثبات هذه المزية المخصوصة^١ يتضمن إثبات المزية في الأصل ؛ على أنها قد بينا : أن العلم بأن له مزية مما يحصل لمن يتقدم في الفصاحة ، كخصوله لمن تقدم في الفصاحة ، وإنما يحتاج في إثبات هذه المزية المخصوصة ، إلى اعتبار حال من تقدم في الفصاحة ، بتعرف شواهد أمورهم ، أنه كذلك ، على ما تقدم القول فيه ؛ وجملة ما حصلناه من قبل ، مما يدل على أن له المزية التي ذكرناها : ما بيناه من معرفتهم بحاله ، وما ذكرناه من اعترافهم بعظم شأنه ، وإخبارهم بذلك ، بالفاظ مختلفة ، وما بيناه من تركهم الاحتجاج بما وجد ، وحصل ، من كلام الفصحاء المتقدمين ، من قبل ، وبدولهم ، إلى ضرب من الحيل ؛ وإلى المحاربة وغيرها ، مما يتضمن الخطر والمشقة ، ولا يوصل إلى اليقينة ، على ما شرحناه ، من قبل . فكل ذلك يدل على أن للقرآن المزية ، التي ذكرناها .
- ١٠ فإن قيل : أفيجب أن نبين لمزيته هذه حدا ، ليعلم أنه معجز ، وأنه خارج عن العادة ؟ فإن أوجبتم ذلك فينبوه ، وذلك متعذر ، وإن لم يجب ذلك فنأين أن هذه المزية قد بلغت الحد ، الذي ليس بمعتاد ، دون أن تكون داخله في العادة القليلة ، أو مقارنة للعادة ؟ ، وأي هذه الوجوه قيل خرج القرآن من أن يكون معجزا .
- ١٥

قيل له : إنه يكفي ، أن يعلم خروجه عن العادة ، بتعذر مثله ، على من هو متقدم في ذلك الباب ، فيدل [عند ذلك]^(٢) على النبوة ؛ وهذا كما نقول : إن الفعل المحكم الدال على أن فاعله عالم يكفي فيه ، أن يكون من صفته خروجه عن صفته ، من كل قادر ، كامل الآلة ؛ فنتى علمنا ذلك من حاله وأن بعض القادرين قد

١١٣٩/

اختص به دون غيره، دل على أنه عام، من غير أن نذكر^١ فيه حدا أكبر مما ذكرناه؛
فكذلك القول في دلالة المعجزات .

فإن قال : فيجب على هذا الموضوع أن يكون حمل الثقل ، متى علم منه
اليسير من الزيادة ، أن يدل على النبوة ؛ وأن لا يحتاج إلى تفاوت كثير .

٥ قيل له : لو علمنا أن المتقدمين في القوى والآلة ، في الزمان والأزمنة ، عالجوا
حمل ثقل فتمتد عليهم ، وتأتى من ادعى النبوة لدل على النبوة ؛ وإن كانت الزيادة
ليست متفاوتة ، وإنما فارق ذلك حال القرآن ، لأن من له المزية في القوة والآلة
لا يعرف ، ويموز اختلاف الحال فيه ، كما يعرف من هو متقدم في الفصاحة ؛
وذلك لأنت المتقدم في الفصاحة يدعو إلى إظهار ما يدل عليه ، والتقدم
في القوة لا يدعو إلى إظهار ما يدل عليه ، إلى على بعض الوجوه ؛ فذلك فارق
١٠ أحدهما الآخر . .

و بعد . . فلا فرق بين من اعتبر في المزية الخارجة عن العادة المتفاوت منها ،
دون المرتبة الأولى ، وبين من اعتبر آخر الرتب منها ، ولم يجعل الدلالة على النبوة ،
إلا ما لا مرتبة في بابه أعظم منه ؛ فإذا لم يصح ذلك علم أنت المعتبر بالقدر
الذي ذكرناه . ١٥

يبين ذلك أن القرآن لو بلغ في مرتبته في قدر الفصاحة وتقدمها النهاية ، لم يكن
ليدل إلا للوجه الذي يدل إذا خرج عن العادة إلى أول رتبة ؛ فصار الحال في ذلك
ما أبطلنا به قول من قال : إن المعجز الكبير هو الذي يدل على النبوات ، والصغير
يموز أن يظهر على الصالحين ؛ فينا أن : دلالة الكبير هو لوجه قائم في الصغير
وأن إحياء الجسم العظيم ، كإحياء الجسم الصغير ، في هذا الباب : فكذلك القول ٢٠

- فيا بناء، من حال القرآن ؛ ولهذه الجملة قلنا : إنه لا يجب القطع على أنه لا كلام
أزید في قدر الفصاحة / من القرآن ؛ لأن ذلك وإن كان مجوزاً لخال القرآن ،
في دلالاته لا يتغير ، وإن كان لا يمتنع في بعض القرآن أن نعلم أنه قد بلغ النهاية ،
لأنه إذا صار معناه في جنسه ، وشرف موقعه إلى حد لا مزيد عليه ، وصار اللفظ
شريعاف مطابقا للعنى ، في أن لا مزيد عليه ، فلا بد من أن يكون قد بلغ النهاية ،
لأنه ، وإن كان ما ادعاه مما زاد على العادة ، قد يتفاوت في مراتبه ، فلا بد من أن
يتنهی إلى حد لا مزيد عليه ؟ .. وقد بينا : أن العرب كانت عارفة بما يباين المعتاد
من الفصيح ، للتجربة والعادة ؛ فلم تكن عند سماع القرآن ، والوقوف على مرتبته
محتاجا إلى تجربة مجددة ؛ وعلمت خروجه عن العادة ، ومن قصر حاله عن حالمهم
فكمثل ، لأنه إذا عرف بالتجربة تمذره مثل كلامهم عليه ؛ فبأن يتعذر عليهم
أولى ؛ وإن كان لا يمتنع أن يكون في العرب من ظن في الوقت أن مثل القرآن
يواتيهم إن رامه ؛ ثم تبين تمذره ، وإن كان ذلك يبعد من أهل التقدم في الفصاحة ،
كما يبعد ممن حرب مقادير ما يمكنه أن يفعله ، أن يلبس عليه حال الأمور العظيمة ؛
وقد أورد بعض شيوخنا ، عند محمد بعض « اليهود » أن للقرآن منزلة ، بعض
ما ذكرناه ، من حال العرب ثم تلا عليه قوله : ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۖ مَا ضَلَّ
صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۚ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۖ ﴾ وبين بذلك
أن من لا آفة بسمعه ؛ وله حظ من المعرفة بالفصاحة ، يعرف لهذه الآيات
منزلة ؛ وبعضهم تلا قوله تعالى : ﴿ يَنَارُشْ أَبْلَىٰ مَاءَكِ ، وَيَسْمَاءُ أَفْلَىٰ ،
وَيَغِيضُ أَلْمَاءُ ، وَقُضِيَ الْأَمْرُ ، وَأَسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ ، وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ
الظَّالِمِينَ ﴾ وإذا تأمل السامع لقوله تعالى : ﴿ وَاتَّخَذُ الَّذِينَ آمَنُوا كِتَابَ
الَّذِينَ فِي سِدْرٍ مَّخْضُودٍ ، وَطَلْحٍ مَّنْضُودٍ ، وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ ، وَمَاءٍ مَّسْكُوبٍ ، وَقَلِيكَةِ

١٣٩ ب /

١١٤٠ /

كثيرة ٥٥ إلى آخر الآيات ، علم أن مزيتته على ما نسمع من الكلام الفصيح عظيمة ؛ وإنما يشبهه مثل ذلك على من لا حظ له ؛ وربما اختلط ما يتصل بالمعرفة ، بما يتصل بالشهوة والمادة ، فيكون كالشبهة الداخلة ، وهذا كما يحكى من التنويه في قولهم : إن الآلام لا تكون إلا قبيحة ؛ والملاذ لا تكون إلا حسنة ، لأنه اختلط عليهم ما يتصل بالمعرفة بما يتصل بالشهوة والتعار ؛ فصيح عند ذلك منهم الظن والشبهة ؛ فكذلك قد يجوز من جهة الإلف والمادة ، أن يظن بعض السامعين : أن الشعر أفصح من ثر الكلام ، لمحبة قد ألغتها في الشعر ، وأن الكلام المشور الذى سمعه فوقه ^(١) ؛ فعلى هذه الطريقة قد يكون أن يشبهه حال القرآن ، أو بعضه على بعض السامعين ؛ وإلا فزيته عند سلامة العقول ، والحواس ، والمعرفة بالعادات ، معلومة باضطرار على ما قدمناه . ٥٥ وإنما أوردنا هذا الفصل لنجعله جوابا عن سؤال من سأل عن الوجه الذى لا مدخل الشبهة فى ذلك ، مع أنه مع المدركات .

(١) كذا فى « د م » و « ط » .

فصل

في وجوه إعجاز القرآن ، وما يصح من ذلك ،

وما لا يصح ، وما يتصل بذلك

قد بينا ، بالوجوه التي ذكرناها ، في الفصول المتقدمة أنه معجز ، من حيث

تعذر على المتقدمين في الفصاحة معارضته .

وقد بينا من قبل : أن ما هذا حاله يجب أن يكون دالا على النبوة ، كدلالة

إحياء الموتى ، وما شاكله ، من حيث علم اختصاص المدعى للرسالة ، على وجه

يخرج عن العادة ؛ وإنما كان الغرض لهذه الفصول ، أن نبين ، في القرآن : أنه

بصفة المعجزات ، ليدخل في جملة ما دللنا ، من قبل ، على ما يدل على النبوات ،

لأننا لا نحتاج في كل واحد من ذلك إلى دليل مستأنف ؛ كما لا نحتاج في دلالة محصة

الفعل على أن فاعله قادر ، إلى نظر مستأنف ؛ بل متى علمناه دالا في موضع

وجوب / كونه ذليلا ، في كل موضع ؛ لأن الطريقة واحدة ؛ فكذلك القول

في المعجزات ؛ لأن الطريق الذي له يدل لا يختلف فيها ؛ ولهذا الجملة قلنا لليهود :

إذا حصل القرآن مثل صفة قلب المصاحبة ، فيجب أن يكون دالا على نبوته ،

كدلالة قلب المصاحبة ، على نبوة موسى عليه السلام ؛ ودفعنا بذلك ما يذكره

من التفرقة بين الأسريين ؛ وأبطلنا تعليقهم عند ذلك بنسخ الشرائع ؛ فلبس تحت

ذلك عند علماء المسلمين اختلافوا في الوجه ، الذي به صار القرآن معجزا بعد انتفاخهم ،

على أنه كذلك ؛ لأنه لا يمتنع أن يعلم بالنظر في الدليل أنه دليل ، إذا وقع للناظر العلم

بالمداول ؛ ثم يشتبه الحال ، في الوجه الذي عليه يدل ؛ ولو منع ذلك من كونه

دال المنع من كون إحياء الموتى دالا ، إلا لأنهم اختلفوا في ذلك أيضا ؛
وفى قلب المصاحبة ، بل في أكثر الأدلة العقلية ؛

على أن في الناس من قال : إن الذي يدل على الأمور هو علمنا بالدليل ،
دون الدليل ؛

- ومنهم من قال : هو الدليل ؛ ثم اختلفوا في الوجه ، الذي عليه يدل ؛ ولم
يمنع ذلك من كون الأدلة العقلية صحيحة ؛ لأنها قد أثمرت العلم والمعرفة ؛ وهذا بمنزلة
اختلافهم ، في العلم ، بأن القادر قادر : أنه علم بذاته ، أو بالقدرة ، أو بالمعارفة ؛ ولم
يمنع ذلك من صحة هذه المعرفة ، فليس لأحد أن يتوصل بهذا الخلاف الواقع ، إلى
التشكيك^(١) ؛ لأن النرض في مكاملة المخالفين ، أن نعين كونه دالا ؛ وقد حصل الاتفاق
بين علماء المسلمين في ذلك ؛ وإنما اختلفوا في أمر لا يؤثر في ذلك ؛ فليس لأحد أن
يقول : إذا كان كل فريق منهم يقدر في قول صاحبه ، فكيف يصح أن يكون
هذا الاختلاف غير مؤثر ؟ وذلك لأن العلم في الجملة أنه معجز دال على النبوة ، ليس
بمتعلق بالعلم بالتفصيل ؛ فالخلاف في ذلك غير مؤثر في كونه دلالة ؛ لأن كونه
دلالة إنما يقتدر إلى العلم بما بيناه ، من حال تمدد مثله ، على ما تقدم القول /
فيه ، ولا تعلق له بتفصيل ذلك ؛ وإنما كان يجب في ذلك أن يكون مؤثرا
لو كان كونه دالا على النبوة موقوفا عليه . وإنما صح ذلك في الأدلة ، لأنها تدل
على صحة ؛ كما أن العلم لا يتعلق [إلا على صحة ؛ وأحدهما يطابق الآخر ، فلما صح في العلم
أن يكون متعلقا بمعلومه ، على الحد الذي يتعلق^(٢) به ، وإن دخلت الشبهة على العالم ،
في الوجه الذي عليه تعلق ، ولم يمنع ذلك من صحته وتعلقه ؛ فكذلك القول
في الدليل ، وصحة الاستدلال به ، ولو كان صحة كونه دليلا متعلقا بعلمه أنه على أي

١١٤١ /

(١) في «ص» التشبه . (٢) ما بين المفوتين ما ظن من «ص» .

- وجه دل، لوجب أن يكون نظره فيه، ووصله بذلك إلى المعرفة، يتعلق بملمه بأنه دليل، وأنه قد استدل به، فإذا قد معرفته بذلك لا يؤثر؛ فكذلك القول فيما قدمناه. • بين ذلك أن كثيرا من المكلفين، لا يعلم أنه قد استدل ونظر، ولا يمنعه ذلك من أن يكون قد علم المدلول، بنظره في الدلالة؛ وقد بينا من قبل: أن من خالفنا في المعارف، هذا حاله؛ لأنهم وإن اعتقدوها ضرورة فذلك غير مانع، من أن يكونوا قد نظروا في الأدلة، عند الدواعي، ووقعت لهم المعرفة، وإنما اختلفوا في حالها، وظنوا أنها ضرورية؛ وكل ذلك يبين زوال الطعن في هذا الباب.



- واختلف العلماء في وجه دلالة القرآن، فمنهم: من جعله معجزا، لاختصاصه برتبة في الفصاحة خارجة عن العادة، وهو الذي نظرناه، وبيننا مذهب شيوخنا فيه. • ومنهم: من [قال لاختصاصه بنظم مبين لليهود عندهم صار معجزا] (١). • ومنهم: من جعله معجزا، من حيث صرفت همهم عن المعارضة، وإن كانوا قادرين متكئين. • ومنهم: من جعله معجزا لصحة معانيه واستمرارها، على النظر، وموافقتها لطريقة العقل. •



- فأما من جعله معجزا من حيث هو حكاية، للكلام القديم، أو عبارة عنه، أو أولئك في نفسه قديم، فما لا يذكر، في هذا الباب؛ لأننا قد بينا فساد هذا القول. • على أن شيوخنا^١ بينوا أن هذه الطريقة تمنع من كون القرآن معجزا، لأنه إذا كان قديما فهو تعالى غير قادر على مثله؛ فكيف يصح أن يتحدى به؟ • لأن التحدي يقتضي أن مثل المتأني متعذر عليهم؛ فإذا كان متعذرا على الجميع

١٤١ ب /

(١) ما بين المقربين ساقط من « ص ».

بطل التحدى؛ كما إذا كان متأنيا للكل بطل التحدى؛ ولو جاز التحدى بكلام قديم وكان حاله ما ذكرنا، لوجب جواز التحدى بذات القديم تعالى، ولو جاز بلجاز التحدى بكل أمر يستحيل إيقاعه، حتى كان يصح التحدى بالجمع بين الضدين، وجعل القديم محدثا، والمحدث قديما، إلى غير ذلك من الأمور المستحيلة.

• فإن قالوا : إنا نجوز التحدى، بحكاية الكلام القديم، دون نفس القديم.

قيل له : فهذه الحكاية يصح أن تقع على خلاف هذا الوجه، وتكون حكاية للكلام، أم لا يصح ذلك فيها ؟

فإن قالوا : إن ذلك يصح، فقد بطل أن يكون لكونه حكاية للكلام القديم تأثير في هذا الباب،

١٠ فإن قالوا : لا يصح ذلك، فقد أجازوا التحدى بالأمر الذى لا يقع إلا على وجه واحد، وقد بينا : أن التحدى إنما يصح فيما يقدر العباد على جنسه، بأن يصح وقوعه، على مرأى.

وبعد .. فقد علمنا أن العرب قد أتى بمثل هذه الحكاية، إذا حفظت، فيجب أن لا يكون معجزا.

١٥ فإن قالوا : إنما يحصل معجزا، بأن يتعذر عليهم مثله، على حد الابتداء، كما يقولون.

قيل لهم : إنما صح لنا التفرقة بين الحكاية التى تقع على حد الحفظ والاحتذاء، وبين ما يتبدنه القصص، ويتصرف فيه، من حيث وقع التحدى عندنا، بقدر من الفصاحة، لا بطريقة واحدة؛ وأنت فقد جعلت وجه التحدى كونه حكاية للكلام القديم، وليس لذلك إلا صفة واحدة، ولا يقع إلا على حد واحد، ٢٠ فيجب أن يلزمك ما ذكرناه؛ بل يلزمك أن تجوز في العرب أن تأتي بمثله؛

لأن القرآن المجموع، هو المتفرق، في كلامهم، فيجب أن يكونوا / متكلمين بحكاية الكلام القديم، بأجمعهم، وإن لم يختص الواحد منهم بذلك، على أن هذا القول يوجب في كل جزء من القرآن أن يكون معجزا، لأن كونه حكاية للكلام القديم لا يختص الكل، دون البعض، وهذا يوجب أن القليل منه، الذي يقدر كل أحد على مثله معجز.

ومتى قالوا: إن الوجه في إعجازه أن يكون حكاية لكل ما تضمنه الكلام القديم لزمهم أن لا تكون كل سورة منه معجزا، وفي ذلك رد لنص القرآن.

ومتى قالوا: إنه تخدامم بأن يأتوا بمثله، في قدر الفصاحة، وإن لم يكن حكاية للكلام القديم، فهو الذي نذهب إليه، وفيه إبطال لتعلقهم بأنه: إنما صار معجزا لكونه حكاية للكلام القديم.

ومن قال: إنه صار معجزا، لكونه عبارة عن الكلام القديم، فالكلام عليه مثل الذي قد بيناه. وقد بينا من قبل: أن الحكاية لا تكون إلا مثل المحكى، فلا يصح أن يقال فيها: إنها محدثة، وفي المحكى: إنه قديم، وفيها: أنها أصوات وحروف منظومة، وفي المحكى: إنه ليس كذلك. وبينا: أنه لا فرق بين من قال ذلك، وبين من قال في القرآن: إنه حكاية للقديم تعالى، وبينا في المخلوق: أن التحدى لا يصح مع القول بأن القدرة موجبة، وأن العبد لا يحدث ولا يفعل، لأن العرب إنما لا تأتي بمثله، لأنه تعالى لا يفعل فيها القدرة الموجبة، وإنما أتى النبي بذلك، لأنه فعل فيه القدرة، أو خلق نفس المعجز، وهذا يوجب أن حال الجميع متفقة، غير مختلفة في التأتى والتأخر.

ونحن نعود إلى ما يختص هذا الباب فتقول: إنه قد ثبت أنه صلى الله عليه وخدامم بالقرآن لما يختص به من المزية، في الأمر الذي جرت به عادتهم، وطريقتهم

بالتحدى فى الكلام ؛ لأن ذلك كان معروفا فيما بينهم مشهورا ؛ وقد علمنا : أنه
لا وجه يصح فى ذلك إلا ما ذكرناه ، من قدر وتنبه فى الفصاحة ؛ فيجب أن
يكون هو الوجه ، الذى عليه صار معجزا ، وقد تفصينا القول فى ذلك /

١٤٢ ب

فإن قال : أليس المتعالم من عالم : أنهم كانوا يتحدثون بالشعر ، ولم يكن
مرادهم بذلك ، أن يأتى المتحدى بمثله ، فى قدر الفصاحة ، ولا يكون شعرا منظوما ،
فهلا دل ذلك على أن التحدى وقع بما اختص به من النظام ، دون رتبة الفصاحة ،
على ما ذكرتموه .

فيل له : قد بينا أن التحدى فى الشعر ، إنما يقع بأن يعتبر التساوى فى قدر
الفصاحة ، لكنهم إنما تحدثوا بطريقة مخصوصة ؛ وربما تحدثوا به على طريق الجملة ؛
ولا بد من أن يبين ذلك بالمقاصد ، وأيهما كان فلا بد من أن يتضمن التحدى
قدر الفصاحة ، على الوجه الذى ذكرناه ؛ وقد بينا من قبل : أن المتبر بطريقة من
النظم ، بعيد ؛ لأنه كان يجب لو أتى بعضهم بطريقة من النظم ركبة ، لم يسبق إليها ،
أن يكون معجزا ؛ وقد علمنا فساد ذلك ؛ فلا بد من أن يعتبر مع الطريقة الرتبة
فى الفصاحة .

فإن أراد من قال : إن وجه إعجاز القرآن النظم المخصوص ، هذا المعنى ،
وهو : أنه تعالى خصه بالقرآن ، على نظام لم تجر العادة بمثله ، مع اختصاصه
برتبة فى الفصاحة ، فهو الذى بيناه ؛ لأن خروجه عن العادة ، فى قدر الفصاحة
يوجب كونه معجزا بغيره ؛ واختصاصه بنظم من دون هذا الوجه لا يوجب
كونه معجزا ؛ وإنما يقوى ويؤكد كونه معجزا ؛ فإن سلم هذا المخالف ما ذكرناه
فهو الذى نصرناه ؛ .

فان قال : إنه يكون معجزا للنظم فقط ، ولكونه على هذه الطريقة المبينة لمنظوم كلامهم ومشتوره ، وإن لم يختص برتبة الفصاحة ؛ فالذى قدمناه يطله ؛ ومتى اعتبر في كونه معجزا كلا الأمرين ، فإن أراد أن يجمعوهما يتم ذلك ففسد بينا : أنه قد يتم بأن يبين من كلامهم ، برتبة عظيمة في الفصاحة ؛ وإن أراد أنه يؤكد ذلك فهو صحيح ، وهذا هو الأقرب ؛ لأنهم لا يريدون النظام دون رتبة الفصاحة ؛ وإنما يريدون بذلك أنه تعالى جاء بالقرآن على أوكده الوجوه في تقض العادة والمبينة ، وأوكدها أن يكون نظاما / مبينا لما تعارفوه ، مع رتبته العظيمة ، في الفصاحة ؛ وهذا بين .

١٤٣ / ١



- ١٠ فأما قول من يقول : إنه معجز ، وإن لم يكن له منزلة في رتبة الفصاحة ، والحال في الكلام أن يتفاضل ، ويجعل الجميع جنسا واحدا ، وطريقة واحدة ، ولم يميز أن يتعذر على الفصحاء ، بعضه دون بعض ، فقد بينا من قبل فساد مذهبهم ، ودللنا على أن العلم بذلك من حال العرب ، واعترافهم بعظم شأن القرآن ، يجري مجرى الضرورة ، فالتعلق بذلك بعيد ؛ وبيننا : أنه لو كان كذلك لما كان معجزا ؛ لأنه من جنس ما يقدرون عليه ، وتمكنهم مساواته .

- فان قالوا : إنا نجعله معجزا ، وإن كان كذلك لصرفه إياهم ، عن المعارضة ، فقد بينا من قبل : أنه لا يجوز أن يكونوا ممنوعين من الكلام ، بأن دللنا على أن المنع والعجز لا يختص كلاما دون كلام ، وأنه لو حصل ذلك في ألسنتهم لما أمكنهم الكلام المعتاد ، والمعلوم من حالم خلاف ذلك . وبيننا : أن هذا الوجه لو صح لم يوجب كون القرآن معجزا ؛ وكان يجب أن يكون المعجز منهم ، من فعل مثله ، كما أنه تعالى لو جعل دلالة نبوته ، صلى الله عليه وسلم ، أن يتمكن من مشى أو كلام ، أو تحريك يد ، في حال يتعذر على جميعهم مثله ، لقد كان ذلك معجزا ،

٢٠

لكان المعجز منهم من ذلك ؛ لأنه الخارج عن العادة ، دون تمكنه ، صلى الله عليه وسلم ، مما فعله ؛ لأن ذلك متباد ؛ ومن سلك هذا المسلك في القرآن يلزمه أن لا يجعل له مزية البتة ؛ على أن ذلك يطل بعض القرآن ، لأنه تعالى قال ﴿ قُلْ لِّئِنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُوا بِمِثْلِهِ ، وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾ ؛ ولو كان الوجه الذي له تعذر عليهم ، المنع ، لم يصح ذلك ، لأنه لا يقال في الجماعة ، إذا امتنع عليها الشيء : إن بعضها يكون ظهيرا لبعض ؛ لأن المعاونة والمظاهرة إنما تمكن مع القدرة ، ولا تصح مع العجز والمنع ؛ وهذا يبين أنهم لو كانوا قادرين متمكنين لما أمكنهم أن يأتوا بمثله ، ولا يكون كذلك إلا لمزية القرآن .

١٤٣/ ب

فأما قول من يقول : إنه تعالى ، صرف همهم ودواعيهم عن المعارضة ؛ فلذلك صار القرآن معجزا ، فليس يغلو من أن يريد : أنهم لو لم تنصرف دواعيهم كان يمكنهم أن يأتوا بمثله ؛ أو يقول : كان لا يمكنهم ذلك .

فإن قال : إن دواعيهم لو توفرت لكان ذلك لا يمكنهم ، فهو الذي بيناه ، من حال القرآن .

وإن قال : إن دواعيهم لو توفرت لأمكنهم أن يأتوا بمثله ، لكنهم صرفوا عن الدواعي ، وصرفت همهم عن ذلك ، واشتغلوا بالمحاربة .

فيل له : ومن أين أنهم بهذه الصفة ، دون أن يكونوا مدلوا إلى المحاربة ، مع توفير الدواعي إلى مثله ، لو كان في مقدورهم ، لكنهم علموا أن ذلك لا يوائيم ، وضاق به ذرعهم ؛ فمدلوا إلى الطريقة الممكنة لهم ^(١) .

(١) ساقطة من « ص » .

فإن قال : لأنه لو كانت دواصيم متوفرة لأتوا بمثله .

قيل له : إنما كان يجب ذلك لو أمكنهم مثله ، في قدر فصاحته .

فإن قال : لا بد من أن يمكنهم ذلك ، لأن طريقة الكلام لا تختلف ، فهذا
يوجب أن يعتمد في قوله بالصرقة ، على أن لا منزية للقرآن ، ويعتمد في أن لا منزية ،
على قوله بالصرقة ؛ وهذا يوجب أن لا تعلم صحة ما قاله .

فإن قال : إذا جاز ما قلته ، يجوز ما قلتهموه ، فمن أين لكم أنهم عدلوا
والدواعي إلى المعارضة قائمة ؟

قيل له : لأن هذه الطريقة تقتضيها حالهم ، التي كانوا عليها ، فلم ندع إلا الأمر
المعقول من العادة ؛ وأنت فقد أذعيت الخروج عن العادة ؛ بقولك : إنهم صرفوا
عن الدواعي إلى المعارضة / وهذا مما لا بد فيه من دليل .

/ ١١٤٤

وبعد .. فإننا بينا ما نشهد له أحوالهم ، من أن عند المنافسة والتفريع لا بد
من الدواعي ؛ وأنت فقد أذعيت ما يخالف ذلك .

واعلم .. أن الخلاف في هذا الباب ، أنا نقول : إن دواصيم انصرفت عن
المعارضة ، لعلمهم بأنها غير ممكنة ، على ما دللنا عليه ، ولولا علمهم بذلك لم تكن
لتنصرف دواصيم ؛ لأننا نجعل انصراف دواصيم تابعا لمعرفتهم بأنها متعذرة ؛ وهم
يقولون : إن دواصيم انصرفت مع التأي ، فلاجل انصراف دواصيم لم يأتوا
بالمعارضة ، مع كونها ممكنة ؛ فهذا موضع الخلاف ؛ وعلى المذهبين جميعا ، لا بد من
من القول بأن دواصيم انصرفت عن المعارضة ، لأن مع العلم بأنها متعذرة لا بد
من ذلك عندنا ، وعندهم لا بد منه ؛ لأنه الوجه ، الذي لأجله لم يأتوا بالمعارضة ،
التي هي ممكنة لهم ؛ فالكلام هو في الوجه الذي قدمنا الخلاف فيه .

فإن قال : ومن أين أن الحال على ما ذكرتم ؟

قيل له : لأمر :

منها - ما نقل عنهم من اعترافهم بمزية الفرقان ، عند المذاكرات ، على ما قدمنا ذكره .

• ومنها - أن آية التحدى تدل على تعذر مثله عليهم ^(١) « ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً » .

ومنها - أن هذا القول يوجب أن القرآن ليس بمعجز ، ويوجب أن يدل القرآن لو كان كلاماً متوسطاً في الفصاحة ، حتى يكون حاله في الإعجاز ، وهو كذلك كاله الآن ؛ لأن المعبر صرف همهم ودواعيهم ، فالريك في ذلك والفصيح بمنزلة .

١٠ ومنها - أن الذي ذكره يقتضى خروجهم عن العقل ؛ لأنه لا يتخلو لو

انصرفت دواعيهم من أن يكونوا كذلك مع علمهم بأنهم يقدرون على مثله ، أو مع فقد هذا العلم ، ولا يجوز مع كمال عقولهم أن لا يعرفوا ذلك / مع كونهم قادرين عليه ؛ لما بيناه من قبل ؛ وإذا كانوا عاقلين بذلك فالدواعي قائمة ، لأن العلم

بتمكنهم من ذلك مع التقريع المتقدم ، ومع الحرص على إبطال أمره ، هو الداعي

١٥ إلى المعارضة ؛ وهذا يوجب التناقض ، بأن يقال : إن مع ثبات الداعي لداعي

لم ، ومع وجود الاحتمام صرفت همهم ؛ وهذا يوجب أحد أمرين : إما تناقض

الدواعي ، وإما إخراجهم من حد كمال العقل ؛ فالصحيح إذن ما قلناه من أنهم

علموا بالعادات تعذر مثله ، فصار علمهم صرفاً لهم ، عن المعارضة ، وداعياً

إلى الدلول عنه في بعضهم ، وداعياً إلى الاستجابة ، في بعض ما رتبنا القول فيه ؛

(١) سابقة من « س » . (٢) في « س » كلاماً .

فأما من لا يعلم تعذر مثل القرآن، ممن لم يتقدم في الفصاحة فغير ممتنع أن تكون له دواع إلى المعارضة أولا، حتى إذا تعذر عليه، وعلم عند ذلك اختصاص القرآن بمزيتته، انصرفت دواعيه .

فإن قال : لو كانوا يقصدون على المعارضة، وانصرفت مهمهم ودواعيمهم ،
أكان يكون دلالة النبوة ؟

قيل له : لو صح ذلك لكان يدل على نبوته ، صلى الله عليه ، لأن العادة لم تجر بانصراف دواعى الجمع العظيم ، عن الأمر الممكن مع التقرير ، والتحدى ، والتنافس الشديد ؛ وكذلك فلو أنه تعالى شغلهم عن تأمل حال المعارضة، لكان ذلك معجزا ؛ لكأن قد تمنا أن ذلك يوجب قلب الدواعى ، وقلب المعلوم . . وهذا بعيد ؛ لكنه إن صح وتأى فلا يمتنع أن يكون دالا على النبوة ؛ وإنما ينكر كونه دلالة ، لأنه كالمضاد للوجه الذى يتنا به : أن للقرآن دلالة ؛ فإذا صح ما قلنا ، فلا بد من أن يبطل هذا الوجه .

فإن قال : جوزوا اجتماع الوجهين جميعا ، لأنه غير منكر / أن ينصرفوا عن المعارضة لأمرين :

أحدهما : صرفه لدواعيمهم .

والآخر : صلهم بتعذر المعارضة ، لأنهما لا يتنافيان .

قيل له : إنهما وإن لم يتنافيا على هذا الوجه ، فإنهما على الوجه الذى قدمناه يتنافيان ؛ لأن المخالف يزعم أنهم عدلوا عن المعارضة ، مع إمكانها ، للصرفة التى بينها ؛ ونحن قلنا : عدلوا لتعذرهما ، وصلهم بذلك من حالها ، فلا بد من التناقى ،

على هذا الوجه ؛ فأما إذا لم يقدر الأمر هذا التقدير فغير ممتنع على بعض الوجوه اجتماع الأمرين ؛ بأن يتركوا المعارضة لمعرفتهم بتعذرها ؛ ولأن سائر الدواعي صرفوا عنها ، فيكون أؤكد في باب الانصراف ؛ لأنه قد كان يجوز أن يعلموا تعذر ذلك ، ويأتوا بما يتوهم أنه معارضة ، فلاجل انصرافهم عن سائر الدواعي عدلوا عنها ، من كل وجه .

فإن قال : أولا أن الذي لأجله عدلوا عن المعارضة الصرف الذي ذكرناه ، كان لا يجب أن يمرى أمرهم على حد واحد ، مع أن فيهم المتقدم ، الذي يعلم باضطرابه ، تعذر المعارضة ، وفيهم من لا يعلمها كذلك .

قيل له : قد بينا ؛ أن فيهم من جاء بمعارضة ركيكة ؛ ومن لم يأت بها فلائنه علم من حالها ما وصفناه ؛ أو كان في حكم العارف ، أو تابعا للعارف ، فذلك انفقوا على العدول عن المعارضة ؛ وهذا بين من حال الجمع العظيم ، لأنهم ينظرون إلى المتقدم منهم في المرتبة ، ويقع من جهتهم التأسي ؛ فلما رأى أتباعهم الأكابر ، ضائق ذرعهم بالقرآن ، وعدلوا عن المعارضة إلى الأمور الشاقة . تبعوهم في هذه الطريقة لعلهم بأنهم عن ذلك أشد عجزا ؛ فذلك استمزت أحوالهم على هذا

١٤٥/ ب

الوجه ، لا للصرفة التي ظنها السائل . ولولا أنهم علموا أن القرآن في أعلى رتبة من الفصاحة الجامعة لشرف اللفظ ، وحسن المعنى ، حتى بهرم ذلك ، لقد كان يجوز أن يختلفوا في سائر المعارضة ، فيكون فيهم من يكف ؛ وفيهم من يحاول ، وفيهم من يأتي بما يزداد علمهم ، بعظم شأن القرآن عنده تأكيدا ؛ لكن الأمر في القرآن لما كان على ما ذكرناه عدلوا عن المعارضة ، لظهور حاله ؛ ولولا صحة ذلك ، من هذا الوجه ، لقد كان القول بالصرفة يقوى من حيث لم تجر العادة ، مع التنافس الشديد ، وتباين المصالح ، وامتداد الأوقات ، أن يقع الكف عن الأمر

- المطلوب ، الذى قويت الدواعى إلى فعله ؛ فكان يصح أن يتعلّق بالصرفة ، ويراد بها انصرافهم عن المعارضة ، وإن كانت غير مؤثرة ، دون المعارضة المؤثرة ؛ لأن هذه المعارضة يعلم أنها لا تحصل ، بما قدّمناه من الأدلة ؛ لكن ذلك يبعد ؛ لأنه متى جوز فى انصرافهم عنها ، أن يكون الوجه فيه الصرفة ، لم يأمن أن تكون المعارضة الصحيحة ، أيضا ممكنة ، وإنما عدلوا عنها للصرفة ، التى ذكرها السائل .
- وهذا بين فيما أردناه .



- وأما كونه معجزا بزوال الاختلاف عنه ، والتناقض ، على ما يقتضيه قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ ، فقد قال به بعض مشايخنا المتقدمين ، وذكر شيخنا « أبو على » : أنه يبعد فى من يعلم الأشياء بعلمه ، ويحتاج فيها يأتيه من تأليف كتاب وغيره ، إلى استحضار العلوم ، أن يثنى عن كلامه الطويل ، وتأليفه الكثير ، المناقضة ، حتى يستمر على طريقة الصسعة ؛ وهذا بين من / حال الناس فى كلامهم ، وإن اشتد منهم التوق ، حتى عدّت سقطات أهل الفضل والحزم ، فيها كانوا يعملون فيه للتحيز الشديد ؛ وبين بذلك أن القرآن لا يجوز أن يكون إلا من قبل الله تعالى ، العالم لنفسه ؛ وذكر شيخنا « أبو هاشم » : أن زوال الاختلاف والتناقض عن القرآن لو كان فعلا غير الله تعالى ، بعيد ؛ لأن العادة لم تجر بمثل ذلك فى كلام العباد .

١١٤٦ /

- فإن قيل : هلا قطعتم على ذلك بقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ ، لأنه بمثلة آية التحدى فى القطع ؟
- قيل له : إنا نعلم بذلك أنه لو كان من عند غير الله لوجدوا فيه الاختلاف والتناقض ؛ وإنما الكلام فى هل يمكن أن يستدل بذلك من جهة العقل على

نبوته ؟ فأما إذا علمناه دليلا من غير هذا الوجه ثبت عندنا صحة هذا الخبر ، ولو كما نجعل القرآن معجزا ، من جهة آية التحدى ، كان لا يصح ذلك ، وإنما ثبت كونه معجزا لما عرفناه من حاله ، في منزلة الفصاحة ، على ما عتدتم ذكرنا له .

يبين ما قلناه : أن أحوال المتكلمين والمصنفين قد اختلفت ؛ فمنهم من يتحزز الكثير ؛ ومنهم من يقع في كلامه الغلط الكثير ، فلا يمنع في بعضهم أن يقل ذلك في كلامه ، فالاستدلال بذلك على أن القرآن معجز بيمد ؛ لأنه لا يسلم وجوب هذه الطريقة إلا من جهة السمع ، ولو علمت بالعقل لا يمكن الاستدلال به .

فأما ما يتضمنه القرآن من المعاني والأدلة ، والأحكام الشرعية ، واستقامة جميع ذلك ، على النور والامتنان ، وزوال التناقض عند التفريع ، والاستنباط ، ووضوح القول في ذلك على^(١) الأوقات ، حتى أن أهل كل علم يلجئون إليه في أصول علومهم ، وينون عليه كتبهم ، فإن المتكلمين إنما بنوا الكلام في التوحيد على ما ذكره تعالى ، في كتابه ، نحو قوله : ﴿ إِنْ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ، وَاختِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ إِنْ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ، وَاختِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ، وَآيَاتِ الْبَحْرِ مِمَّا يَنْفَعُ النَّاسَ . . . إِلَى قَوْلِهِ — لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ ، وعلى قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ . . . ﴾ إلى غير ذلك ؛ واعتمدوا في التوحيد والبيث ، والفسور ، والإعادة ؛ وفي حديث الأجسام ، وإثبات

(١) كذا في « ص » و « ط » ، ولعلها التلويح .

(٢) كذا في « ص » و « ط » ؛ ولعلها — حدث —

الأعراض ؛ وفي وجوب النظر والتفكير ، على ما ذكره الله تعالى ، في كتابه
[بما يطول ذكره . . وهذه طريقة الفقهاء لأنهم بنوا الكتب على ما ذكره الله تعالى
في كتابه] . . ثم أهل اللغة ، والنحو ، عليه اعتمدوا فيما بسطوه من الكتب ،
وشرحوه ، وأصلوه . . وأهل المرائض بنوا المرائض على الآيات المتزلة فيها . .

- قالوا : فدل ذلك من حال القرآن ، على أنه دلالة النبوة ؛ وإلا لم يكن ليم فيه
ما ذكرناه ، وهذا ين في عظم شأن القرآن ؛ لكن الذي يجب أن يعتمد عليه
في كونه معجزا ما قدمناه ؛ لأنه لو كان من جهة الرسول ، صلى الله عليه ، وكانت
العادة جارية بمثله في الفصاحة ، لوجب أن يكون بهذه الصفة ، ولذلك ينفي
عن قوله ، عليه السلام ، الفلظ ، كما تنفيه عن القرآن ؛ فكيف يدل ذلك على
أنه معجز ؟ !

١٠

فإن قال : إنما ثبت صحة قوله بإعجاز القرآن .

قبل له : لكان نبينا بما أوردناه ، على أن هذه الصفة لا تجب للقرآن ، من
حيث كان معجزا ، وإنما تجب من حيث كان قولنا لحكيم ؛ فلولا لم يكن معجزا
لوجب هذه الطريقة فيه ، فأما ما به يعلم أنه ، صلى الله عليه ، رسول / فهو الذي
قدمنا القول فيه .

١٥

فأما كون القرآن معجزا ودلالة على النبوة ، من حيث يتضمن الإخبار عن
النبوب فصحيح ، عند شيوخنا . . والأصل في هذا الباب : أن الأخبار التي
تحدث عن المباد تنقسم إلى قسمين :

(١) ما بين المخبرين ساطع من « ص » .

أحدهما : يوصل عن علم ، والآخر : عن ظن وتبخت^(١) واتفاق ؛ فها هذا حاله قد علمنا أنه لا يجوز أن يتفق فيه الصدق ، على التفصيل ، وعلى طريقة واحدة ؛ وإنما يقع الصدق في قليل ، حتى يجرى في باب يجرى تمدد الكتابة ممن لا علم له بكيفيتها ؛ وإنما يتفق وقوع السير ، في جملة ما ليس بحكم ؛ ولهذا الجملة مع الاستدلال بالحكم من الأفعال ، على علم فاعله ، ومع الاستدلال بوقوع الأخبار الكثيرة ، عن الأمور المفصلة صدقا ، على علم المخبر عنه ؛ وقد علمنا أن القدر الذي يرفقه العباد ، من الأمور المستقبلية لا يبلغ هذا الحد ؛ لأنهم إنما يعلمون ما جرت العادة بمثله ، كحدوث البرد والحرق في أوقاتها ، والثمار والزروع ، وسائر ما يعرف أهل الفلاحة ؛ وهم إنما يعرفون ذلك ، على جهة الجملة من غير تفصيل ؛ وعلى جهة التقريب ، في كثير منه ، من غير تحقيق . وكذلك القول ١٠ فيما يتعاطاه الأطباء : أنه مبنى على عادات لم ، وأكثره يرجع فيه إلى غالب الظن ؛ فاما المتجمعون فإنما يعرفون وقوع أشياء على الجملة ، عند حدوث أمور في النجوم والفلك ؛ وإنما تقع الإصابات منهم في أمور ، على الجملة ، أو في أحوال قوم ، دون غيرهم ، على طريقة الشرط ؛ وإنما تمت إصاباتهم التي هي قليلة ، من كثير أحكامهم وأخبارهم ، في وجوه مخصوصة ؛ وقد علمنا : أن العادة لم تجر في وجه من الوجوه التي قدمنا ذكرها . أن يصدق الإنسان ، فيما يخبر عن أفعاله المفصلة ، إذا خلوا في منازلهم^١ وعن ضائهم ، وعما يختاره الجمع أو الآحاد ، إلى غير ذلك ، مما تضمنته إخبار القرآن ، ووجد نمبره على ما تناوله ؛ فيجب أن يكون في ذلك دلالة على نبوته

١٤٧ / ب

(١) التبخت : من هارات المتكلمين ، ويعنون به الاعتقاد الواقع على سبيل الابتداء من غير نظر في شيء ؛ وأخذ منهم فقهاء ، فقال بعض الشافعية ، في اشتباه القسيلة : إذا لم يكن الاجتهاد صلي على التبخت — من « كشف اصطلاحات الفنون » ، قهناوى — باب الباء ، فصل الثاء — بتقدم وتأخير فقط ؛ والسياق يوضح المعنى ، إذ وضع « التبخت » بين الظن والاتفاق .

صلى الله عليه ، سواء كان ذلك الخير من فعله ، صلى الله عليه ، أو من فعل الله تعالى ؛ لكنه إذا كان من قبله تعالى لم يدل على أنه ، عليه السلام ، قد خص بالعلم الذى معه صح أن يصدق فى الإخبار ، عن هذه الأمور ؛ وإذا كان من قبله دل على ذلك . .

- فمن أخبار القرآن قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ ، لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ ، وَلْيُذَكِّرَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ لَقَدْ صَدَّقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ ، لَا تَخَافُونَ ﴾ فوقع ذلك ، كما أخبر ، حتى أنه بعد صد المشركين من دخولها ، ووقوع الشك فى نعر من قومه ، بين لهم أن ذلك سيكون لا محالة من بعد ، فكان الأمر كما قال ، وحقق الله رؤياه المتقدمة . .

١٠

وقوله تعالى : ﴿ أَلَسَمَ ، غُلَيْبَ الرُّومِ فِي آدَتِ الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ فِي بِضْعِ سِنِينَ ﴾ فكان الأمر كما أخبر الله عنه ، والحرب التى كانت بين فارس والروم ، وانتهزام الروم من الفرس ، وما كان من غلبة الروم لفارس ، من بعد ، ظاهرة مكشوفة .

١٥

وقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ ، وَوَدُّونَ أَنْ يَغِيرَ ذَاتَ الشُّوْكَهَ تُكُونُ لَكُمْ ﴾ فى حد الأمر ، كما أخبر عنه . . وقوله تعالى : ﴿ سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيَرْحَلُونَ الدَّبَرُ ﴾ فى انهزام المشركين يوم بدر ، وظهور رسول الله ، صلى الله عليه . .

وقوله تعالى : ﴿ وَعَدْتُكُمْ اللَّهُ مَنَامًا كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا ، فَعَجَلَ لَكُمْ هَذِهِ وَكَفَّ

٢٠

أَيْدِيَ النَّاسِ عَنْكُمْ ، وَلَتَكُونَ آيَةً لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ ؛ فوجد الأمر فى ذلك ، وفيما ذكره بعده : ﴿ وَأُخْرَى لَمْ تَقْدُرُوا عَلَيْهَا قَدْ أَحَاطَ اللَّهُ بِهَا ﴾ ، على ما خبر عنه . .

وقوله تعالى : ﴿ قَتَمُوا الْمَوْتَ إِنَّ كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾ في أمر اليهود ، ثم قوله ﴿ وَلَنْ يَجْنُوهُ أَبَدًا مِمَّا قَدَّمْتُمْ آلَيْهِمْ ﴾ ووجود خبره على ما أخبر به ، مع ما فيه من تحريكهم وتقريرهم ، بهذا القول ، وتمكنهم من التثني ، ثم معلوم عنه . .

ومنه قوله تعالى : لفصحاء العرب ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا ، فَأَنْزَلْنَاهُ ﴾ في آية التحدى ، مع ما فيه من التفريع والتحدى ووجوه الدواعي ؛ ثم قوله تعالى في آية المبالغة ، وقعودهم عنها ، مع ما فيه ، من التحريك والدواعي ، إلى غير ذلك ؛ مما يكثر إن ذكر ؛ يدل على أن القرآن معجز .

- ١٠ فأما الذى خبر به رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، مما ليس ذكره في القرآن ، نحو إخباره عن كنوز « كسرى » و « قيصر » ، وأنها تنفق في سبيل الله : وقوله عليه السلام لـ « سراقه » : (كأنك بك ، وقد لبست سوارى « كسرى ») . وقوله عليه السلام ، في « عماره » وكيفيته قتله مفصلا ؛ وإخباره عن « الخوارج » ، ونزولهم من الدين ؛ وعن أن فيهم رجلا مخدج اليد ، إلى غير ذلك — مما يكثر ذكره — يدل على نبوته ، صلى الله عليه ، فصار ذلك بمنزلة إخباره تعالى ، عن معجز بعضي ، عليه السلام ؛ بقوله : ﴿ وَأَنْبِئُكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدْرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ ﴾ ؛ لأننا لا نعلم من حاله ، صلى الله عليه ، أنه أخبر بذلك على القطع ، وأن الأمر وجد على ما أخبر به ؛ ومثل ذلك لا يصح إلا مع العلم والقطع ؛ ولم يكن صلى الله عليه ، معروفا بتماطى علم النجوم ، ولا بجبالسة أهله ، ومجالسة الكهنة ، فيصح أن يدخل اللبس في أمره ، ويعمل ذلك كالشبهة في خبره ؛ ولا ممن ينظر في كتب الأوائل ؛ وإن كان أو مع تماطيه لذلك لم يصح أن يتفق الصديق ، في تفصيل ما أخبر عنه .
- ٢٠

فإن قيل : فلى أى وجه تدل هذه الأخبار على النبوة .

أقولون : إن المعجزة منها هو نفس الخبير ؛ أو وجود المخبر ؟

فإن قلتم : إنه نفس الخبير فكيف يكون معجزا ، وهو متأثر من غيره ! .

وإن قلتم : وجود المخبر ، فقد يتأتى ذلك أيضا ، من العباد ، وقد يكون مقدما

• للنبوة ، ومتأخرا عنها ؛ فكيف يميز كونه دالا ؟

وإن قلتم : إن المعجز منه كونه صادقا فذلك مما لا ينفصل من الخبير ،

ولا يهمله السامع في حال سماعه ، فيستدل به على صدقه ! ..

وإن قلتم : العلم بالمخبر عنه الذى لم تجر العادة بمثله ، قيل لكم : وما السبيل

لlestدل لى أنه يعلم أنه ، صلى الله عليه ، مخصص بهذا العلم ؟ أباخبار يستدل

١٠ أم بغيره ؟ ؛ فإذا لم يمكن أن يستدل عليه بالخبر بصحة وجوده ، بمن لوس عالم ؛

فيجب أن يعلم بغيره ؛ وإذا كان كذلك ، فذلك الغير هو المعجز ، دون الخبير ! ؛

على أن حال ذلك الغير كحال الخبير ، في هذا الباب ؛ وهذا يبطل كون

الأخبار معجزة .

قيل له : إن المعجز من ذلك هو العلم بالنيب ؛ لأن المادة لم تجر بأنه يحصل

١٥ للبعد ، كحصول سائر العلوم الضرورية ، ولا هو مما يمكنه أن يكتسبه بالأدلة ؛

لأنه لا دليل على ذلك ؛ فاخصاصه به يدل على النبوة ؛ وعلى أنه قد حصل

بما خرج به عن المادة ؛ فإن ثبت أن تحصل المعجز تمكنه من أن يصدق من الأمور

المفصلة من الشيوب ؛ لأن المادة لم تجر بمثله ، وإن كان هذا التمكن يرجع إلى العلم

الذى ذكرناه ، والطريقة في أن هذا العلم لم تجر المادة بمثله ، كالطريقة فيما قدمناه ،

٢٠ من العلم الذى معه يتمكن من الكلام ، الذى يبلغ في الفصاحة رتبة القرآن .

وليس لأحد أن يقول : إن هذه الأخبار تصح على طريق التبخيت ؛
لأننا قد بينا من قبل : أن الذى صح فيه ذلك اليسير منه ؛ فأما الكثير ، على الوجه
الذى ترتب عليه الفوز ، إلا مع العلم ، كما أن الفعل المحكم مموز إلا مع العلم ؛ وليس
لهم أن يقولوا : جوزوا أن العادة جارية باختصاص كثير من المباد بهذه
العلوم ، لكن الأمر فيه يخفى / وذلك : لأن ما هذا حاله تدعو الدواعى إلى إظهاره
ويظهر الحال فيه على الأيام ، فلا يجوز أدعاؤه ؛ على أن العلم بذلك لا طريق له ،
فلا يصح إثباته ضروريا ، لأنه لو جاز ذلك لم نأمن من صحة قول من يقول ،
في العلوم : إنها ضرورية ، بأن يكون تعالى قد خصه ، أو خص قومه ؛ وأما القول
في أن اكتساب هذه العلوم ، لا يصح فيمن ؛ لأنه لا دليل على ما يأكله الناس
ويدخرونه ، ويضمرونه في نفوسهم ؛ فلا بد في هذا العلم إذا حصل ، من أن يكون
دخلا في المعجز ، بخروجه عن العادة .

١١٤٩/

٥

١٠

فإن قال : فعلى أى سبيل يدل الخبر على النبوة ؟

قيل له : إذا كان المعلوم ، من حال ما أخبر عنه لأمنه أنه قد وقع وحصل ،
على وجه لا يعلمه ذلك النبي ، فأخبره عنه يدل على النبوة ؛ وذلك نحو أن يخبر
عن كل أحد بما فعله من قبل ، أو بما يضمره في الوقت ، على التفصيل ، أو يخبر
عن جماعة بما فعلته على التفصيل ، وقد علمت أنه لم يعرف ذلك ؛ وهذا نحو
ما كان يخبر به ، صلى الله عليه ، عنهم من الأمور التي علموها ، وغاب عنها ؛ ومن
ذلك ما كان يخبر به من الأمور الحادثة ، في الوقت : في سراياه ، وغيرها ، فيوجد
الأمر كذلك ، إلا أن الذى يدل منه على النبوة ، حتى يستقل بنفسه ما قدمناه ؛

١٥

- فأما ما يعلم أنه صدق في المستأنف ، بأن يكون غيراً من أمر مستقبل ، فلا يصح أن يستقل بنفسه ، لكنه يكون تأكيداً للأمانة ؛ وعند وجود غيره يكون دلالة لمن مائد وكفر ، إذا كان قد علم وقوع ذلك الخبر عن الأمر المفصل ، ثم وجود غيره ؛ وإذا جعلنا الدلالة على النبوة هو العلم المخصوص ، على ما رتبناه لم يلزم عليه تقدم المعجزة ، ولا تأخرها ، ولا أن يكون المعجز ما يقدر على مساواته غيره فيه ،
- ٥ فسقط بذلك ما أورده السائل في كلامه .

- واعلم .. أن أحد ما يتبين به عظم شأن القرآن في الإعجاز : أنه لا وجه يطمئن به الملعدة ، وسائر من خالف في نبوة « محمد » ، صلى الله عليه ، إلا وهو غير قادح في كونه معجزاً [بل يكشف عن وجه من وجوه الإعجاز لو صححت مطاعهم ، ويتمييز بذلك من سائر المعجزات ، لأن وجوه القدح فيها لا تتضمن لو صححت كونه معجزاً^(١)] .. ونحن نكشف جملة من القول في ذلك إن شاء الله .
- ١٠

(١) ما بين المقولتين ماقط من « ص » .

فصل

في الجواب عن مطاعن المخالفين في القرآن

قد ينسأ . . أن العرب على اختلاف طبقاتهم ، في التقدم في الفصاحة ،
والتوسط فيها ؛ وعلى اختلاف أحوالهم ، في شدة العداوة ، وتفاوتهم فيها ؛ وعلى
تباين أمرهم معه ، صلى الله عليه ، ففهم من استجاب أولا ، وفهم من لان
واستجاب بعد شدة وخشونة ، وفهم من بقى على الخلاف والعداوة ؛ ومن بقى
منهم كذلك فأحوالهم في الدواعي وتوفرها ، في إبطال أمره ، وتوهين حاله ، وتفرق
جمعه ، متفقة ؛ وإن تفاوتوا في التمكن والمعرفة ، وفي وجوه طلب الحيل ،
في إبطال أمره ، صلى الله عليه ؛ وبقوا مدة من الزمان وهو معهم ، على طريقة
واحدة ، يدعى النبوة ، ويتخذهم بالقرآن ، ويلزمهم الانقياد ، والعدول عن
العادات ، فيما يتصل بالدين ، والنفس ، والمال ، وأحواله في القوة تزداد على
الأيام والأوقات ؛ كما أن أحوالهم في العداوة وبذل الجهد ، في طلب الإفساد
والغلبة تزداد على الأوقات قوة ؛ وكل ما ذكرناه الآن ، وما قدمنا من قبل ذكره ،
من دواعي المعارضة ، لو كانت ممكنة ، حتى أنها ربما بلغت حد الإلجاء ، على
ما نعلمه من أحوال من له تعصب وحمية ، ويختص بهمة كثيرة ، وبأن يختص
بمحور طبعه للأمور التي تقتضي فيمن يناوئه رغبة ، وفيه حطيطه ؛ فكيف يجوز
مع ذلك : أن يدعى أنه ليس بمعجز ، ونحن نعلم أن بدون هذه الأحوال قد بذل
المغلاء الجهد ، في الاحتيال ، قولاً وفعلًا ، حتى أوهموا أموراً لا حقيقة لها ،
نحو ما ذكر من فرعون ، مما كان يقوله ، وعن هامان وغيره ؛ فكيف يجوز ،

- والحال هذه، أن لا تظهر منهم معارضة، في الحقيقة، وهي لم ممكنة، أو ما يشبه بالمعارضة ! ؛ ويعدلون مع ذلك إلى أمور لا تأثير لها، لو بلغوا فيها النهاية، فيما حاولوه، وقويت دواعيهم فيه، ولا مطمع لهم في أنها تطن في حاله، صلى الله عليه، في الوجه الذي يدعيه ! ؛ أفليس في ذلك أعظم الدلالة، على أن القرآن بهرهم، حتى علموا، باضطراب، ما يختص به من المزية، وصاروا عند سماعه أولى بمثقلة السحرة، عند ظهور قلب العصا حية أخيراً، لأنهم إنما اعترفوا لما أصبتم الحيل، في بلوغ مثله، أو ما يقاربه ؛ والعرب ظهر ذلك منها، في سائر أحواله، صلى الله عليه وسلم، أولاً وثانياً، ولا يجوز ذلك إلا والذي صدعهم به، وقرههم بالعجز عنه، أمر قد تمكن في النفوس عظم موقعه، ولم يحتج مع سماعه، إلى تأمل كبير، فعلوا عند ذلك أن الحيلة في معارضته تضيق، وأنه لا وجه يلغون معه حدّ التشني إلا ما يجري مجرى المحاربة، وإيصال المكروه إليه، بوجوه الضرر والأذى، على ما ثبت عنهم، من ذلك ؛ ولو كان للقوم من حيلة فيه، وفيمن استجاب له، فيما يتصل بمعارضة القرآن، لقد كانوا إلى أن يحتدوا في إبطال أمره، وتفريق جمعه، وتنفيذ أمهاته عنه، وإفساد قلوبهم في موالاته ومظاهرتة أقرب إلى المراد ؛ يعلم ذلك باضطراب، كما يعلم أن شرب الماء أقرب إلى مراد العطشان، من المحاربة والمنازعة ؛ وأن الضياء أقرب إلى الهداية من الظلام، وأن الكلام يبلغ في إظهار المجبة، من السكوت ؛ فلا فرق بين من ينسب الفصحاء، مع تقدمهم وكال عقولهم، إلى ترك المعارضة مع التمكن، والعدول عنها إلى الأمور التي لا تؤثر، وبين من نسبها إلى أنها مع التمكن من الكلام تعدل إلى السكوت، فيمن يتحداها بالكلام ؛ أو أنها مع التمكن من الشعر، وانحطب، ووقوع التحدي بهما تعدل إلى سائر الصناعات، التي لا يدخل لها، فيما وقع عليه

١٥٠ / ب

التحدى ؛ وهذا / على ما قلتمناه ، نسب لم إلى فقد عقل ، ويخفف رأى ؛ بل قد بينا : أن من ليس بكامل العقل لا يجوز مثل ذلك عليه ، بما شرحناه من قبل ؛ فهذا وجه بين ، في إعجاز القرآن ؛ ومتى طعن طاعن ، فيما قلناه ، وجوز أنهم عارضوا .

قلنا له : إن الذى ذكرته لو ثبت لم يمنع من صحة نبوته ، صلى الله عليه ، لأن العادة لم تجر في معارضة مثل القرآن مع ظهور الأمر فيه ، أن لا ينقل قللا ظاهرا ، ترك نقله ، على الوجه ، الذى جرت العادة في نقل مثله ، من الأمور التى تعظم الدواعى إلى قتلها وتسوفر ، ويشتد الحرص على إظهارها ، حالا بعد حال ، ووقتا بعد وقت ، معجزا ؛ فيجب إن كان هذا سبيل المعارضة إن يكون قد تضمن نقض عادة ؛ لأنه بمنزلة من يدعى النبوة ، ويعمل دلالة نبوته أن الله تعالى يقلب الطباع ، في نقل الأخبار ، حتى لا تنقل الأمور العظام ، التى من حق مثلها أن ينتشر في النقل ويظهر ، فلو كانوا عارضوا ، والحال ما قلناه ، فاندروس نقله على الأيام ، حتى لم يذكره ذاكر ، ولم يحتج به مخالف ، ولا تعلق بذكره موافق ، مع علمنا بأن كثيرا من الملعدة ، قد طعنوا في نبوته ، وطعنوا في القرآن ، من غير جهة المعارضة ، ولم يخف ذلك على المخالف ، ولا عدل الموافق عن بيان فساده ، لكان ذلك من أعظم الأدلة على نبوته صلى الله عليه .

وبعد . . فإن العادة لم تجر بأن العالم لتقدمه في علم مخصوص يعظم شأنه ، ويهوى في الرئاسة ، وبذل الطاعة والافتقاد ، أمره ، ثم يقصد بالمعارضة ، في ذلك العلم ، فلا يختل حاله في رياسته ، ولا ينفرد عنه جمعه ، ولا تضطرب نفوس أصحابه عند ذلك ؛ / فلو أن العرب عارضت القرآن لوجب في النبي ، صلى الله عليه ، مثل

١٥١ /

الذى ذكرناه ، وإن لم تنقل المعارضة ؛ فكان كما نقل ، استقامة حاله ، واليسير مما كان يلحق أمره من الاضطراب عند الحروب وغيرها ، كان ينقل ما لحقه ، ولحق أصحابه من تأثير المعارضة ؛ فإذا لم ينقل ذلك فليس إلا لأنه لم يكن ؛ وهذا يقتضى نقض عادة ، وإن كان ذلك ثم لم ينقل ، فهو نقض عادة ثانية ؛ فلو سلمنا كون المعارضة لم تمنع من صحة نبوته صلى الله عليه ، بالوجه الذى ذكرناه .

وبعد . . فإن العادة لم تجر ، والأحوال ما ذكرناه ، أن تنقل المعارضة الركيكة ، ولا ينقل الأمر الصحيح ، لأن ما يصرف عن نقل الصحيح من ذلك ، من المخافة وغيرها موجود ، فى الفاسد منه ؛ فإن كان قد وقع الصحيحة منه ، كوقوع الفاسد ، ثم لم ينقل ، والحال ما ذكرناه ، ونقل الفاسد ، فهذا نقض لمادة الناس ، فيما تنقل ، ولا تنقل من الأمور ؛ لأنه بمنزلة أن يتفق على العالم حادثة ، تبهر العقول ، كاشتقاق القمر والشمس ، فى حال ظهورهما للناس ، ثم لا ينقل ذلك أصلا ، وينقل انقباض النجوم ؛ ومثل ذلك لو صح لوجب كونه ممجزا .

وبعد . . فإن العادة لم تجر بأن لا يظهر الفاضل فضله ، عند التنافس والتفريع ، ومتى كف بعض الفضلاء عن ذلك لم يناس به غيره من أهل الفضل ، لأن البدواى فى ذلك تصرف الأفاضل عن التامى ، وتبعت على المبانيعة ، فى إظهار الفضيلة ، ولولا صحة هذه الطريقة لم تكن تظهر فضائل الناس فى علومهم ، وغيرها ، فإن كان / من تقدم قد عارض ، ولم ينقل ، حتى تصير المعارضة كأنها لم تقع ، أو لم يعارض لبعض الأغراض ، فقد كان يجب لمن فى الزمان والوقت أن يأتى بذلك ، ويكون دواجمه إليه أقوى ؛ لأن فضله يصير أظهر منه لو كان ممن تقدم قد عارض ، وقلت المعارضة له ؛ فعمود المتقدمين ، عصرا بعد عصر ، عن معارضة القرآن ، والحال ما قلناه ، يجرى مجرى نقض عادة ، فإذا اتصل ذلك

بالرسول ، صلى الله عليه ، وبالقُرآن ، فيجب أن يدل ذلك^(١) على نبوته ، صلى الله عليه ، لأنه لو تحداهم بأنهم لو راموا تعذر عليهم ، فلم يمكنهم إلا السكوت ، لكن في ذلك دلالة على نبوته ، فلواتفق ذلك من أهل الأعصار بعده لكان كمثل .

فأما إذا وافق المخالف ، في أنهم لم يأتوا بالمعارضة ، فإن قال : لأنهم متوا من ذلك ، مع صحة الصدرة والآلة ، وارتضاع الموانع المعروفة ، فذلك معجز ، على ما قدمنا ذكره ؛ لأن العادة لم تجر فحين هذا حاله أنت يكف عن المعارضة ، أو يتعذر ذلك عليه ، كما لم تجر العادة في السليم من الآفات ، أن تدعو الدواعي إلى الكلام ، فلا يقع منه ، حالا بعد حال ، إلا الصمت والسكوت ؛ وإن كان لأن همهم ودواعيهم صرفت عن المعارضة ، مع التمكن ، فتشاغلوا بغيرها ، فذلك معجز ، لأن العادة لم تجر ، في ذوى العقول مثله ، على ما قدمنا القول فيه ؛ وهذا ١٠

يوجب نقض العادة ، سواء قيل : إنهم صرفوا عن الدواعي ، أو قيل : إن الدواعي كانت قائمة فصرفوا عن الفعل لما شرحناه ، من قبل ، ولم تقل : إن هذه الوجوه ، وإن كانت تتضمن الإعجاز فهي صحيحة ، وإنما (قصدنا^(٢)) بهذا الفصل أن نبين أن مطاعهم لا تمتنع من إعجاز القرآن ، وصحة النبوة ، وإن كانت فاسدة أو صحيحة ؛ فاما إذا اقرروا بأنهم عدلوا عن المعارضة ، ولا صرف ، وادعوا اشتباه الحال ١٥

عليهم ، مع تقدمهم في وفور العقل ، وفي المعرفة بطريقة التحدى في الكلام فهذا أيضا نقض العادة ؛ لأنه^١ بمنزلة أن يدعى النبوة ، ويحصل دلالة نبوته : أن جماعة كثيرة ، من ذوى العقول ، مع كمال عقولها ومعرفتها بالعادات ، تشبه عليها الأمور الواضحة ، في العادة ، حتى لا تعرف أن المخلص من التحدى في الكتابة فعل

٢٠ (١) ساقطة من « ص » .

(٢) في كل من « ص » و « ط » كلمة قرأنا أو ما يشبهها . ولها « قصدنا » .

مثلها ، مع قوة المعرفة للكتابة ، ومع تمكنها من فعلها ، ولئن جاز ذلك ليجوز^(١) ، في أهل كل صنعة ، أن يخفى عليهم الحال فيها ، حتى يمتروا لمن هو دونهم بالتقدم فيها ، وهذا يتجاوز قلب العادة ، إلى قلب العقول .

- ومتى قيل : إنهم عدلوا عن المعاوضة لوضوح أمر القرآن ، ومزيتة في رتبة الفصاحة ، وأنه مبين لما جرت بمثله العادة ، فهو معجز لا محالة ؛ فهذا هو الوجه الذي نصرناه ، وبيننا صحته .



- فأما سلامة القرآن عن التناقض والاختلاف ، في لفظه ومعناه فهو خارج عن العادة ، لأن من يتمكن من مثل ذلك ، إن كان ارتفع من العباد مثله ، وإنما يتمكن بأمور تظهر ، من الاختلاف للعلماء ، ومذاكرتهم ، والأخذ عنهم ، وبعد أحوال يتدرج منها ، إلى الحال الرفيعة في السلامة لتأليفه وتصنيفه ؛ فإذا كان المتعامل من حاله ، صلى الله عليه ، خلاف ذلك ، فلا بد من أن يتضمن ذلك ، لو كان من قبله ، نقض عادة حتى يحصل مؤيدا من جهة الله تعالى ، موقفا لمثل ما أتى به من القرآن ؛ فهذا أيضا لو ثبت كان كالمعجز .



- وكذلك القول ، فيما اختص به القرآن من الأدلة المستقيمة ، في التوحيد والعدل ، وما تضمنته من الشريعة التي تستقيم على النظر والاستنباط ، وعلى طريقة العقل ؛ لأن ذلك لا يكاد يتفق من المتفرد بما يأتيه ، فهو من أوضح الدلالة ، على أنه من عند الله تعالى ، أو من عنده صلى الله عليه ، بتأييد وتوفيق ، وعلوم خص بها ، على ما تقدم ذكرنا له .

٢٠

(١) في « ص » لا يجوز .



١٥٢/ ب

فأما الإخبار عن الغيوب المذكورة في القرآن / فلأنها تدل على النبوة ، على ما بيناه ، وإن طعن فيها طاعن بأنه ، صلى الله عليه ، جاء بها لمعرفته بالنجوم ، وطريقة الكهنة ، أو السحرة ، ولم يظهر عنه ، صلى الله عليه ، تماثل ذلك ، ومجالسة أهله ، والاختلاف إليهم ، والاختلاط بهم ، فهذا أيضا ، كالمعجز ؛ لأننا قد بينا : أن الذي خبر به ، مما لا تمكن المعرفة ، بهذه الأمور ، لأنها إنما تؤول في الإخبار ، عن أمور مخصوصة ، وفي الإصابة على جهة الجملة ، في أمور معروفة ، وإن كان صلى الله عليه ، عرف هذه العلوم ، وإن لم يختلط بهم أصلا ، فهو كالمعجز ؛ وإن كان اختلط بهم ، ولم يظهر ، فهو كالمعجز ؛ وإن كان يختص بالنظر في الكتب ، ويعرف ذلك منها ، ولم تظهر حاله ، ولا حال الكتب ؛ فذلك كالمعجز ؛ وإن كان قد خصه الله بهذه العلوم ، اتى معها أمكنة الإخبار عن الأمور الكائنة ، والمستقبلية فهو معجز ، على ما دللنا عليه ؛ وإن كان قد حصل ذلك منه ، على اتفاق ، فهو أيضا معجزة ؛ لأن المادة لم تجر بمثله ، من دون علم بالأمور التي يجبر عنها على التفضيل ؛ وإن كنا قد بينا : أن ذلك مما لا يصح ؛ وكل هذه الوجوه تبين صحة ما ذكرناه ، من عظم شأن القرآن ، وأنه لا وجه يجعل قدحا فيه إلا وينعكس على المخالفين . ويتضح أنه لو صح لكان ناقضا للمعادات ، إما لصفة ، أو لأمر يتصل به ، فهو في هذا الوجه أظهر حالا في الإعجاز ، من سائر المعجزات ؛ فلذلك صار شأنه أعظم من شأن جميع المعجزات .

وقد بينا من قبل : أن لإظهاره تعالى القرآن ، على رسوله ، صلى الله عليه ، من القوائد ما لا يساويه غيره ، من المعجزات ، لأنه لو ظهر عليه ، صلى الله عليه ، ما يجري مجرى قلب العصاحية ، وإحياء الموتى لقد كان / يجوز أن تدخل الشبهة

١٥٣/ أ

- على القوم بأن هذه الطريقة لا إلف لهم فيها ولا عادة ، ولا معرفة لهم بها ، ولا بصيرة ، وإنما وقع العجز عن مثله لهذه الملة ؛ وإنما خصه بالقرآن ، لأنهم بعدوا عن دخول الشبهة عليهم في مثله ، والفصاحة عادتهم ، وطريقتهم التي بها يصلون ، ويتفانون ، وعليها يستمدون ، وجعل المعجز ما يعلمون مزيته ، بأول وهلة ، وعند البسر من التأمل ، لأن هذه الطريقة في المعجزات ، إذا أمكنت
- لم يحسن في الحكمة العدول عنها إلى غيرها ، سيما واختص القرآن ، مع كونه معجزاً ، أنه معجز لجميع المكلفين ، فوجب ، في الحكمة ، أن يكون أمراً يبقى ببقاء التكليف ؛ ولذلك تكفل تعالى ، بحفظه وحراسته ، من جهة الدوام وتوفرها ؛ وخصه بأب أودعه من علم الأولين والآخرين ، ومن دلالة الحرام والحلال
 - ١٠ ما يدعو إلى تحفظه ، والتوفر على تأمله ، والمحافظة على تأويله ، وألزم تعالى تلاوته ، ورغب فيه ، وفي حفظه وتعليمه ، لكي يكون محروساً ، محفوظاً ، يتداوله الصغير والكبير . وينشأ عليه الطفل والوليد .
- وهذه الوجوه توجب مزية القرآن في الإعجاز ، على كل معجز . . . وإذ قد بينا صحة إعجاز القرآن ودلالته على نبوته ، صلى الله عليه ، فنحن نورد جملة من مطاعن المخالفين فيه ؛ ونبين فسادها ، على إيجاز واختصار ؛ ثم نذكر سائر معجزاته ،
- ١٥ صلى الله عليه وآله ، من بعد ذلك ، إن شاء الله .

فصل في ذكر جملة مطاعنهم في القرآن

- اعلم . . أن المخالفين من الملحدة ، وإن كانوا بالنسوة في الطعن [في القرآن]^(١) لم ينتهوا إلى ما انتهت إليه طوائف ، تشمل الإسلام ، لأن فيهم الفلاة ، والباطنية ؛ وصفت وصمت نفسها بالتشيع ، وهي منه بعيدة ؛ ذهبوا في الطعن في القرآن كل مذهب ، وهذه طريقة / طبقة من العوام وأصحاب الحديث . ونحن نذكر جملة مما أورده ؛ ثم تفصل القول فيه .
- قال قوم في القرآن : إنه لا معنى له ، وإنما أنزله تعالى ليؤمن به ، ويتل . وقال قوم : له معنى ، لكن لا دليل عليه ، ولا تصح لنا معرفة بالقرآن . ومن قال بذلك اختلفوا : — ١٠
- فمنهم : من قال : من حق الكلام أن لا يدل على المعاني . ومنهم : من قال : قد يدل عليها ؛ لكن كلام الله خاصة لا يعرف معناه إلا الرسول ، عليه السلام ، فلا بد من الرجوع إلى ما روى عنه في ذلك . ومنهم : من قال : يجب أن ترجع في ذلك إلى ما روى عنه ، عليه السلام ، أو روى عن الصحابة والتابعين ، وليس لأحد بعدهم أن يتأول القرآن أو يفسره . ١٥
- ومنهم : من قال : إنه يدل على معان باطنة ، دون ما ينطق به الظاهر ، ويزعمون : أنها معروفة للعلماء ؛ وربما قالوا : ترجع فيها إلى الحجة ، التي هي النبي ، أو الإمام . وقال قوم : إن القرآن ، وإن لم يكن له باطن ، على ما تذهب إليه الباطنية ، فإن تأويله وتفسيره لا يفسره إلا الإمام . ولا بد من الرجوع إليه ، أو النبي . ٢٠

(١) ما بين المقوسبتين ساقط من «ص» .

ومنهم : من يقول : إن بعض القرآن قد يدل ، وهو المحكم ، فأما التشابه فلا معنى تحته ، لأنه لا دليل عليه .

ومنهم : من يقول فيه مثل ما قدمناه ، ويقول : يجب أن نرجع في معناه إلى النبي ، أو للأئمة ، أو السلف .

- ومنهم : من طعن على ما قدمناه ، في تنزيهه ، فإنه لم يثبت أن الزيادة والتقصان لا تجوز عليه ، فأما الملاحظة فإنها طلعت في إعجازه ، وكونه من عند الله ، بضروب من الطعن منها ما قدمناه ، من قبل ، في باب الإعجاز .

ومنها قولهم : إن فيه تناقضا واختلافا ، وأوردوا فيه آيات ، ادعوا من هذا المجلس ، على ما أورده « ابن الراوندي » في كتابه « الدامغ » .

- ومنها قولهم : إن في القرآن ما يدل على / مذاهب متضادة ، وربما تعلق بذلك قوم ، من أهل الملة ، حتى دعا ذلك « عبد الله بن الحسن العنبري » إلى أن صور هذه المذاهب ، بشهادة القرآن بها .

وربما طعنوا في ذلك بما في القرآن ، من التكرار ، في قصص الأنبياء وغيرهم ، وبما فيه من الأمور ، التي هي عندهم تطويل ومستغنى عنها .

- وربما طعنوا فيه ، من حيث يقتضي بظواهره خلاف ما في العقول ، بزعمهم ، أولا أنه مقصر ، في البيان عما يجب أن يكون عليه كلام الحكيم .

فأما طعنهم ، فيما يتصل بأحكامه ، أو بنقله ، أو بكونه ناقضا للعادة ، فقد شرحنا القول فيه .

ونحن فنصّل القول في ذلك ، ونرتبه الترتيب الصحيح ، فإن المذاهب وفسادها تدخل في ذلك إن شاء الله .

فصل

في أن من حق الكلام أن يكون دليلا

اعلم . أن من حق المواضعة أن تؤثر في كونه دلالة ؛ وإن كان لا بد مع المواضعة ، من اعتبار حال المتكلم ، في كونه دلالة ؛ فإذا اجتمعا فلا بد من صحة الاستدلال به على المراد ؛ وإنما شرطنا المواضعة ، لأن وجودها يصير له معنى ، وإلا كان في حكم الحركات ، وسائر الأفعال ، وفي حكم الكلام المهلل ؛ فلا بد من اعتبارها ؛ وإنما اعتبرنا حال المتكلم ، لأنه لو تكلم به ، ولا يعرف المواضعة ؛ أو عرفها ونطق بها على سبيل ما يؤذيه الحافظ ، أو يحكيه الحاسي ، أو يتلقنه التلقن ، أو تكلم به من غير مقصد ، لم يدل ؛ فإذا تكلم به ، وقصد وجه المواضعة فلا بد من كونه دالا ، إذا علم من حاله أنه يبين مقاصده ، ولا يريد القبيح ، ولا يفضله ؛ فإذا تكاملت هذه الشروط فلا بد من كونه دالا ؛ ومتى لم تتكامل فوضوعه أن يدل ؛ وإن كان متى وقع ممن ليس هذا حاله لم يصح أن يستدل به ؛ وقد مثلنا ذلك بالفعل المحكم ، كالكتابة وغيرها أن يدل مع تقدم المواضعة ، وعلى وجه التصرف والابتداء ؛ وإذا لم يقع كذلك فوضوعه أن يدل ، وإن لم يكن دالا على أن فاعله عالم ، من حيث لم يعلم وقوعه على الوجه الذي ذكرناه ؛ [ولم يجب من حيث صح وقوعه على طريق الاحتذاء ، أو ببعض الآلات ولم يدل ، أن يتمتع كونه دالا إذا وقع على الوجه الذي ذكرناه]^(٢) ، فكذا القول في الكلام .

١٥٤ / ب

(١) في « ص » لا يمنع .

(٢) ما بين المقوسطين ماقط من « ص » .

فإن قال : إنما كان يصح ما ذكرتم لو ثبت في الكلام أنه يدل في الشاهد .

فأما إذا لم يثبت في ذلك عقلا ، من حيث لا يعلم من حال أحد أنه لا يفعل القبيح ، فمن أين أنه يدل ؟

قيل له : إذ ثبت له وجه معقول ، يدل عليه لم يجب نروجه ، من أن يكون

- دلالة ، بأن لا يدل في الشاهد ، من جهة العقل ، كما لا يجب إذا لم يدل قبل المواضعة أن لا يدل بعدها ، ولم يخرج من كونه دالا ، من جهة العقل ، لأمر يرجع إليه ، لكن لأننا لا نعلم تكامل شروط دلالة عقلا في التكلم منا ؛ ولو علمنا ذلك لدل ، فلو علمنا تكاملها في القديم تعالى فيجب أن يكون دالا . . . بين ما قلناه :

أنه قد صار في الشاهد طريقا لمعرفة المقاصد ، باضطرار ، بعد المواضعة ، ولم يكن كذلك من قبل ، ولم يجب أن يقال : إذا لم يكن كذلك قبل المواضعة لم يصح ذلك فيه بعدها ؛ فكذلك وإن لم يدل في الشاهد ، من حيث لم تتكامل شروط دلالة ، فلا يجب أن لا يدل في الغائب ، وشروطه متكاملة ؛ وإنما يجب أن ينظر إلى الشروط ، التي ذكرناها ، لو عرفناها عقلا ، في المتكلمين ، أو بعضهم :

هل كان يجب إذا لم يضطر إلى مقاصدهم ، أن يكون دالا ؟ فإن علمنا ذلك من

- ١٥ حالم فيجب أن يكون دالا على مراد القديم تعالى ؛ ولا يجب أن يعلم فيا قلناه ، بأن لا يدل في الشاهد ، مع فقد شروط دلالة ، وإنما كان يجب العلم

لو لم يدل في الشاهد ، والشروط متكاملة ، وهذا متعذر ؛ لأننا كما علمنا بدلالة المعجزات من حال الرسول ، فيما يؤديه ، أنه لا يجوز عليه القبيح والتليس ، صار الكلام منه / دالا ؛ فلو عرفنا ذلك عقلا ، في بعض العباد لوجب أن لا تختلف

/ ١١٥٥

- ٢٠ دلالة ؛ ومثل ذلك ما علمناه عقلا ، من أن ما يتعذر حدوثه منا يدل على فاعل

مخالف لنا ، ولم يميز أن يقال ، إذا لم نجد يدل في الشاهد فيجب أن لا يدل عليه تعالى ؛ لأن الذي له لم يدل في الشاهد تميز وجه دلالة ، فإذا بقي ذلك في الغائب دل ؛ فكذلك القول فيما ذكرناه في الكلام ؛ وعلى هذا الوجه قلنا : إن وقوع الألم والضرر من الحكيم يدل على ثبوت حسنه ، ووجه حسنه ، وإن كان لا يدل على مثله ، إذا وقع ممن لم تثبت حكمته ؛ ولم يميز أن يقال : إذا لم يكن في الشاهد يدل أن لا يدل في الغائب ؛ فإذا لم يمتنع في الأجتناس التي لم توضع^(١١) وضع الدلالة ما ذكرناه ، فبان بضح ذلك فيما وضع موضوع الدلالة ، من الكلام والكتابة وغيرهما أولى ، وقد بينا من قبل : أن الأدلة تنقسم على وجوه : -

فهي - ما يدل على الصحة والوجوب ؛

ومنها - ما يدل في الدواعي والاختيار ؛ ١٠

ومنها - ما يدل بالمواضعة ، والمفاصد .

وربما كل واحد من هذه الوجوه ، في باب المعجزات ، بأن بينا : أن المتقدم على ما يدل من حيث الصحة ، وهو الذي يتطرق به إلى معرفة التوحيد ؛ ثم يتلوه ما يدل بالدواعي ؛ وهو الذي يعرف به العدل ؛ ثم يتلوه ما يدل بالمواضعة أنه تعرف النبوات والشرايع ؛ وليس لأحد أن يقول : ١٥
لودل الكلام على ما ذكرتم لكان لا يصح أن يوجد إلا دالا كدلالة الفعل ، على إثبات المحدث ، وكونه قادرا . . ولا له أن يقول : كان يجب أن يدل كدلالة الدواعي ، فيستغنى فيه عن المواضعة ؛ لأننا قد بينا : أن طريق الأدلة لا يجب أن يتفق ؛ فالأمر فيها موقوف على ما تقتضيه طرق المعارف ؛ ويقرب

٢٠ (١) في « ص » قطع . (٢) في « ص » تنبيه بأن تكون « عيسى » .

١٥٥ ب /

من هذه الشبهة دفع القوم العلوم المكتسبة ، بأن أوجبوا حمل المعارف بعضها
على بعض ؛ فكذا لا يجب ذلك فيها ، ولا في طريق العلوم الضرورية ، فكذلك
القول في الأدلة ؛ ولا بد فيها من الترتيب الذي ذكرناه .

- ومما يبين صحة ما ذكرناه : أن الكلام في الشاهد يكون أمانة ، لما يريد
المتكلم ، إذا لم يعلم مراده باضطرار ، ويكون أمانة للأمر المراد ؛ وقد علمنا أن
كونه أمانة في القوة والضعف ، يختلف بحسب علمنا واعتقادنا ، في حال المتكلم ؛
فإذا قوى عندنا أنه من لا يلبس ، ولا يكذب ، قوى في كونه أمانة ؛ فلم يكن
من حقه أن يدل إذا علم من حال المتكلم ما وصفنا لم يجب أن يقوى الظن عنده ؛
لأن كونه أمانة في هذا الوجه كالتابع لكونه دلالة ، أو لكونه طريقا للعلم .

- ١٠ فإن قال : بينوا أنه لو علم في الشاهد من حال المتكلم ، أنه لا يفعل القبيح ،
ولا يريد ، أن كلامه يكون دلالة ، ليم ما ذكرتم .

- قيل له : لأن المواضعة قد خصصت الكلام ، بما جعل عبارة عنه ، والمتكلم
للإفادة يتكلم به ؛ فإذا لم يجب أن يفعل القبيح فلا بد من أن يريد ما وضع له ،
إذا تجرد ؛ لأن لو لم تقل ذلك لوجب نقض بعض ما تقدم ذكره ؛ أما المواضعة
١٥ فخرج عن الاختصاص إلى الاشتراك ، أو تقتضى أنه فعله لحاجة به لا للإفادة ،
أو على وجه قبيح ، بأن يكون كذبا ، أو ما يجري مجراه ، فإنما يسلم ما قدمناه
متى جعلناه دلالة على ما وضع له ، فكان المواضعة أثرت في الكلام ، بأن اختص
ضربا من الاختصاص ، وكونه مجزئا عن قرينة حقيق ذلك فيه ، وأزال الشركة ؛
وكون المتكلم غير محتاج أخرجه من أن يكون مفعولا ، لضرب من الحاجة إلى أن
٢٠ يكون مفعولا / على الخبر الذي وقعت المواضعة عليه ، وكون فاعله ممن لا يفعل

١٥٦ /

التييح قصدته إلى الإفادة أخرجه من أن يريد به إلا وفق ما وقعت المواضعة عليه ؛
ولذلك نقول : إن الكلام متى علم من حاله ، أنه إذا حمل على وفق المواضعة فصح ،
فلا بد إذا وقع من الحكيم أن يكون معه قرينة ، من دليل عقل أو سمعي ،
وإلا لم يصح أن يتكلم على هذا الحد ؛ فقد بان لك الوجوه التي عليها يدل الكلام ،
وأن لكل واحد منها تأثيرا في دلالاته ، على ما ذكرنا ، حتى يبلغ في التخصيص المبلغ
الذي لا يحوز خلافه ، فيكون دليلا على المراد المعين ، وبصير بهذه الوجوه كأن
المواضعة لم تقع إلا عليه ، وبصير بمنزلة الأمر المعين ، الذي يدل من حيث الصحة ،
ومتى لم تنزل دلالة الكلام هذا التزيل لم يصح القول بأن فيه فائدة ، ويؤدي
إلى نقض سائر الأدلة .

١٠ فإن قال : بينوا أن المواضعة قد وقعت في الكلام ، على وجه الاختصاص .
قيل له : إن ذلك يعلم في أكثر الكلام ، باضطراب ، لأن الذي يشبه منه
هو البسير ، الذي لما كثر استعمال ما وضع له في خلافه ، دخل اللبس فيه .

يبين ذلك : أن موضوع الكلام هو الإفادة وإزالة الشبهة ؛ فكيف يقال :
وضع للاشتراك ، وهو إنما وضع للفرق ، والذي يقتضي الاختصاص ؛ ولذلك
نجد عند الشركة في الاسم يضمنون إليه الصفة ، ليزول الاشتراك ؛ وقد بينا في باب
١٥ المعجزات : أنه يعلم ، باضطراب ، أن قوله « صدقت » موضوع للتصديق ؛
وأنه مخالف للتكذيب . وكذلك القول في الأسماء الخاصة^١ وإنما التمس على من
خالف ، لما وجد في الكلام ما هو موضوع للاشتراك ، فظن فيما يجوز به ،
في خلاف ما وضع له ، أنه من هذا القبيل ، وليس الأمر كذلك ؛ لأن دواعيم
٢٠ في الأصل هي إلى الفرق والتخصيص [وإنما وضعوا اللفظ المشترك لإيهام ،

لأنهم قد يحتاجون إلى ذلك كما يحتاجون إلى التخصص ، ففى قال الفاضل^(١)
بما ذكرناه ، فقد جعل كل الكلام موضوعا للإتيام ، وفى هذا نقض ما وقعت
المواضعة عليه ؛ وقد علمنا أنها إن كانت توقيفا فهى واقعة من حكيم ، أو واقعة
من يجرى مجرى الحكيم ، وإن كانت بمواطاة العقلاء ، وسبيلهم فى اللغة سبيل
أحدنا ، فبما يصطلح عليه من الآلات ، التى لا اسم لها فى اللغة ؛ أو فى تسمية
الأولاد والخدم ، فإذا كان الفرض بذلك إبانة التفرقة والاختصاص فكذلك
القول ، فى حال اللغة .. ومنهين الكلام فى بقية ذلك من بعد ، فإذا صح فى اللغة
ما ذكرناه ثبت كون الكلام دالا ، على ما تقدم ذكرنا له .

(١) ما بين المقوفين مناطق من « ص » .

فصل

في أن الكلام إذا وقع منه تعالى فيجب أن يكون دلالة

الذى يبناء يدل على ذلك ؛ لأنه قد تكاملت شروط دلالاته ، إذا وقع منه تعالى ، فيجب أن يكون دلالة ؛ فإن كان خبرا فيجب أن يعلم أنه تعالى قصد به الإخبار ؛ ويعلم أنه صدق ، من حيث لا يجوز عليه الكذب ، وأن مراده تعالى ما يقتضيه ؛ لأنه لا يجوز عليه اللبس ، وتعلم نقل أنه يدل على قضي مذكراه ، من المواضعة ، أو إلى نقض أوصافه ، التي قد ثبت صحتها .

فإن قيل : أليس قد يقع منه تعالى الكلام ، ويعلم بدليل العقل أن مراده غير ظاهره ؟ .

قيل له : لأن دليل العقل كالقرينة ، فإذا علم أنه لو قارنه كلام متصل لدل على الوجه الذى يقتضيه مجموعه ؛ فكذلك القول ، فيما ذكرته .

فإن قال : إذا جاز من أحدنا أن يتدنى بالمواضعة على مثل كلام قد تقدم ؛ فهلا جؤزتم مثله ، في القديم تعالى ؟ .

قيل له : إنا قد جؤزنا ذلك في الأسماء الشرعية ، لما دل عليها ؛ فأما مع فقد الدلالة ، وكونه مخاطبا باللغة المخصوصة ، فلا بد من أن يريد ما وضع له ، وإلا حل حل الخطاب للعربى بالزنجية ، ومعرفة المراد به متعذر عليه .

فإن قال : جؤزوا ، وإن أراد به ما وضع له ، أن يكون مريدا للإيهام ، لضرب من المصلحة ، فلا يدل على المراد .

قيل له : إن ذلك يوجب كونه عبثا ؛ وكذلك فلو أراد به ما لم يدل عليه ، ولم يضم إليه قرينة ، لأوجب كونه عبثا ؛ وإذا أراد ما وضع له ، فلو لم يقل بأنه صدق لأذى إلى تسرب القبايح له ؛ وهذه الجملة نشرحها من بعد ، عند الكلام في كيفية معرفة مراد الله تعالى بخطابه .

- واعلم . . أن الذي يكون الكلام دلالة عليه لا بد فيه مما ذكرناه ، وإنما يكون دلالة على ما لا يعرف إلا به ؛ دون ما يعرف بغيره ، أو نتقدم معرفته من جهة العقل ، ليصح أن يعرف كون الكلام دلالة ؛ ولذلك قلنا : إن كلامه تعالى لا يدل على العقليات ، من التوحيد والمعدل ؛ لأن العلم بصحة كونه دلالة ، مفتقر إلى ما نتقدم بذلك ؛ فلو دل عليه لوجب كونه دالا على أصله ، ومن حق التبرع أن لا يدل على الأصل ؛ لأن ذلك يتناقض ؛ وكذلك فلا يجوز أن يكون دالا على ما يحتاج أن يعرف معناه من جهة العقل ، كما هو له في المتشابه ؛ لأنه لو دل عليه لكان إنما يدل على خلاف ما دل عليه العقل ؛ ولذلك نقول : إن العقل هو الذي يدل على ذلك الأمر ، ونعلم أنه تعالى أنزل ذلك الكلام ، لضرب من المصلحة .

- وبعد . . فلو دل باقتران العقل لكان لا فرق بين أن يقال ذلك فيه ، وبين أن يقال : هو الدال باقتران هذا الكلام ؛ فإذا لم يصح ذلك لكون دلالة / العقل مستقلة بنفسها ؛ فكيف يقال : إنه يدل في الحقيقة على ما أريد به ، فيجب على ما قدمناه أن لا يدل الكلام إلا على ما يعلم بظاهره من الحكم ، أو يعلم بقرينة لغوية ، فيعلم ذلك بجموعهما ؛ وما عدا ذلك فإنما تدل القرينة فيه ، على ما لم يرد بالكلام ؛ أو على الوجوه التي تقع عليها تصاريف الكلام . وهذه الجملة نأفقه

لمن تأملها ، ومسقطه لكثير من الشبه التي يوردها كثير ، ممن خالف في هذا الباب .
ولهذه الجملة قلنا : إنه لو وجد في كلامه تعالى ما لا يدل على المراد ، وقد تجرد ،
لم يمكن أن يكون في كلامه ما يدل البتة ؛ لأن طريقة دلالاته على ما يدل عليه
تتفق ولا تختلف ؛ ولذلك بينا ، على ما نقوله في الاجتهاد : أن كلام الله تعالى فيه ،
إنما يدل بشرطة اقتران الاجتهاد ، ويصير ما دل على الاجتهاد ، كالمقارن للكلام ،
ولو كان الاجتهاد معلوما بالعقل لم يقل في الكلام المفيد ، لما يؤدى الاجتهاد
إليه ، إنه يدل على ذلك ؛ لما بيناه من قبل .

فصل

في بطلان قولهم : إن القرآن إنما يجب الإيمان به

دون معرفة معناه

- الذى قدمناه الآن قد دل على فساد قولهم ؛ لأننا قد بينا : أنه يقع منه تعالى على وجه يدل على المراد ، كوقوعه من أحدنا ؛ إذا تكامل على شرط دلالة ؛
- فيجب أن لا يصح منه تعالى أن يخاطب به ؛ وهو موضوع لفائدة إلا وهو يريدنا به ، وإلا كان في حكم العابت ؛ وقد ذكر شيخنا هـ أبو هاشم « رحمه الله : أنه لو كان كذلك لوجب أن لا تفصل حاله ، وهم عرب ، بين أن يكون عربيا ، أو أعجميا ؛ لأنه إذا لم يكن له معنى يستدل به عليه ، أو به وبغيره ، فلا فرق بين
- ١٠ كونه على هاتين الصفتين ؛ وبين أن يكون الكلام من المخاطب بهذه الصفة أحد وجوه القبح ؛ ولا يختلف في ذلك الغائب والشاهد^١ ؛ ودل على ذلك أيضا بأنه تعالى لو لم يرد بكلامه الفائدة لكان لا فرق بينه وبين التصويت ، وإيراد ما لم تقع عليه المواضع ألبتة ؛ وبين أنه كان لا وجه لأقسامه إلى كونه أمرا وخبرا ، أو وعدا ووعدا ؛ وبين أنه لا يمكن أن يدعى أن وجه حسنة التعبد بالتلاوة ؛ لأنه كان لا ينفصل ، لو كان هذا هو الفرض ، حاله وهو عربى ، من حاله وهو بالزنجية .
- ١٥ وقد بينا جملة من ذلك في « العمدة » ؛ ودللتنا على أن حسن التلاوة ووجوبها لا يخرج الكلام ؛ لو لم يكن له معنى ، من أن يكون عبثا ؛ بل كان يجب أن يكون بمنزلة الفعل ، الذى يصح أن يفيد ، من وجهين ، أو فعله تعالى لأحدهما ، في خروجه

/ ١١٥٨

(١) تشبه بلوى « ط » . (٢) تشبه « بلوى » في « ط » .

- من أن يكون حسنا ؛ هذا لو لم يكن التعبد بالتلاوة يقع في الحسن كونه مفيدا ؛
فأما إذا كان يتبعه بالحسن ، حتى لولا معرفة ما يتضمنه مما يعتبر به التالى على
جملة أو تفصيل ، لم يكن يحسن التعبد به ، فالكلام أين ؛ على أن العلم بأنه ،
صلى الله عليه ، كان يظهر ويستقد ، أن القرآن يفيد ، وأن له معاني ، مما يحصل
باضطرار ، فمن صدق بالرسول ، ودفع ذلك يقرب من أن يكون كافرا ؛ ٥
ولا خلاف أيضا ، بين المسامين ، أن القرآن يدل على الحلال والحرام ، والكتاب
قد نطق بذلك ؛ لأنه تعالى قال : ﴿ أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ ، يُتْلَى
عَلَيْهِمْ ﴾ ؛ وقال : ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ ﴾ ؛ وقال : ﴿ مَا تَوَدُّنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ
شَيْءٍ ﴾ ؛ وقال : ﴿ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً ﴾ ؛ وقال :
﴿ هُدًى لِّلنَّاسِ ﴾ ، إلى غير ذلك مما بين به أنه يفيد ؛ فكيف يصح مع ذلك ١٠
ما قالوه !!! وبين شيوخنا : أنه لو لم يكن له معنى كان / لا يكون معجزا ؛ لأن
إعجازه هو بما يحصل له من المزية والرتبة ، في قدر الفصاحة ؛ ولا يكون الكلام
فصيحا إلا بحسن معناه ، وموقعه ، واستقامته ؛ كما لا يكون فصيحاً إلا بجزالة
لفظه ؛ ولو أن واحدا من المتكلمين ألف من الكلام المهمل جملة ، وتكلم بها ،
من غير مواضع لم يعد من الكلام الفصيح ، كما لو كان في معناه ركاكة ، لم يعد ١٥
منه ، وكما لو ترك لفظه لم يعد في ذلك ؛ فكيف يصح لمن أقر بأنه مسجوز أن يزعم
أنه لا معنى له ! وأنه لا فائدة فيه !!! ولما قدمناه كان الصحيح عندنا : أنه
تعالى لا يجوز أن يخاطب الملائكة بالقرآن ، قبل إزاله على الرسول ، صلى الله
عليه ، إلا وهم يعرفون معناه ، ولم فيه مصلحة ؛ ولم يميز أن تكون الفائدة
في تقديمه تكليفهم بحمل ذلك فقط . . . وليس لأحد أن يقول : إننا جاز من الواحد ٢٠

منا أن يتكلم باللغة في بعض الحالات، وإن لم يرد به معنى بفوزوا مثله، في كلامه تعالى ! . . . وذلك لأن أحدا لم تثبت حكمته، فلا يجب أن يعمل أصلا لكلام الحكميم، ولأن أحدا قد يفعل الكلام لاجتلاب نفع، ودفع مضرة، ولأموور تتعلق بحاجته، فلا يمتنع ما ذكرته في كلامه؛ وإنما يمتنع ذلك إذا كان مقصده الإفادة؛ وهذه سبيل كلامه تعالى؛ لأنه إنما يفعل الخطاب للإفادة، ويتعالى عن الحاجة؛ فلا بد في كلامه من الفائدة التي بينها .

فصل

في أن فوائد القرآن ومعانيه يصح أن تعرف

اعلم . . أن الذي قُدمناه من قبل ، في دلالة الكلام على ما يدل عليه ، يبطل خلاف هذا القول ؛ لأنه إذا كان دليلاً على ما يتضمنه لم يصح أن يقال : إن فائدة لا يصح أن تعرف ؛ لأن ما يمنع من أن يصح كونه دليلاً يمنع من أن يكون له معنى ؛ فإذا ثبت أن له فائدة بالمواضعة ، وأن كلام الله تعالى هذا حاله^١ ، فيجب أن يكون دالاً على فائدته ، وما قُدمناه في الفصل قبل هذا ، من الإجماع ، وما تضمنه القرآن يدل على ما قلناه .

فإن قال : يجوزوا أن له معنى وفائدة ، لكن الذي يدل عليه غيره .

قيل له : فقد بطل القول بأن لا دليل على معناه .

وبعد . . فما أوجب في غيره ، أن يكون دليلاً على فائدته ، يوجب أنه دليل على ذلك ؛ لأن طريقة دلالة الكلام لا تختلف . . وقد بينا : أن المستفاد بالكلام ليس مما يعلم بدليل العقل ، لأن هذه الشرعيات لا بد في معرفتها من الخطاب ، فما أوجب في ذلك الخطاب أن يدل ، يوجب في خطاب الله تعالى أن يكون دالاً ، وليس لم أن يقولوا : إن كلامه ، صلى الله عليه ، إنما دل من حيث اضطرارنا إلى قصده ؛ لأنه كان يجب أن لا يدل إلا من يعرف قصده ، باضطرار ؛ وهذا يقتضي إبطال أكثر الشريعة .

وبعد . . فقد بينا : أنه لا بد من أول ، قد عرف مراده تعالى باستدلال ، ليصح أن يؤذبه على التدرج إلى الرسول ، صلى الله عليه ، أو بنفسه ؛ وهذا

يوجب أن للكلام دلالة ؛ لأنه إذا دل المكلف الأول فإنما يدل به بالوجه الذي ذكرناه ؛ فيجب أن يكون دلالة للجمع ؛ لأنه لا يمكن أن يقال في ذلك الأول : إنه قد عرف المراد بذلك ضرورة ؛ لأننا قد بينا^(١) على أن من حق المكلف أن لا يعرف مراده تعالى إلا بالاستدلال .

فإن قال : أنليس في القرآن ما له معان ، لا دلالة عليها ؟

قيل له : لاشئ في القرآن إلا وله معنى ، وعليه دليل ؛ فإما أن يدل هو عليه ، أو قرينة تفترن إليه ؛ أو يدل هو مع القرينة ، وإن كنا قد بينا : أن الكلام ، فيما يدل عليه ، لا بد من أن يدل على وجهين : أحدهما : بمجرده .

والآخر : به وبالقرينة . وهذه الطريقة هي الواجبة في اللغة ؛ لأن المواضعة وقعت على اختلاف حال الكلام ، بالتفريق ، والجمع ، والزيادة والنقصان ، وعلى أنه قد بينى^١ في فائدة على تقدم وعهد ؛ وهذا بين . . وليس له أن يقول : أستم تقولون : إن المجمل والمتشابه لا يدل على المراد البتة ؟

١٥٩ ب /

قيل له : أما المتشابه فقد بينا : أنه لا يدل ، بل العقل يدل على المراد به ، أو المحكم ؛ فإما المجمل الذي يتناول الأحكام فلا بد من كونه دالا على المراد به ؛ لكنه يدل على الجمل ، وعلى التقدير الذي يتضمنه ، دون ما عداه ؛ وقوله تعالى : ﴿ أَفَعَمَّوُا الصَّلَاةَ ﴾ يدل على أنه تعالى أراد منا إقامة فعل الصلاة ، ولذلك لا يجب في تفسيره إلا صفة الصلاة فقط ، ثم يعلم أن ما اختص بتلك الصفة مراد أو واجب ، وكذلك القول في المجمل .

٢٠

(١) كذا في « ص » و « ط » ؟

فصل

في أن مراد الله تعالى بالقرآن لا يختص بمعرفة الرسول ولا السلف

- اعلم . . . أن الذي قدمناه قد دل على أن الكلام نفسه هو الدال على المراد به ،
 إذا تكاملت شرائطه ؛ فإذا كان غير الرسول قد عرفه على شرائطه ، فيجب أن
 يمكنه أن يستدل بذلك على مراده تعالى ؛ كما يمكنه صلى الله عليه ؛ وإلا لم من
 ذلك أن يصح اختصاصه ، صلى الله عليه ، بأن يستدل بالمقلبات ، دون سائر
 المكلفين ؛ وكما يجب ذلك فقد يجب أن يكون حكم أهل سائر الأعصار ، إذا
 عرفوا اللغة ، وما ذكرناه من وجه دلالة الكلام ، أن تكون حالم كحال الصحابة
 والتابعين ، وأن لا يكون « لأبن عباس » ، و « مجاهد » ، وسائر المفسرين منزلة على
 ١٠ فيهم ، في صحة الاستدلال ، وفي جواز أن يفسر القرآن ويتأوله ؛ وإنما يتقدم
 البعض على البعض ، من حيث يتقدم في معرفة اللغة ، ويزن فيها ، فيكون بهذه الطريقة
 أعرف ؛ وهذا إنما يتفاوت حال العلماء فيه ، إذا كانت الكلام في التشابه ،
 وما يلتبس ؛ فاما مثل قوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ .
 و ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ وقوله : ﴿ حُرِّمَتْ
 عَلَيْكُمْ أَمْهَانُكُمْ ﴾ وقوله ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ آلَيْكُمْ حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ فلا يجوز
 ١٥ أن تتفاوت أحوال أهل اللغة والعلماء بها ، في معرفته .

فإن قيل : فقد روى عن « أبي بكر » أنه قال : أي أرض قلتي ، وأي مماء
 نظمتي ، إذا قلت في كتاب الله رأيي .

قيل له : هذا دليلا ، لأنه نبه بذلك على أن الواجب أن يقال في كتاب الله ، بما يدل ظاهره عليه ، ولا يرجع فيه إلى الرأي ، لأن هذه اللفظة إذا أطلقت ، والمراد بها ما يرجع إلى الاجتهاد ، وغالب الظن ؛ فإن جمع الخبر فهذا مراده ، ولا بد من ذلك ؛ فقد ثبت : أنه استدلل بالقرآن ، في أشياء كثيرة ؛ على ما روى عنه ، في ذلك . . على أن ذلك ينقض القول : بأن لأهل التفسير أن يفسروا القرآن ، « كآبن عباس » وغيره . . ولو كان الأمر كما قالوه لكان يجب أن ينكر على « آبن عباس » وعلى غيره التفسير ، والاستدلال بكتاب الله تعالى ، فكان يجب أن يقتصر في ذلك على المأثور عن الرسول ، عليه السلام ، ونحن نسلم باضطراب خلاف ذلك .

فإن قال : أفليس في التفسير يرجع إليهم في هذا الباب ؟

قيل له : لا يمنع فيما تأولوه ، على وجوه ، مما لا يدل الظاهر عليه ، أن يجعل إجماعهم حجة فيه ؛ وهذا إنما يكون فيما لا يعرف بظاهر التنزيل ، ويصير كالمذاهب المأخوذة من الإجماع ؛ فأما إذا كان الظاهر يدل عليه فحال الجميع فيه تنق ، ولا تختلف . . والذي قسّمناه من أن الطريق الذي به عرف السلف قائم لسائر أهل العلم ، هو الأصل في هذا الباب ؛ فلا وجه للإطالة فيه ؛ وإنزال القرآن / بنسة العرب ، يدل على أن أهل اللغة يمكنهم الوصول إلى معرفته ؛ لأن الكل إذا اشتركوا في معرفة اللغة لم يميز أن يختص بعضهم بأن يعرف المراد بالكلام ، دون بعض ؛ لأن طريق المعرفة واحد ، فيا يرجع إلى اللغة ، وفيما يمكن أن يعرف به مراد الله تعالى ، فلا يصح إذا شارك العالم بالأميرين السلف ، أن لا يتمكن من معرفة المراد بالقرآن ، كتمكنهم ، كما لا يصح ذلك في سائر الطرق ، التي يوصل بها إلى المعارف ، ويقع الاشتراك فيها .

فصل

في بطلان القول بأن للتنزيل في القرآن تأويلا باطنا غير ظاهره
على ما يحكى عن الباطنية

- اعلم ٥٠ أن الذي قدمناه — من أن الكلام إنما يدل بالمواضعة، وأن المتكلم به
إذا كان حكيما، فلا بد متى تجوزد الكلام، من أن يريد ما يقتضيه ظاهره،
وإلا كان ملبسا أو معميا، أو فاعلا فعلا قبيحا؛ وأن هذه الطريقة تقتضى
في جميع الكلام أن يدل على حد واحد — يبطل قول هؤلاء الجهال، إذا ادعوا
لكتاب الله تعالى باطنا، ولا فرق والحال ما ذكرناه، بين من قال: له باطن،
وبين من قال: في كل الأدلة مثله، بل في سائر المدرجات، حتى يعمل للفرق
بين الأسود والأبيض باطنا، هو الذي يعتمد دون ظاهر ما يدرك، وقد حكى
ذلك عن قوم من الأوائل، لأنهم زعموا: أنه ينطبع في النفس مثل المدرجات،
فيعرفه المسدك؛ فإذا لم يصح ذلك، فكذلك القول فيما ذكرناه؛ على أن هذه
الطبعة خارجة عن حد من يناظر ويكلم؛ لأنها تبني أمرها على طريق الحيل،
وإنما تقع المناظرة من أهل الديانات، دون من يعمل ما يتدنه ويبيده مبنا على
الخديعة والاستشكال، والتوصل إلى استباحة المحظور، ويرى أن المذاهب كلها
واحدة^١، وأن الواجب أن يظهر لكل فرقة ما يتقرب به إليها، ولا ينفر بالخلافة
إلى سائر ما يحكى عنهم؛ ولو بنوا الأمر على طريقة النظر لما أقدموا على هذا
القول، مع وضوح فسادهم؛ ولكنهم توصلوا بذلك إلى الاحتيال على الناس،
فقالوا: إن القرآن له ظاهر وباطن، وتنزيل وتأويل؛ وإن الأثر قد ورد بأن

- تنزيه مفوض إلى النبي، صلى الله عليه، وتأويله إلى «عل-ه»، رضى الله عنه، ثم إلى سائر المجتهد، وأنه لا بد من معرفتهم، ليصح أن يعرف مراد الله تعالى؛ فجعلوا ذلك طريقا إلى القدرح في الإسلام والدين، لأنه مبنى على القرآن والسنة، فإذا أخرجوا من القرآن أن يعرف به شيء، وكذلك السنة، وجعلوها ظاهرين، وجعلوا المرجع إلى الباطن، الذى لا يصلح إلا من جهة المجتهد؛ ولا حجة في الزمان؛ بل الدلالة قد دلت على أن الأئمة لا تسلك إلا طريقة القرآن والسنة؛ فإذا أوجبوا الرجوع إليهم، وإلى المجتهد في الزمان؛ وذلك متمذر، فقد ستوا باب معرفة الإسلام؛ وطمعوا فيه وأعظم ما يمكن؛ فعظمت مضرتهم، لأنهم يستترون بالإسلام، ويظهرون الانقياد له؛ فإذا أوردوا على الضمفاء هذه الطريقة كان الضرر بقولهم أعظم من الضرر بالملحدة، وسائر أعداء الدين، الذين ظاهر أحوالهم ينفر عن قولهم.

فيقال لهم : إن هذا الباطن الذى تزعمون أنه الواجب؛ هل يدل الظاهر عليه أولا يدل؟

- فإن قالوا : لا يدل على ذلك جعلوا القرآن عبثا؛ وإن قالوا يدل على ذلك قيل لهم : أفيمكن أهل اللغة أن يستدلوا بذلك؟

فإن قالوا : يمكن ذلك، جعلوا الباطن ظاهرا؛ لأن كل أهل اللغة يمكنهم معرفته؛ وإن قالوا لا يمكن ذلك نقضوا قولهم : إن الظاهر يدل عليه؛ لأنه إذا دل عليه، ولم يميز أن يدل عند غير أهل اللغة العربية؛ فإنما يدل عندهم.

فإذا قال القائل : لا يمكنهم مع المعرفة باللغة، وبمحكمة الحكيم، أن يستدلوا

- بذلك فقد ناقض.

و بعد .. فإن الحجة لابد من أن يصح أن يعلم الباطن بالظاهر ، أو من قبل الرسول ، أو بوحى وإلهام .

فإن قالوا : يعابه بظاهر الكتاب ، فلا طريق يصح أن يعرف به ذلك ، إلا ويصح أن يقتضى من العلماء معرفته ؛ وكذلك فإن علم من قبل الرسول ، وقد ثبت أن الرسول يبلغ الجميع ؛ فيجب أن تمكن الجميع معرفته ؛ ومتى خصوا الحجة بذلك فكأنهم أخرجوا الرسول من أن يكون مبعوثاً ومبيناً لسائر الناس ؛ وقد علمنا بطلان ذلك ؛ ومتى قالوا : يعرفه بالإلهام والوحى فقد جعلوه رسولا ، وأوجبوا أنه أعظم حالا من محمد ، صلى الله عليه ، لأنه عرف الباطن دونهُ ، وهو المعتمد فى الدين ، دون الظاهر ..

و بعد .. فلو أراد تعالى أن يلبس كان لا يفعل إلا ما زعمه القوم ؛ من أن يريد بتزويل القرآن تأويلا باطنا ، لا تشهد اللغة به ؛ فكيف يصح مع ذلك أن يقول : « مَا قَرَأْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ » ؛ « وَتَبَيَّنَّا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهْدًى وَرَحْمَةً » ، ويأمر الناس بتدبره ، والتفكر فيه ! . فإن جعلوا لكل ذلك باطنا . قيل لهم : هم تنفصلون من جعل باطنكم ظاهرا لباطن آخر ؟ ؛ وقد حكى مثل ذلك عن الكيالية وعن الصوفية ، وغيرهم ؛ فمن أين أن الباطن ما ذكرتم ؟ دون أن يكون قولكم ظاهرا لباطن آخر ، على ما ذهب القوم إليه ؟ .

فإن قالوا : إن ظاهر القرآن قد اختلف فيه ، فلا يجوز أن لا يكون له باطن ، لأن الحق لا يكون فى المختلف .

(١) هكذا الرسم فى «ص» و «ط» وقد رجحنا — خوفاً — أنها الكيالية رغم : أبحاث أحمد بن النكاح من دماء واحد من أهل البيت بعد الصادق ؛ ومن قول هذا الكيال : أن الأنبياء هم عادة أهل التقليد ، وأهل التقليد عيان — الخلل والنحل للشهرستانى ج ٢ ص ١٧ — ٢٠ هامش الفصل — ط الأديبة سنة ١٣١٧

قيل له : والباطن أيضا قد اختلفوا فيه ، كما ذكرنا ، فلا يجب أن يكون حقا ،
على أن اختلف الناس في الأمر لا يخرجهم من أن يكون حقا ؛ لأن أدلة الفعل
قد اختلفوا فيها ، بل نفس العلوم والمعارف قد اختلفوا فيها ، ولم يوجب كون ذلك
باطلا ، وإنما كان يؤثر في كون الشيء حقا ، الاختلاف ، لو كان طريق إثباته
حقا الاتفاق فيه ؛ فاما إذا علم كونه حقا بشيء فالخلاف غير قادح فيه .

/ ١٦٦

فإن قالوا : فقد قال تعالى : ﴿ وَلَوْ كَانِ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا
كَثِيرًا ۖ ﴾ ، فدل بذلك على أن علامة كونه من عند غير الله حصول الاختلاف ،
وطامة كونه من عند الله تعالى زوال الاختلاف ، وذلك لا يصح في الظاهر ،
فلا بد من باطن ، هذه حاله .

- قيل له : ومن أين أن المراد بالآية ما ذكرته ؟ مع قولك : إنه لا ظاهر
إلا وله باطن ؛ ثم من أين أن ظاهره مختلف ؟ ونحن نقول : إنه متفق ، ونسب
ذلك من حاله . ثم من أين أن هناك باطنا لا يختلف مع ما قدمناه ، من أن الخلاف
في الباطن أكثر منه في الظاهر —

- يبين ذلك أنه : لا خلاف في كون الظاهر ، وإنما اختلفوا في المراد ،
فانحلاف في الباطن حاصل من الوجهين ؛ لأننا نزع أنه لا باطن أصلا ؛ ومن يقول :
إن هناك باطنا يختلفون في مائة الباطن ؛ وقد حكى عن بعضهم أنه قال : إنه تعالى
قد شهد لظاهره بالاختلاف ، فقال : ﴿ كِتَابًا مُتَشَابِهًا ۖ ﴾ وقال : ﴿ كِتَابٌ أُحْكِمَتْ
آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ ۖ ﴾ ؛ وقال : ﴿ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ ، وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ۖ ﴾ ،
ولا يصح فيما هذا حاله أن يكون دليلا ، فلا بد من باطن ، وهذا بعيد ؛ لأننا نزع
أن ذلك متفق غير مختلف . ونسب أنه مع ذلك فيه ما يدل بظاهره ، فيكون من

(١) غير راضية ولا مسجبة في « ص » و « ط » .

المحكيات، وفيه ما يشبه ظاهره، ويجب الرجوع في معناه إلى المحكيات، فلا تناقض في ذلك؛ فيجب زوال الطعن بما قاله؛ على أن هذا القول يوجب أن الظاهر لا يدل على الباطن؛ لأنه إذا دل، وحاله ما ذكره، فيجب تناقض ما يدل عليه كتناقضه.

ومتي قالوا: إن دلالاته على الباطن صحيحة فقد جملوا الظاهر أصح من الباطن، لأنه به يعرف الباطن، ولولاه لما عرف، فلا يمكنهم أن يطمعوا في الظاهر مع هذا القول؛ لأن الطعن فيه طعن في الباطن.

ب ١٦٢ /

وربما قالوا: إنه تعالى بقوله: ﴿إِنَّ هَذَا / أَيْ لَهُ تُسَمَّى وَتَسْمُونَ نَبِيَّةً﴾، أراد بالنسبة المرأة، واللغة لا تشهد بذلك، فقد صح أن للظاهر باطنا.

قيل له: ومن أين أن المراد ما ذكرته، دون أن يكون تعالى ضرب مثلا، لينبه به على المراد، فلم يرد الظاهر؟ وكيف يصح ذلك، وقد ثبت في القرآن أنه بلغة العرب، فإذا أريد به الباطن الذي لا يقل منه، فما الفرق بين أن يكون عربيا، وبين أن يكون بلغة الزنج والنيط؟ وكيف يصح أن يقال: أنه لا يدل على ما وضعه أهل اللغة، ويدل على أم مخالف له، مما لا تشهد المواضع له؟ ولم صار بأن يدل على شيء أولى من غيره؟! وكيف يصح مع هذا القول أن يكون في الكلام حقيقة وجزاز، والكل متفق في أنه لا بد من باطن؟ وكيف يوثق بقولكم: إن لا بد من باطن؟ ولعل مرادكم بذلك خلاف الظاهر، قديون بالنفي الإثبات، وبالإنبات النفي، وبكل شيء من الأمور ما يضاهاه! وكيف يوثق مع ذلك بمذهب يظهره الواحد منهم، وليس يمكنهم أن يدعوا في مذاهم الضرورة؛ لأنهم في حكم من قد تواطأ على ما يخبر به؛ وإنما تعرف المذاهب مع فقد التواطؤ، كما تعرف بالأخبار صحة الخبر عنه، مع فقد التواطؤ، وليس فيهم كثرة، حتى لا يصح أن يحشدوا ما يعلمون!! هذا، وهم يساترون بالمذهب،

١٠

١٥

٢٠

و يأخذون اليهود والمواثيق ، على ستره وكتانه ، فلا تعرف مع ذلك أغراضهم ، وقصودهم ؛ فكيف يوثق بقولهم ! ، ولعلمهم يذكرون الحجّة ، ويريدون الشبهة ، ويذكرون الأئمة ويريدون غيرهم ، وهذا يوجب المدول عن مناظرتهم ، وترك الثقة بكمالهم ، ولذلك تقل الثقة بما يظهر عنهم ، إلا ما يظهر عن يعلم خروجه ، عن طريقتهم باستمرار الزمن الطويل عليه .

وقد بينا من قبل : أن لاجحة في الزمان ، وأن الذي يدعون من إثبات إمام معصوم لا يصح ؛ وأنه لو صح لكان لا يصح في هذا العصر ؛ فلو كان لا يعرف الباطن إلا من قبل الحجّة لما عرف أصلا ! ، وكيف يعرف على قولهم ، نفس الحجّة ، ليتمكن معرفة الباطن من قبله !! .

١٠ فإن قالوا : يعرف بالمعجز .

قبل له : فكيف يصح الاستدلال بالمعجز وقد بينا : أنه إنما يدل لوقوعه موقع التصديق ، وإذا كان التصديق عندهم لا يدل فما يقع موقعه كمثل .

وإن قالوا : بنص الرسول عليه ، فيجب أن يكون لنصه على قولهم باطن ، وفي هذا إبطال سائر ما يتعلقون به . . . وقد بينا : أن الحجّة — لو ثبتت — كان لا بد من أن يعرف الباطن بالقرآن ، أو السنة ، دون غيرهما ؛ وهذا يوجب أن الباطن هو الظاهر ، لأن جميعهم يمكنهم أن يعرفوه ؛ وقولهم في إثبات الباطن امتحانا ، وتنبها على قدر العلماء ، فلا بد من تثبته ، بعيد ؛ لأن قدر العلماء قد يظهر ، وإن لم يثبت الباطن ؛ لأن ما يدل عليه القرآن قد تباين أحوال الناس فيه ، بحاجتهم في معرفتهم ، إلى العلم بما يجوز على الله تعالى ، وما لا يجوز ، وباللغة ومواقعها ، فلا يصح ما ادّعوه ، ولا ينقصون من ادّعى لباطنهم باطنا ، وجعله ٢٠ ظاهرا ، ليكون الامتحان أعظم ، والتنبه على رتبة العلماء أكمل .

فصل

١١٦٣/

في بطلان القول بأن تفسير القرآن وتأويله
لا يعرف إلا من قبل الرسول أو الإمام

اعلم . . أن الذي قدّمناه من قبل ، من وجه دلالة الكلام على المراد ، وأنه
٥ مما لا يقع فيه اختصاص يبطل هذا القول ؛ ويوجب أن سائر العلماء يعرفون من
تفسيره ما يعرفه الرسول ، صلى الله عليه ، والإمام ؛ وما أبطنا به القول بأن
التفسير لا يختص به السلف ، دون الخلف ، يبطل هذا القول ؛ وما بينا به أنه
لا معصوم يرجع إليه في الزمان ، وسائر الأزمنة ، وأن الحجّة قائمة بالقرآن ، وبالنقل
عن الرسول ، دون الإمام . يبطل ذلك ؛ وما بيناه من أن الإمام إنما يعرف ذلك
١٠ على الحسّة الذي يعرفه العلماء ، يبطل ذلك ؛ على أن معرفتنا بتفسيره ، بكلام
الرسول توجب أن تصح معرفة ذلك بكلام الله تعالى ؛ لأنه ، صلى الله عليه ،
إنما بين ذلك بالعربية ؛ فإن كان بقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ
إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ لا يعرف المراد ، فتفسيره صلى الله عليه ، لا يعرف ذلك ؛ وهذا
يوجب كون القرآن عبثا ، وسائرا ما يتلون به ، مما يوجب الرجوع إلى الإمام ،
١٥ وكونه حجة ، على ما يتعلق به الإمامية ، فيما نبينه ، عند القول في الإمامة ، لأنه
لا ينص الكلام في هذه المسألة .

فصل

في بطلان طعنهم في القرآن من حيث يشتمل على المحكم والمتشابه

- اعلم . . أن الطعن بذكر المتشابه إنما يصح متى ثبت أنه على هذا الوجه لا بد من أن يبيح ، وأن لا يقع من الحكيم ، فاما إذا لم يمكن بيان ذلك فلا مطعن به ؛ لأننا وإن لم نذكر الوجه ، في كونه صلاحا ولطفا ، فلنا نعلم في الجملة أنه لا بد مع وروده من الحكيم ، أن يكون كذلك ، كما يعلم في الآلام الواقعة منه تعالى ، أنه لا بد من كونها حكمة وصوابا ، فليس يخلو بعد ذلك ، من يطعن بذكر ذلك ، من أن يكون مسما ، لكونه تعالى حكيما ، ولكون القرآن محجزا ، واقفا من جهته تعالى ، أولا يسلم ذلك ؛ فإن لم يسلمه فالكلام في هذين الأصلين أولى من الكلام في المتشابه ، لأنه لا وجه للكلام في أمر مبین : هل هو حكمة أو ليس بحكمة ؟ ونحن لا نثبت الفاعل حكيما ؛ وإن كان يسلم ذلك فالقدر الذي قدمناه ، يكفي في زوال الطعن ؛ لأنه لا بد من أن يكون لبعض الوجوه ، وإن لم نعلمه ، كما نعلم أن تبديده تعالى بالصلاة وغيرها من العبادات حكمة ، وإن لم نسلم [تفصيل وجه الحكمة فيها ؛ وكما نعلم في سائر أفعاله أنها حكمة وإن لم نعلم^(١) الوجه في ذلك ؛ وليس وراء ذلك إلا التجاهل ، والدخول في طريقة المصلحة ، الذين يطعنون في إثبات الصانع ، وفي حكمته ؛ بما يظهر من الآلام والصور التبيحة ، وتباين الناس في الفنى والفقر ، وفي / طريقة الباطنية ، أنه لا بد من أن نعرف في كل فعل من أفعال الله تعالى عنه ، كونه حكمة ومصلحة ، على طريق التفصيل ، فإذا بطل قولهم في ذلك ، بطل بمثله الطعن في المتشابه .

١٦٣ ب /

فإن قالوا : إنما يتم ما ذكرتموه متى سلم أن مثله قد يحسن ، فبينوا ذلك ليتم ما ذكرتم ؛ لأننا نقول لكم : ما أنكرتم أنه يقبح ، لأنه ضد ما وقع عليه البيان والإفادة ، فإذا كان تعالى إنما أنزل القرآن بيانا للناس ، وهدى لهم ، فكيف يصح أن يودعه المتشابه الذي ليس ببيان ، بل يحتاج إلى بيان !

ونقول لكم : إذا كان تعالى لو خاطب العرب بالفارسية لكان قبيحا ، من حيث لا يصح التوصل بظاهره إلى المراد ؛ فهلا قلتم في المتشابه بمثله ؟

ونقول لكم : إن الحكيم إذا كان غرضه البيان فغير جائز أن يترد عن أهل مراتب البيان إلى أدونها ، فكيف يصح أن يترد عما يبين إلى ما لا يبين أصلا !

فقول لكم : إذا لم يميز في الحكيم أن يكون مليسا ، فكيف يجوز أن يخاطب بالمشبهة ، الذي ليس بأن يدل على الحق أولى من أن يدل على الباطل ؛ فنقول لكم : إذا لم يميز عليه التعمية فضلا عن الكذب ، فكيف يصح أن يخاطب بما ظاهره خلاف التوحيد والعدل ، والحق ، في سائر المذاهب !!

ونقول لكم : كيف يصح أن يخاطب بما المعلوم أن أهل الباطل يستدلون به على باطلهم ! وهل هذا إلا من باب المفسدة !

ونقول لكم : إذا وجب فيه تعالى أن يحب رسوله الأحوال المنفرة ، فواجب أن يحب كتابه الأمور المنفرة ؛ وأقل ما في المتشابه ، أنه ينفر عن الحق ، ويكون الناظر فيه عنده إلى التمسك بالباطل أقرب .

ونقول لكم : قد علمنا ذلك بالوجود والمشاهدة ، لأننا نجد «الحجيرة» فيه «والمشبهة» لا تعتمد في الأغلب إلا على الآيات المتشابهة ، في مذاهبها ، وتجعله من أوكد أسباب ثباتها على ذلك .

وقول لكم : إذا كان / في الشاهد من يقصد بخطابه البيان ، لا يحسن منه ما يشبه عنده المراد ، وكان حكم النائب محولا على الشاهد ، فيجب مثل هذه القضية في خطابه ؛ وربما تملقت « المحيرة » بذلك ، لتجمله ذريعة إلى نصرة القول بالجبر ، وإضافة القبايح إلى الله سبحانه ، وأنها حسنة منه .

- واعلم . . أن المتكلم قد يكون صادقا بالكلام المحتمل ، إذا أراد به الوجه الصحيح ، ويمثل جميع ذلك على كونه صادقا ، بالكلام المخصوص ، الذي لا يحتمل ؛ لأن الصدق ليس بمقصود على الحقيقة ، دون المجاز ؛ وإنما يكون المتكلم صادقا ، بالكلام الذي يجوز أن يتناول المراد باللغة ، على وجه إذا قصد به وجه الصدق ، فإذا صح ذلك في التشابه ، كصحته في الحكم ، ولم ينتج أن يكون له معنى ، فيجب أن لا يكون قبيحا ، لأن من حق الصدق ، إذا نرج من أن يكون عبثا ، بمجهول غرض صحيح فيه ، أن يكون حسنا ؛ فإذا كان هذا حال التشابه ، فكيف ينفي وقوعه من الحكيم ؟

- وبعد . . فإن الأولى أن يقال : إن ثبوت وقوعه من الحكيم ، بما دللنا به على أن القرآن معجز بوجوب كونه حسنا ، ويكون ذلك أولى من طعنهم ، لأنه اعتماد على الدليل ، والذي ذكره اعتماد على ظن وشبهة .

- وبعد . . فإن ظاهره ، وإن أوهم التبيين ، فلا يكون أكثر من الآلام ، فإذا صح فيها أن تكون حسنة ، لوجه من وجوه الحكمة ؛ فكذلك القول ، في التشابه .

- فإن قال : أتقولون : إن التشابه لابد من أن يكون له وجه معلوم في الحكمة ، أو يجوزون أن لا نعلم وجه الحكمة فيه ؟

قيل له : إذا ثبت في الجملة كونه حكمة ، وأن يعلم وجه الحكمة فيه ، أولا يعلم سواء في زوال الطعن ؛ والأقرب أن لا بد من أن يكون للتشابه منزلة ، على كونه محكما ، ليحسن منه تعالى ، أن يخاطب به ؛ وقد ذكر شيوخنا في وجه الحكمة فيه ، ومنزته وجوها : -

١١٦٥ /

منها - أن كونه متشابها ، ومقتنا بالمحكم أدعى لسائر أهل المذاهب إلى النظر في القرآن ، وتأمله ؛ لأنهم متى ظنوا وجود ما ينصرون به أفاويلهم ، كان نظرهم فيه أقوى ، وتأملهم له أشد ؛ فيكون ذلك داعية للحق إلى انشراح الصدر ، ولابطل إلى تأمل ما يزول به عن باطله ؛ ولو كان جميعه محكما لم يكن ليحصل هذا الوجه

وليس لأحد أن يقول : فهذا أحد وجوه قبعه ؛ لأن عنده ينظر المبطل فيه ، ويحكم به ؛ وذلك لأن تمسكه بذلك ليس لأجل نظره في التشابه ؛ لأن السبق قد وقع إليه .

وإنما قلنا : إن ذلك أدعى لهم إلى النظر في القرآن وتدبره وتأمله ، لوجود فيه ما يدل على المراد بالمتشابه ، فإذا لم ينصرف المبطل عند ذلك عن باطله لم يخرج ، تأمله القرآن من أن يكون أدعى إلى ما ذكرناه ؛ كما أن زيادات الأدلة لم تخرج من أن تكون أدعى ، وإن كان في الناس من يبقى عندها على الباطل ؛ وكل أمر يكون باعثا على النظر في الأدلة فهو أولى .

ومنها - أن كون القرآن مشتملا على المحكم والمتشابه يقتضى أن الناظر فيه ، والمتأمل له إذا ظفر بما ظاهره التشبيه ، وما يدل على التوحيد ، أن ينظر في أدلة العقول ، وفي سائر ما نبه عليه تعالى ، في كتابه ، ليعلم به أيهما الصحيح ؛ فيعلم

•

١٠

١٥

٢٠

أن ما يدل ظاهره على ذلك هو المحكم، دون الآخر؛ وما دعا إلى هذه الطريقة فهو أولى في الحكمة .

ومنها - أن عند النظر في ذلك ربما ذكر العلماء ، وتعرف منهم ما أشكل عليه ، وما دعا إلى ذلك هو أولى مما يقتضى المدول عنه ؛ لأن مذاكرتهم تكشف عن الحق ؛ والمدول عنه يقتضى الثبات على الباطل .

ومنها - أن كونه كذلك أقرب إلى المدول عن طريقة التقليد، إلى طريقة النظر ؛ لأنه إذا وجد القرآن مختلفا لم يكن بأن يقله المحكم أولى من المتشابه ؛ فيحوج إلى الرجوع إلى الأدلة وتأملها^١ ولو كان الجميع محكما لكان أقرب إلى الإنكسار على ظاهره، وطريقة التقليد فيه . . . يبين ما قلناه : أن الكبير من العوام يتكل الآن على تقليد ما يشتهيه ، ووافق اعتقاده ، ويعرض عما يخالف ذلك ؛ فلو كان كله محكما لكانوا إلى هذه الطريقة أقرب ؛ والمعلوم الذي لا يحتل في الشاهد : أن أحدا إذا أراد بحث غيره على كثرة الفكر ، الذي يشهد الطبع ، وينسج الذكاء والفهم على المراد ، ليفكر في الاستخراج ، وأجل به القول ليتأمل ، فيستبطن منه الصحيح ؛ وربما رأى أن إيضاح ما يورد عليه يقتضى إنكساره على حفظه ، والمدول عن طريقة الفكر ، فيجد ذلك مفسدة ؛ وهذا يقتضى صحة ما ذكرناه في المتشابه ؛ وعلى هذا الوجه يجعل ما ذكره تعالى من الأدلة على التوحيد والعدل في كتابه : أنه نبه عليها جملة ، ليكون المكلف غير متكل عليها ، لكي ينظر فيما دلت في عقله ، من وجوه الأدلة ؛ فسا الذي يمنع ، على هذه الطريقة ، من أن يكون تعالى أنزل بعض الكتاب متشابه ؛ لأنه علم أن الصلاح ، أن يزداد نظرم

١٦٥ ب /

وتأملهم ، ويكفوا في معرفة الحق خواطرم ، لأن من حق المحكم أن يدل العارف
باللغة ، بظاهره ، ويستغنى عن فكر مجتد ؛ فإذا كان متشابها فلا بد من فكر
مجتد ؛ وعنده لا بد من استحضار الأدلة ، ليحمل المراد به على موافقتها ؛ وكل
ذلك زائد في الحكمة ، فعمل المتشابه ، لما ذكرناه ، محل الآلام ، التي الحكمة فيها
أعظم من الصعوبة والملل ، لأن الاعتبار ، الذي يقع بها لا يكاد يحصل لغيرها ،
فكانت في الحكمة أولى ؛ فكذلك القول ، فيما ذكرناه ، من المتشابه ؛ وهذه الجملة
تسقط ما سألوا عنه ؛ لأنهم^١ بنوا الكلام على أن المتشابه تلبس ، وتمعبة ،
وعدول عن البيان ؛ وقد بينا : أن الأمر بخلافه ؛ لأن التلبس لا يكون ملبسا
بالكلام إلا إذا سدد على مخاطب طريق معرفة مراده ، وإذا فتق له طريق
ذلك ، وبينه وأؤكد من بيانه بتقييد الكلام ، فكيف يكون ملبسا ؛ وقد علمنا
أن أحدا إذا خاطب غيره ، على عهد تقسم لا يكون ملبسا ، وإن كان ظاهر
الكلام منه ، لو تجوزد عن العهد لم يدل على المراد . لكنه مع العهد إذا دل
على المراد ، من التقييد والاتصال ؛ وما مهده الله في العقول ، من المعارف والأدلة
أؤكد من العهد ، في هذا الباب ؛ فيجب خروج الخطاب لأجله ، من أن يكون
تعميها ، وتلبسا . . . بين ما قلناه : أنه لو وصل بالكلام المراد ، لم يخرج عن
حد الاحتمال ، وبأن قرره في العقل بالمعرفة والدليل ، قد أخرج عن باب الاحتمال ؛
فكيف يكون اتصال الكلام به مخرجا عن التلبس ، وما قرره في العقل فخرج له
عن ذلك ؟ ؛ ولا يجب فيه تعالى أن يبلغ في البيان أعلى الرتب ؛ لأن ذلك لو وجب
لوجب في المعارف ، أن تكون ضرورية ؛ لأن ذلك ألغى من تكليف النظر والمعارف ،
لامتناع السفه فيها ، وتأنيا في المكتسب ؛ فإذا لم يجب ذلك فغير واجب في البيان
أن يبلغ نهايته في الوضوح ؛ بل لا يمنع في المتشابه أن يكون أولى في البيان ،

١١٦٦ /

١٠

١٥

٢٠

لبعض ما ذكرناه ، وهذه الطريقة توجب إبطال القياس والاجتهاد في الأحكام ،
وتوجب إبطال الاستدلال بكلام رسول الله ، صلى الله عليه ، وأن يكون طريق
جميع البشر الاضطراب ، إلى قصده ، صلى الله عليه ، وهذا من الفساد ؛

١٦٦ ب /

- وقد بينا : أن قولهم في التشابه أنه إلى الباطل لا يصح ، لما قدمناه ،
لأننا قد بينا : أن الأمر فيه بالضد ، من ذلك ؛ وبيننا : أن اشتباهه إنما يكون
من جهة اللفظ ، فأما من جهة المعنى فليس بمشبه ، لأن المقوّر في العقل ، بمتلة
إرسال القول به ، ويحل محل عهد المخاطب مع المخاطب ؛ فكيف يصح القول
بأن المراد به مشته ؛ وإنما يعلم المراد به بقريضة تقترب به ، على ما قدمناه ؛
وإن كان في باب لأحكام نسلم المراد به وبغيره ، فلو وجب القسح في ذلك ،
من هذا الوجه لزم مثله في المحكم ، بأن يقال : كان يجب أن يبلغ في البيان حد
التخصيص ، حتى تزول عنه الشبهة والتعميم ؛ وهذه طريقة تنفي العموم
والظواهر ؛ فإذا بطل ذلك بطل ما سألوا عنه ؛ ويخالف ذلك خطاب العرب
بالفارسية ؛ لأنه ليس في العقل ما يعلم معه المراد ، فيكون عينا ، وليس كذلك
حال التشابه ؛ [لأنه لا بد من أن يدل على المراد به ، إما العقل ، وإما المحكم
وكلاهما ثابت لمن ينظر في التشابه]^(١) ، فأما استدلال المبطلين بالتشابه فغير موجب
لقبحه ؛ لأنهم قد يستدلون على باطلهم ، بأمور في عقولهم ؛ ولم يوجب ذلك
قيح العقول ، وبالمحكم ولا يوجب ذلك قبحه ؛ فكذلك القول في التشابه ؛ وإنما
يؤتون في ذلك من قبلهم ؛ ولو أعطوا النظر حقّه لعلموا أنه لا يدل إلا على
الصحيح ؛ وقد بينا : أن ذلك لا ينفرد ؛ فلا يصح حمله على ما تقول في الرسول ،

صلى الله عليه وسلم ، : إنه يجب كل ما ينفر عن القبول منه ، بل قد بينا : أن
جميعه لو كان محكماً لكان إلى التفسير أقرب ؛ ولا فرق بين من يتماق بذلك
في التشابه ، وبين من يبطل النظر بمثله ، ويزعم أن الحق لا يعلم إلا باضطرار . .
وقد بينا : أن في الشاهد قد يحسن من أحداً الخطاب بالمشبه ، إذا كان له غرض
ويكده معه خاطر المخاطب ، ويبحث على زيادة تدبر وتأمل ؛ ويسدل به عن
طريقة الحفظ والتقليد ؛ فلا وجه لأن يقال : إن الشاهد يقتضى قبس ذلك
فالتأشبـه يجب أن يكون مثله لأننا قدّمنا الحال في ذلك

فصل

في أن المتشابه قد يعلم تأويله ، والمراد به ، وما يتصل بذلك

- اعلم . . أن الأولى في معنى قوله تعالى ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ ، أن يكون عطفًا على ما تقدم ، ودالا على أن الراسخين في العلم يعلمون تأويله ، بإعلام الله تعالى إياهم ، ونصبه الأدلة على ذلك ؛ فيكون قوله تعالى : ﴿ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ ﴾ دلالة على أنهم برسوخهم في العلم ، يجمعون بين الاعتراف ، والإقرار ، وبين المعرفة ، لأنه تعالى مدحهم بذلك ، ولا يتكامل مدحهم إلا بضم الإيمان والتصديق ، وإظهار ذلك ، إلى المعرفة بتأويله . . بين ما قلناه : أنهم لو كانوا لا يعرفون تأويله ، حالمهم وهم راسخون في العلم كحال غيرهم ، في أنهم يعرفون بأنه من عند الله ، ويؤمنون به ، فلا تكون لهم مزية على غيرهم ، والكلام يدل على أن لهم مزية . . وبين ذلك قوله تعالى ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ ، مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ ، هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾ ؛ فكيف صح في المحكم أن يكون أصلا للتشابه ، وليس له معنى يستدل بالمتشابه عليه ، فلا بد من أن يكون له تأويل يدل عليه المحكم ، ولا يكون كذلك إلا على ما قلناه . . بين ذلك أنه تعالى قال ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ، أُضْغَاءَ الْفِتْنَةِ ﴾ ، فذم أهل الزيف لأنهم يتبعون المتشابه ابتغاء الفتنة ، فلا بد من صحة اتباعها ابتغاء الحق ؛ ذلك لا يكون إلا ويصح معرفة معناها ؛ ويدل على ما قلناه : أنه تعالى لا يجوز أن يخاطب بكلام إلا ويريد به أمرا ما ، فالمتشابه في ذلك كالحكم ، وإلا لم يكن لان مخاطبهم بلغة العرب معنى ؛ وكان لا فرق بينه وبين سائر اللغات ؛ فإذا كان قول من يقول :

إن الحكم لا يعرف معناه ، يفسد بهذه الطريقة ؛ فكذلك القول في التشابه ، وإنما يخالف أحدهما الآخر ، بأن الحكم يعرف المراد به بظاهره ، لا بالرجوع إلى قرينة ، والتشابه لا يعرف تأويله إلا بقرينة ، أو به ، وبغيره .

/ ١٦٧ ب

فإن قال : أليس قد قال كبير من شيوخكم : إن قوله تعالى ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ يقتضى تمام الكلام ، وأنه تعالى المتفرد بعلم تأويله ، ثم استأنف قوله تعالى ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ ﴾ ؛ ولذلك علق بذكرهم خبراً ، ولو كان عطفاً على ما تقدم لم يصح ذلك فيه ، أفأ يدلكم ذلك ، على بطلان ما قدمتم ؟

قيل له : إن من يذهب في تأويل الآية إلى هذه الطريقة ، لا يمنع من أن يعلم العلماء المراد بالتشابه ، لكنه يقول : إنه أراد بقوله تعالى ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ المتأولة ، على نحو قوله تعالى ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ ، يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ ﴾ ،

وأراد بالتأويل المتأول ، وهو عز وجل المتفرد بالعلم بالتأويل ، وأوقاته ، وأحواله ، ولستنا نقول : إن تأويل التشابه يجب أن يكون معلوماً للعلماء ، من كل وجه يصح أن يعلم عليه . وإنما يجب أن يكون في الوجه المقصود معلوماً فقط ؛

فأما ما عدا ذلك فالواجب أن ينظر فيه ؛ فما دل عليه الدليل يعلم ، دون ما لا دليل عليه ، وصل هذا الوجه قال شيخنا « أبو علي » : إن قوله تعالى ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي ﴾ إنما أراد به أن المعرفة بكيفية حاجة الحى إليه ؛

من أمر الله تعالى ، الذى تفرد بالملم به ؛ وإلا فالروح نفسها وأحوالها معلومة ؛ ولا يجب إذا لم تعلم من بعض الوجوه أن لا تكون معلومة ، في الوجوه المقصودة ؛ فكذلك القول فيما قدمناه . يبين ذلك : أنا إذا تدبرنا التشابه آية ، نعلم المراد به بالدليل الواضح ؛ فلا فرق ، والحال هذه ، بين من قال : إن المراد به لا يعرف ،

- وبين من يقول بمثله في سائر ما يدل عليه الدليل ؛ لأن قوله تعالى ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ قد علمنا بالدليل ، أنه تعالى ، أراد مجيء من يعمل أمره /
- لأن أهل اللغة إذا شاهدوا من يقوم مقام الملك ، من صاحب جيشه ، والمتكفل بأمره يقولون : قد جاء الخليفة ؛ فلما كانت أوامره تعالى تصدر على السنة الملائكة ، عليهم السلام ، لم يمنع أن يكنى بذكره عنهم . على ما ذكرناه ؛ وربما استعملوا ذلك فيما هو دون ذلك ؛ لأنهم عند الاختلاف في مسألة من الفقه ، إذا وجدوه في كتاب « المزني » يقولون : هذا « الشافعي » ، قد ذكر خلاف ما حكيت ؛ لما كان الكتاب يحمل عمل قوله ؛ وهذا معروف ؛ وهكذا طريقتنا في سائر المتشابه ؛ أنه لا بد من أن يكون له تأويل صحيح ، يخرج على مذهب العرب ، من غير تكلف وتعمق ؛ بل ربما يقتضي كون الكلام أزيد في رتبة الفصاحة ، منه إذا كان محكما ؛ فكيف يصح ، والحال ما قلناه ، أن يدعى أن المتشابه لا يعرف معناه ، ولا تأويله ! لكن أهل العلم هم الذين كلفوا ذلك ، كما وصفهم تعالى ، بالرسوخ في العلم ، دون غيرهم ؛ وإنما يجب على سائر الناس أن يعلموا : أن المراد به لا يجوز أن يكون ما دل الدليل على بطلانه ؛ وهذا بين لمن تدبر ؛ فاما القول بأن تأويله لا يعرفه إلا الرسول فقد بدنا فساد ذلك من قبل ، لأن الطريق الذي يعرف به الرسول ذلك ، هو الجمع بين أدلة العقول ، واللغة ، والمحكم ، والمتشابه ؛ وقد علمنا أن هذه الطريقة يصح من العلماء أن يتوصلوا بها ؛ فلا فرق ، والحال هذه ، بين من يقول : إنه ، صلى الله عليه ، يختص بأن يعلم تأويله ، دون غيره ، وبين من قال بمثله في المحكم ، وفي سائر أدلة العقول ؛ وإذا بطل تخصص الرسول بذلك ، فبان لا يجوز أن يخص به الإمام

- أولى ؛ فاما ما قوله في المجعل فإنما صح أن يختص الرسول بمعرفة مراده ،
لأنه في ذلك الوجه لا يكون عليه دليل ، فالرسول يعرفه ، من قبل الله تعالى ،
ثم يؤديه إلينا كالأحكام المبتدأة ، ولم نقل في ذلك : إنه ، صلى الله عليه ، يعلم
ذلك بالقرآن ، ونحسب لا نعرفه فلا يلزم ذلك ، على ما قدمناه ؛ على أنا قد بينا
في أصول الفقه : أن وجه المجاز مع القرينة بمنزلة نفس الحقيقة ، فإذا كان بالحقيقة
يعلم المراد / ويتساوى حال الجميع فيه ، فبأن يعلم ذلك بالمجاز مع القرينة (أولى) ؛
وبينا : أن ذلك يحمل محل قول القائل : عشرة إلا واحدا ، في أنه يعرف ما به
يعرف ، بقوله : تسعة ؛ ولا معتبر باختلاف اللفظ في هذا الباب . . يبين ذلك أن
مواطاة المخاطب مع المخاطب تجعل الكلام المحتمل غير محتمل ، وما نعلمه من حال
القديم تعالى وحكته ، وأنه لا يريد إلا الحق يزيد على ذلك ؛ لأن طريقة المواطاة
قد تغير ، ويصح فيها البداء ، والطريقة الدالة على حكمته تعالى لا يصح فيها ذلك ؛
فيجب إذا خاطب بما يعلم أن الحقيقة ليست مرادة به ، أن يحمل على وجه المجاز ،
الذي يقتضيه دليل العقل ؛ ولولا صحة هذه الطريقة لوجب في كثير من المحكم
أن لا يعرف به المراد ، من حيث يجوز أن يقع تخصيصه بغيره من الآيات ؛ وهذا
موجود في الآيات الدالة على الأحكام ، فيجب على موضوع قولهم : أن لا يعرف
تأويلها ؛ ومتى قالوا : إن تأويل ذلك معروف ، من حيث نعلم ما يجوز أن تخص
به ، وما لا يجوز ، فكذلك القول ، فيما ذكرناه من التشابه ؛ على أن الذي طبع
العلماء يمنع مما يقوله القوم ؛ وذلك لأنهم يستدلون بكتاب الله تعالى ، من غير
تخصيص ، ولا يقتصرون على ما يدل بظاهره ، دون ما يدل بقرينة ، أو بطريقة
من الاستنباط والقسمة ؛ فكيف يصح أن يدعى أن ذلك لا يعلمه إلا الإمام ،

أو الصحابة ! ؛ وكيف ينكر على العلماء قولهم : إن التشابه يعلم تأويله ، ولا ينكر على المتفهمة استدلالهم بالآيات على الأحكام ، مع أن فيها حكما ومشابها ! .

وبعد... فإن هذه الطريقة من القوم توجب أنه تعالى لم يزل القرآن ليدل الناس على الحلال والحرام به وعلى الديانات ، بل يلزمهم أن يقولوا : / إن فيه ما قصد بإزالة هذه الطريقة ، وفيه خلالة ؛ وقد علمنا خلاف ذلك .

فإن قالوا : فقد قال عز وجل ﴿ لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ ، وهذا يدل على أن فيه ما لا يصح أن يعلم تأويله .

- قيل لهم : إن ذلك من أوكد ما يدل على ما قلناه ، وذلك لأنه مع بيانه ، صلى الله عليه ، يعلم به المراد ، فإذا كان بيانه لا يختص ، صح من جميعهم ، أن يعلموا المراد ؛ على أن المراد بهذه الآية ، لو كان ما ادعوه لوجب أن لا يصح أن يعلم بالقرآن شيء ؛ وإنما يعلم بيانه ، صلى الله عليه ؛ وقد علمنا : أن الأمر بخلافه ؛ ولأن قوله تعالى ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ يدل ظاهره على المراد ؛ إلى غير ذلك من الآيات ، وهذا يمنع مما تعلقوا به ، وبين أن قوله تعالى ﴿ لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ المراد به بيان ما أنزله وحيا ، دون ما أنزله من القرآن ؛ لأن القرآن يستقل بنفسه ، فيما يدل عليه ، فلو احتاج إلى بيانه عليه السلام لاحتاج بيانه إلى بيان آخر ، ولا تصل إلى مالا نهاية له ، وقد قال شيخنا « أبو هاشم » : إن المراد بذلك الأداء دون التفسير ، لأن المفسر إنما يفسر الكلام ، الذي يعقل به المراد ، فلا يجوز إلا أن يحمل ذلك على أنه يبلغ ويؤدي ؛ لأنه لولا إبلاغه لما وقع البيان ، فلا يمتنع أن يعبر عنه بأنه بيان ؛ ويكون ذلك أولى ؛ لأنه يمكن حمله على عمومها وظاهره ؛ ومتى حمل على خلافه لم يمكن فيه إلا التخصيص... يبين ذلك

أنه متى حمل على ما قالوه كان ناقضا لقوله تعالى ﴿ أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ
الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ ﴾؛ ومتى حملناه على ما قلناه لم يتناقض؛ لأن الكفاية وإن وقعت
به، فلا بد من الإبلاغ والأداء، حتى يصح أن يعلم ويكتفى به؛ وقد بينا
في « شرح المقالات » : أن الصحيح في معنى التشابه والمحكم ما قلناه، دون
ما ذهب إليه سائر الناس؛ فليس لأحد أن يطعن بذلك / فيها قلناه؛ لأننا لا نجعله
متشابها على طريقة من يقول : إنه يتضمن ما لا دليل عليه، ولا تصح معرفة
تأويله؛ بل لابد وإن كان متشابها في اللفظ أن يكون المراد به واحدا، بالإدلة
عليه من المحكمات، أو أدلة العقل^(١).

(١) في « ط » القول .

فصل

في بطلان طعنهم في القرآن من حيث الزيادة والنقصان

والتحريف والتغيير

قد بينا من قبل : أن العلم بالقرآن ، وبأنه متناول من الرسول ، صلى الله عليه وسلم ، على هذا الحد ، ضروري ؛ كما أن العلم بالرسول ، وأدعائه النبوة ، وتحديده بالقرآن ، ضروري ؛ فلا يجوز أن يقال : إنه قد حرف ، ويدل ؛ على ما حكى عن فرقة لا نصيب لها في الإسلام .

فان قيل : فيجب على هذا أن يكون سائر الناس ، من العوام وغيرهم ، لا يشكون في آية ، أنها من القرآن ، بل كله ، وقد علمنا الأمر بخلافه .

- ١٠ قيل له : إن حال القرآن كمال ما يعلم ضرورة ، بنقل الناقلين ؛ وقد علمنا : أن النحواص ومن تكثر غلطيته ، وسماعه للأخبار ، قد يعلم ما لا يعلمه غيره ، فلا يمتنع في العاصي أن لا يعرف من حال القرآن ما ذكرته ؛ لكنه متى شك فيه ورجع إلى العلماء خبروه بحاله ، فيقع له العلم الضروري ، بأنه من القرآن ؛ كما أنه لا يعرف سور القرآن أولاً ، ثم يعرفها بالأخبار ؛ وإنما كان يجب القدر بما ذكره ، لو كانوا لا يعلمون ، ولا طريق لهم ، من جهة الأخبار إلى معرفته ؛ فأما إذا كانت الحال ما ذكرناه ، من أن العلماء يعرفون ، والسامة تمكنهم المعرفة بالرجوع إليهم ، وسماع خبرهم ، فالذي قلناه مستقيم ؛ وهذه الطريقة مستمرة ، في كل ما يعلم بالأخبار ، لأن العاصي لا يعلم أصحاب الرسول ، لكنه يمكنه أن يعلم كل واحد منهم بالأخبار ،

١١٧٠ /

ولا يعلم غزاة « بدر » ، و « حنين » ، ويمكنه معرفة ذلك بالأخبار ؛ وكثير من
 الخواص لا يعرفون من بارز في الغزوات وقتل بها ، وإذا رام معرفة ذلك بالأخبار
 يمكنه ذلك ؛ وقد علمنا أن عناية المسلمين بالقرآن أعظم من عناية أرباب المذاهب
 بالكتب المصنفة ؛ وإذا صح فيها المعرفة بالأخبار فالقرآن إن لم يزد على ذلك لم ينقص
 منه ؛ وقد علمنا أن الناس قد دونوا شعر الشعراء ، حتى فصلوا بين الزيادة والنقصان
 فيه وعليه ، إذا كان من شعر المعروفين ، فلأن يجب ذلك في القرآن أولى ؛ وقد
 ذكر شيوخنا : أن القراءات المختلفة ، في القرآن معلومة باضطراب ، فضلا عن
 الكلمات ، حتى تعلم أنه ، صلى الله عليه ، أدى إليهم ، وعلمهم كلنا القراءتين ،
 في مالك يوم الدين ، ومالك يوم الدين ؛ حتى لا يجوز التشكك في ذلك ، لمن سمع
 الأخبار في القراءات ، وإن كان من ليس من أهله لا يعرف ذلك ، وإن كان
 يمكنه أن يعرفه ، بأن يتمزق ، على ما قدمناه ؛ فأما قولهم : إن القرآن كان أزيد
 فنقص ، في أيام « عثمان » ، أو غيره ، فما بينا فساد ، وأوردنا فيه ما يكفي ؛ وما يزيد
 ذلك وضوحا : أنه لو جاز ذلك في أيام « عثمان » ، مع قرب العهد ، من الرسول ،
 وشدة العناية بالإسلام ، لحاز في غير ذلك من الأوقات ؛ فكان يجب أن يحسوز
 في بعض الخواارج : أن يعمد إلى ما بين الدفتين فيغيره ، ويتم له ذلك ؛ وقد علمنا
 أن ذلك مستحيل ، متعذر ، لو رامه في السير من القرآن ، فكيف في كثيره ! ،
 ولو رام ذلك لعظم النكير ، ولما صح أن يقار على ذلك ، فكيف يجوز أن يجري مثل
 ذلك في أيام « عثمان » ، أو يتم ما رامه ، ولا يقع النكير ، وكيف يجوز ذلك ، ولا ينكره
 أمير المؤمنين « علي » ، رضي الله عنه ، . وإن لم يتمكن كل النكح في أيامه فهلا ردت
 القرآن ، إلى مثل حاله ، في أيام خلافة عليه السلام ، وقد علمنا أن الاهتمام بذلك
 من أعظم أمور الدين ، فقد كان يجب أن يقدمه ، على كل ما اشتدت عنايته به ؛

لأن الفساد في تغيير القرآن أعظم من الفساد الواقع ، مما كان من « معاوية » ،
والصلاح في رده إلى طريقته أعظم من الصلاح بإبطال أمر « معاوية » ؛
فهذا تشاغل به ، وصرف الهمة إليه .

١٧٠ ب /

فإن^١ قالوا : قد فصل ذلك ، لكنه لم ينقل ، فهذا يوجب من الجهالات
ما يزيد على تجويز الزيادة في القرآن ، وقصصاته ؛ لأنه يلزم عليه ، فيما هو ثابت من
القرآن التشكك ، وكذلك في كونه معجزا ؛ فكيف يجوز أن ينقل ما جرى من
الاختلاف بين « عبد الله بن مسعود » ، و « زيد بن ثابت » ، في القراءات ،
ولا ينقل الأمر العظيم ، الذي هو قوام الدين ؛ وهذا ركيك من القول .

فأما تجويز التحريف فإنه يشكك في أحكامه ، ويمنع من كونه دليلا ،
ولا يمكن معه المعرفة بالفرق بين ناسخ ومنسوخ ، ومتشابه ومحكم ، ومطلق ومقيد ؛
فكيف السبيل مع ذلك إلى القول بأنه هدى ، ودلالة ! !

وهذا يبين فساد ما يقوله القوم ، وأن الذي يوردونه من الآيات وتغييرها ،
والزيادات فيها ، من أعظم مكابد الشيطان ، ولا يجوز أن يكون إلا من فعل الملعدة ،
الذين تستقروا بإظهار مذهب « الإمامية » ؛ على أنهم يوردون في آيات كثيرة
ما يدل على ذكر أمير المؤمنين « علي » وأنه المقدم ؛ ولو كان ذلك حقا لما ترك ،
عليه السلام ، ذكره ، في المواقف التي دفع إلى ذكر فضائله ومتابعيه فيها .

فصل

في بطلان طعنهم في القرآن ، بأن فيه تناقضا واختلافا ، فيما يتصل
باللفظ ، والمعنى ، والمنهج

اعلم . . أن أول ما نقوله ما ذكر عن شيخنا «أبي الهذيل» بأنه قال : قد علمنا
• أن الصرب كانت أعرف بالتناقض من الكلام من هؤلاء المخالفين ، وكانت على
إبطال أمر رسول الله ، صلوات الله عليه أحرص ؛ وكان صلوات الله عليه يتقدمهم
بالقرآن ، ويقرعهم بالعجز عنه ، ويتقدمهم بأنه لو كان من عند غير الله لوجدوا
فيه اختلافا كثيرا ؛ ويورد ذلك عليهم تلاوة ، ولحوى ؛ لأنه كان ، عليه السلام
ينسبه إلى أنه من عند الله الحكيم ، وأنه مما لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من
خلفه ، ويدعى أنه دلالة ، وأن فيه الشفاء ؛ فلو كان الأمر في تناقض القرآن ،
• على ما قاله القوم ، لكانت العرب في أيامه / إلى ذلك أسبق ؛ فلما رأيناهم قد صدلوا
عن ذلك إلى غيره ، من الأمور علمنا زوال التناقض عنه ، وسلامته ، على اللغة .

١٧١/

فإن قالوا : يجوز أن يكونوا قد أوردوا ذلك لكنه لم ينقل ، كلمتهم بما قدمناه
من قبل ، على من يقول : قد عارضوا القرآن ، لكنه لم ينقل . . بين ما ذكرناه :
• أن إعجاز القرآن على ما تقدم ذكره لا يتم إلا بمجزأة لفظه ، وحسن معناه ، وقد
علمنا أن المتناقض من الكلام لا يصح معناه ، فضلا عن أن يوصف بالحسن
والاستقامة ؛ فلو كان الأمر في تناقضه واختلافه على ما يدعيه القوم لكان ذلك
يقبح في كونه معجزا ، ولوجب أن يعرف القوم من ذلك ، مع شدة العناية
والحرص ، ما لا يعرفه غيرهم ؛ فكان يجب أن يسبقوا إلى ذكره . . بين ذلك : أنه

١٥

لو كان لهم فيه متعلق ، لما تركوا ذكره ، وإن لم يكن صحيحا ، فكيف إذا كان صحيحا ؟ ، وفي عدولهم عن ذلك دلالة على بطلان ما ذكره .

- وبعد .. فإن من يدعى ذلك ليس يخلو من أن يقول : إن القرآن عربي ، أو يمنع من ذلك ؛ فإن كان يدعى خروجه ، عن لغة العرب ينسأ له أنه لا شيء يذكر ، مما زعم أنه مناقض لغيره إلا ويسلم على وجه صحيح .. يبين ذلك : أن المناقض من الكلام هو : أن يكون أحد الكلامين يتضمن نفي ما يشته الآخر ، أو إثبات ما ينفيه ، أو ضد ما تناوله الآخر ، أو ما يجري مجرى الضد ، ولا تناقض في الكلام إلا ما ذكرناه ؛ وقد علمنا أنه ليس في تخاب الله تعالى ما هذا حاله ، حتى لا يمكن فيه غيره ؛ فإن ادعى فيه ما هذا حاله ينشأ فساد قوله .

ومتى قال : إن في القرآن ما يقتضى ظاهره ذلك ، لكنه يحتمل غيره .

- قيل له : فحوزوا أن يكون المراد ما لا يتناقض ، ولا يحكم بتناقضه ، لأن قوله تعالى ﴿ اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ إذا احتمل أن يكون المراد المنور ، كالدلة ، ويفعل الأنوار ، فكيف يحكم بأنه مناقض لقوله ﴿ مثل نوره ﴾ ، بل يجب أن يستدل بقوله ﴿ مثل نوره ﴾ على أن المراد بالأول : أنه ذو النور ، حتى يصبح معنى الإضافة ؛ ومثل ذلك لا يعد نقضا في الكلام ؛ بل ربما أوجب رتبة الفصاحة ، للاتساع بما هذا حاله ؛ لأن وصفنا الرجل بأنه عدل أدخل في الفصاحة من وصفنا بأنه عادل ، أو من العدل من قبله ؛ وهو أبلغ في المدح ، وأبعد من نسب خلاف العدل إليه ، فلا يجب إذا أضيف إليه العدل مرة ، ووصف بأنه عدل أخرى ، أن يكون متناقضا ؛ وقد علمنا أن أحدنا يقبل على غيره ،

١٧١ ب /

فمرة يقول : كان هذا بيننايتك ، ومرة يقول : هو ما جته يدالك ؛ فيكون الكلام متفقا غير مختلف .

ومتى قال القائل ، في قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ إنه يتناقض ، لأن دخول الكاف على مثل^(١) يقتضى إثبات المثل ، والنفي يقتضى ضد ذلك ؛ لأنه لا يجوز أن لا يكون كمثل مثله ، وهو مثل لمثله ، لو كان مثل ، ينسأله أن دخول الكاف في مذهب العرب يقتضى تأكيد نفي المثل ؛ وأنه أبلغ من قوله :

ليس مثله شيء ؛ فلا يصح مع ذلك أن يدعى فيه المتناقضة ، لأن الواحد منا إذا أراد أن يؤكد المثل في الإثبات والنفي أدخل فيه الكاف ، فيقول : ليس كمثل زيد جواد ولا شجاع ؛ فيكون أبلغ من حذف ذكر الكاف ؛ وهذا يبين أنهم طعنوا في التكرار ، بذكر ما أدعوا أنه مناقض ؛ والوجه الذى لأجله أدعوا تناقضه هو

الذى يعظم شأن القرآن ، وبين رتبة فضاحته ؛ وقد بين شيخنا « أبو على » ، في نقض « الدامغ » : أنه إنما كان يصح أدعاء ذلك لو كان في كتاب الله تعالى إثبات ونفى ، في عين واحدة ؛ فأما إذا لم يوجد ذلك ، وإنما يدعى في عموم وخصوص ، فالذى يمنع من أن ينصرف أحدهما إلى غير ما ينصرف الآخر إليه ، لو كان فيه تناقض ، على ما أدعوه . . . يبين ذلك أن القائل إذا قال : جاء فى الناس ، لا يجب أن يحمل على جميعهم ، حتى يكون قوله لتلامه : أمض إلى السوق ، واشتر الوظيفه ، متناقضا لذلك ، من حيث لا يشترى ذلك إلا من الناس ، بل يجب أن يحمل الكلام على الاتفاق دون التناقض ، وقد بين أهل هذا الشأن : أن القائل إذا قال : زيد قائم قاعد ، لا يجب التناقض فيه ، دون أن يفيد لهال واحدة ؛ لأنه لا يتبع كونه كذلك ، في حالين ؛ وقد ذكر المتكلمون في حقيقة الضدين : أنهما يستحيل اجتماعهما في وقت واحد ، ومحل واحد ، ولم يثبتوا بينهما التضاد ، إذا تباين الوقت والمحل ،

(١) ساقطة في « ص » .

- وكل ذلك يبين فساد ما يتلقون به من التناقض ، في كتاب الله تعالى ؛ وقد تمضى شيخنا « أبو علي » القول في ذلك في قصص كتاب « الدامغ » ، وشفى الصدر رحمه الله بما أورده ؛ وقد نهينا على الأصل في ذلك ، ولولا أن الكلام فيه يطول لذكرنا بعضه ، والذي قدمناه في شبه المخالفين ، في المخلوق ، والاستطاعة ، يبين فساد هذا القول ؛ لأنهم إنما يتلقون بمثل هذه الشبه ، عند ادماهم التناقض ؛ ونحن نورد اليسر مما أورده « ابن الراوندى » في كتاب « الدامغ » ، وأدعى به المناقضة ، ليعرف به ضعفه ، فيما أدماه ، وتمرده ، ونجوه ، فالقليل من الأمور يدل على الكثير ، ونحيل في الباقي ، على ما نقض به شيخنا « أبو علي » رضى الله عنه كلامه .

- أدعى أن قوله تعالى ﴿ وَمَا اخْتَلَفُوا إِلَّا مِنْ بَدِ مَاجَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَيْنَهُمْ ﴾ مناقض لقوله سبحانه ﴿ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ ﴾ ، وقوله ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾ إلى غير ذلك من الآيات ؛ فقال شيخنا : إن قوله ﴿ وَمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ إِلَّا مِنْ بَدِ مَاجَاءَهُمُ الْعِلْمُ ﴾ أراد به المجيج والقرآن ، دون العلم بصحة ما جهلوه ؛ لأنه تعالى أطلق العلم ، ولم يقيده ، وأراد بقوله ﴿ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ ﴾ تشبيههم ، لإعراضهم عن النظر فيما أنامهم من المجيج ، بمن هذا حاله ؛ وكذلك ، فلأنما ذكر الطبع ، لأنهم إذا أعرضوا وجهلوا وكفروا ، حصل في قلوبهم لكفرهم ما يسى طبعاً وختاً ، فلا تناقض في الكلام ؛ وقد تسمى الحجة علماً ، إذا كانت طريقاً للمعرفة ؛ وربما سمي الكتاب علماً ، كما نقول : هذا علم « أبى حنيفة » ، وعلم « الشافعى » ، لما أمكن به التوصل إلى معرفة علمهما ؛ والمجيج في ذلك أولى ؛ على أنه تعالى إذا لم يذكر العلم بماذا ، فنأين أن المراد به العلم بصحة ما كفوا ، دون أن يكون العلم المقضى لكلال العقل ،

١٧٢ ب /

والمصحح للاستدلال والنظر ؟ . وقد بينا في معنى الطبع والكن ، فيما تقدم ما بيني ، وإنما الغرض أن نبين تصسف من أدعى في ذلك التناقض .

ومنها — ، قوله : إن قوله تعالى : (وَمَنْ يُضِلِلْ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ وَرِيٍّ مِنْ بَعْدِهِ) ينقض قوله سبحانه (فَزَيَّنْ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَهُوَ وَلِيُّهُمُ الْيَوْمَ) ، وأدعى أن إحدى الآيتين تقتضي أن لا ولي للكفار ، والثانية ، تقتضي أن لهم وليا ، وأولياؤهم الشيطان ؛ لأن المراد به الجنس ، لا العين ؛ فبين شيخنا رحمه الله « أبو علي » بعده في هذا الباب ؛ لأن قوله (قَالَهُ مِنْ وَرِيٍّ مِنْ بَعْدِهِ) المراد به في الآخرة عند إضلال الله لهم بالعقوبة ؛ وأراد تعالى بقوله (فَهُوَ وَلِيُّهُمُ الْيَوْمَ) في دار الدنيا ، وتقييده بذكر اليوم يدل على ذلك ؛ ثم بين أنه لو كان المراد في وقت واحد لم يتناقض ، لأن المراد فما لهم من ولي ، ينفع وينصح ، وكون الشيطان ولًا لا يقتضي أن ينصر ، وينفع ، ويخلص من الإضلال ، فكيف تكون مناقضة !

ومنها — ، ما أدعى من أن قوله جل وعز (إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا) ينقض قوله سبحانه (أَسْتَحْذِرُ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانَ فَاَتَسَاهُمُ ذَكَرَ اللَّهُ) وقوله (فَزَيَّنْ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ) ، وزعم أن من يستحذ عليه ، وعلى قلبه ، ويصده لا يجوز أن يكون ضعيف الكيد ، وأن التناقض في ذلك ظاهر ؛ وقال شيخنا ، رحمه الله : إن المراد بأن كيد الشيطان ضعيف ، أنه لا يقدر على أن يضل الكافر وإنما يوسوس ويدعو فقط ، فإن أتبعه لحفته المضرة ، وإلا غلغله على ما كان ، فهو بمنزلة فقير يوسوس إلى الثني ، في دفع ماله إليه ، وهو يقدر على الامتناع ، فإن وافقه فليس ذلك لقوة كيد الفقير ، لكن لضعف رأيه ، وأتباعه .

وهذه طريقة الكفار مع الشيطان ، وإنما استحوذ عليهم لما أتبعوه على طريق المجاز ؛ وقال « فصدهم » لما أتبعوه ، على طريق المجاز ، كما يقال في الملك

العظيم : قد استحوذ وأستولى عليه خادمه ، وقد صده عن العدل والإحسان ، وذلك لا يمنع من أنه ضعيف في نفسه وفي كيدته ، فكذلك القول فيما ذكرناه ؛ وإنما نبه الله تعالى بذلك على ضعف الكفار ، لما تمكن الشيطان منهم ، مع أن حاله ما وصفنا ، وتركهم الحزم ، وعدولهم عن الصواب ، وإلا فالشيطان لا يمكن منه إلا الوسوسة ، التي لولاها لكان الكافر ميكفر أيضاً ؛ لأنه لا يجوز أن يكفر عند دعائه ، على وجه ، لولاه كان لا يكفر ، فلا يكون لوسوسته تأثير .

وهذا الموضوع هو الذي خالفه شيخنا « أبو هاشم » فيه ، فجوز أن يجري دعاء الشيطان مجرى زيادة الشهوة ، في أنه لا يجب أن يمنع تعالى منه ، إذا علم أن عنده يكفر ، ولولاه لآمن ، لأنه جار مجرى التمكن ، خارج عن طريقة المفسدة ، وقد يتنا من قبل القول في ذلك .

ومنها — ما ادعاه المتجبر ، من المناقضة بين قوله تعالى ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِثَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴾ وبين قوله : ﴿ وَيسألونك عن الروح ، قُلِ الروح من أمرِ رَبِّي ﴾ وزعم أنه إذا لم يعلم الجواب عن هذا القدر لم يصح ما تقدم ذكره ؛ فبين ، رحمه الله ، جهله ؛ لأنه تعالى بين : أن ما يقدر عليه ، من الكلمات والأدلة لا نهاية له ؛ ولم يرد بذلك ما وجد من الكلمات والمجيب ؛ وقوله تعالى ﴿ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي ﴾ يدل على ذلك ؛ لأن الكلمات الموجودة لا تفاد لها ، فالمراد به فيما نقنأوله القدرة ، فكيف ينقض ذلك أن لا يبين له أحوال الروح مما سألوا عنه ! لأنه علم : أن الصلاح

١٧٣ ب /

(١) ساقطة من « ص » . (٢) ساقطة من « ط » .

(٣) في كل من « ص » و « ط » يترى السياق ، إذ يرد فيها بمسئلة تأثير ما ضمه (عند دعائه) من وجه لولاه كان لا يكفر ؛ والظاهر أن السياق لا يقتضي وجود هذه العبارة ، وأنها تكررت خطأ .

أن لا يبينه ، لأنه لا يجب في بيان كل شيء أن يكون صلاحا ، ولا يجب في كل ما يقدر تعالى على بيانه أن يبينه . . وهذا خزي من أوردته ؛ وربما كان ظهور مثل ذلك على السنة أعداء الدين لطفًا في فضيحتهم وخزيهم ؛ ولم يذكر اختلاف الناس في تأويل الروح : هل هو الروح في الحقيقة ؟ أو جبريل ؟ أو غير ذلك ؟ وقد يبناء من قبل ، وكان الغرض لإبطال ما أدهاه .

ومنها — ما أدهاه من تناقض قوله سبحانه ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ﴾ وقوله ﴿ قُلْ أَنتُمْ لَسْكَفُورُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ ، وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَندَادًا ، ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ، وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا ، وَقَدَرَفِيهَا أَقْوَاتًا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ ، سَوَاءً لِلَّسَّائِلِينَ . ثُمَّ أَسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ ، فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ، فَفَضَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ ﴾ ، وذلك يبلغ ثمانية أيام ؛ فبين شيخنا ؛ رحمه الله قلة معرفته ؛ لأنه تعالى أراد بقوله ﴿ قُلْ أَنتُمْ لَسْكَفُورُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ ﴾ إلى قوله ﴿ وَقَدَرَفِيهَا أَقْوَاتًا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ ﴾ مع اليومين المتقدمين ، ولم يرد بذكره الأربعة ما تقدم ذكره . . قال « أبو علي » ، وهذا كما يقول الفصيح : صرت من البصرة إلى بغداد / في عشرة أيام ، وصرت إلى الكوفة في ثلاثة عشر يوما ، ولا يريد سوى العشرة ، بل يريد مع العشرة ، ثم قال تعالى ﴿ فَفَضَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ ﴾ وأراد سوى الأربعة ؛ هذا إذا حصل لم يكن مخالفا لقوله ﴿ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ﴾ ، لأنه قد دخل في ذلك خلق الأرض والسماوات ، وخلق أقواتها ، بما خلقه من الجبال والمياه ، وغير ذلك مما يخرج منه أقوات العباد .

ومنها — ما أدماء من تناقض بين قوله سبحانه ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا، ثُمَّ أَسْتَوَى إِلَى الْمَاءِ فَمَسَّاهُ سَبْعَ سَمَوَاتٍ، فِي يَوْمَيْنِ﴾ وبين قوله ﴿أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ الْمَاءُ بَنَاهَا، رَفَعَ سَمَكَهَا فَمَسَّاهَا، وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا . وَأَنْتَرَجَ صُحَاهَا وَالْأَرْضُ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾، وزعم أن الآية الأولى تقتضي أنه خلق الأرض قبل السوات، والثانية توجب أنه خلق السموات قبل الأرض، فبين شيختنا جهله وتجبره ؛ بل قال : إنما أخبر أن الأرض بعد ذلك دحاهها ، وقد كان خلقها من قبل ؛ وإنما أراد بدحوها أنه بسطها، فقد كان تعالى خلقها، لا مبسوطه، قبل خلق الماء، ثم بسطها، بعد خلق الماء، وأزالها إلى الموضع الذي هي فيه .

وإنما أردنا بذكر هذا القدر التنبيه على جهله، وإلا فالقدر الذي قدمناه من الأصول كاف، في بطلان ما يدعون من المناقضة؛ لأننا قد بينا الأصل فيه، وإنما يؤتى القوم من قلة التأمل والمعرفة . بما يجوز على الله تعالى، ولا يجوز، أو بطريقة اللغة، ولو تقيصنا جميع ذلك كثير، وطال الكتاب .

فأما من يدعى في القرآن : أنه متناقض في دلالته؛ لأنه يدل ظاهره على أمور مختلفة في الديانات، فالذي قدمناه في باب « المحكم والمنشأ به »، وذكرناه آنحرا، في زوال التناقض يبطل ذلك؛ لأنهم إنما أتوا في ذلك من جهة الجهل بما يجوز على الله تعالى، ولا يجوز / وبطريقة اللغة ؛ فأما مع المعرفة بذلك وتأمل الآيات فلا بد من أن ينكشف أنه لا اختلاف في دلالته؛ وهذا كما نقول من أن قوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ موافق لقوله ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ متى حصل ذلك على أن تأويله وجاء متحملا أمر ربك، على ما تقدم ذكره ؛ ونحو قوله تعالى ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ إنه موافق لقوله ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ

- الْحَقُّ وَالْإِنْسُ) إذا حل على أن المراد به العاقبة ؛ وقد بينا في مقدمات كتاب «المتشابه» أن المتعلق بمثل ذلك لا يتخلو من أن يزعم أن القرآن دلالة على التوحيد والعدل ؛ أو يقول : لا نعلم صحة دلالاته إلا بعد العلم بالتوحيد والعدل ؛ وبيننا فساد القول بالأول ، بأن قلنا : إن من لا يعرف المتكلم ، ولا يعلم أنه ممن لا يتكلم إلا بحق ، لا يصح أن يستدل بكلامه ، لأنه لا يمكن أن يعلم صحة كلامه إلا بما قدمناه ، لأنه لا يصح أن يعلمه بقوله : أن كلامه حق ، لأنه إذا جوز في كلامه أن يكون باطلا يجوز في هذا القول أيضا أن يكون باطلا ، وإذا وجب تقدم ما ذكرناه من المعرفة ، ليصح أن يعرف أن كلامه تعالى حق ودلالة ، فلا بد من أن يعرض ما في كتاب الله من الآيات الواردة في العدل والتوحيد ، على ما تقدم له من العلم ، فما وافقه حمله على ظاهره ، وما خالف الظاهر حمله على المجاز ، وإلا كان الفرع ناقضا للأصل ؛ ولا يمكن في كون كلامه تعالى دلالة سوى هذه الطريقة ؛ فإذا ثبت ما قدمناه لم يمكنهم ادعاء الاختلاف والمنافضة فيه ؛ لأن محكمه ومتشابهه سواء ، في أنهما لا يدلان ، وفي أن الواجب على المكلف عرضها على دليل العقول ؛ وإذا وجب ذلك فيهما حملنا ما يمكن إيفاء الحقيقة حقها على حقيقة ، وما لا يمكن أن نوفي حقه حملناه على مجازه المعروف ، فكيف يدعى في مثل ذلك التناقض ! .. وبيننا أن آيات الكتاب التي هي دالة في الحقيقة على الحلال والحرام لا يمكن ادعاء التناقض فيها ؛ لأنها إذا اختلفت فلا بد من أن تقدر التقدير الذي قدمناه ، فيخص بعضها بعضا ، وتجعل وهي مفترقة كأنها متصلة ، وكان بعضها مقيد ببعض ، على ما يجب في طريقة اللغة ، فكل ذلك يبطل تأليفهم بهذه الطريقة .

١٧٥/

- فأما الكلام على من قال في دفع هذا الكلام : إني لا أثبت ما في كتاب الله
مختلفا في الظاهر، وأقول : إنه متفق، وأن من اعتقد هذه المذاهب المختلفة فقد
أصاب ، لأنه تعالى لو أراد منهم المذهب الواحد لم يمر خطابه ، على هذا الحد ،
فما يبين فساد من بعد عند إكفار المتأولين ، وعند بيان الفصل بين ما يجوز
الاجتهاد فيه ، ويكون كل مجتهد فيه مصيبا ، وبين خلافه ، وسنبين عند ذلك
• بطلان قول « عبد الله بن الحسن » ومن تبعه .
-

فصل

في بيان فساد طعنهم في القرآن من جهة التكرار

والتطويل وما يتصل بذلك

أعلم . . أن شيخنا « أبا علي » قد أشبع القول في ذلك ، في « مقدمة التفسير » ،
فذكر أن العادة من الفصحاء جارية بأنهم قد يكررون القصة الواحدة ، في مواطن
متفرقة ، بالفاظ مختلفة ، لأغراض تتجسد في المواطن ، وفي الأحوال ؛ وذلك
من دلالة المخاطر والفضائل ، لا من دلالة المعايير في الكلام ؛ وإنما يباب التكرار ،
في المواطن الواحد ، على بعض الوجوه .

قال : وإنما أزل الله تعالى القرآن على رسوله ، صلى الله عليه ،
في ثلاث وعشرين سنة ، حالا بعد حال ، وكان المتعالم من حاله ، عليه السلام :
أنه يضيق صدره لأموار عارضة ، من الكفار والمعارضين ، ومن يقصده
بالأذى والمكره ، فكان جل وعز يسليه ، لما يتزل عليه من أقاصيص من
تقدم من الأنبياء عليهم السلام ، ويعد ذكره بحسب ما يعلمه من الصلاح ؛ ولهذا
قال تعالى (وكلا قصص عليك من أنباء الرسل ما نثبت به فؤادك) فيين / أن
هذا هو الغرض ، وإذا كان ضيق الصدر يتجسد ، والحاجة إلى تثبيت الفؤاد ،
حالا بعد حال تقوى ، فلا بد عند تثبيت فؤاده ، وتصديره على الأمور النازلة ، أن
يبيد عليه ما لحق المتقدمين من الأنبياء ، من أعدائهم ، ويبيد ذلك ويكرهه ،
فيجتمع فيه الغرض الذي ذكرناه ، وأن يعرف أهل القصص ، عند تأمل هذه
القصص ، وقد أعيدت حالا بعد حال ، ما يختص به القرآن من رتبة القصص ؛
لأن ظهور القصص ومزيتها في القصة الواحدة ، إذا أعيدت أبلغ منها في القصص

المتفارة ؛ فهذا هو العائدة فيما تكرر في كتاب الله تعالى . من قصة « موسى »
و « فرعون » ، وسائر الأنبياء المتقدمين ؛ وإن كان لابد من زيادة فوائد في ذلك
تخرجه من أن يكون تكراراً لجلته ؛ وهذا بمنزلة الواعظ والخطيب ، الذي إذا ذكر
قصة وعظ بها ، وذكر من قصص الصالحين وأخبارهم ، لم يمتنع بعد مدة ، أن يعلم
الصلاح في إيماده ، فلا يكون ذلك معيياً ، بل ربما لا يباب ذلك في المجلس
الواحد ، إذا اختلف الغرض فيه

إن قال : أفليس الله ، جل وعز ، فعل القرآن كرة واحدة ، وإن كان أنزله
في المدة التي ذكرتموها ؟

قيل له : لا يمتنع ذلك للصلحة التي تختص الملائكة في معرفته وعمله ، والمزم
على ذلك من حاله ؛ وإذا كان تعالى فعله ليدل به على نيّوته عليه السلام ، صار هو
المقصد ، فيكون الذي ذكرناه ، من طول مدة إنزاله فيما بعد كأنه حاصل في أول
ما خلق ، لو لم تحصل فيه فائدة زائدة ، فكيف وقد بينا ذلك فيه ؛ قال « أبوعل » :
فأما ما يكون في سورة الرحمن ، من قوله تعالى ﴿ قَبَائِرُ آلَاءِ رَبِّكَ تُكَذَّبَانِ ﴾
فليس بتكرار ؛ لأنه ذكرنا بعد نم ، وعقب كل نعمة من ذلك بهذا القول ،
فكانه قال قبائير آلآء ربك التي ذكرتها ، تكذبان ؛ وإنما عني بالثنائية الجن
والإنس ؛ ثم أجرى الخطاب ، على هذا الحد ، في نعمة نعمة ، وعنى بكل قول
غير ما عناه بالقول الأول ، وإن كان اللفظ متماثلاً ؛ وهذا كقول القائل ، لمن ينهاه
عن قتل المسلم وظلمه ، ويذره عن ذلك : أقتل زيدا وأنت تعرف فضله ! ،
أقتل عمرا وأنت تعرف صلاحه ! ويكرر ذلك فيكون حسناً ، ولا يعد تكراراً ؛
ولو أن أحداً عظمت نعمه على ولده ، ورآه أخذاً في طريق العقوق ، لحسن
أن يقبل عليه فيقول : أنفضني في كذا ، وقد أنعمت عليك ! ، أنفضني في كذا ،

وقد أئمت عليك ! فيكون تكرار ذلك أبلغ في المراءد ، حتى لو حذفه لنقص الفرض ، في هذا الباب ، ولم يكن بمنزلة .

فإن قيل : فقد ذكر في سورة الرحمن ، ما ليس من النعم ، وعقيد بهذا القول ، لأنه قال ﴿ هَذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِي يُكَذَّبُ بِهَا الْمُجْرِمُونَ ، يَطُوفُونَ فِيهَا وَبَيْنَ حَمِيمٍ آتٍ ۖ وَقَالَ : ﴿ بُرْسَلٌ عَلَيْكُمَا سُوطٌ أَوْ مِنْ نَارٍ وَنُحَاسٍ فَلَا تَقْصِرَانِ ﴾ ، فذلك يطلع فيما قلتم .

قيل له : إن جهنم والعذاب إن لم يكونا من آلاء الله تعالى ونعمه ، فإن ذكره لهما ، ووصفه لهما تعالى ، على طريقة الزجر عن المصاعب ، والترغيب في الطاعات ، من الآلاء والنعم ، كما أن التهديد والوعيد ربما يكون أعظم في النعمة والزجر عن المعصية ؛

قال : ومثال ذلك ما ذكره تعالى في مسودة النمل من قوله ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ، وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ ، مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا ، أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَلِيمٍ ﴾ ، ثم قال ﴿ أَمْ مَنْ جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَارًا ، وَجَعَلَ خِلَالَهَا أَنْهَارًا ، وَجَعَلَ لَهَا رَوَاسِيَ ، وَجَعَلَ بَيْنَ الْبَحْرَيْنِ حَاجِرًا ، أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَلِيمٍ ﴾ ، فكرر ذلك تنبيها على أدلة التوحيد ، فلما كان قوله :

أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَلِيمٍ عند أمور مختلفة من صنع الله تعالى ونعمه لم يعد مختلفا .

فاما ما ذكره تعالى من إعادة قوله ﴿ وَيَلْ يَوْمَئِذٍ لِلْكَافِرِينَ ﴾ في سورة المرسلات ، فلائنه ذكره عند قصص مختلفة لم يعد تكرارا ؛ لأنه أراد بما ذكره أولا ؛ ويل يومئذ للكافرين بهذه القصة ، كما أعاد قصة مختلفة ذكر مثله على هذا الحد ؛ فهو بمنزلة من يقل على غيره ، وقد قتل جماعة فيقول : ويل يومئذ لمن قتل زيدا . لمن قتل عمرا ، ثم يحرق الخطاب على هذا النحو ، في أنه لا يعد تكرارا .

- فأما ما يطعنون به، مما يزعمون أنه تكرر في سورة، قل يا أيها الكافرون، فقد بين «أبرعل» : أنه وإن أشبه في اللفظ التكرار، فليس بتكرار، لأن المراد به إلا أعبد ما تعبدون اليوم، وأراد بقوله : ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾، أنكم غير عابدين، لما أعبد اليوم، وأراد بقوله ﴿وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ﴾ أى أنى عابد ما عبدتموه،
- فما سلف ؛ لأنهم كانوا يعبدون في المستقبل من الحجارة والأوثان غير ما عبده
- من قبل، وعنى بقوله ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ أنكم لا تعبدون ما أعبد، بعد اليوم . . وإنما أنزل عز وجل ذلك لأن قوما من الكفار قالوا الرسول الله، صلى الله عليه : أعبد ما نعبد اليوم سنة، حتى نعبد ما تعبد أنت اليوم سنة، وأعبد أنت ما نعبد سنة أخرى، حتى نشترك في العبادة على هذا السبيل، فأنزل الله تعالى هذه
- السورة جواباً لهم . ولا يصح في الخطاب إذا قصد به هذا الوجه، إلا أن يورد
- على هذا الحد ؛ وليس ^١المعتبر بتكرار اللفظ ؛ لأننا نعلم أن الحروف والكلمات متكررة في كل الكلام، وإنما المتبر بالأغراض والمقاصد، فربما كان المشبه في اللفظ غير متكرر؛ وربما كان المتباين في اللفظ متكرراً، وهذا بين على أن كثيراً مما ذكره الله تعالى في قصص الأنبياء المتقدمين، لا يمتنع أن يكون تكرر منهم في أوقات، فكان ذكره بحسب تكراره، وذلك مما يدل على عظم شأن القرآن
- أيضاً؛ وذلك أنه تعالى خلقه في السماء ليكون دلالة للتلاوة، وموعظة لهم، فكل قصة ذكرها، كان لهم فيها عبرة عند حدوثه في أيام الأنبياء المتقدمين، كما حصل به الاعتبار لرسول الله، صلى الله عليه، ولبن بعده، ولو أن بعض الخطباء حمد إلى قصة واحدة، يقع بها للسامعين الوعظ والزجر فكرها، حالاً بعد حال،
- بألفاظ مختلفة، وتقص فيها وزاد، كانت لا يدخل في الكلام المصيب، بل ربما

/ ١١٧٧

(١) سابقة من «ص» .

يقتضى ذلك شرفاً في الكلام ورتبة فيه من جهة المعنى واللفظ، فلو كان ما أئزله تعالى، من أفاضيل من تقدم من الأئمة، عليهم السلام، في حكم ما يحصل في المجلس الواحد لم يجب كونه معيياً .



- ٥ فاما ملتهم بأن في القرآن تطويلا فقد بين شيخنا « أبو هاشم » : أن فصاحة الكلام، إذا كانت تظهر بحسن معانيه، واستقامتها، والحاجة إليها، فيجب أن يكون الكلام بحسبها، فلا بد إذا اختلفت أحوال المعاني أن يختلف الكلام، في التطويل والإيجاز؛ لأنه ليس في قول الله لفظة تتم قوله تعالى ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ، وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ، وَخَالَاتُكُمْ ﴾. فلا بد إذا كان الحال هذه، ووجب بيان المحرمات من النساء، أن يمرى تعالى الخطاب على هذا الحد؛ فن قال : كان يجب أن تكون هذه الآية بمنزلة قوله « ثم نظر » فقد ظم، وأبان عن جهله، بطريقة اللغة . . قال : ولذلك اختلفت الآيات، في الطول والقصر؛ لأن الذي جعله آية قد كان قصة تامة / أو يحل هذا المحل ؛ وقد بين أهل هذا الشأن : أن التطويل إنما يمد عيياً، في المواضع التي يمكن الإيجاز، ويغني عن التطويل فيها؛ فاما إذا كان الإيجاز متعذراً، أو ممكناً، ولا يقع به المعنى، ولا يسد مسد التطويل، فالتطويل هو الأبلغ في الفصاحة؛ ولذلك استحبوا في الخطب، وعند الحملات، والمواضع التي يحتاج فيها إلى إصلاح ذات البين، وتقرير الأحوال في النفوس، التطويل، وعابوا فيه الإيجاز؛ ولذلك قال شيخنا : إذا كان ^(١) غرض السائل : شغل بضرب غلامى، بيان ما به انشغل، عن قصد غيره، والقيام بحقه، فلو عد الغلمان، وذكر كيفية ضربهم كان معيياً ؛ ولو كان مراده بذلك أن يبين أحوال

(١) ساقطة من «ح» ، ومضبوطة بـ «ة» ، بين الكلام في «ط» .

- فلما نه، واختلاف أحوالهم، فيما يوجب ضربهم وتأديبهم لكان اختصاره على هذه الجملة هو المعيب؛ والأمر يختلف بحسب الفرض في هذا الباب، فأما ما في كتاب الله تعالى من التوكيد، فالذي يدل عليه كلام شيخنا «أبي علي»: أنه لا بد من أن يحصل فيه زيادة فائدة، مع كونه تأكيدا، وبين ذلك في مواضع، وذكر مثله كثير من أهل العلم بهذا الشأن؛ وإذا كان هذا حاله صار في حكم الخارج، عن التوكيد، من حيث يختص بفائدة محددة؛ ومتى لم يقل بذلك، وجعل تأكيدا فقط، فليس ذلك بمعيب؛ لأنه تعالى خاطبهم بلسانهم، بغيري في خطابهم على العادة المعروفة عندهم، فإذا كان قد يؤكّد عند شدة اهتمام أحدهم بالكلام، ويقتصرون على القول عند خلافه، فغير ممنوع أن يبيّن تعالى بمثله المكلفين على أحوال كلامه؛ ليكون تأمله لما يختص بالتاكيد أكثر؛ وربما كان الكلام مع قصد التاكيد كالمحتمل، فيجمله التاكيد لاحقا بما لا يحتمل؛ لأن قوله تعالى ﴿فسجد الملائكة﴾ لا دليل فيه على جنس دون عهد؛ فإذا قال: كلهم أجمعون زالت الشبهة؛ وعلم أن المراد به الجنس دون العهد، إلى غير ذلك، مما يذكر في هذا الباب؛ وربما يظهر تمام الفصاحة وكلامها، بذكر التوكيد^(١)، حتى لو عرى منه لكان مقصرا من غايته؛ فكيف يصح الطعن بمثل ذلك؟

/ ١٧٨

فأما زعمهم: أن في القرآن مستغنى عنه فيبطل بما قدمناه؛ لأنه لا يمكن في ذكر ذلك إلا بعض ما تقدم ذكره.

(١) ساقطة من «ص» .
(٢) ساقطة من «ص» .
(٣) كذا في كل من «ص» و«ط» ؟
(٤) في «ص» التوحيد .

وبعد — فإن الاستثناء عن بعضه إنما كان يصح لو أسكن أن يعلم أن لا وجه يخاطب لأجله تعالى إلا لظهور الفائدة ؛ فأما وقد يجوز أن يكون فيه من المصلحة واللفظ وغيرهما مما يتعلق بالتكرار ، فمن أين أن فيه ما يستغنى عنه ! ثم يقال للطاعين في القرآن بهذه الوجوه : لو كان الذي قلّم طمنا فيه ، ومقتضيا لميب يلحق القرآن لكان من تقدم من العرب ، مع قوة معرفتهم بالكلام الفصيح ، ورتبه ، ومزية حالم في ذلك ، على حال غيرهم ؛ مع شدة حرصهم على إبطال أمره ، صلى الله عليه ، وقوة دواعيهم ، ومزيتهم في هذا الباب لسائر ما قدمناه من قبل ، أن الطعن بذلك ، وذكره الاحتجاج به أسبق ؛ فلما عدلوا عن ذلك ؛ بل ثبت عنهم إعظامهم لحال القرآن ، من آمن منهم ، ومن بقى على كفره ؛ فذلك في الجملة دال على بطلان ما أوردتموه من الطعن ، لو لم يبين الوجه فيه .



فأما طعن من يطعن في القرآن ، بأن ظاهره خلاف ما في المقول ، فقد بينا فساده فيما تقدم من الأبواب ، والذي كلمنا به البراهمة ، من قبل ، في زعمهم : أن ما أتت به الرسل يخالف المقول ^(٢) يثبت فساد ذلك ؛ على أنا زعم أن الأمر بالضد ، مما قالوه ؛ لأنه ليس في القرآن إلا ما يوافق طريقة العقل ؛ ولو جعل ذلك دلالة على أنه من عند الله تعالى ، من حيث لا يوجد في أدلته إلا ما يسلم على طريقة العقول / ويوافقها ، إما على جهة الحقيقة ، أو على المجاز لكان أقرب ؛ وقد بينا : أن في شيوختنا من قال : إن سلامة القرآن على أدلة المقول أحد وجوه إعجازه ؛ وذكرنا ما في ذلك من الكلام .

ب ١٧٨

٢٠ (١) ساقطة من «ص» . (٢) في كل من «ص» و «ط» (يطل) ولا يظهره المعنى ؟
(٣) كذا في (ص ط) .



فأما قول من يدعى أنه مقصود في البيان عما يجب أن يكون عليه كلام الحكيم ،
فقد بينا : أن الأمر بالضد مما ذكره . وبيننا اختلاف العلماء ، في أنه في أصل
مراتب الفصاحة ؛ ويموز أن يكون في المقدور ما هو أعلى رتبة منه ، فبيننا أنه
لا يمتنع أن ينقسم ، فيكون منه ما هو في أعلى رتبة ، وفيه ما يميز أن يكون فوقه ؛
وكل ذلك يبطل تعلقهم بهذا الكلام ؛ وما قدمناه من ترك الفصحاء ، في أيام
الرسول ، صلى الله عليه ، وقد بلغوا النهاية في الفصاحة ، والمداوة ، الاحتجاج
بذلك يدل على بطلان هذا القول ، وبين صحة ما ذكرناه ، وبالله التوفيق .

فصل

في بيان فساد طعنهم في القرآن بأن فيه فارسية

وذكر أمور غير معقولة في اللغة

اعلم . . أنه صلى الله عليه ، كان يتلو عليهم قول الله تعالى ، (يَلْسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ)

فلو كان فيه فارسية لاحتجوا عليه بذلك ، وفي مدولم عن ذلك دلالة على فساد

هذا الطعن ، فلا يصح أن يدعى : أن قوله « مجيب » و « استبق » إلى غير

ذلك من باب الفارسية ؛ ولو كان القوم لا يعقلون المراد بقوله (طَلَمَهَا كَأَنَّهُ رُءُوسُ

الشَّيَاطِينِ) إلى غير ذلك لاحتجوا به أيضا ؛ لأن أحدا ما يؤثر في فصاحة كلامه

أن لا يفهم المخاطب معناه ؛ على أن الكلمة قد يجوز أن تتفق في اللتين ؛ فليس

كونها فارسية بمانع من كونها عربية ؛ فإذا كان لو تكلم بها الواحد من العرب ،

ولا تعرف حكمته ، أو حكاهما عنهم وجب إثباتها عربية ؛ فإذا ذكرها تعالى

في كتابه ، وشهد بان جميع الكتاب بلسان العرب ، فبان تثبت عربية أولى ؛

على أن اللفظة لا يمتنع أن تكون فارسية ، ثم تعزب وتفسير قصير عربية ؛ لأن

البصير من التفسير يفرجها عن بابها ؛ ولا يمتنع أن تصير عربية ، لتعارف يحصل

في اللغة العربية ، أو ابتداء وضع ؛ وهذه الجملة تبطل كل ما يتعلقون به ،

في هذا الباب ؛ وتبين أن من قال من المفسرين : إنها فارسية ، فواده أن أصلها

فارسية : لا أنها على ما هي عليه فارسية ؛ أو مراده أنها مع كونها عربية فارسية ؛

ومتى لم يكن هذا مراده فقد غلط ؛ والذي يدل على غلطه ما يدل عليه من إخبار

الله تعالى عن كل القرآن ، أنه بلسان عربي مبين .

فأما قوله تعالى : ﴿ طَلَمَهَا كَانَهُ الشَّيَاطِين ﴾ ، فالنقض معقول لأهل اللغة ؛ لأنهم إذا عرفوا في الجملة : أن خلق الشياطين فيه تشويه ، وفي الطبع عنه نفار ، لم يمنع أن يزجرهم عن المعاصي بذكر النار وأطعمتها ، ويشبه طلمها بذلك ؛ وربما كانت التثيل يمثل هذه الأمور التي يذهب القلب منها مذاهب مختلفة ، لخروجها عن طريقة المشاهدة أبلغ ؛ فكل ما يذكر من هذا الجنس فطريق الجواب عنه ما قدمناه ، فلا وجه للإطالة بذكره .



فأما الكلام فيما يدل عليه القرآن من الأحكام والشرائع ، وكيفية دلالاته فستذكره من بعد ؛ لأن تقديم القول في سائر معجزاته ، صلى الله عليه ، على ذلك أولى ؛ ثم نذكر من بعد الشريعة ، ومن تلزم ، ومن لا تلزم ؛ وما يتصل بدعوته ، ١٠ صلى الله عليه ؛ ومن يدخل فيها ، ومن لا يدخل ؛ ثم ننبه القول في الوعيد ، إن شاء الله .

الكلام

في إثبات سائر معجزات الرسول صلى الله عليه
سوى القرآن، وبيان دلالتها على نبوته

اعلم . . أن المعجزات المنقولة ، التي ظهرت عليه ، كثيرة ، وهي على ضرب
ثلاثة :

منها — ما تعلم صحته وثبوته ، إما باضطرار ، وإما باستدلال ؛ على ما سنبينه .
ومنها — ما ظهر واشتهر ، ويحوز أن يكون معلوما ، ببعض الطرق ، التي
منها تعلم الأخبار ، وإن لم يقطع على ذلك من حاله .

ب ١٧٩

ومنها — ما ينقل نقل الآحاد ، ويكثر ذلك ، وإن كنا نحوز في كثير منه ، أن
الجملة قامت به من قبل ، لأن لبعده المهد تأثيرا في الأمور التي ينفي نقل غيره عن
نقله ، على ما قدمنا في باب الأخبار ، وما هذا طريقه لا وجه لذكره ، وإن كثرت
لأن الاحتجاج به لا يصح ، وإنما يذكر لشرح صدور المؤمنين ، وليبين أن
معجزاته ، صلى الله عليه ، فيما تقتضيه الأمارات كثيرة ؛ كما أنها كثيرة فيما يقتضيه
النقل المتواتر ، وقد صنفوا في هذا الباب كتباً ، وضمنوها كل ما نقل في ذلك ؛
وإنما نذكر ما يدخل في القسم الأول ؛ وربما نذكر ما يدخل في القسم الثاني ،
لأنه الذي يصح الاحتجاج به ، ويكثر الطعن فيه من المخالفين ، فنبين زوال
المطاعن عنه .

فن معجزاته : صلى الله عليه ، ما ثبت عنه من مجيء الشجرة ، وعودها إلى
مكانها ، عند قوله لها : أقبل ، وأدبري ؛ وأنها أقبلت تحت الأرض خذاً ؛ ومن

شاهد ذلك حضرة مكة ، وأظهر ما شاهده ، بحضرة الرسول ، صلى الله عليه ، فلم ينكره ؛ وتظاهر الأمر فيه تظاهرا وقع اليقين بصحته ، وأطبقت الأمة عليه ، عصرا بعد عصر ؛ ولم ينكره مع ذلك أعداء الدين ؛ وإنما طمنوا فيه بأن قالوا : إنها حيلة وقعت منه ، وذكروا وجوها من الشبه في ذلك ، فهذا طريق معرفة صحته .

فإن قال : ومن أين أنه معجز ؟

قيل له : لأنه خارج عن طريق العادة ؛ فهو بمنزلة سائر المعجزات في هذا الباب ؛ لأن العادة لم تجر بأن يقع ذلك عن قدرة أحدا ، ولا عند قوله ؛ فليس يخلو من أن يكون ، صلى الله عليه ، جذبا ودفعها ، فذلك يدل على أنه قد خص من القدرة بما بأن به من غيره ، إذ أقبلت وأدبرت عند قوله ؛ فذلك يدل على أنه قد خص بنفس هذا الفعل ؛ لأن العادة لم تجر بمثله . . . بين صحة ما ذكرناه : أن الناس على اختلاف طبقاتهم يتكلمون في ذلك ، وأعداء الدين يزعمون أنه من باب الحيل / ؛ ولم يظفر مع ذلك أحد بفعل مثله ، مع الدواعي القسوية ، إلى إبطال كونه معجزا ؛ ولو كان مما تم فيه الحيل لكان التوصل إلى إنظهار مثله ، أو ما يقاربه في إبطال الاحتجاج به أو كد ، من إيراد الكلام عليه ؛ لأن الفعل في هذا الباب أقوى من القول ؛ فدلواهم عن التوصل إلى ذلك ، من أدل الدلالة على أنه مما لا يمكن الوصول إليه بالحيل . . . على أن شيوختنا قد بينوا أن ذلك لوصح بالحيل لكان لا يقدر في أنه معجز ؛ لأنه كان يجب أن يكون الله تعالى قد خصه بما معه أمكنه ذلك ، من وجه الحيلة ؛ ولا فرق بين أن يخصه الله تعالى بقدرة

١٨٠ /

وآلة ، أو بحيلة ؛ وكذلك قالوا لمن قال لهم : إنه صلى الله عليه ، ظفر بطيفه من الآلات أمكنه عندها فعل ذلك ؛ لأن ذلك يدل على أنه قد خص من تلك الآلة ، بما لم يخص به غيره ، فقلت في أنها معجزة من حيث بان بها ، محل القدرة العظيمة ، في هذا الباب .

- ٥ وقالوا : لو كانت الناس يقدرون على مثله ، ثم امتنع عليهم لدل على أنه معجز ، ولحل محل الاختصاص بالقدرة والآلة . . قالوا لو كان لا منع ، لكنهم صرفوا مع الدواعي الشديدة ، لدل على أنه معجز . . وقد تفحصنا كل ذلك من قبل ، ولم نذكر ذلك لأننا نجد من التزم ما ألزمونا محصا ؛ بل يبين أن جميع ذلك باطل ؛ وإنما ذكرنا ذلك لنبين أن التزاه لا يضر بصحة الاحتجاج بهذه المعجزة ؛ وذلك لأن قولهم : إنه صلى الله عليه اختص بزيادة قوة لا يصح ، لأنه دعا بالشجرة وهي مبانة ؛ والقادر بقدرة لا يجوز أن يفعل إلا فيما ماسه ؛ أو ماس ما ماسه ، فكيف يصح أن يدعى أنه جذب ودفع بقدرته ، والحال ما قلناه ؛ ولو جاز ذلك لجاز أن يدعى في بعض القادرين أنه وهو على وجه الأرض يحرك النجوم ، ويحرك الأشجار ، وما رما بان منه ؛ ولو جوزنا ذلك لم نأمن في تصرف أهل بلد أنه واقع من فعل قادر بعيد ، لا منهم ؛ وليس بعض الناس بجور ذلك منهم بأولى من بعض ؛ وهذا / يقدح فيما به يعلم القادر والتفاعل في الشاهد .

١٨٠/ ب

فإن قالوا : إنه عليه السلام جذبها وهو محاس لما ماسها .

- قيل له : لو كان كذلك لوجب في ذلك الجسم أن يكون ظاهرا ؛ ولا يجوز أن يكون كذلك ، ولا ينقل ؛ لأنه مما يؤثر في الأمر ، الذي له قتل ، وما حل هذا المحل لا يجوز ترك نقله ؛ على أن القادر منا ، لا يجوز أن يجذب بألة متصلة إلا ما يقارب الجسم ، الذي يصح أن يجذبه بيده ، بل ربما أمكنه أن يجذب

٢٠

بيده مالا يمكنه أن يجذبه بآلة ؛ لأن ما حل هذا المحل كلما قربت الآلة منه والمجذوب يكون جذبه أقوى منه إذا بعد ، وإن كان في كثير من الآلات يختلف الحال في ذلك ، من حيث يحصل في الآلة ما يكون في حكم المعين له على الفعل ؛ فإذا لم يحصل هناك ما هذا حاله ، فالأقرب يكون أقوى على جذبه من الأبعد ، فكان يجب إن كان الأمر على ما ذكرنا ، أن يكون النبي ، صلى الله عليه ، بآتنا من غيره بقدرة عظيمة ؛ وهذا يرد الأمر فيه إلى أنه معجز .

فإن قالوا : إن تلك (الآلة) لم تكن مرئية فلهذا لم ينقل .

قيل لهم : لو كان هناك ما يجذب به الشجر العظيم على وجه يشق الأرض لوجب أن يكون بحيث يرى ، وأن تكون له قوة وصلابة ؛ لأن ما ليس هذا حاله لم يمكن فيه ذلك .

وإن قالوا : لو كان له قوة وصلابة ، وإن لطف عن الرؤية لدقته ، كما يكون ذلك في الفلز وغيره .

قيل له : إن الذي قدمناه يبطل ذلك ، لأنه كان يجب أن يتمكن من جذب مثله بيده ، ولأن هذا الثقل العظيم لا يجوز أن يجذب بالفلز ؛ بل يجب أن ينقطع الفلز دونه إلا أن يكون الجاذب عظيم القدرة ، على ما قدمناه ؛ على أن الأمر لو كان كما قاله لوجب أن لا يصح أن تعود الشجرة إلى مكانها ، ورسول الله ، صلى الله عليه ، بحيث كان ؛ لأن مثل هذه الآلة لا يصح أن يدفع بها المجذوب ، كما يجذب بها ، إلا أن يتغير بها الدافع عن حاله ، ويصير في غير مكانه ، ومتى قيل : إن تلك الآلة في هذه الأمور خرجت عن العادة فقد أكدوا كونه معجزا ؛

لأنه يجب أن يكون / يحيى الشجرة معجزاً، وهلهأ وتحريكها بهذه الآله أيضاً
معجز .

وقد حكى عن «أبي عيسى الوراق» و«ابن الراوندى» فى ذلك وفى غيره ، من
المعجزات التى نذكرها شبهة ؛ وذلك أنهم قالوا : إذا كان الواحد منا لم ينته به
الحال إلى أن يتصفق العقول ، والعادات ، وأحوال الناس ، فى الأزمنة المختلفة ،
والأماكن المتباعدة ، ويعرف أنواع الحيل ، ويفصل بينها وبين مالا حيلة فيه ،
أو يعرف طبائع الأجسام ، وما تختص به من القوى واللطائف ، حتى يعلم ما الذى
يمكن مما لا يمكن ، وما الذى يبلغه الناس بالحيل ، وما الذى يستحيل من ذلك فهم ،
وما الذى يتأتى بطبائع الأجسام ، وما الذى يتعذر ، فبأذا يدفع فى المعجزات ،
التي وجه كونها معجزة ، الجمع ، والتفريق ، والتحريك ، والتسكين ، والجذب ،
والدفع ، وسائر ما يصح من العباد فعل مثله ، وأنهم وصلوا إليه بضرب من الحيل ،
لا يجب أن يظهر لنا ونعرفه كما لا يجب فى حجر المغناطيس وغيره ، مما يختص
بجذب بعض الأجسام أن يعرفه ، كل عاقل ؛ ولا يجب إذا ظفر بعرفته أن يجوز
كونه معجزاً ؛ وكما يجوز ذلك فيه ، وفى سائر ما ظهر فى العالم من الطلسمات وغيرها ،
فيجب أن لا يستنكر العاقل مثله ؛ وإذا لم يستنكر كان ظهور مثل ذلك من الشبه ،
ولم يصح أن يكون دالاً على النبوة ، وسلك هذه الطريقة من الشبهة .

واعلم . أن الذى قدمناه من قبل ، من أن هذا السائل لا يخلو من أن يقول :
إن جميع هذا الجنس قد يجوز التوصل إليه بالحيل ، فيلزمه أن يجوز أن يحتال
المحتال فى قلب المدن ، وطمر البحار ، والطيوان فى الهواء ، ونقل الجبال ، وقلب

(١) رسمها فى « ط » ما حل ، وفى « ص » مشته ؛ وهذا أقرب ما تقرأ به ؟

(٢) رسمت فى كل « ص » و « ط » . « فباذى » بلا خط وقرأتها هكذا بتوجيه السياق .

- أحوال البلاد عما جرت به عادتها في الحر والبرد ، وهذا / مما لا يقرمه أحد ؛
أقول : إن فيها مالا يوصل إليه بحيل ، فلا بد من فرق بينه وبين ما يجوز ذلك
فيه ؛ ولا فرق إلا ما ذكره شيوخنا ، من أن ما طريقه الحيل ، عند التفتيش
والبحث ، قد يوقف عليه ، وعلى سببه ، فيفارق حاله حال المعجز ، الذي يقع فيه
اختصاص ، ومع المادة الشديدة وقوة الدواعي لا تقع فيه المشاركة ، ولا تمكن ؛
ومتى قالوا : إن المشاركة في ذلك لا تقع مع البحث الشديد ، فيجب فيه منه أن يكون
قد خص بتلك الآلة ، والطفيفة ، فتعود الحال فيه إلى أنه معجز من هذا الوجه ،
ومن الوجوه التي قدمنا ذكرها ؛ على أنه يجب على هذه الطريقة مالا قبل لهم به ، من
أن يجوزوا في العالم طبيعة ، أو حيلة ، أو لطيفة يمكن معها جذب الشمس والقمر ،
والنجوم ، والكواكب ، ويختص قوم بتلك الآلة^(١) ، كما يختص بحجر المغناطيس
وبالآلة التي يصبح بها جذب الشجرة ، ويجوزوا في العالم لطيفة ، يظفر بها كثير من
الناس ، يسكنون بها الحجر العظيم في الجو ، ولا نأمن أن السحوات واقفة بضرب
من الحيل ، وأن لا يتنع من بعض الناس أن يظفر بحيلة تربطها عن مكانها ؛ بل
يجب أن لا نأمن أن تكون هناك لطيفة وطبيعة تقتضى تثبيت الحياة ، ودفع
الموت ؛ فيكون في الناس من يدفع الموت عن نفسه ، أو الأمراض عن جسمه ،
وأن تكون هناك لطيفة ، متى لطح بها البرص زال ؛ والأعمى عاد بصيرا ؛ والزمانة^(٢)
فيعود صحيحا ؛ ولا نأمن أن يكون هناك لطيفة متى اكتمل بها البصير رأى
ما بالصين ، كرويته لما قرب منه ؛ وأن يكون في الأجسام اللطيفة أشياء متى
طرحت على البهار صلبت وجمدت ؛ و [متى طرح^(٣)] على النحاس عاد ذهباً ؛

٢٠ (١) في « ص » بلك . (٢) كما في « ص » و « ط » ؟

(٣) ما بين المقروئين ساقط من « ص » .

١١٨٢/

ويختص بذلك قوم ؛ ولا نأمن أن تكون في العالم لطيفة متى خرجت على لسان الصبي تكلم وهو في المهد ؛ ومتى سقى الصبي صار ماقلا ؛ ومتى طرح عليه صار متكلمًا بأفصح اللغات ؛ بأن صار شاعرا خطيبا ؛ ولا يمكنه في هذا الباب أن يفصل بين ما يقدر في الجنس عليه / وبين ما لا يقدر ؛ لأن ما لا يقدر عليه قد تجرى العادة بمحدثه عند بعض الأمور ؛ كما أن ما يقدر عليه يتعذر عند بعض الآلات ؛ ويفعله الله تعالى عندها ؛ فالحال واحدة فيا الزمناه ؛ فيجب أن لا نأمن أن تكون هناك لطيفه عندها يحكي المبت ؛ ويعود متصرفا ؛ كما كان ؛ وأن كثيرا من الناس قد ظفروا بها ، فيتمكنون من رد موتاهم من القبور ؛ ومن إزال الموت بأعدائهم ؛ مع سلامة الحال ، ولا فرق بين من آرتكب ذلك ؛ ومن جاوز اختراع الجسم ، وسائر ما لا يختص به إلا القديم تعالى ! ومن هذه حاله يخرج عن أن يكلم في النبوات ، إلى أن يجب تثبيت المعلل والتوحيد عليه ؛ ومتى أمتنع من تجاوز ما أزمناه أو بفضه فإنما يمكنه ذلك بالطريقة التي قدمناها من قبل ؛ وتلك الطريقة توجب زوال هذا الطعن ، وصحة الاستدلال بحجج الشجرة وغيرها ، على نبوته ، عليه السلام .



ومن ذلك ما ظهر وتواتر أنه ، صلى الله عليه ، سقى الكثير من الماء القليل ؛ وكان ذلك في بعض الغزوات ، في الجمع العظيم . عند إغواز الماء وتمنوه ؛ فوضع ، صلى الله عليه ، يده في البضأة ؛ ولم يزل الماء يغور من بين أصابعه ، حتى شربوا وترددوا ؛ ومثل ذلك لا يحوز الوصول إليه بالحيل ، لأنه لا يخلو من وجهين : إما أن يكون اختراع الأجسام ، أو اختراع الرطوبات ، وسائر ما يكون من الماء ماء

(١) كذا في «ص» و«ط» ولها ؛ طرحت . (٢) في «ص» يفتله .

- فيها ؛ وذلك مما لا يختص به إلا القديم تعالى ، ولم تجر المادة بمثله ؛ أو يكون بنقل أجزاء الماء ، وجمع متفرقها ، وهذا أيضا مما لم تجر المادة بمثله ، فملى جميع الوجوه لا بد من كونه معجزا ، ولا يمكن أن يدعى في ذلك التخيّل ، واشتباه الحال عليهم ، مع أنهم شربوا منه ، وتزوّدوا ، ولا يمكن أن يدعى أن الماء إنما فار من بعض العيون ، مع ما ثبت من أنه إنما فار ، من بين أصابعه ، وقد وضع يده في الميضة ، ولم يبق بعد ذلك إلا أدعاء حيلة مجهولة ، أو لطيفة غير معقولة ، يدعى لأجلها أنه تمكن من جمع أجزاء الماء في الميضة ، إلى غير ذلك ، والذي قدّمناه يفسد ذلك ؛ وطريق هذه المعجزة التواتر ؛ لأنها وقعت عند الجمع العظيم ، وحصل النقل على هذا الحد ؛ وقد قال شيخنا « أبو هاشم » في بعض المواضع : إن في معجزاته ، صلى الله عليه ، سوى القرآن ما يسلم باضطراب ؛ وأشار إلى هذه المعجزة ، وما جرى مجراها ، مما حدث في المجامع العظيمة ؛ وحصل النقل فيه متظاهرا ؛ وقد أشار إلى مثله شيخنا « أبو علي » ، وربما مرّ في كلاميهما أن الذي يمكن أن يعتمد عليه مع المخالفين هو القرآن . ذكره « أبو هاشم » في مواضع ، فأما شيخنا « أبو علي » فقد ذكر ذلك في « نقص الإمامة » ، على « ابن الراوندي » ؛ وإن كان الأكثر فيها قدّمناه من قبل .

- وأعلم . . أن الأمر المنقول إذا حصل فيه وجوه تقتضي معرفة ثبوته وهيمته اشتبه الحال على من يعرف ذلك ويستدل به ؛ فيجوز أن يكون معلوما بطريقة الاضطراب ؛ ويجوز أن يكون معلوما بطريقة الاستدلال ، ويفارق حاله حال ما لا يصح فيه إلا طريقة واحدة ، كالبلدان والملوك ، وما يجري مجراها . ولهذا الوجه توقف شيوختنا ، في أخبار الجماعة العظيمة ، عن الخبر الواحد : هل تقتضي الاضطراب ؟ أو يصح الاستدلال بخبرها ؟ لأنه لما اشتبه الحال فيها جاز كلا

١٨٣ /

الأمرين ، ولم يقطع مع ذلك ، على أن الاستدلال بغيرها يصح ؛ لأنه إنما يصح ذلك إذا وقع التمييز ، وقد علمنا أن أحد ما يقتضيه اشتباه ذلك ، وضوح دليل آخر يبنى عن هذه الأدلة ، فلما ثبت في القرآن ، وفي نقله ، وفي إعجازه ما ذكره ، وبهر العقول ، وانفصح الحال في إثباته ؛ وفي كونه معجزا لم يتمتع أن لا يعرف المستدل ، في كثير من هذه المعجزات ، التواتر فيه ، وإن كان علمه الضروري قد حصل ، وأن يلتبس ذلك عليه ، بطريقة الاستدلال ، من نقل جماعة ؛ هي حجة ، أو سكوت جماعة ، عند نقل الناقل ، وخبرها حجة ، أو الإجماع ، أو ما شاكل ذلك ؛ فلهذه الجملة اشتهبت الحال في المعجزات التي ذكرت ؛ وفارق علمها ، في وضوح طريق معرفتها ، حال القرآن ، في سائر ما قدمنا ذكره ؛ فلئما ينبغي أن يرجع عند هذا الاشتباه ، إلى كيفية وقوعها ؛ فإذا علمناها واقعة عند الجمع العظيم ، واشتهر نقلها ، علمنا أنه من باب الضرورة ؛ وإذا كان وقوعه في الأصل عند النفر اليسير ، علمنا أن طريق معرفتها الاكتساب إما بالإجماع وإما بسكوت الرسول ، صلى الله عليه ، عند إظهاره ، أو بسكوت المجتمعين عنده ، على وجه التصديق والرضا ؛ أو يكون ذلك عند جمع عظيم ، فيخبر به الواحد ، أو النفر اليسير ؛ ويدعى على الناس المشاهدة ، فيظهرون الرضا بغيره ، أو يكفوا عن النكير على الوجوه التي فصلناها في باب « الأخبار » ؛ فعلى هذا الوجه قلنا في خبر الميضاة : إنه من باب التواتر .



ومن ذلك ما ثبت عنه ، صلى الله عليه ، أنه أطعم الجماعة الكثيرة ، من يسير الطعام ، في أماكن متفرقة ، وفي دور جماعة من الأنصار وغيرهم ؛ وقد ظهر نقل

(١) في « م » ، اضاع .

ذلك وأنتشر؛ وهو من الباب الذى تتمذرفه الحبل؛ على نحو ما ذكرناه، فى جمع الماء العظيم؛ بل هو فى الطعام المصنوع آيين تتمذرف، منه فى الماء؛ لأن مثل أجزاء الماء يفترق فى العالم، على وجه لو اجتمع كان ماء، ويبعد مثل ذلك فى الطعام المخصوص .

•



١٨٣ ب /

- ومن ذلك ما ثبت : أنه صلى الله عليه ، كان / يخطب إلى جذع ، فلما تحول عنه إلى المنبر حتى كثرين النافقة ، حتى التزم فسكن حنينته ، مع أنه جذع مطروح ، قد أتى عليه البحر ، وهو معلوم الحال ؛ ومثل ذلك لا يقدر عليه إلا الله تعالى ؛ وهذا أيضا من باب التوازن ، لظهور الأمر فيه ، وحدثه عند الجمع العظيم ، وقد حكى عن «الوزاق» فى مثل هذه المعجزات أنه قال : لا يصح فيها التوازن؛ لأن من شاهده إنما يكون رآه من مكان قريب ، أو مكان بعيد؛ فإن كان من مكان بعيد فالخيلة ممكنة ، ولا يتجلى حتى يعرف ، ضرورة : وإن كان قريبا فليس يباشرها منهم إلا عدد قليل ، والباقيون من ورائهم ، ولا يقع من مثلهم التوازن ، وهذا فى نهاية السقوط ، لأنه يوجب التشكك فى الأمور المحسوسة ، التى لا تتكرر على الأوقات ، بمثل هذه الشبهة ؛ وهذا يوجب ألا يعلم أن أحدا يبرز فى غزاة ؛ أو قتل فلانا ؛ أو فعل فعلا يظهر للنس ، والضرورة تقضى على بطلان هذه الشبهة . . على أن حنين الجذع مما يسمع ويدرك ، فإذا تكرر حالا بعد حال تكررت المشاهدة ، من فوج بعد فوج ؛ فيحصل التوازن ؛ وهو من الباب الذى يقف عليه البعيد ، على الوجه الذى يقف عليه القريب ؛ ولولا صحة ذلك لوجب أن لا يعرف باضطرار : أن رسول الله ، صلى الله عليه ، وآله ، قرأ القرآن ، أو سن سنة ، إلى غير ذلك ؛ وهذا أبعد من مذهب « السمنية » فى « الأخيار »

لأنها تسلك طريقة غير متناقضة ، وإن كانت فاسدة ؛ وهذا القول فاسد متناقض ، جامع للأمرين .

وأما ما يقولون : من أن ذلك الحنين وقع لتجويف في الجذع ؛ وعلى حسب ما يحدث ، من صوت الرياح والصفارات ، إلى غير ذلك ، فبعيد ؛ لأن الحال في الجذع كانت ظاهرة ، فلا يمكن ذلك فيها ؛ ولو كانت الحال ما قالوه لوجب ألا يسكن الجذع ، عند الترامه ، صلى الله عليه ، وعلى آله ؛ لأن ذلك لا يغير حالها في الوجه الذي ذكروه ؛ وهذا في نهاية البعد .



ومن ذلك ما ثبت وانتشر عنه : من تسبيح الحصى ؛ لأن ذلك مما لا يتأتى فيه حيلة ، لأن ما صورته صورة الحصى لا يصح وقوع الكلام فيه^(١) إلا من رب العزة ؛ لأنه لا يخلو من أن لا يكون فيه مثل بنية القلب واللسان ، فلا يصح إلا من القديم تعالى ، لأن الدلالة قد دلت ، على أن القادر لا يجوز أن يفعل الكلام إلا في بنية مخصوصة ؛ ولذلك يتعذر على أحدنا فعل الكلام في يده ، ورجله ؛ ويتأتى بلسانه وفه ؛ ولذلك قد تختلف أحوالهم ، فيما يمكنهم من الكلام ، فثم من يتعذر عليه بعض الحروف ؛ ومنهم من يتأتى الجميع منه ؛ وبحسب حصول كمال البنية وتقصانها ؛ وإن كان قد حصل التسبيح في الحصى ، بأن حصل فيه مثل بنية اللسان والقم ، فهذا أيضا معجز ، لأن القديم تعالى هو الذي يصح أن يعملها ، ويفعل فيها التسبيح . . . بين ذلك : أن أحدنا يحتد أن يفعل ذلك ، ويتعذر عليه ، على كل وجه .

(١) ساقطة من « ط » . (٢) كذا في « ص » و « ط » ؟

(٢) في « ط » : وجود .



ومن ذلك ما ثبت في شأن الذراع ، وقد دس فيها السم ، وأنها قالت :
لأنا كلتي غافى مسمومة ، وليس يخلو حالها من وجهين :

- إما أن يكون تعالى جعلها حية ، وبني فيها بنية النطق ، وأعطاهما التمييز ، فيجب أن يكون معجزا ، من جهات كثيرة .. أو خلق فيها هذا الكلام ، فيكون معجزا أيضا ، وإن كان دون الأول .

فإن قال : فكيف يجوز إن كان الكلام مخلوقا فيها ، أن تقع الإضافة إليها !
وكان يجب أن لا تقع الإضافة على هذا الحد ؟

- ١٠ قيل له : لا يمتنع أن يكون مجازا ؛ لأن موضع الكلام قد يضاف إليه ، كإضافته إلى المتكلم ، فصارت كأنها هي المتكلمة ، من حيث وجد الكلام فيها .



ومن ذلك ما نقل من كلام القسب ، لأن العادة لم تجر في مثله بأن يتكلم ،
بكلام البشر ؛ فالطريقة فيه كالطريقة فيما تقدم .



- ١٥ ومن ذلك ما ثبت عنه ، صلى الله عليه ، من حديث الاستسقاء ، وما ثبت من قوله : اللهم حوالينا ولا علينا ، وقد شكوا إليه تخريب المنازل ، بشدة المطر ودوامه ، وأن المدينة صارت كالإكليل والشمس / عليها طالمة ، والمطر يطيف بها ، ومثل ذلك لا يجوز أن يكون إلا دلالة النبوة ، وذلك مقول بالتواتر ؛ لأنه حدث عند الجمع العظيم ، هل أن يقتضى التواتر ؛ واشتهر نقله على هذا الوجه .



ومن ذلك انشغاق القمر؛ لأن القرآن قد دل على كونه؛ فهو بمنزلة نفل التواتر، وحصول الإجماع، وإنما أنكر ذلك بعضهم، ظنا منه، أنه لو كانت لوجب أن يكون نعله طاهرا، على خلاف الوجه، الذي نفل عليه، لأنه أمر يظهر بمشاهدة الخلق، فلا يقع فيه الاختصاص؛ وقد أجبت عن ذلك: بأن حدوثه قد يجوز أن يكون في زمان يسير، فلم يشاهده إلا العدد القليل؛ أو عدد منهم فيهم كثرة، لكنهم لم ينقلوه؛ لأن ذكره في القرآن أغنى عنه؛ وقد ذكر شيخنا «أبو هاشم»: أن الأولى في ذلك أنه تعالى حيز بينهم وبين رؤيته، إلا من رآه، ويكون ذلك معجزا لرسول الله، صلى الله عليه، [كما حيز بين امرأة أبي لهب وبين الرسول، صلى الله عليه^(١)] حتى لم تشاهده عند قصدتها إلى رميته، ورضخه بالجسر؛ وإن كان لا يتمتع في القمر خاصة، أن يكون في وقت انشغاقه يسيرا، ولا يدركه إلا أهل بلد، من حيث يحول النعم، بين سائرهم وبين رؤيته؛ ولا يتفق فيهم أن يراه إلا العدد اليسير، لأن الحلال حال نوم وتشاغل؛ فلا يحب أن تكذب هذه الآية العظيمة التي شهد القرآن بها، بمثل هذه الشبهة.



ومن ذلك ما خبر به، صلى الله عليه، وشهد القرآن بصحته، ووقع به التصديق من الكافة؛ من أنه أسرى به إلى بيت المقدس، حتى خبرهم بالأمور التي شاهدها، فإن ثبت مع ذلك ما يروى في حديث المعراج؛ أو بعض ذلك فهو أوكد في الدلالة؛ وإن كان القدر الذي شهد القرآن بصحته فهو ما قدّمناه.

(١) ما بين المقوسنين ساقط من «ص».



ومن ذلك حديث انقباض الكواكب . وإنما إحدى آياته ، صلب الله عليه / لما كثرت في أيامه كثرة خارجة عن العادة ، وانضاف الى ذلك انقباضها على من يسترق السمع ؛ لأن ذلك مما يؤكد كونه معجزا ، وقدمنا فيما تقدم ، أن استمرار انقباض الكواكب ، لا يمنع من كونه معجزا ، لأن المستمر منه دون القدر الذى ادّعيته معجزا ؛ لأنه على الاستقرار لا يحصل به منع استراق السمع .

/ ١٨٥



ومن ذلك ما روى في ردّ الشمس ، وقد مضى من النهار أوقات ، ولا يصبح ردّ الشمس إلى الوقت الذى تقضى إلا على طريق الإعجاز ؛ لأن أحدا لا يقدر على مثله .

١٠



ومن ذلك ما ثبت عنه ، من الإخبار عن النيوب ، وتضمنه القرآن ؛ فإنها لا تكاد تحصى كثرة ؛ وهى دالة ، وكل واحد منها يدل على النبوة ؛ فمن ذلك ما ثبت في القرآن ، من قوله تعالى ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾ في آية التحدى ؛ وقوله ﴿ فَتَمْنُوا الْوَيْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ وقوله ﴿ وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمْتُمْ إِلَيْهِمْ ﴾ مع تمكنهم من التمنى ؛ فافترض بعضهم على ذلك ، بأنهم لو تمنوا بالسنتهم لقال أردت تمنى القلب ، ولم يمكنهم أن يتمنوا بقلوبهم ؛ وقد قال لهم ، على ما ثبت في الخبر : إن تمنيتم متم ؛ لأن تمنى المتنى الموت ، أو ما يؤدى الى الموت لا يقع ؛ فذلك يؤكد ؛ وهذا بعيد ؛ لأن ذلك التنى باللسان سهل ؛ وهو الذى أرادته ، دون تمنى القلب الذى لا يطلع عليه ؛ ولا يجوز أن يتقدم بأمر ، وجوده وأن لا يوجد سواء ؛ على أنه لو أراد تمنى القلب لوجب أن يفعلوه لأمرين :

١٠

٢٠

أحدهما — إظهار تكذيبه بإيجاد ذلك .

والثاني — إظهار تكذيبه باستمرار حياته .

وقد علمنا أنهم تكلموا في بطلان أمره الأمور الشاقة ؛ ففسد كان يجب أن يتكفوا^(١) هذا الباب مع سهولته ، وسرعة تأثيره في إبطال^(٢) أمره .

١٨٥ / ب



ومنها حديث المبالغة ؛ فإنه تعالى خبر بأنهم يمتنعون منها مع سهولتها ؛ وما يقال في ذلك ، من أنهم امتنعوا لأن فيها ضربا من السخف ، فيبعد ؛ لأنه إذا أوصى^(٣) إلى الغرض المطلوب ، من إبطال أمره مع شدة حرصهم على ذلك ، ووقع فيه التقرع والتحدى صار حكمة ، وصار من أعظم المطلوب .

فأما قول من يقول : إنما لم يتنوا ؛ ولم يأتوا بالمبالغة ؛ لأنهم كانوا من أهل الكتاب ، ووجدوا في كتبهم ما يقتضي الامتناع ، فما بقوى ما قلناه ؛ لأنه مما يدل على النبوة ، من وجه آخر ، وهو موافقة كتبهم له ؛ مع أنه لم يكن ، صلى الله عليه ، ممن ينظر في الكتب ، ويعرف هذه الأخبار ، ويتخالط أهلها ؛ فقد كانت أحواله معروفة ، في حضره وسفره أو أنه لم ينفرد عن قومه ، وعمن استجاب له ، أو استمر على صداقته ؛ فكيف يجوز أن لا يظهر ذلك ، ولا يعرف !

وبعد . . . فإنه يقال في جواب الشبهة الأولى : أليس صلى الله عليه ، وإن خبرهم بقوله ﴿ لَتَنَسَلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَمِينٌ ﴾ لم يمتنعهم ذلك من محاربه ، والصبر على القتل والموت ؛ فقد كان يجب أن يصبروا على تمتي الموت ، وإن خافوا

(١) ساقطة من « ص » . (٢) في « ص » أنفل .

(٣) في « ص » تعالى . (٤) في « ص » يصررو .

الموت عنده لينالوا الطفر ؛ لأن الشاك في الشيء لا يصرفه ذلك عند الإقدام على الأمر ، الذى يخرج عن التفرغ والتحدى .



- وأما الأخبار المأثورة عنه ، صلى الله عليه ، من قوله في « عمار » : تقتلك الفئة الباغية ؛ وما روى في قصة كلاب^(١) الحوالب ، وفي أمير المؤمنين ؛ وفي قصة الخوارج ، ومن يحارب من الأصناف ؛ وفي قصة « ذى النديه » ؛ ومن يقتل من الخوارج المارقين ، بعد قتاله الناكثين والقاسطين ؛ وقوله ، صلى الله عليه ، لا أمير المؤمنين في قصة « سهيل^١ بن عمرو » : إنك ستدعى إلى مثلها ؛ وما روى من إخباره عن العيرى الطريق ؛ وأنها سترد عليهم ، يقدمها بعر أروق ، عليه غرارتان ، وما ثبت من إخباره عن قتل من قتل ، وهو ينحطب على المنبر في « مؤتة » من « زيد » ، و « جعفر » ، و « عبد الله بن رواحة » . . . بين ذلك ويزيده وضوحا ما بيناه من الإخبار عن النيوب في القرآن ؛ وكل ذلك ظاهر في الدلالة على نبوته صلى الله عليه ، وقد بينا أن الإخبار عن النيوب لا يصح أن يقع على طريق الاتفاق ؛ وأنه لا بد من أن يخص بعلم خارج عن العادة ؛ وبيننا كيفية دلالة ؛ وأبطلنا قول من يظعن في ذلك بخاطلة المنجمين ، ومن يجرى مجراهم ؛ فلا وجه لإعادة ذلك .



- ومن ذلك ما ثبت من نزول جبريل عليه السلام مرة على صورته التي هو عليها ؛ ومرة على صورة « دحية » و « سراقة » ؛ فإن ذلك مما يدل على النبوة ، ولم يجر بمثله العادة ؛ وكذلك القول فيما كان يلحقه ، صلى الله عليه ، عند الوحي ، من الأمور التي تخرج عن العادة .

(١) في « ص » الموت .



ومن ذلك ما ثبت من قتال الملائكة عليهم السلام، يوم «بدر»؛ وما ثبت من أن رموس الكفار كانت تُساقط من غير أن يرى ضاربوها؛ وأنهم رأوا صوراً غير معروفة، على خيل بلى؛ وكذلك القول فيما يروى، من رميه وجوههم بالتراب، فيبلغ الله رميه قدراً لم تبحر المسادة بمثله، وحصل له من البأس^(١) ما يخرج عن طريقة العادة؛ وقال تعالى ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ، وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾؛

فأما ما أورده الملاحدة في ذلك، من قوله: إن كان الملائكة قاتلوا يوم بدر، فأين كانوا يوم أحد؟ وقد خلق أصحاب النبي ما لحق، فبعيد؛ لأن المعجز، لا يجب متى ظهر في حال، أن يظهر في سائر الأحوال؛ ولا يجب إذا نصره الله بالملائكة يوم بدر، وفي العدد قلة، أن ينصره بهم أحد، وفي العدد كثرة؛ بل يجب أن يظهر ذلك على حسب المصلحة؛ وهذا في بابه بمنزلة ما ثبت عنهم، من اقتراحات المعجزات؛ فبين الله تعالى أنه لو أظهرها على ما اقترحوه لكانوا سيكفرون أيضاً.



- ١٥ فاما ما يروى من إظلال النعامة، وما شاكله، مما حدث قبل النبوة، فقد بينا: أنه إذا كان ظاهراً في النقل فالواجب أن يكون معجزة لغيره، نحو «خالد ابن سنان العبسي»، ومن يجري مجراه وما يحكى من المعجزات، التي ظهرت على «قس بن ساعدة» وغيره، فمن جهة الآحاد؛ ولو ثبت لملنا الأمر فيه على مثل ما ذكرناه، في إظلال النعامة؛ لأنه لا يتمتع بشدة رسل قبله، صلى الله عليه؛ إلى أمة قليلة أو كثيرة؛ وهذه الجملة كافية في هذا الباب.

(٢) الوارساقلة من «مر».

(١) في «مر»: الناس.

فصل

في أنه صلى الله عليه مبعوث إلى الناس كافة

- قد ثبت بالقرآن ؛ وبقوله صلى الله عليه ، وبالإجماع ، ذلك من حاله ؛ لأن الكتاب قد شهد بأنه خاتم النبيين ؛ ومبعوث إلى الخلق أجمعين ، وأنه هدى ورحمة للعالمين ؛ وشهد في نفس القرآن أنه دلالة لجميعهم ، بقوله تعالى : ﴿ هُدًى لِّلنَّاسِ ﴾ إلى غير ذلك ؛ ولا يجوز أن يكون الكتاب بهذه الصفة إلا والرسول مبعوث إليهم ؛ لأن ما تضمنه الكتاب هو من قبله ، وعمل يده ؛ فأما أنه صلى الله عليه ، كان يتدين بذلك فإنه معلوم باضطراب ، كما يعلم باضطراب أنه حرّم الخمر ، وأوجب الصلوات ؛ فهذه أمور معلومة باضطراب من دينه ، صلى الله عليه ؛ وكان يكرر ذلك ، نحو قوله عليه السلام / بعثت إلى الناس كافة ؛ وبعثت إلى الأحمر والأسود ، ولو كان موسى حيا لما وسمعه إلا اتباعي ؛ وإن شريعتي رافعة لشرعية من قبلي ؛ إلى غير ذلك ، مما لا يحصى كثرة ؛ وإنما تذكر هذه الألفاظ تأكيداً ؛ والعمدة ما ذكرناه ، من العلم الضروري بدينه ، وقصده ؛
- فأما إجماع الأمة فلا شبهة فيه ؛ ولا يترض ذلك ما يمكن عن بعض « الشيعة » ؛ من تجوزهم بعثة نبي ؛ لأن النفر اليسير قد يجوز أن يصدقوا ما يعلّمون لفرض ؛ وإنما لا يجوز ذلك على الجمع العظيم ؛ على أنا لا نمتنع بمن ظهر خروجه عن الإسلام ، وإنما استتر بالإسلام كنسرة الغلاة ^(١) . . . ومن يجري مجراهم ، فلا يقدح ذلك فيما قلناه .

/ ١٨٧

(١) الرس في كل من « س » و « ط » مثبته ، وضير معجم ، وأقرب ما نقرأ به « الموضوعة » ؟

فصل

في بيان من يلزم شريعته ودخل في دعوته ، وما يتصل بذلك

قد بينا من قبل : أن كونه نبيا لا يقتضى كونه مبعوثا إلى من يصح أن يعرف نبوته ؛ لأنه لو كان كذلك لوجب أن لا تصح بعثة رسول إلى قوم ، دون قوم ، مع اشتراكهم في العنك من معرفة نبوته ؛ ولوجب إذا عرفنا نبوة من تقدم نبينا عليه السلام أن نلزمنا شريعته ؛ ولوجب أن لا يصح نسخ الشرائع ، لأن ماله تلزم ثابت ؛ وهو العلم بنبوة من نسخت شريعته ؛ ولوجب أن لا يصح كونه مبعوثا إلى جماعة ، شرائعهم مختلفة ؛ لأن ماله لزم بعضهم ما لزمهم من الشرائع قائم ، في سائرهم ؛ فإذا بطل ذلك لم يسق إلا أنه يحتاج مع كونه نبيا ، وتمكن المكلف من معرفة نبوته ، إلى أمر آخر يعلم به أنه داخل في شريعته ، وأنه مبعوث إليه ؛ وليس ذلك إلا أن يعرف ذلك من عينه ، حتى يتميز من بعث إليه بقوله ، ممن لم يبعث إليه ؛ ومن تلزمه شريعته ممن لا يلزمه ذلك ؛ وقد بينا بطلان القول بأن ظاهر بعثته^١ يقتضى كون جميعهم من أمته ، إلا أن يخرجهم عن ذلك بقول وكلام ، لأنه ليس هناك ظاهر تصح هذه الطريقة فيه ؛ كما نقوله في العموم وطرائق الأدلة ؛ فإذا بطل وجوب شريعته عليهم ، من جهة بعثته ، أو لأنه مبعوث ، ولم يبين خروجهم من جملة شريعته ، فليس إلا ما ذكرناه ؛ من أن شريعته لازمة لهم ، بأن يبين ذلك ويعرف ، فتي عرفوا ذلك بدعائه ، أو غير ذلك ، من أحواله ، واضطروا إلى قصده ، أو عرفوا ذلك باستدلال فقد دخلوا في جملة الأمة ؛ وقد ثبت عنه ، صلى الله عليه ، أنه كان يدعو الناس كافة إلى شريعته ، وعلم

- ذلك من قصده ، باضطرار ، على ما بيناه . وقد كان يتلو عليهم ، كتاب الله تعالى على هذا الحد ، فيما يخص من الخطاب ، وما يعم ، ولا فرق بين أن يكون ذلك من قوله ، أو يؤديه عن الله تعالى ، في أنه إذا لم يخص وجب القضاء بعمومه ، وقد نطق الكتاب بقوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ﴾ ، وروى عنه ، صلى الله عليه ، ما يدل على أنه مبعوث إلى الناس كافة ، وكان صلى الله عليه ، على هذا الحد ، يجرى ما يأتيه ، من إنقاذ العمال ، وتولية الحكام ، وإبلاغ الدعوة ، وتعلم الشرائع ، وكان لا يفصل في ذلك بين متمسك بشرع تقدم ، أو عابد صنم ، أو معطل ، وهذا بين لا خلاف بين المسلمين فيه ، لأنهم لا يفصلون بين من يزعم أنه كاذب ، وبين من يزعم أنه غير مبعوث إليه ، وأن شريسته غير لازمة ، في أن الكفر لازم له ، ولو كان الأمر في بحثه لا يجرى على الحد الذي ذكرناه .
- لما وجب أن تكون الحال واحدة ، فهذا يبين أن كل مكلف من الناس يجب أن يكون من أمته ، صلى الله عليه ، وأن يكون مبعوثا إليهم ، وشريسته لازمة لهم ، وواجبة عليهم .
- واعلم ^(٢) . أنه لا شبهة في أن شريسته إنما تلزم من انتهى إليه خيرها ، ودعوته لا تلزم إلا من عرف خبره ، وخبر معجزاته ، وقامت الحججة بذلك عليه ، لأننا لو لم نقل ذلك لأدى إلى تكليف مالا / يطلق ، فإذا صح أن ذلك يقبح فالواجب صحة ما قلناه ، وهذا القدر لا خلاف فيه ، وإنما اختلفوا في هل يصح الآن ، وبعد ظهور دعوته وانتشارها أن يكون في المكلفين ، من لم تبلغه الدعوة . ولم تقم عليه الحججة ؟ : فنهم من قال : إن ذلك جائز . ومنهم من قال : إن ذلك لا يجوز ؛ لأنه قد ثبت بالدلالة : أن كل مكلف يجب أن تكون الصلاة والصيام ، وهذه العبادات الشرعية لازمة له ؛
- (١) في « ص » (في كتاب الله) . (٢) في « ص » واعلموا .

ولا يجوز أن تكون لازمة والحجة عليه بها غير قائمة ، لأن ذلك يتناقض في القول ؛ فأوجبوا لهذه الملة ظهور دعوته للجميع ، وأداهم ذلك إلى أن قالوا : إن من لم يتلفه الدعوة ، وعرفنا ذلك من حاله فيجب أن نعلم أنه ليس بمكلف ؛ لأنه لو كان مكلفا لدخل في هذه الجملة . ودعا بعضهم هذه الطريقة إلى أن قال : إن صح نزول « عيسى بن مريم » على ما نقلت به الأخبار ، فلا بد حينئذ من أن يصير من أمة محمد وأن تلزمه شريعته ، عليه السلام ، وهكذا اختلفوا في « ماجوج » و « ماجوج » ، وأنهم كانوا مكلفين ، والدعوة إليهم واصله ، فلا بد من دخولهم تحت الشريعة ؛ بل قالوا : إن الدعوة إن لم تكن واصله إليهم فلا بد من أن لا يكونوا مكلفين ؛ وأن يكون صبيهم سبيل المراهقين ، الذين لم تكامل عقولهم ، ولم يلبثوا حد التكليف ؛ ولا يمنع مع ذلك أن يكونوا مفسدين في الأرض ، على ما ورد الكتاب به ؛ لأن البهائم قد تفسد في الأرض ، فضلا عما له بعض التمييز ؛ ومن هذه حاله يكون فسادة أعظم ، من فساد من تكامل تمييزه ، والصحيح عندنا ، في ذلك : أنه إنما تلزم شريعته ، صلى الله عليه ، لمن قامت الحجية عليه بها ؛ وكذلك دعوته ونبوته ؛ ولا يمنع أن تختلف أحوال المكلفين في ذلك ، فتقوم الحجية على بعضهم ، دون بعض في قضية العقل ؛ فإن علم أن الأخبار قد أنتشرت في جميعهم ، على حد واحد ، قضى بوجوب الحجية في الجميع ، في ذلك ، وإن جاز فيها أن تختلف لم يجب اتفاق الجميع في ذلك ؛ وغير متنع اختلافهم في ذلك ، وإن لم يكن اختلفوا في الكل جاز أن يختلفوا في البعض ؛ ولا مانع يمنع من ذلك ، من جهة دليل مخصوص ؛ فإن كان فيه مانع فليس إلا انتشار الأخبار ، وإن صح فيها من الانتشار ما قالوه ، حتى

(١) كذا في « ص » و « ط » .

لا يقع فيه خصص البتة فالواجب أن يقضى بذلك ، وإلا وجب تجوز اختلاف المكلفين فيه .

فإن قال : جوزوا أن يمنع من ذلك إظهاره أنه مبعوث إلى الناس كافة ، إلى ما شاكله .

- قيل له : لابتدأ في ذلك من أن يكون مشروطا بظهور الخبر ، وقيام الحجية ، وإلا أوجب تكليف ما لا يطاق ؛ فكأنه قال : إنه مبعوث إلى الناس كافة بشرط ظهور الدلالة ، وقيام الحجية ، فإن صح فيهم من ليس هذه حاله فهو غير داخل في الخبر . . .
يبين ما ذكرناه : أن هذه الطريقة كان يسلكها ، صلى الله عليه ، أولا وآخرا ؛ وقد ثبت في بدو أمره أن شريعته غير لازمة ، فيمن يمد عنه ، حتى تقوم عليه الحجية ، وتنتهي إليه الأخبار ؛ فكذلك القول في سائر الأخبار ؛ وإنما تفارق حاله ابتداء
١٠ لحاله ثانيا ، من جهة أن انتشار الخبر يختلف حاله في ذلك ؛ فأما في كون ما ذكرناه مشروطا فيجب الخبر ، فلا فرق بين الحالين فيه ، ولو كان هذا الخبر منه ، صلى الله عليه ، يمنع من الشرط الذي ذكرناه لمنع من سائر شرائط التكليف ، في الآلات والقوى ، وغيرهما ؛ فإذا لم يمنع من ذلك فكذلك ما ذكرناه .

- فإن قال : كيف يجوز ذلك ، والواجب بالشرع أن ندعو كل مكلف إلى الشريعة ، حتى ورد بأن نأخذ الصبيان بذلك إذا عقلوا ، وإن لم يبلغوا حد التكليف .
قيل له : إن هذا التدرج إنما يدل على أن من شاهده بهذه الصفة ؛ ولا يمنع في أطراف البلاد أن يكون فيه قوم جميعهم لم يعرفوا الشريعة ، ولم تقم عليهم بها الحجية .

(١) في « ص » يجب . (٢) في « ص » يمنع .
(٣) من هنا منتهى حاشية الأطراف في « ط » .

١٨٩/

وبعد .. فلما يلزم ذلك فيمن نعرفه مكلفا ، أو ينطب على ظننا ذلك من حاله ؛ لأن من هذا حاله فكما وصل الخبر بالشريعة إلينا نعلمه / وأصلا إليه ، فأما إذا لم يكن الحال كذلك فلما نأخذ به ذلك ، كما نأخذ من ليس بمكلف ؛ لأن ذلك يدل (على) قيام الحجية عليه ؛ فغير ممتنع في حملتهم من هو مكلف في الحقيقة ، ونحن لا نعرف حاله ؛ ولا تكون الحجية عليه قائمة ، فإن كان فيهم من هذه حاله فلا وجه بمتنع لأجله من أن تكون الحجية بالشريعة غير قائمة عليه .

فإن قال : إن الدلالة قد دلت على أن بعد بعثه صلى الله عليه ، لا بد من أن تكون هذه الشريعة إلفانا في التكليف العقلي ، فكيف يصح الاختصاص في ذلك ؟

١٠ قيل له : إن الكلام في ذلك بمنزلة ما تقدم ، من أنه لا بد من كونه [مشروطا] بقيام الحجية ، لأن كونه لطفنا ليس بواجب على حد العموم ، كما لم يكن ذلك واجبا ، في بدء أمره ، صلى الله عليه .

١٥ فإن قال : فيجب أن تجوزوا في بعض المكلفين ، إذا خبركم بأنه ممن لم تقم الحجية عليه ، بأن كان الإسلام ، أن يكون صادقا في ذلك ، ومعذورا في ترك القيام به ،

قيل له : لا يجوز ذلك إذا كان مقبلا بيننا ، وقد خاطب مخالفنا ، (كما) لا يجوز أن لا يكون عالما بأن في الدنيا مكة ؛ وهذا الأمر يرجع إلى علمنا بأن الخبر ، كما انتهى إلينا فقد انتهى إليه ، فأما في غير أركان الدين فلما يجوز ذلك ، لا كما يجوز

(١) ليست في « ص » ولا « ط » .

(٢) في « ص » مشروفا ؛ وفي « ط » من طرف الصفحة المتأخرة .

(٣) ساقطة من « ص » . وفي من التأكل في « ط » .

- في المكلفين من لا يعرف غزاة « بدر » و « حنين » ، وأتبعها تهذمت الأخرى ،
وأتبعها كانت أكثر عددا ، فكذلك يجوز أن يكون فهم من لم يبلغه الخبر في أشياء
كثيرة ، من تفصيل الشرائع ؛ وإذا جاز ذلك ففيه ممتنع فيمن لا يختلط بنا
هذا الحد من الاختلاط ، أن تكون حاله بما قدمناه أولا ؛ ولا يجب من هذا
الوجه أن يجوز في بعض المتمسكين بشرعية من تقدم ، أن يكون معذورا
في التمسك بها ، وترك الدول عنها إلى شريعة نينا ، صلى الله عليه ؛ لأننا قد عرفنا
أن من هذه حاله ممن يختلط بالمسلمين لا بد من أن تكون الحجمة قد ظهرت عليه ؛
وإنما الكلام فيمن ليس هذه حاله ؛ وسعد أن يكون في الناس من قد بلغته
دعوة نبي تقدم ، ولم تبلغه دعوة نينا ، صلى الله عليه ، مع علمنا بأن حاله
في الانتشار والظهور أبلغ من حال كل نبي ؛ فكذلك لا يجوز ما سأل عنه ؛
فأما إن كان لم تبلغه دعوة أحد من الأنبياء ، وهو ممسك بالتكليف العقلي ،
فما الذي يمنع من أن تكون حاله الآن ، أو في بعض الأوقات ، كحالته في بدء أمره
صلى الله عليه وسلم ؟ ؛ لأنه مكلف بما في عقله ، وحاله في تكليف الشرائع مترقب^(١) .
- فإن قال : إن الحجمة إذا لم تتم ببعض الشرائع على واحد من المكلفين ،
فالتكليف لازم له من جهة الرجوع إلى العلماء ؛ ومن جهة غالب الظن ، وإن
سقط عنه تكليف العلم .

- قيل له : فإذا جاز ذلك فيما طريقه العلم ، فما الذي يمنع من مثله في غير ذلك ؟
وما الذي يمنع من أن يكون كما سقط عنه تكليف العلم أن يسقط عنه تكليف
العمل ، إذا لم يكن هناك من يسأله ويرجع إليه ؟ إذ كانت الصورة ما ذكرناه ؛
وعلى هذا الوجه يجب إذا ظفر الإمام بمجاهدة قوم قد بدوا شديدا ، يجوز

(١) حكاه في « م » وقد تقرأ في « ط » « مترقب » ، وهي غير راضية ؟

في حالهم ما ذكرناه ، أن يدعوم أولا ، حتى يبين قيام الحجّة عليهم ، ثم حينئذ
تحسن منه المباحدة عند الامتناع ؛ ومتى أقدم على قتلهم من دون ذلك فقد عظم
خطؤه ؛ و ربما تأمل أحدنا حال كثير من يسكن القرى والجبال ، ويقل اختلاطه ،
فنجده مع كمال عقله غير عارف بكثير من الأمور الظاهرة ، حتى أنه ربما لا يعرف^(١)
أصحاب رسول الله ، صلى الله عليه ، وما يجري مجراه من الأمور الظاهرة ، وببعد
فيمن هذا حاله أن يعرف سائر الأخبار ، وإن كان من هذا حاله لا يكون مكلفا
أصلا ، لدليل شرعي دل على ذلك ، فالواجب أن يقال به لأن تصفح حاله في كمال
عقله قد يتيسر وإن كان الأمر على ما ذكرناه لفقد دليل يمنع منه ، فيجب أن
يجوز أن يكون من هذا حاله على جملة التكليف العقلي ، ويلزمه من الشرعيات
قدر ما تقوم به الحجّة ، حالا بعد حال .

١٩٠ /

فأما بأجوج وما جوج فيجب أن يبنى على ما قدمناه ، ولا يمتنع فيهم خصوصا
أن لا تكون الدعوة قد بلغتهم للستر والحائل ؛ وإن كانوا مكلفين ، كما لا يمتنع أن
لا يكونوا في حد كمال العقل ، ولا يكونوا مكلفين أصلا ، فأى قول من هذين
قيل فيه فليس فيما ورد به الكذب بما يناقضه ، ويمنع منه .

فأما الكلام في «صبي» ، عليه السلام ، إذا نزل ، على ماروي في الخبر فوقوف
على الدلالة ، والأقرب فيما ورد به الخبر أن يجري مجرى من يقوم الشرعة ، وبمضيها^(٢)
ويزيل اللبس عنها ، كما يزيل الظلم ، ويثبت العدل ؛ وهذا يقتضي في تلك الحال
أن يكون من أمته ، صلى الله عليه ، وليست الأخبار في ذلك بحيث يمكن القطع
فيه ، في هذا الوقت إلى أن يتصفح ، فيتكشف ما يجب في الوقت التوقف فيه ؛

(١) في «ص» إنا . (٢) كذا في «ص» وهو من المتأكل في «ط» .

(٣) كذا في «ص» و«ط» ؟ (٤) قرأ في «ص» ينصبا .

وإن كان لابد من المنع من ظهور المعجزات عليه ، أو عند نزوله ، أو نزوله على وجه يكون معجزا ؛ فإن كانت الأخبار في نزوله تتضمن ما ذكرنا فالواجب إبطالها ، وإن لم تتضمن ذلك حملت على الوجه الذى ذكرناه .

- فأما ما يحكى^(١) من خبر الدجال ، وما شاكله ، فيجب أن ينظر في جملته ، فإن كانت الخبر يتضمن ما يقتضى ظهور المعجزات^(٢) والأمارات الدالة على زوال التكليف ، فيجب أن يثبت ذلك عند انقطاع التكليف ؛ لأنه لا يجوز مع قيام التكليف ظهور ذلك ، على ما بيناه من قبل ؛ وإن كان يتضمن خلاف ذلك ، فالواجب أن يكون في حال التكليف ؛ ولا يمتنع أيضا أن يكون التكليف يزول عن قوم قبل زواله عن غيرهم ، فيكون مرتبا ، كما لم يمتنع في نبوته لولا الترتيب ؛ فإذا صح ذلك لم يمتنع أن يحمل^(٣) الخبر على هذا الوجه ؛ فاما أن نجمع فيما ذكر من الأخبار بين ثبات التكليف ، وحصول المعجزات ، وظهور أشراف الساعة ، فذلك غير جائز ؛ فإن كانت النقل في أحدهما أظهر ، فالواجب دفع الآخر ، أو تأويله ؛ وهذه الجملة قد نهت على المراد في هذا الباب ، وأغنت عن تفصيله ، ونحن نمود إلى الكلام ، في بيان معرفة شرائعه ، وكيفية الوصول إليهما ، ونورد الجملة التى تتصل بالمعارف ، دون ما يتصل بالأخبار ، التى قدمنا الكلام فيها ، دون ما يتصل بطرق غالب الظن ، التى تتعلق بأصول الفقه ، أو فروعها ؛ لأن ذلك من الباب الذى يجوز فيه طريقة التقليد ؛ وإنما يجب أن نذكر في هذا الباب ما لابد من معرفته ، في أصول الشرائع ، والوعد ، والوعيد ، وغيرهما ليكون توطئة

١٩٠ ب /

(١) محوة من «ط» وتقرأ في «ص» بحل .

(٢) هذا آخر المرسود من «ط» وما بعده ضائع .

(٣) ضائع من «ط» وهو هكذا في «ص» .

لما بعده؛ وقد سقط بما قدمناه قولهم: إنه لو كان مبعوثاً إلى الناس كافة لوجب أن يؤدي إلى أهل اللغة بلسانها ، وهذا يوجب أنه مبعوث إلى العرب فقط، لأننا قد بينا، أن الأداء بواسطة قد يصح إلى جميعهم ، وإن كان على طريق المشافهة لا يصح إلا في العرب خاصة؛ وبيننا : أن ذلك لا يوجب ما يقوله بعض «الإمامية» من أنه ، صلى الله عليه ، كان يعرف سائر الألسنة .



آخر الكتاب في النبوات ، يتلوه إن شاء الله الكلام في بيان وجوه معرفة مراد الله تعالى ، ومراد رسوله بالخطاب .

فصل يتضمن مقدمة يحتاج إليها في هذا الباب

وحسبنا الله ونعم الوكيل ونعم المولى
ونعم النصير

١٠

فهرس

الجزء السادس عشر من كتاب المغنى

صفحة	
٣	تعريف بالمصطاح
٥	وصف الأصلين إجمالاً
٧	بيان
	* *
٩	فصل : فى صفة الخبر الواقع عن الجماعة ، الذى يمكن أن يستدل به على صحته
	فصل : فى بيان صحة خبر الواحد أو الجماعة إذا ادعى على جمع عظيم
٢٤	مشاهدة ما خبر عنه
	فصل : فى بيان ما يجوز أن تجتمع الجماعة الكبيرة فيه من الأفعال .
٢٧	وما لا يجوز ، وذكر السبب فى ذلك
٣٩	فصل : فيما يعلم بطلانه من الأخبار ، وما يتصل بذلك
٤١	فصل : فيما يعلم انتفاء الخبر عنه ، أو يترك نقله على طريقة مخصوصة
٤٩	الكلام : فى جواز نسخ الشرائع
٥٠	فصل : فى بيان ما يتغير من الفعل ، وما يتصل بذلك
٥١	فصل : فى بيان الوجوه التى بها يعلم تغاير الأفعال ، وما يتصل بذلك
	فصل : فى بيان ما يصح فى الفعل الواحد ، والأفعال من التكليف ،
٥٨	وما يمتنع ، وما يتصل بذلك
	فصل : فى بيان ما يحسن من التكليف فى الفعل والأفعال ، وما يقبح
٦٢	من ذلك
٦٥	فصل : فى بيان الدلالة على الفصل بين البدء والنسخ ، وما يتصل بذلك

صفحة	
فصل : في بيان الوجوه التي إذا كان القمل عليها حسن فيه الأمر والنهي،	
وما يتصل بذلك	٧١
فصل : في أنه لا يمتنع في الفعلين المثلين كون أحدهما صلاحا دون الآخر،	
وما يتصل بذلك	٧٥
فصل : في الفرق بين ما يحوز أن يختلف حاله في الصلاح والفساد من	
الأفعال، وبين ما لا يحوز ذلك فيه	٨٤
فصل : في بيان فائدة النسخ، وحقيقته	٩٢
فصل : في أنه لا مانع يمنع من ورود النسخ على الشرائع المتقدمة، على	
ما تدعيه اليهود	٩٧
فصل : في بيان فساد تعلقهم بأن موسى عليه السلام قد منع من	
نسخ شريعته	١١٦
فصل : في أن نسخ شريعة موسى بشريعة نبيينا عليه السلام قد صح وثبت	١٣٨
الكلام : في ثبوت نبوة محمد صلوات الله عليه، وفي إعجاز القرآن،	
وسائر المعجزات الظاهرة عليه، عليه السلام	١٤٣
فصل : في بيان الطرق إلى هذه المعارف، وما يتصل بذلك	١٤٥
فصل : في بيان طريق معرفة القرآن، وما يتصل بذلك	١٥٣
فصل : في بيان ما يجب أن يعلم من حال القرآن في الاختصاص، ليصح	
الاستدلال به على نبوته عليه السلام	١٦٧
فصل : في الوجه الذي يصح عليه اختصاص بعض القادرين بالكلام	
الفصيح دون غيره	١٩١
فصل : في بيان الفصاحة التي فيها يفضل بعض الكلام على بعض	١٩٧
فصل : في الوجه الذي له يقع التفاضل في فصاحة الكلام	١٩٩

- صفحة
- فصل : في بيان السبب الذي له يصح الكلام في التفاضل في الفصاحة ٢٠٧
- فصل : في أن العلوم التي معها يصح الكلام الفصيح لا تكون إلا ضرورية ٢١٠
- فصل : في بيان صحة التحدى بالكلام الفصيح ٢١٤
- فصل : في بيان الوجه الذي عليه يصح كون القرآن معجزا ٢٢٦
- فصل : في أنه صلى الله عليه تحدى بالقرآن، وجعله دلالة على نبوته ... ٢٣٦
- فصل : في بيان الدلالة بأن القرآن معجز، وما يتصل بذلك ٢٤٦
- فصل : في أن معارضة القرآن وإيراد مثله لم تقع، وما يتصل بذلك ... ٢٥٠
- فصل : في بيان الدلالة على أنهم لم يعارضوه عليه السلام، لتعذر المعارضة
- عليهم ٢٦٤
- فصل : في اختصاص القرآن بمزية في رتبة الفصاحة خارجة عن العادة ٣١١
- فصل : في وجوه إعجاز القرآن وما يصح من ذلك، وما لا يصح، وما
- يتصل بذلك ٣١٦
- فصل : في الجواب عن مطاعن المخالفين في القرآن ٣٣٧
- فصل : في ذكر جملة مطاعنهم في القرآن ٣٤٥
- فصل : في أن من حق الكلام أن يكون دليلا ٣٤٧
- فصل : في أن الكلام إذا وقع منه تعالى فيجب أن يكون دلالة ٣٥٣
- فصل : في بطلان قولهم : إن القرآن إنما يجب الإيمان به دون معرفة معناه ٣٥٦
- فصل : في أن فوائد القرآن ومعانيه يصح أن تعرف ٣٥٩
- فصل : في أن مراد الله تعالى بالقرآن لا يختص بمعرفة الرسول ولا السلف ٣٦١
- فصل : في بطلان القول، بأن للتبريل في القرآن تأويلا باطنا غير ظاهره،
- على ما يحكي عن الباطنية ٣٦٣

صحة

- فصل : في بطلان القول بأن تفسير القرآن وتأويله لا يعرف إلا من قبل
الرسول، أو الإمام ٣٦٩
- فصل : في بطلان طعنهم في القرآن من حيث يشمل على المحكم والمتشابه
٣٧٠
- فصل : في أن المتشابه قد يعلم تأويله والمراد به، وما يتصل بذلك ... ٣٧٨
- فصل : في بطلان طعنهم في القرآن من حيث الزيادة والنقصان،
والتحريف والتغيير ٣٨٤
- فصل : في بطلان طعنهم في القرآن بأن فيه تناقضا واختلافا، فيما يتصل
باللفظ، والمعنى، والمذهب ٣٨٧
- فصل : في بيان فساد طعنهم في القرآن من جهة التكرار، والتطويل،
وما يتصل بذلك ٣٩٧
- فصل : في بيان فساد طعنهم في القرآن بأن فيه فارسية، وذكر أمور غير
معقولة في الآية ٤٠٥
- الكلام : في إثبات سائر معجزات الرسول صلى الله عليه، مسوى القرآن
وبيان دلالتها على نبوته ٤٠٧
- فصل : في أنه صلى الله عليه مبعوث إلى الناس كافة ٤٢٤
- فصل : في بيان من يلزم شريعته، ودخل في دعوته، وما يتصل بذلك ٤٢٥



بمؤن الله وجميل توفيقه قد تم طبع " الجزء السادس عشر من الكتاب المفقود "

بمطبعة دار الكتب في شهر المحرم سنة ١٣٨٠ هـ (يولييه سنة ١٩٦٠ م)

محمد حمدي علي جنيدي إحسان عثمان

مساعد رئيس المطبعة رئيس المطبعة بدار الكتب

OUR HERITAGE

AL-MOGHNI

in
Monotheism and Equity

Dictated by
ʿAl-Qa.ḍi ʿAbi l-Ḥassan ʿAbd el-Gabbār
415 H.

VOL XVI

ṬĠA.Z AL-QURĀ.N (*The Inimitability of the Quran*)

Re-edited by
ʿAmin al-Khu.li
Under the supervision of
DR. ṬĀ.HA ḤUSSEIN

The United Arab Republic

Ministry of Culture and National Guidance
General Culture Administration

Bibliotheca Alexandrina



0424539